

البرهان

البرهان

في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تحقيق

محمد أبو الفضل إبراهيم

المكتبة العصرية

صيدا - بيروت

في علوم القرآن



البرهان

في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم

الجزء الثاني

منشورات المكتبة العصرية
طيدا - بيروت

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النوع الثاني والثلاثون معرفة أحكامه

وقد ائتمنى بذلك الأئمة وأفردوه، وأولهم الشافعي، ثم تلاه من أصحابنا ألكيا الهراشي^(١)، ومن الحنفية أبو بكر الرازي^(٢)، ومن المالكية القاضي إسماعيل^(٣)، وبكر بن العلاء القشيري^(٤)، وابن بكير، ومكي، وابن العربي^(٥)، وابن القرس^(٦)، ومن الحنابلة القاضي أبو يعلى الكبير^(٧).

ثم قيل، إن آيات الأحكام خمسمائة آية، وهذا ذكره الفزالي وغيره، وتبعهم الرازي؛ ولعل مرادهم المصرح به؛ فإن آيات القصص والأمثال وغيرها يُستنبط منها كثير

-
- (١) الإمام أبو الحسن علي بن محمد الشافعي المعروف بالكنية الهراشي المتوفى سنة ٥٠٤ هـ ومن تفسيره نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ١٤٤ تفسير . (وانظر كشف الظنون) .
- (٢) هو الإمام أبو بكر أحمد بن علي المعروف بالخصاص ؛ توفى سنة ٣٧٠ . وطبع كتابه أحكام القرآن في الآستانة سنة ١٣٣٨ هـ . وانظر معجم المطبوعات ص ٦٩٨ .
- (٣) هو القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق الأزدي البصري ؛ كان من نظراء البرد في النحو مع اشتغاله برأسة الفقه والقضاء ، توفى سنة ٢٨٢ . الديباج المذهب ٩٣ .
- (٤) هو بكر بن العلاء القشيري ؛ من أهل البصرة ؛ وانتقل إلى مصر ؛ وكان من كبار الفقهاء المالكيين بها ، توفى سنة ١٨٢ . الديباج المذهب ١٠١ .
- (٥) هو أبو بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي الماعزى الأندلسي الإشبيلي ، توفى سنة ٥٤٦ هـ ، وطبع كتابه أحكام القرآن في مطبعة السعادة ١٣٣٢ هـ . معجم المطبوعات ١٧٥ .
- (٦) هو عبد المنعم بن محمد بن فرس القرناطي ، المتوفى سنة ٥٩٧ هـ ، ذكر كتابه صاحب كشف الظنون ٢٠ .
- (٧) هو القاضي محمد بن الحسين بن محمد الفراء أبو يعلى الحنبلي ؛ إليه انتهت رئاسة الحنابلة في زمانه وتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، النجوم الزاهرة ٧٨ :

من الأحكام ، ومن أراد الوقوف على ذلك فليطالع كتاب الإمام الشيخ عز الدين بن عبد السلام .

ثم هو قسمان : أحدهما ما صرح به في الأحكام ؛ وهو كثير ، وسورة البقرة والنساء والمائدة والأنعام مشتملة على كثير من ذلك ، والثاني ما يؤخذ بطريق الاستنباط . ثم هو على قسمين ^(١) :

أحدهما ما يستنبط من غير ضمنية إلى آية أخرى ، كاستنباط الشافعي تحريم الاستمناء باليد من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ ^(١) إلى قوله : ﴿ فَمَنْ آتَقَفَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾ ^(٢) . واستنباط صحة أنكحة الكفار من قوله تعالى : ﴿ أَمْرًا فِرْعَوْنَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَأَمْرًا أَنَّهُ حَمَّالَةَ الْخَطْبِ ﴾ ^(٤) ونحوه . واستنباطه عتق الأصل والفرع بمجرد الملك من قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ۖ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾ ^(٥) ، فجعل العبودية منافية للولادة حيث ذكرت في مقابلتها ؛ فدل على أنها لا يجتمعان . واستنباطه حجية الإجماع من قوله : ﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٦) . واستنباطه ^(٧) صحة صوم الجنب من قوله تعالى : ﴿ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ ﴾ إلى قوله : ﴿ حَتَّىٰ يَتَّبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ ^(٨) ، فدل على جواز الوقاع في جميع الليل ، ويلزم منه تأخير الفسل إلى النهار ؛ وإلا لوجب أن يحرم الوطء إلى آخر جزء من الليل بمقدار ما يقع ^(٩) الفسل فيه .

(١) ت : « نوعين » .

(٢) سورة التحريم ١١

(٥) سورة مريم ٩٢ ، ٩٣

(٧) ت : « واستنباط » .

(٩) م : « مع » تصحيف .

(٢) سورة المؤمنون ٦ ، ٧٠ .

(٤) سورة المسد ٤ .

(٦) سورة النساء ١١٥ .

(٨) سورة البقرة ١٧٨ .

والثاني ما يُستنبط مع ضمنية آية أخرى ، كاستنباط عليّ وابن عباس رضي الله عنهما أن أقلّ الحمل ستة أشهر من قوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ ^(١) مع قوله : ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ ^(٢) ؛ وعليه جرى الشافعيّ ، واحتجّ بها أبو حنيفة على أن أكثر الرضاع سنتان ونصف (ثلاثون شهرا) ووجهه أن الله تعالى قدر لشيئين مدّة واحدة فانصرفت المدّة بكاملها إلى كلّ واحد منهما ، فلما قام النصّ في أحدهما بقي الثاني ^(٣) على أصله ، ومثّل ذلك بالأجل الواحد للدينين ؛ فإنه مضروب بكمله لكل واحد منهما ، وأيضا فإنه لا بدّ من اعتبار مدّة يبقى فيها الإنسان بحيث يتغير الغذاء ، فاعتبرت مدّة يعتاد الصبيّ فيها غذاء طبيعيا غير اللبن ، ومدّة الحمل قصيرة ، فقدمت الزيادة على الحولين .

فإن قيل : العادة الغالبة في مدّة الحمل تسعة أشهر ، وكان المناسب في مقام الامتنان ذكر الأكثر المعتاد ، لا الأقلّ النادر ، كما في جانب الفصال .

قلنا : لأنّ هذه المدّة أقلّ مدّة الحمل ، ولما كان الولد لا يعيش غالبا إذا وضع لسته أشهر ، كانت مشقة الحمل في هذه المدّة موجودة لا محالة في حق كل مخاطب ، فكان ذكره أدخل في باب المناسبة ، بخلاف الفصال ، لأنه لا حدّ لجانب القلّة فيه ، بل يجوز أن يعيش الولد بدون ارتضاع من الأم ؛ ولهذا اعتبر فيه الأكثر ، لأنه الغالب ، ولأنّه اختياري ؛ كأنه قيل : حملته ستة أشهر لا محالة إن لم تحمله أكثر .

ومثله استنباط الأصوليين أن تارك الأمر يستحق العقاب من قوله تعالى : ﴿ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴾ ^(٤) مع قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ ^(٥) ، وكذلك

(١) سورة الأحقاف ١٥

(٢) سورة لقمان ١٤

(٣) ت : « الباقي » .

(٤) سورة طه ٩٣

(٥) سورة الجن ٢٣

استنباط بعض المتكلمين أن الله خالق لأفعال العباد؛ من قوله تعالى : ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾^(١) ، مع قوله تعالى : ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾^(٢) ؛ فإذا ثبت أنه يخلق ما يشاء ، وأن مشيئة العبد لا تحصل إلا إذا شاء الله أنتج أنه تعالى خالق لمشيئة العبد .

فائدة

[في ضرورة معرفة المفسر قواعد أصول الفقه]

ولابد من معرفة قواعد أصول الفقه ؛ فإنه من أعظم الطرق في استثمار الأحكام من الآيات .

فيستفاد عموم النكرة في سياق النفي من قوله تعالى : ﴿وَلَا يَظِلُّ رَبُّكَ أَحَدًا﴾^(٣) وقوله : ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾^(٤) .

وفي الاستفهام من قوله : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾^(٥) .

وفي الشرط من قوله : ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٦) ، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٧) .

وفي النهي من قوله : ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾^(٨) .

وفي سياق الإثبات بعموم القلة المقتضى من قوله : ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مِمَّا أُخْضَرَتْ﴾^(٩)

(١) سورة الدهر ٣٠

(٣) سورة الكهف ٤٩

(٥) سورة مريم ٦٥

(٧) سورة التوبة ٦

(٩) سورة التكوير ١٤

(٢) سورة القصص ٦٨

(٤) سورة السجدة ١٧

(٦) سورة مريم ٢٦

(٨) سورة الحجر ٦٥

وقوله : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴾ ^(١) . وإذا أضيف إليها « كُلٌّ » ، نحو : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ ^(٢) .

ويستفاد عموم المفرد المحلى باللام من قوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَيَقُولُ الْكَافِرُ ﴾ ^(٥) .

وعموم المفرد المضاف من قوله : ﴿ وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ ﴾ ^(٧) ؛ والمراد جميع الكتب التي اقتضت فيها أعمالهم .

وعموم الجمع المحلى باللام في قوله : ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِيتْ ﴾ ^(٨) وقوله : ﴿ وَإِذَا أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ ﴾ ^(٩) ، وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ... ﴾ ^(١٠) إلى آخرها .
والشرط من قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ ^(١١) ، وقوله : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ ^(١٢) وقوله : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ ^(١٣) ، ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ ^(١٤) ، وقوله : ﴿ وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ ^(١٥) ، وقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ

(٢) سورة في ٢١
(٤) سورة الرعد ٤٢
(٦) سورة التحريم ١٢
(٨) سورة المرسلات ١١
(١٠) سورة الأحزاب ٣٥
(١٢) سورة الزلزلة ٧
(١٤) سورة النساء ٧٨

(١) سورة الشمس ٧
(٣) سورة والعصر ٢
(٥) سورة غم ٤٠
(٧) سورة الجاثية ٢٩
(٩) سورة الأحزاب ٧
(١١) سورة طه ١١٢
(١٣) سورة البقرة ١٩٧
(١٥) سورة البقرة ١٥٠

يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ» ^(١) وقوله : ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ ^(٢) .

هذا إذا كان الجواب طلباً مثل هاتين الآيتين ؛ فإن كان ماضياً لم يلزم العموم .
وكقوله : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ ^(٣) ، و﴿وَإِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ ^(٤) . وإن كان مستقبلاً فأكثر موارد العموم كقوله : ﴿وَإِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ أَوْ لَهَاجِرِينَ يَكْنُزُونَ فِي الْأَرْضِ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْدِيهِمْ خَفَا عَنِ أَهْلِ الْبَلَدِ وَالْهَاجِرِينَ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ^(٥) وقوله : ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ ^(٧) .
وقد لا يعم كقوله : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ ^(٨) .

ويستفاد كون الأمر المطلق للوجوب من ذمّه لمن خالفه وتسميته إياه عاصياً ، وترتيبه العقاب العاجل أو الآجل على فعله .

ويستفاد كون النهي من ذمّه لمن ارتكبه وتسميته عاصياً ، وترتيبه العقاب على فعله .
ويستفاد الوجوب بالأمر بالتصريح بالإيجاب ، والفرض ، والكتب ، ولفظة « على » ولفظة « حق على العباد » ، و « على المؤمنين » ، وترتيب الذم والعقاب على الترك ، وإحباط العمل بالترك ، وغير ذلك .

ويستفاد التحريم من النهي ، والتصريح بالتحريم ، والحظر ، والوعيد على الفعل ، وذم الفاعل ، وإيجاب الكفارة ، وقوله « لا ينبغي » فإنها في لغة القرآن والرسول للمنع شرعاً أو عقلاً ، ولفظة « ما كان لهم ، كذا وكذا » ، و « لم يكن لهم » ، وترتيب الحد على

(٢) سورة الأنعام ٥٤

(٤) سورة المنافقون ١

(٦) سورة المطففين ٣٠

(٨) سورة المنافقون ٤

(١) سورة الأنعام ٦٨

(٣) سورة الجمعة ١١

(٥) سورة المطففين ٣

(٧) سورة الصافات ٣٥

الفعل ، ولفظة « لا يحل » ، و « لا يصلح » ، ووصف الفعل بأنه فساد ، أو من تزيين الشيطان وعماله ، وأن الله لا يحبّه ، وأنه لا يرضاه لعباده ، ولا يزكّي فاعله ، ولا يكلمه ولا ينظر إليه ، ونحو ذلك .

ويُستفاد الإباحة من الإذن ، والتخيير ، والأمر بعد الحظر ، ونفى الجناح والخرج والإثم والمؤاخذه ، والإخبار بأنه يعفو عنه ، وبالإقرار على فعله في زمن الوحي ، وبالإنكار على من حرّم الشيء ، والإخبار بأنه خلق لنا ، وجعله لنا ، وامتنانه علينا به ، وإخباره عن فعل من قبلنا له ، غير دأّم لهم عليه ؛ فإن اقترن بإخباره مدحٌ دلّ على رجحانه استحباباً أو وجوباً .

فصل

ويستفاد التعليل من إضافة الحكم إلى الوصف المناسب ، كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(١) ، ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾^(٢) ، فكما يفهم منه وجوب الجلد والقطع ، يفهم منه كون السرقة والزنا علة ، وأن الوجوب كان لأجلهما ؛ مع أن اللفظ من حيث النطق لم يتعرض لذلك ؛ بل يتبادر إلى الفهم من خوى الكلام . وكذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴾ أي لبرهم ، ﴿ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾^(٣) ، أي لفجورهم .

وكذا كل كلام خرج مخرج الذم والمدح في حق العاصي والطائع ، وقد يسمى هذا في علم الأصول لحن الخطاب .

(٢) سورة النور ٢

(١) سورة المائدة ٣٨

(٣) سورة الانقطار ١٣ ، ١٤

فَصْل

وكل فعل عظمه الله ورسوله ، أو مدحه أو مدح فاعله لأجله ، أو أحبه ، أو أحب فاعله ، أو رضى^(١) به ، أو رضى عن فاعله ، أو وصفه بالطيب أو البركة أو الحسن . أو نصبه سببا لمحبه ، أو لثواب عاجل أو آجل . أو نصبه سببا لذكره لعبده ، أو لشكره له ، أو لهدايته إياه ، أو لإرضائه فاعله ، أو لمغفرة ذنبه وتكفير سيئاته ، أو لقبوله ، أو لنصرة فاعله ، أو بشاره فاعله . أو وصف فاعله بالطيب . أو وصف الفعل بكونه معروفا ، أو تنفى الحزن والخوف عن فاعله ، أو وعده بالأمن ، أو نصبه سببا لولايته ، أو أخبر عن دعاء الرسول بمحصوله ، أو وصفه بكونه قربة ، أو أقسم به وبفاعله ؛ كالقسم بخيل المجاهدين وإغارتها ؛ فهو دليل على مشروعيتها المشتركة بين الوجوب والندب .

فَصْل

وكل فعل طلب الشرع تركه ، أو ذم فاعله ، عتب عليه . أو لعنه ، أو مقت فاعله ، أو تنفى محبته إياه أو محبة فاعله ، أو تنفى الرضا به ، أو الرضا عن فاعله . أو شبه فاعله بالبهائم ، أو بالشياطين ؛ أو جعله مانعا من الهدى أو من القبول ، أو وصفه بسوء أو كراهة ، أو استعاذ الأنبياء منه ، أو أبفضوه ، أو جعل سببا لتنفي الفلاح أو لعذاب عاجل أو آجل ، أو لدم أو لوم ، أو ضلالة أو معصية ، أو وصف بجنث أو رجس ، أو نجس ، أو بكونه فسقا أو إثما ، أو سببا لإثم أو رجس أو غضب ، أو زوال نعمة ، أو حلول نعمة ، أو حد من

(١) ت ، « رى » تصحيف .

الحدود أو قسوة أو خزي أو امتهان نفس ، أو لعداوة الله ومحاربتة والاستهزاء به ،
أو سخريته . أو جعله الرب سببا لتسيانه لفاعله ، أو وصف نفسه بالصبر عليه ، أو بالحلم
أو بالصفح عنه ، أو دعاء إلى التوبة منه ، أو وصِفَ فاعله بنجث أو احتقار ، أو نسبة إلى
عمل الشيطان وتزيينه ، أو تولى الشيطان لفاعله . أو وصِفَ بصفة ذم ؛ مثل كونه ظلما
أو بغيا أو عدوانا أو إثما ، أو تبرأ الأنبياء منه أو من فاعله ، أو شكوا إلى الله من فاعله ،
أو جاهروا فاعله بالعداوة ، أو نصب سببا لخيبة فاعله عاجلا أو آجلا ، أو ترتب عليه
حرمان من الجنة ، أو وصِفَ فاعله بأنه عدو لله ، أو أعلم فاعله بحرب [من] ^(١) الله ورسوله ،
أو حمل فاعله إثم غيره . أو قيل فيه : « لا ينبغي هذا » و « لا يصلح » ، أو أمر بالتقوى
عند السؤال عنه ، أو أمر بفعل يضاده . أو هجر فاعله ، أو يلاعَنُ الآخرة ، أو يتبرأ
بعضهم من بعض ، أو وصف صاحبه بالضلالة ، أو أنه ليس من الله في شيء ، أو أنه
ليس من الرسول وأصحابه ، أو قُرِنَ بمحرّم ظاهر التحريم في الحكم ، أو أخبر ^(٢)
عنهما بنجبر واحد . أو جعل اجتنابه سببا للفلاح ، أو جعله سببا لإيقاع العداوة والبغضاء
بين المسلمين ، أو قيل لفاعله : « هل أنت مُنتَهَر » ، أو نهى الأنبياء عن الدعاء لفاعله ،
أو رتبَ عليه إبعاداً وطردا . أو لفظة « قُتِلَ مَنْ فعله » ، أو « قاتل الله من فعله » ،
أو أخبر أن فاعله لا يكلمه الله يوم القيامة ولا ينظر إليه ولا يزكّيه ، أو أن الله لا يصلح
عمله ، أو لا يهْدِي كيده ، أو أن فاعله لا يُفلح ، أو لا يكون في القيامة من الشهداء ،
ولا من الشفعاء ، أو أن الله تعالى يفار من فعله ، أو نبّه على وجود المفسدة فيه ، أو أخبر أنه
لا يقبل من فاعله صرفاً ولا عدلاً ، أو أخبر أن مَنْ فعله قَبِضَ له الشيطان فهو له قرين ،
أو جعل الفعل سببا لإزاغة الله قلب فاعله ، أو صرّفه عن آيات الله وفهم الآية وسؤاله

(١) تكملة من ت .

(٢) ت : « والمجر » .

سبحانه عن علة الفعل ؛ نحو : ﴿لَمْ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ﴾^(١) ، ﴿لَمْ تَلْبِسُوا﴾^(٢) ، ﴿لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٣) ، ﴿لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٤) ، ما لم يقترب به جواب عن السؤال ؛ فإذا قرن به جواب كان بحسب جوابه .

فهذا ونحوه يدل على المنع من الفعل ، ودلالته على التحريم أطراد من دلالته على مجرد الكراهة .

وأما لفظ « يكرهه الله ورسوله » ، وقوله : ﴿عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾^(٥) ، فأكثر ما يستعمل في المحرم ؛ وقد يستعمل في كراهة التنزيه ؛ وأما لفظ « أما أنا فلا أفعل » فالحق فيه الكراهة ، كقوله : « أما أنا فلا آكل متكئا » ، وأما لفظ « ما يكون لك » و « ما يكون لنا » فاطراد استعمالها في المحرم ، نحو : ﴿مَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾^(٦) ، ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا﴾^(٧) ، ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾^(٨) .

فصل

وتستفاد الإباحة من لفظ الإحلال ، ورفع الجناح ، والإذن ، والعفو ، و « إن شئت فافعل » ، و « إن شئت فلا تفعل » ؛ ومن الامتنان بما في الأعيان من المنافع وما يتعلق بها

(٢) سورة آل عمران ٧١

(٤) سورة الصف ٢

(٦) سورة الأعراف ١٣

(٨) سورة المائدة ١١٦

(١) سورة آل عمران ٩٩

(٣) سورة ص ٧٥

(٥) سورة الإسراء ٣٨

(٧) سورة الأعراف ٨٩

الأفعال؛ نحو: ﴿وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَانًا﴾^(١)، ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾^(٢) ومن السكوت عن التحريم ، ومن الإقرار على الفعل في زمن الوحي ؛ وهو نوعان : إقرار الرب تعالى ، وإقرار رسوله إذا علم الفعل ، فمن إقرار الرب قول جابر : « كُنَّا نُنزل القرآن ينزل » ، ومن إقرار رسوله قول حسان : « كنت أنشد وفيه من هو خير منك » .

فائدة

قوله تعالى : ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾^(٣) جمعت أصول أحكام الشريعة كلها ، فجمعت الأمر والنهي والإباحة والتخيير .

تقديم العتاب على الفعل من الله تعالى يدلُّ على تحريمه ، فقد عاتب الله سبحانه في خمسة مواضع من كتابه : في الأنفال^(٤) ، وبراءة^(٥) ، والأحزاب^(٦) ، والتحريم^(٧) ،

(١) سورة النحل ٨٠

(٢) سورة النحل ١٦

(٣) سورة الأعراف ٣١

(٤) آية ٦٧ : ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ لَهُ أُسْرَىٰ حَتَّىٰ يَشْخِجَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ .

(٥) آية ٤٣ : ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَّبِعَنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ .

(٦) آية ٣٧ : ﴿وَتُخْفَىٰ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ .

(٧) آية ١ : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾ .

وعبس^(١) خلافا للشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث جعل العتب من أدلة النهي .

فائدة

لا يصح الامتنان بمنوع عنه ؛ خلافا لمن زعم أنه يصح ، ويصرف الامتنان إلى خلقه للصبر عليهم .

فائدة

التعجب كما يدل على محبة الله للفعل ، نحو « عجب ربك من شابٍ ليست له صبوة » ، و « تعجب ربك من رجل ثار من فراشه ووطائه إلى الصلاة » ، ونحو ذلك فقد يدل على بُغض الفعل كقوله : ﴿ وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾^(٣) وقوله : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾^(٤) ، ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ﴾^(٥) .

وقد يدل على امتناع الحكم وعدم حسنه ، كقوله : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ ﴾^(٦) .
ويدل على حسن المنع منه وأنه لا يليق به فعله ، كقوله : ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ﴾^(٧) .

(١) آية ١ - ١٠ ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى . وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ... ﴾ .

(٢) سورة الصافات ١٢

(٣) سورة الرعد ٥

(٤) سورة آل عمران ١٠١

(٥) سورة البقرة ٢٨

(٦) سورة آل عمران ٨٦

(٧) سورة التوبة ٧

تَعَايِدَة

في الإطلاق والتقييد^(١)

إن وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه ؛ وإلا فلا ، والمطلق على إطلاقه ، والتقييد على تقييده ؛ لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب . والضابط أن الله تعالى إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلقاً نُظِرَ ؛ فإن لم يكن له أصل يُرَدُّ إليه إلا ذلك الحكم المقيّد وجب تقييده به ، وإن كان له أصلٌ غيره لم يكن رده إلى أحدهما بأوّل من الآخر .

فالأوّل مثل اشتراط الله العدالة في الشهود على الرجعة والفراق والوصية ، وإطلاقه الشهادة في البيوع وغيرها ؛ والعدالة شرط في الجميع .

ومنه تقييد ميراث الزوجين بقوله : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾^(٢) وإطلاقه للميراث فيما أطلق فيه ، وكان ما أطلق من الموارث كلها بعد الوصية والدّين .

وكذلك ما اشترط في كفارة القتل من الرقبة المؤمنة ، وأطلقها في كفارة الظهار واليمين ، والمطلق كالتقييد في وصف الرقبة .

وكذلك تقييد الأيدي إلى المرافق في الوضوء ، وإطلاقه في التيمم .

وكذلك : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾^(٣) : فأطلق الإحباط عليه وعلّقه بنفس الردّة ؛ ولم يشترط الموافاة عليه . وقال في الآية الأخرى : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ

(١) هذا الفصل ساقط من ت ؛ وهو في م وحواشي ط .

(٢) سورة النساء ١٢

(٣) سورة المائدة ٥

مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ^(١) وقيد الردة بالموت عليها والموافاة على الكفر ، فوجب رد الآية المطلقة إليها وألا يقضى بإحباط الأعمال إلا بشرط الموافاة عليها ، وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه ، وإن كان قد تورع في هذا التقرير .

ومن هذا الإطلاق تحريم الدم وتقييده في موضع آخر بالمسفوح . وقوله : ﴿ فَاَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَاَيْدِيكُمْ ﴾^(٢) ، وقال في موضع آخر : ﴿ مِنْهُ ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾^(٤) . فإنه لو قيل : نحن نرى من يطلب الدنيا طلبا حثيثا ولا يحصل له منها شيء ! قلنا : قال الله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ﴾^(٥) ، فعلق ما يريد بالمشيئة والإرادة .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أُجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ ، وقوله : ﴿ اذْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾^(٦) ، فإنه معلق .

تَنْبِيْهُ

اختلف الأصوليون في أن حمل المطلق على المقيد : هل هو من وضع اللغة أو بالقياس على مذهبين ، والأولون يقولون : العرب من مذهبها استحباب الإطلاق اكتفاء بالمقيد

(٢) سورة النساء ٤٣

(١) سورة البقرة ٢١٧

(٣) سورة المائدة ٦

(٥) سورة الإسراء ١٨

(٤) سورة الشورى ٢٠

(٧) سورة المؤمن ٦٠

(٦) سورة البقرة ١٨٦

وطلبنا للإيجاز والاختصار ؛ وقد قال تعالى : ﴿ عَنْ الْيَمِينِ وَعَنْ الشُّمَالِ قَعِيدٌ ﴾^(١) .
والمراد « عن اليمين قعيد » ؛ ولكن حُذِفَ لدلالة الثاني عليه .

وزعم بعضهم أن القرآن كآلية الواحدة ، لأن كلام الله تعالى واحد ؛ فلا بُدَّ أن يكون المطلق كالقيد .

قال إمام الحرمين : وهذا غلط ؛ لأن الموصوف بالاتحاد الصفة القديمة المختصة بالذات ؛
وأما هذه الألفاظ والعبارات فمحسوس تعددها ، وفيها شيءٌ ونقيضه ؛ كالإثبات والنفي ،
والأمر والنهي ؛ إلى غير ذلك من أنواع النقائص التي لا يوصف الكلام القديم بأنه
[اشتمل]^(٢) عليها .

والثاني كإطلاق صوم الأيام في كفارة اليمين ، وقيدت بالتابع في كفارة الظهار
والقتل ، وبالتفريق في صوم التمتع ؛ فلما تجاذب الأصل تركناه على إطلاقه .
هذا كله إذا كان الحكمان بمعنى واحد ؛ وإنما اختلفا في الإطلاق والتقييد ؛ فأما
إذا حكم في شيء بأمورٍ لم يحكم في شيء آخر ينقض تلك الأمور وسُكِت فيه عن بعضها .
فلا يقتضى الإلحاق ، كالأمر بغسل الأعضاء الأربعة في الوضوء ، وذكر في التيمم عضوين فلم
يكن في الأمر بمسح الرأس وغسل الرجلين في الوضوء دليلٌ على مسحهما بالتراب في التيمم ..
ومن ذلك ذكر العتق والصوم والطعام في كفارة الظهار ، ولم يذكر الإطعام في كفارة
القتل ؛ فلم يجمع بينهما في إبدال الطعام عن الصيام .

وقريب من هذا قول السلف في قوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ ﴾^(٣)
أن اللام مبهمه ، وعَنُوا بذلك أن الشرط في الربائب خاصة .

(٢) زيادة يقتضيها السياق

(١) سورة ذق ١٧

(٣) سورة النساء ٢٣

تأعيدة

في العموم والخصوص^(١)

لا يستدل بالصفة العامة إذا لم يظهر تقييد عدم التعميم ؛ ويستفاد ذلك من السياق، ولهذا قال الشافعي : اللفظُ بين في مقصوده ، ويحتمل في غير مقصوده .

فنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾^(٢) لا يصلح الاحتجاج بها في إيجاب الزكاة في قليل الذهب والفضة وكثيره ، وفي المتنوع منهما من الحلي وغيره . ألا ترى أن من ملك دون النصاب منهما غير داخل في جملة المتوعددين بترك الإنفاق منهما ! وهذا يدل على أن القصد من الآية إثبات الحكم في ترك أداء الواجب من الزكاة منهما ؛ وفيها دليل على وجوب الزكاة فيهما وليس فيها بيان مقدار ما يجب من الحق فيهما .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ . . . ﴾^(٣) الآية ، القصد منها مدح قوم صانوا فروعهم عما لا يحل ، ولم يواقعوا بها إلا من كان يملك النكاح أو اليمين ؛ وليس في الآية بيان ما يحل منها وما لا يحل^(٤) . ثم إذا احتيج إلى تفصيل ما يحل بالنكاح وملك اليمين صير إلى ما قصد ، وتفصيله بقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ . . . ﴾^(٥) الآية .

(١) هذا الفصل ساقط من ت وهو في م وحواشي ط .

(٢) سورة التوبة ٣٤ .

(٣) سورة المؤمنون ٥ .

(٤) لفظ : « وما لا يحل » ساقط من م .

(٥) سورة النساء ٢٣ .

كذا قاله القفال الشافعي^(١)؛ وفيه نظر لما سبق .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ كَيْلَةَ الصِّيَامِ ﴾^(٢) إلى قوله : ﴿ مِنْ الْخَيْطِ
الْأَسْوَدِ ﴾^(٣) ، فلو تعلق متعلق بقوله : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾^(٤) في إباحة أكل أو شرب
كل شيء قد اختلف فيه لكان لا معنى له ؛ لأن المخاطب قد غفل عن أنها لم ترد مبينة لذلك ،
بل مبينة لحكم جواز الأكل والشرب والمباشرة إلى الفجر دفعا لما كان الناس عليه من حظر
ذلك على من نام ، فبين في الآية إباحة ما كان محظورا ، ثم أطلق لفظ الأكل والشرب
والمباشرة لا على معنى إبانة الحكم فيما يحل من ذلك وما يحرم . ألا ترى أنه لا يدخل فيه
شرب الخمر والدم وأكل الميتة ولا المباشرة فيما لا يتغنى منه الولد ؛ ومثله في القرآن كثير .
وهذا يدل على أن النظر في العموم إلى المعاني لا لإطلاق اللفظ .

قال القفال : ومن ضبط هذا الباب أفاد علما كثيرا .

فصل

[الأحكام المستنبطة من تنبيه الخطاب]

ومما تستثمر منه الأحكام تنبيه الخطاب ؛ وهو إما في الطلب كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ
لَهُمَا أَفْ ﴾^(١) فنهيه عن القليل منبه على الكثير ، وقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ
إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾^(٢) يدل على تحريم الإحراق والإتلاف .

(١) هو الإمام أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشافعي النقيبه الشافعي ؛ كان فقيها أصوليا لغويا

محدثا ، مات بالشام سنة ٣٦٥ . الباب ٢ : ٢٧٥ .

(٣) سورة الإسراء ٢٣

(٢) سورة البقرة ١٨٧

(٤) سورة النساء ٢ .

وإما في الخبر :

فإما أن يكون بالتنبيه بالقليل^(١) على الكثير ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾^(٢) ، فنبه على أن الرطل والقنطار لا يضيع لك عنده . وكقوله : ﴿ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴾^(٣) ، ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾^(٤) ، ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾^(٥) ، ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾^(٦) فإنه يدل على أن من لم يملك نقيرا أو قطميرا مع قلتهما ، فهو عن ملك ما فوقهما أولى . وعلم أن من لم يعزب عنه مثقال ذرة مع خفائه ودقته ، فهو بالآلة يذهب عنه الشيء الجليل الظاهر أولى .

وإما بالكثير على القليل ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾^(٧) فهذا من التنبيه على أنه^(٨) يؤدى إليك الدينار وما تحته . ثم قال : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾^(٩) فهذا من الأول ؛ وهو التنبيه بالقليل على الكثير ؛ فدل بالتنبيه على أنك لا تأمنه بقنطار ، بعكس الأول .

ومثل قوله في فرش أهل الجنة : ﴿ بَطَّائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ﴾^(١٠) ؛ وقد علمنا أن أعلى ما عندنا هو الإستبرق الذى هو الخشن من الديباج ، فإذا كان بطائن [فرش]^(١١) أهل الجنة ذلك ، فعلم أن وجوهها فى العلو إلى غاية لا يعقل معناها .

وكذلك قوله فى شراب أهل الجنة : ﴿ خِتَامُهُ مِسْكٌ ﴾^(١٢) وإنما يرى^(١٣) من الكأس الختام ، وأعلى ما عندنا رائحة المسك ، وهو أدنى شراب أهل الجنة ؛ فليقبين

(١) ت : « بالقلّة »

(٢) سورة فاطر ١٣ فا

(٣) سورة النساء ٤٩

(٤) سورة آل عمران ٧٥

(٥) سورة الرحمن ٥٤

(٦) سورة المطففين ٢٦

(٧) سورة الزلزلة ٧

(٨) سورة النساء ١٢٤

(٩) سورة يونس ٦١

(١٠) ت : « أن »

(١١) تكملة من ت

(١٢) ت : « يرى » تصحيف

اللييب إذا كان الثفل الذى فيك المسك أيش يكون حشو الكأس فيظهر فضل حشو الكأس بفضل الختام ، وهذا من التنبيه [الخفى] ^(١) .

وقوله : ﴿ الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ ^(٢) فنبه على حصول البركة فيه من باب أولى .

واعلم ^(٣) أن هذا النوع البديع يُنظر إليه من ستر رقيق ، وطريق تحصيله فهم المعنى وتقييده من سياق الكلام ؛ كما فى آية التأفيف ؛ فإننا نعلم أن الآية إنما سقت لاحترام الوالدين وتوقيرهما ، ففهمنا منه تحريم الشتم والضرب ، ولو لم يفهم المعنى لا يلزم ذلك ؛ لأن الملك الكبير يتصور أن يقول لبعض عبيده : اقتل قرنى ولا تقل له : أف ؛ ويكون قصده الأمن عن مزاحمته فى الملك ؛ فثبت أن ذلك إنما جاء لفهم المعنى .

فإن قيل : فإذا ابتنى الفهم على تخيل المعنى كان بطريق القياس كما صار إليه الشافعى .

قيل : ما يتأخر من نظم الكلام وما يتقدم فهمه على اللفظ ويقترن به لا يكون قياسا حقيقيا ، لأن القياس ما يحتاج فيه إلى استنباط وتأمل ، فإن أطلق القائل بأنه قياس اسم القياس عليه وأراد ما ذكرناه فلا مضايقة فى التسمية .

فصل

[فى الحكم على الشيء مقيدا بصفة]

وقد ^(٤) يحكم على الشيء مقيدا بصفة ، ثم قد يكون ماسكت عنه بخلافه ، وقد يكون

(١) تكملة من ط

(٢) سورة الإسراء ١

(٣) من هنا إلى آخر الفصل ساقط من ت ، وهو فى م ، وحاشية ط .

(٤) وهذا الفصل أيضا ساقط من ت ؛ وهو فى م وحاشية ط .

مثله ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ ^(٢) ؛ وقوله ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ ^(٣) ؛ فاشتراط أولاد الصلب تنبيها على إباحة حلائل أبناء الرضاع ^(٤) ، وليس في ذكر الحلائل إباحة من وطئه الأبناء من الإمام بملك اليمين . وهذه الآية مما اجتمع فيه النوعان - أعنى الخالفة والمائلة .

وكذلك قوله : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ ﴾ ^(٥) الآية ، فيه وقوع الجناح في إبداء الزينة لمن عدا المذكورين من الأجانب ، ولم يكن فيه إبداءها لقراءة الرضاع .

ومن الثاني قوله تعالى في الصيد : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِّنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ ^(٦) . فإن القتل إتلاف والإتلاف عمده وخطؤه ؛ فيستدل به على أن التعمد ليس بشرط .

فإن قيل : فما فائدة التقييد في هذا القسم إذا كان المسكوت عنه مثله ، وهلا حذفت الصفة واقتصر على قوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِّنْكُمْ ﴾ ؟

قلنا : لتخصيص الشيء بالذكر فوائده : منها اختصاصه في جنسه بشيء لا يشركه فيه غيره من جملة الجنس ؛ كما في هذه الآية - أعنى قوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِّنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ﴾ .

(١) سورة الطلاق ٢

(٢) سورة الحجرات ٦

(٣) سورة النساء ٢٣

(٤) حاشية م : « الظاهر أبناء التبي وإلا فحيلة ابن الرضاع تحرم » .

(٥) سورة الأحزاب ٥٥ وبقيتها : ﴿ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ أَخَوَاتِهِنَّ وَلَا نِسَائِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ ﴾ .

(٦) سورة المائدة ٩٥

إلى قوله : ﴿فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(١) إن المتعمد إنما خص بالذكر لما عطف عليه في آخر الآية من الانتقام الذي لا يقع إلا في العمد دون الخطأ .

ومنها ما يخص بالذكر تعظيما له على سائر ما هو من جنسه ؛ كقوله تعالى : ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢) نخص النهي عن الظلم فيهن ، وإن كان الظلم منهيًا عنه في جميع الأوقات تفضيلا لهذه الأشهر وتعظيما للوزر فيها . وقوله : ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(٣) .

ومنها أن يكون ذلك الوصف هو الغالب عليه ، كقوله تعالى : ﴿وَرَبَا بُيُوتِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ...﴾^(٤) الآية ، فإن الغالب من حال الريبة أنها تكون في حِجر أمها . ومحو : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ...﴾^(٥) إلى قوله : ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ...﴾^(٥) الآية خص هذه الأوقات الثلاثة بالاستئذان ، لأن الغالب تبذل البدن فيهن ، وإن كان في غير هذه الأوقات ما يوجب الاستئذان فيجب . وكذلك قوله : ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾^(٦) فالافتداء يجوز مع الأمر . وقوله : ﴿فَلْيَنسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾^(٧) . وقوله : ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾^(٨) ، وقوله : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾^(٨) فجرى التقييد بالسفر ؛ لأن الكاتب إنما يُعَدُّ غالبا فيه ؛ ولا يدل على منع الرهن إلا في السفر ، كما صار إليه مجاهد .

(٢) سورة التوبة ٣٦ .

(٤) سورة النساء ٢٣ .

(٦) سورة البقرة ٢٢٩ .

(٨) سورة البقرة ٢٨٢ .

(١) سورة المائدة ٩٥ .

(٣) سورة البقرة ١٩٧ .

(٥) سورة النور ٥٨ .

(٧) سورة النساء ١٠١ .

النوع الثالث والثلاثون في معرفة جده

وقد أفرد من المتأخرين بالتصنيف، العلامة نجم الدين الطوفي^(١) رضى الله عنه .
اعلم أن القرآن العظيم قد اشتمل على جميع أنواع البراهين والأدلة ؛ وما من برهان
ودلالة وتقسيم وتحديد شئ من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله تعالى
قد نطق به ، لكن أوردته تعالى على عادة العرب دون دقائق طرق أحكام
المتكلمين، لأمرين:

أحدهما سبب ما قاله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ
لَهُمْ . . . ﴾^(٢) الآية .

والثاني أن المائل^(٣) إلى دقيق الحاجة^(٤) هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل
من الكلام ؛ فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذى يفهمه الأكثرون لم يتخط
إلى الأغص الذى لا يعرفه إلا الأقلون ولم يكن مُلغِزاً ، فأخرج تعالى مخاطباته فى حاجة
خلقه فى أجل صورة تشتمل على أدق دقيق ، لتفهم العامة من جليلها ما يقنعهم ويلزمهم
الحجة ، وتفهم الخواص من أثنائها ما يوفى على ما أدركه فهم الخطباء .

(١) هو العلامة سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم المعروف بابن أبي العباس الحنبلى نجم الدين
الطوفي المتوفى سنة ٧١٦ . الدرر الكامنة ٢ : ١٥٤ .

(٢) سورة إبراهيم ٤ .

(٣) ت : « المسائل » صوابه فى ط ، وم . الإتيان ٢ : ١٣٥ .

(٤) ت : « الحاجة » تصحيف .

وعلى هذا حمل الحديث المروى : « إن لكل آية ظهراً وبطناً ولكل حرف حداً ومطلماً » ، لا على ما ذهب إليه الباطنية ، ومن هذا الوجه كلُّ من كان حظه في السُّلُوم أوفر كان نصيبه من علم القرآن أكثر . ولذلك إذا ذكر تعالى حجةً على ربوبيته ووحدانيته أتبعها مرة بإضافته إلى أولى العقول ، ومرة إلى السامعين ، ومرة إلى المفكرين ، ومرة إلى المتذكرين ، تنبيهاً أن بكلِّ قوة من هذه القوى يمكن إدراك حقيقته منها ، وذلك نحو قوله : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ^(١) ، وغيرها من الآيات .

واعلم أنه قد يظهر منه بدقيق الفكر استنباطُ البراهين العقلية على طرق المتكلمين ؛ فمن ذلك الاستدلالُ على حدوث العالم بتغير الصفات عليه وانتقاله من حال إلى حال ، وهو آية الحدوث ، وقد ذكر الله تعالى في احتجاج إبراهيم الخليل ^(٢) عليه السلام استدلاله بحدوث الأقل على وجود المحدث والحكم على السموات والأرض بحكم التغيرات الثلاث وهو الحدوث ، طرداً للدليل في كلِّ ما هو مدلوله ، لتساويها في علة الحدوث وهي الجسمانية .

ومن ذلك الاستدلال على أنَّ صانع العالم واحد ، بدلالة التمانع المشار إليه في قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(٣) ؛ لأنه لو كان للعالم صانعان لكان لا يجرى تديرهما على نظام ، ولا يتسق على إحكام ، ولكان العجز يلحقهما أو أحدهما ؛ وذلك لو أراد أحدهما إحياء جسم ، وأراد الآخر إماتته ، فإما أن تنفذ إرادتهما فتتناقض لاستحالة تجزؤ الفعل إن فرض الاتفاق أو لامتناع اجتماع الضدين إن فرض الاختلاف .

(١) سورة الرعد ٤ .

(٢) هو ما حكاه الله تعالى في سورة الأنعام في الآيات ٧٦ - ٧٨ .

(٣) سورة الأنبياء ٢٢

— وإما لا تنفذ إرادتهما فيؤدي إلى عجزهما ، أو لا تنفذ إرادة أحدهما فيؤدي إلى عجزه ،
والإله لا يكون عاجزا .

ومن ذلك الاستدلال على المعاد الجسماني بضروب :

أحدها : قياس الإعادة على الابتداء ، قال تعالى : ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ^(١) ،
﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ ^(٢) ، ﴿ أَفَعَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ^(٣) .

ثانيها : قياس الإعادة على خلق السموات والأرض بطريق الأولى نحو : ﴿ أَوَلَيْسَ
الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ^(٤) ، ﴿ تَخْلُقُ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضَ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ^(٥) .

ثالثها : قياس الإعادة على إحياء الأرض بعد موتها بالمطر والنبات ، وهو في كل
موضع ذكر فيه إنزال المطر غالباً ، نحو : ﴿ وَيُخْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ
تُخْرَجُونَ ^(٦) .

رابعها : قياس الإعادة على إخراج النار من الشجر الأخضر ؛ وقد ورد أن أبي بن
خلف لما جاء بعظام بالية ففتها وذرها في الهواء وقال : يا محمد ، مَنْ يَحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ !
فأنزل الله تعالى : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ^(٧)
فلم سبحانه كيفية الاستدلال برد النشأة الأخرى إلى الأولى والجمع بينهما بعلّة الحدوث ،
ثم زاد في الحجاج بقوله : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً ^(٧) ،

(١) سورة الأعراف ٢٩

(٢) سورة الأنبياء ١٠٤

(٣) سورة ق ١٥

(٤) سورة يس ٨١

(٥) سورة المؤمن ٥٧

(٦) سورة الروم ١٩

(٧) سورة يس ٧٩ ، ٨٠ ، والخبر كما في أسباب النزول للواحدى ص ٢٧٤ بسنده عن أبي مالك :

« أن أبي بن خلف الجمحي جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمظم حائل ، ففته بين يديه وقال :
يا محمد يبعث الله هذا بعد ما أرم ؟! فقال : نعم ، يبعث الله هذا ، ويميتك ثم يحييك ثم يدخلك نار جهنم ؛
فزلت هذه الآيات » .

وهذا في غاية البيان في رد الشيء إلى نظيره ، والجمع بينهما من حيث تبديل الأعراض عليهما .

خامسها : في قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . لِيَبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلَفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ ﴾ ^(١) . وتقريرها كما قاله ابن السيد ^(٢) : إن اختلاف المختلفين في الحق لا يُوجب انقلاب الحق في نفسه ؛ وإنما تختلف الطرق الموصلة إليه ، والحق في نفسه واحد ، فلما ثبت أن هاهنا حقيقة موجودة لا محالة ، وكان لا سبيلَ لنا في حياتنا هذه إلى الوقوف عليها وقوفاً يوجب الائتلاف ، ويرفع عنا الاختلاف ، إذ كان الاختلاف مركزاً في فطرنا ، وكان لا يمكن ارتفاعه وزواله إلا بارتفاع هذه الجبلية ، ونقلها إلى جبلية غيرها - صَحَّ ضرورةً أن لنا حياة أخرى غير هذه الحياة ، فيها يرتفع الخلاف والعناد ؛ وهذه هي الحال التي وعد الله بالمصير إليها فقال : ﴿ وَتَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ ﴾ ^(٣) ، ولا بد من كون ذلك باضطرار ؛ إذ كان جواز الخلاف يقتضي الائتلاف ، لأنه نوع من المضاف ، وكان لا بد من حقيقته ، فقد صار الخلاف الوجود كما ترى أوضح دليل على كون البعث الذي ينكره المنكرون .

(١) سورة النحل ٣٨ ، ٣٩

(٢) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي صاحب كتاب أدب السكاتب وغيره من كتب اللغة والأدب ،

توفي سنة ٥٢١ هـ . إنباه الرواة ٢ : ١٤١

(٣) سورة الحجر ٤٧

النوع الرابع والثلاثون

معرفة ناسخة من منسوخة

والعلم به عظيم الشأن ، وقد صنف فيه جماعة كثيرون منهم قتادة بن دعامة^(١) السدوسي ، وأبو عبيد القاسم بن سلام^(٢) ، وأبو داود السجستاني^(٣) ، وأبو جعفر^(٤) النحاس ، وهبة الله بن سلام^(٥) الضرير ، وابن العربي^(٦) ، وابن الجوزي^(٧) ، وابن الأنباري^(٨) ، ومكي^(٩) ، وغيرهم .

(١) أحد التابعين بالبصرة ؛ ومن روى عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب وعبد الله بن سرجس وغيرهم . توفي سنة ١١٨ . تذكرة الحفاظ ١ : ١١٥

(٢) توفي سنة ٢٢٣ ، وانظر ترجمته وأخباره في إنباء الرواة ٣ : ١٢

(٣) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق أبو داود السجستاني ، صاحب السنن ، توفي سنة ٢٧٥ : ابن خلكان ١ : ٢١٤

(٤) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي أبو جعفر النحاس ، أحد أئمة العلم واللغة بتصر ؛ وكتابه الناسخ والمنسوخ ، ذكره القفطي وأثنى عليه ؛ طبع بتصر بطبعة السعادة ١٣٢٣ ، توفي سنة ٣٣٨ ، وانظر إنباء الرواة ١ : ١٠١

(٥) طبع كتابه بتصر بطبعة هندية سنة ١٣١٥ هـ (بحاشيته أسباب النزول للواحدى) ، ومنه نسخ خطية بدار الكتب المصرية . وهو هبة الله بن سلامة بن أبي القاسم البغدادي ؛ ذكره ابن العماد الحنبلي في وفيات سنة ٤١٠ من كتاب شذرات الذهب .

(٦) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي : صاحب كتاب أحكام القرآن : توفي على مرحلة من فاس ، سنة ٥٤٦ .

(٧) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي الفقيه الحنبلي المتوفى سنة ٥٩٧ واسم كتابه : أخبار الرسوخ بمقدار الناسخ والمنسوخ ؛ طبع مع كتاب مراتب المدلسين لابن حجر بتصر سنة ١٣٢٢ ، وانظر معجم المطبوعات ٦٧ ، ٨١ .

(٨) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الأنباري ، صاحب كتاب الوقف والابتداء ؛ المتوفى سنة ٣٢٨ .

(٩) هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي المقرئ ، المتوفى سنة ٣١٣ ؛ أورد القفطي في إنباء الرواة ٣ : ٣١٥ ثبوتاً بمصنفاته ؛ ومنها كتاب الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ، في ثلاثة أجزاء ، وكتاب الإيجاز في ناسخ القرآن ومنسوخه ، في جزء .

ومن ظريف ما حكى فى كتاب هبة الله أنه قال فى قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾^(١) منسوخ من هذه الجملة ﴿ وأسيرا ﴾ ، والمراد بذلك أسير المشركين ، فقرأ الكتاب عليه وابنته تسمع ، فلما انتهى إلى هذا الموضع قالت : أخطأت يا أبت فى هذا الكتاب ! فقال لها : وكيف يا بنية ؟ قالت : أجمع المسلمون على أن الأسير يُطعم ولا يقتل جوعا .

قال الأئمة : ولا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه النسخ وللنسخ ، وقد قال على بن أبى طالب لقاص : أتعرف النسخ والمنسوخ ؟ قال : الله أعلم ، قال : هلكت وأهلك .

والنسخ يأتى بمعنى الإزالة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ ﴾^(٢) .

ويأتى بمعنى التبديل كقوله : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ﴾^(٣) .

وبمعنى التحويل كتناسخ المواريث - يعنى تحويل الميراث من واحد إلى واحد . ويأتى بمعنى النقل من موضع إلى موضع ، ومنه : « نسخت الكتاب » إذا نقلت ما فيه حاكيا للفظه وخطه . قال مكى : وهذا الوجه لا يصح أن يكون فى القرآن ، وأنكر على النحاس إجازته ذلك ، محتجا بأن التناسخ فيه لا يأتى بلفظ المنسوخ ؛ وإنما يأتى بلفظ آخر . وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن بركات السعدى : يشهد^(٤) لما قاله النحاس قوله تعالى

(١) سورة الإنسان ٨

(٢) سورة الحج ٥٢ .

(٣) سورة النحل ١٠١

(٤) ذكر السيوطى فى البنية ٢٤ أن لمحمد بن بركات كتابا فى التناسخ والمنسوخ سماه الإيجاز فى معرفة

ما فى القرآن من منسوخ وناسخ ، ألفه للأفضل بن أمير الجيوش .

﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(١) وقال : ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلَى حَكِيمٍ ﴾^(٢) ، ومعلوم أن ما نزل من الوحي نجوماً جميعه في أم الكتاب ، وهو اللوح المحفوظ كما قال : ﴿ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ * لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾^(٣) .

ثم اختلف العلماء ، فقيل : المنسوخ ما رُفِعَ تلاوةً تنزيله ، كما رفع العمل به . ورد بما نسخ الله من التوراة بالقرآن والإنجيل وهما متلوان .

وقيل : لا يقع النسخ في قرآن يتلى وينزل . والنسخ مما خصَّ الله به هذه الأمة في حكم من التيسير^(٤) ، ويفر^(٥) هؤلاء من القول بأن الله ينسخ شيئاً بعد نزوله والعمل به ؛ وهذا مذهب اليهود في الأصل ، ظنا^(٦) منهم أنه بداء ، كالذي يرى الرأي ثم يبدوله ؛ وهو باطل ، لأنه بيان مدة الحكم ، ألا ترى الإحياء بعد الإماتة وعكسه ، والمرض بعد الصحة وعكسه ، والفقر بعد الغنى وعكسه ؛ وذلك لا يكون بداء ، فكذا الأمر والنهي .

وقيل : إن الله تعالى نسخ القرآن من اللوح المحفوظ الذي هو أم الكتاب ، فأنزله على نبيه ، والنسخ لا يكون إلا من أصل .

والصحيح جواز النسخ ووقوعه سمعا وعقلا .

ثم اختلفوا فقيل : لا ينسخ قرآن إلا بقرآن لقوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ

(١) سورة الجاثية ٢٩ .

(٢) سورة الزخرف ٤

(٣) سورة الواقعة ٧٨ ، ٧٩

(٤) كذا في الأصول ؛ والذي في الإتيان ٢ : ٢١ « في حكم منها التيسير » .

(٥) في ت ، ط : « يقرب » ؛ وصوابه في م (٦) ت : « طعنا » ، تحريف .

أَوْ نَفْسَهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا»^(١) ، قالوا : ولا يَكُونُ مثل القرآن وخيراً منه إلا قرآن .

وقيل : بل السنة لا تنسخ السنة .

وقيل : السنة إذا كانت بأمر الله من طريق الوحي نسخت ، وإن كانت باجتهاد فلا تنسخه . حكاه ابن حبيب النيسابورى فى تفسيره .

وقيل : بل إحداها تنسخ الأخرى ، ثم اختلفوا فقيل : الآيتان إذا أوجبتا حكمين مختلفين وكانت إحداها متقدمة الأخرى ، فالتأخرة ناسخة للأولى ، كقوله تعالى : ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾^(٢) ثم قال بعد ذلك : ﴿ وَلَا بَوَيْتُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ ﴾^(٣) ، وقال : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾^(٤) قالوا : فهذه ناسخة للأولى ، ولا يجوز أن يكون لهما الوصية والميراث .

وقيل : بل ذلك جائز ، وليس فيهما ناسخ ولا منسوخ ، وإنما نسخ الوصية للوارث بقوله عليه السلام : « لا وصية لوارث » . وقيل : ما نزل بالمدينة ناسخ لما نزل بمكة .

ويجوز نسخ الناسخ فيصير الناسخ منسوخا ، وذلك كقوله : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾^(٥) ، نسخها بقوله تعالى : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٥) ، ثم نسخ هذه أيضا بقوله : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾^(٦) . وقوله : ﴿ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾^(٧) وناسخه قوله تعالى : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٥) ثم نسخها : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾^(٦) .

(٢) سورة البقرة ١٨٠ .

(٤) سورة « الكافرون » ٦ .

(٦) سورة التوبة ٢٩ .

(١) سورة البقرة ١٠٦ .

(٣) سورة النساء ١١ .

(٥) سورة التوبة ٥ .

(٧) سورة البقرة ١٠٩ .

مَسْأَلَةٌ

[في جواز النسخ بالكتاب]

لا خلاف في جواز نسخ الكتاب بالكتاب ، قال الله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾^(١) وقال : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاعْلَمَ بِمَا يُنَزَّلُ ﴾^(٢) ، ولذلك نسخ السنة بالكتاب كالقصة في صوم عاشوراء برمضان وغيره .

واختلف في نسخ الكتاب بالسنة ، قال ابن عطية : حُذِّقَ الأُمة على الجواز ، وذلك موجود في قوله صلى الله عليه وسلم : « لا وصية لوارث » ، وأبى الشافعي ذلك^(٣) ؛ والحجة عليه من قوله في إسقاط الجلد في حد الزنا عن الثيب الذي رجم ، فإنه لا مسقط لذلك إلا السنة فعل النبي صلى الله عليه وسلم .

قلنا : أما آية الوصية فقد ذكرنا أن ناسخها القرآن ، وأما ما نقله عن الشافعي فقد اشتهر ذلك لظاهر لفظ ذكره في الرسالة^(٤) ، وإنما مراد الشافعي أن الكتاب والسنة لا يوجدان مختلفين إلا ومع أحدهما مثله ناسخ له ، وهذا تعظيم لقدر الوجهين وإبانة تعاضدهما وتوافقهما ؛ وكل من تكلم على هذه المسألة لم يفهم مراده .

وأما النسخ بالآية فليس بنسخ بل تخصيص ، ثم إنه ثابت بالقرآن الذي نسخت تلاوته ، وهو : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما »^(٥) .

(١) سورة البقرة ١٠٦ .

(٢) سورة النحل ١٠١ .

(٣) انظر الرسالة ص ١٣٧ - ١٤٦ .

(٤) انظر فتح الباري ١٢ : ١٢٧ .

فصل

[فيما يقع فيه النسخ]

الجمهور على أنه لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي . وزاد بعضهم الأخبار . وأطلق ،
وقيدها آخرون بالتي يراد بها الأمر والنهي .

تنبيهات التنبيه الأول

[في تقسيم سور القرآن بحسب ما دخله من النسخ وما لم يدخله]

اعلم أن سور القرآن العظيم [تنقسم] بحسب ما دخله النسخ وما لم يدخل إلى أقسام^(١) :
أحدها ما ليس فيه ناسخ ولا منسوخ ، وهي ثلاث وأربعون سورة : وهي الفاتحة ،
ثم يوسف ، ثم يس ، ثم الحجرات ، ثم الرحمن ، ثم الحديد ، ثم الصف ، ثم الجمعة ،
ثم التحريم ، ثم الملك ، ثم الحاقة ، ثم نوح ، ثم الجن ، ثم المرسلات ، ثم النبأ ، ثم
النازعات ، ثم الانفطار ، ثم المطففين ، ثم الانشقاق ، ثم البروج ، ثم الفجر ، ثم البلد ،
ثم الشمس ، ثم الليل ، ثم الضحى ، ثم الانشراح ، ثم القلم ، [ثم القدر]^(٢) ، ثم
الانفكاك ، ثم الزلزلة ، ثم العاديات ، ثم القارعة ، ثم الهاكم ، ثم الهمةزة ، ثم الفيل ،
ثم قريش ، ثم الدّين ، ثم الكوثر ، ثم النصر ، ثم تبت ، ثم الإخلاص ، ثم
المودتين^(٣) .

(١) أورد هذه الأقسام هبة الله بن سلام في كتابه ص ١٥ وما بعدها .

(٢) تكملة من كتاب النسخ والمنسوخ لابن سلام .

(٣) في كتاب ابن سلام : « الناس » .

وهذه السور تنقسم إلى ما ليس فيه أمر ولا نهى وإلى ما فيه نهى لا أمر^(١) .

والثاني : ما فيه ناسخ وليس فيه منسوخ ، وهي ست سور : الفتح ، والحشر ، والمناقون ، والتغابن ، والطلاق ، والأعلى .

الثالث : ما فيه منسوخ وليس فيه ناسخ ، وهو أربعون : الأنعام ، والأعراف ، ويونس ، وهود ، والرعد ، والحجر ، والنحل ، وبنو إسرائيل ، والكهف ، وطه ، والمؤمنون ، والتل ، والقصص ، والعنكبوت ، والروم ، ولقمان ، والمضاجع^(٢) ، والملائكة ، والصفات ، وص ، والزمر ، والمصاييح^(٣) ، والزخرف ، والدخان ، والجاثية ، والأحقاف ، وسورة محمد صلى الله عليه وسلم ، والباسقات ، والنجم ، والقمر ، والرحمن ، والمعارج ، والمدثر ، والقيامة ، والإنسان ، وعبس ، والطارق ، والغاشية ، والتين ، والكافرون .

الرابع : ما اجتمع فيه الناسخ والمنسوخ ، وهي إحدى وثلاثون سورة^(٤) : البقرة ، وآل عمران ، والنساء ، والمائدة ، والأعراف ، والأنفال ، والتوبة ، وإبراهيم ، والنحل ، وبنو إسرائيل ، ومريم ، وطه ، والأنبياء ، والحج ، والمؤمنون ، والنور ، والفرقان ، الشعراء ، الأحزاب ، وسبأ ، والمؤمن ، والشورى ، والقتال ، والذاريات ، والطور ، والواقعة ، والمجادلة ، والمتحنة ، والزمل ، والمدثر ، والتكوير ، والمصر .

ومن غريب هذا النوع آية أولها منسوخ وآخرها ناسخ ، قيل ولا نظير لها في القرآن ، وهي قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا

(١) عبارة ابن سلام : « وهذه السور التي فيها ناسخ ولا منسوخ ؛ وهي السور التي ليس فيها أمر ولا نهى ، ومنها سور فيها نهى وليس فيها أمر ، ومنها فيها أمر وليس فيها نهى » .

(٢) هي سورة السجدة .

(٣) هي سورة فصلت .

(٤) كذا في الأصول ويلاحظ أنه أورد اثنتين وثلاثين .

أَهْتَدَيْتُمْ^(١) ، يعنى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فهذا ناسخ لقوله : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ذكره ابن العربى فى أحكامه^(٢) .

التنبيه الثانى^(٣)

[فى ضروب النسخ فى القرآن]

النسخ فى القرآن على ثلاثة أضرب :

الأول : ما نسخ تلاوته وبقى حكمه فيعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول ، كما روى أنه كان يقال فى سورة النور : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموها ألبتة نكالا من الله » ، ولهذا قال عمر : لولا أن يقول الناس : زاد عمر فى كتاب الله ، لكتبها بيدي . رواه البخارى فى صحيحه معلقا^(٤) .

وأخرج ابن حبان فى صحيحه عن أبى بن كعب قال : كانت سورة الأحزاب تُوازى سورة النور ، فكان فيها : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموها » وفى هذا سؤالان : الأول : ما الفائدة فى ذكر الشيخ والشيخة ؟ وهلا قال : المحصن والمحصنة ؟

وأجاب ابن الحاجب فى أماليه عن هذا بأنه من البديع فى المبالغة ؛ وهو أن يعبر عن الجنس فى باب الذم بالأنقص فالأقص ، وفى باب المدح بالأكثر والأعلى ، فيقال : لعن الله السارق يسرق ربع دينار فتقطع يده ، والمراد : يسرق ربع دينار فصاعدا إلى أعلى ما يسرق . وقد يبالغ فيذكر مالا تقطع به ؛ كما جاء فى الحديث : « لعن الله السارق

(٢) أحكام القرآن ٢٠٥ .

(١) سورة المائدة ١٠٥ .

(٣) ت ، ط : « القسم الثانى » ، وصوابه فى م وحاشية ط .

(٤) نقله الحافظ ابن كثير فى التفسير ٣ : ٢٦١ .

يسرق البيضة فتقطع يده»^(١) وقد علم أنه لا تقطع في البيضة ، وتأويل من أوله بيضة الحرب تأباه الفصاحة .

الثانى : أن ظاهر قوله : « لولا أن يقول الناس... » الخ أن كتابتها جائزة ، وإنما منعه قول الناس ، والجائز في نفسه قد يقوم من خارج ما يمنعه ، وإذا كانت جائزة لزم أن تكون ثابتة ، لأن هذا شأن المكتوب . وقد يقال : لو كانت التلاوة باقية لبادر عمر رضى الله عنه ولم يعرّج على مقال الناس ؛ لأن مقال الناس لا يصلح مانعا .

وبالجملة فهذه الملازمة مشكلة ، ولعله كان يعتقد أنه خبر واحد ، والقرآن لا يثبت به ، وإن ثبت الحكم ، ومن هنا أنكر ابن ظفر في «الينبوع»^(٢) عدّ هذا مما نسخ تلاوته ، قال : لأن خبر الواحد لا يثبت القرآن . قال : وإنما هذا من المنسأ لا النسخ ، وهما مما يلتبس^(٣) . والفرق بينهما أن المنسأ لفظه قد يعلم حكمه ويثبت أيضا وكذا قاله في غيره القراءات الشاذة ، كما يحجب التابع في صوم كفارة اليمين ونحوه أنها كانت قرآنا ففسخت تلاوتها ؛ لكن في العمل بها الخلاف المشهور في القراءة الشاذة^(٤) .

ومنهم من أجاب عن ذلك بأن هذا كان مستفيضاً عندهم وأنه كان متلوّاً من القرآن فأثبتنا الحكم بالاستفاضة ، وتلاوته غير ثابتة بالاستفاضة . ومن هذا الضرب ما رواه مسلم في صحيحه^(٥) عن أبي موسى الأشعرى : إنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيتها ، غير أنى أحفظ منها ؛ « لو كان لابن آدم واديان من مالٍ لآبغى واديا

(١) رواه البخارى في كتاب الحدود ٤ : ١٧٢ .

(٢) كتاب الينبوع في التفسير لأبى عبد الله بن ظفر محمد بن محمد الصنلى المتوفى سنة ٥٦٨ هـ ، ومنه أجزاء

متفرقة من نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٣١٠ تفسير .

(٣) م : « يلتبان » .

(٤) انظر الكلام على حكم القراءة الشاذة في الجزء الأول ص ٣٢٢ .

(٥) كتاب الزكاة ٢ : ٧٢٦ .

ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب » . وكُنَّا نقرأ سورة نشبها بإحدى المسبجات^(١) فأنسيتمها ؛ غير أنى حفظت منها : يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ . فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة » .

وذكر الإمام المحدث أبو الحسين أحمد بن جعفر^(٢) المنادى في كتابه « الناسخ والمنسوخ » : مما رُفِعَ رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه سورتا القنوت في الوتر ، قال : ولا خلاف بين الماضين والفاشرين أنهما مكتوبتان في المصاحف المنسوبة إلى أبي كعب ، وأنه ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أقرأه إياهما ، ونسى سورتي الخلع والحقد .

هنا سؤال ؛ وهو أن يقال : ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم ؟ وهل أقيمت التلاوة ليجمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها ؟ وأجاب صاحب « الفنون »^(٣) فقال : إنما كان كذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفعال لطلب طريق مقطوع به ، فيسرعون بأيسر شيء ، كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام ، والمنام أدنى طرق الوحي .

الضرب الثاني : ما نسخ حكمه وبقي تلاوته ، وهو في ثلاث وستين سورة ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ... ﴾^(٤) الآية ، فكانت المرأة إذا مات زوجها لزمّت التربص بعد انقضاء العدة حولا كاملا ، ونفقتها في مال الزوج ، ولا ميراث لها ، وهذا معنى قوله : ﴿ مَتَاعًا إِلَى الْخَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ ... ﴾^(٥) الآية ، فنسخ الله

(١) المسبجات من السورة ما افتتح بسبحان ، وسبح ، ويسبح ، وسبح اسم ربك .

(٢) ذكره صاحب كشف الظنون ١٩٢١ ، وقال : إنه توفي سنة ٣٣٤ .

(٣) هو كتاب فنون الأفتان في عجائب علوم القرآن لابن الجوزي ؛ ومنه نسخة غير كاملة في المكتبة

التيمورية - ٢٢٢ تفسير .

(٥) سورة البقرة ٢٤٠ .

(٤) سورة البقرة ٢٣٤ .

ذلك بقوله : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾^(١) ، وهذا الناسخ مقدم في النظم على المنسوخ .

قال القاضى أبو المعالى : وليس فى القرآن ناسخ تقدم على المنسوخ ، إلا فى موضعين ، هذا أحدهما ، والثانى قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ... ﴾^(٢) الآية ؛ فإنها ناسخة لقوله : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ ﴾^(٣) .

قلت : وذكر بعضهم موضعاً آخر ، وهو قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّذِينَ كَانُوا عَلَيْهَا ﴾^(٤) هى متقدمة فى التلاوة ، ولكنها منسوخة بقوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾^(٥) .

وقيل : فى تقديم الناسخة فائدة ، وهى أن تعتقد حكم المنسوخة قبل العلم بنسخها . ويحىء موضع رابع وهو آية الحشر فى قوله تعالى : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ... ﴾^(٦) الآية ؛ فإنه لم يذكر فيها شىء للغانمين ، ورأى الشافعى أنها منسوخة بآية الأنفال ، وهى قوله : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾^(٧) .

واعلم أن هذا الضرب ينقسم إلى ما يحرم العمل به ولا يمتنع كقوله : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مَا نَتَيْنِ ﴾^(٨) ثم نسخ الوجوب .

ومنه قوله : ﴿ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾^(٩) قيل : منسوخ بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ آعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ ﴾^(١٠) .

(١) سورة البقرة ٢٣٤ .

(٢) سورة الأحزاب ٥٠ .

(٣) سورة البقرة ١٤٢ .

(٤) سورة الحشر ٧ .

(٥) سورة الأنفال ٦٥ .

(٦) سورة البقرة ١٩٤ .

(٧) سورة الأحزاب ٥٢ .

(٨) سورة البقرة ١٤٤ .

(٩) سورة الأنفال ٤١ .

(١٠) سورة البقرة ١٩٠ .

وقوله : ﴿ وَمَا أَذِرِي مَا يُفَعْلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾ ^(١) نسختها آيات القيامة والكتاب والحساب .

وهنا سؤال ، وهو أن يُسأل : ما الحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة ؟
والجواب من وجهين : أحدهما أن القرآن كما يتلى ليُعرف الحكم منه ، والعمل به ،
فيتلى لكونه كلام الله تعالى فيثاب عليه ، فتركت التلاوة لهذه الحكمة .

وثانيهما : أن النسخ غالبا يكون للتخفيف ، فأبقيت التلاوة تذكيراً بالنعمة ورفع
المشقة ، وأما حكمة النسخ قبل العمل ، كالصدقة عند النجوى فيثاب على الإيمان به وعلى نية
طاعة الأمر .

الثالث : نسخهما جميعا ، فلا تجوز قراءته ولا العمل به ، كآية التحريم بعشر رضعات
فُسِخَ بِخَمْسٍ ؛ قالت عائشة : كان مما أنزل عشر رضعات معلومات ، فُسِخَ بِخَمْسٍ
معلومات ، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي مما يقرأ من القرآن .
رواه مسلم

وقد تكلموا في قولها : « وهي مما يقرأ » فإن ظاهره بقاء التلاوة ؛ وليس كذلك ،
فمنهم من أجاب بأن المراد قارب الوفاة ، والأظهر أن التلاوة نسخت أيضاً ولم يبلغ ذلك
كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتوفى وبعض الناس يقرؤها .
وقال أبو موسى الأشعري : نزلت ثم رفعت .

وجعل الواحد من هذا ما روى عن أبي بكر رضي الله عنه قال : كنا نقرأ :
« لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر » ، وفيه نظر .

وحكى القاضي أبو بكر في « الانتصار » عن قوم إنكار هذا القسم ، لأن

الأخبار ، فيه أخبار آحاد ، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها .

وقال أبو بكر الرازي : نسخ الرسم والتلاوة إنما يكون بأن يُنسخهم الله إياه ويرفعه من أوهامهم ، ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكتبه في المصحف ، فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديمة التي ذكرها في كتابه في قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا لَنِي الصُّحُفِ الْأُولَى * صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ﴾^(١) ، ولا يعرف اليوم منها شيء . ثم لا يخلو ذلك من أن يكون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا توفى لا يكون متلوا في القرآن ؛ أو يموت وهو متلو موجود في الرسم ، ثم ينسيه الله ويرفعه من أذهانهم ، وغير جائز نسخ شيء من القرآن بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم .

فائدة

قال ابن العربي^(٢) : قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ ﴾^(٣) ناسخة لمائة وأربع عشرة آية ، ثم صار آخرها ناسخا لأولها ، وهي قوله : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾^(٤) .

قلوا : وليس في القرآن آية من المنسوخ ثبت حكمها ست عشرة سنة إلا قوله في الأحقاف : ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أُدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾^(٥) . وناسخها أول سورة الفتح .

(٢) كتاب أحكام القرآن ٢٠١ .

(٤) سورة التوبة ١٩ .

(١) سورة الأعلى ١٨ ، ١٩ .

(٣) سورة التوبة ٥ .

(٥) سورة الأحقاف ٩٠ .

قال ابن العربي^(١) : ومن أغرب آية في النسخ قوله تعالى : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾^(٢) ، أولها وآخرها منسوخان ، ووسطها محكم .
وقسمه الواحدى أيضا إلى نسخ مائس بثابت التلاوة كمشر رضعات ، وإلى نسخ ماهو ثابت التلاوة بما ليس بثابت التلاوة كنسخ الجلد في حق المحصنين بالرجم ، والرجم غير متلو الآن ، وإنه كان يتلى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فالحكم ثبت والقراءة لا ثبت ، كما يجوز أن ثبت التلاوة في بعض ولا يثبت الحكم . وإذا جاز أن يكون قرآن ولا يعمل به جاز أن يكون قرآن يعمل به ولا يتلى ؛ وذلك أن الله عز وجل أعلم بمصالحنا ، وقد يجوز أن يعلم من مصلحتنا تعلق العمل بهذا الوجه .

التبیه الثالث

[في تقسيم القرآن على ضروب من وجه آخر]

قسم بعضهم النسخ من وجه آخر إلى ثلاثة أضرب :

الأول : نسخ المأمور به قبل امثاله ، وهذا الضرب هو النسخ على الحقيقة ، كأمر الخليل بذبح ولده . وكتوبه تعالى : ﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ﴾^(٣) ثم نسخه سبحانه بقوله : ﴿ أَأَشْفَقْتُمْ . . . ﴾^(٤) الآية .

الثانى : ويسمى نسخا تجوزا ، وهو ما أوجبه الله على من قبلنا كحكم القصاص^(٥) ،

(٢) سورة الأعراف ١٩٩ .

(١) انظر أحكام القرآن ١ : ٣٣٨ .

(٣) سورة المجادة ١٢ ، ١٣ .

(٤) وهو قوله تعالى في سورة البقرة ١٧٨ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ الآية .

(٥) الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الآية .

ولذلك قال عقب تشريع الآية : ﴿ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۖ ﴾^(١) . وكذلك ما أمرنا الله به أمرا إجماليا ثم نسخ ، كنسخه التوجه إلى بيت الله المقدس بالكعبة، فإنَّ ذلك كان واجبا علينا من قضية أمره باتباع الأنبياء قبله، وكنسخ صوم يوم عاشوراء برمضان .

الثالث : ما أمر به لسبب ثم يزول السبب؛ كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر وبالمغفرة للذين يرجون^(٢) لقاء الله ونحوه من عدم إيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ونحوها ، ثم نسخه إيجاب ذلك . وهذا ليس بنسخ في الحقيقة وإنما هو نسخ ؛ كما قال تعالى : ﴿ أَوْ نُنسِئْهَا ۖ ﴾^(٣) فالمنسأ هو الأمر بالقتال ، إلى أن يقوى المسلمون ، وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى .

وبهذا التحقيق تبين ضعف ما لهج به كثير من المفسرين في الآيات الآمرة بالتخفيف أنها منسوخة بآية السيف ، وليست كذلك بل هي من النساء ، بمعنى أن كل أمر ورد يجب امتثاله في وقت ما لعلّه توجب ذلك الحكم ، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر ، وليس بنسخ ، إنما النسخ الإزالة حتى لا يجوز امتثاله أبدا . وإلى هذا أشار الشافعي في « الرسالة » إلى النهي عن ادخار لحوم الأضاحي من أجل الرأفة ، ثم ورد الإذن فيه فلم يجعله منسوخا ، بل من باب زوال الحكم لزوال علته؛ حتى لو فجأ أهل ناحية جماعة مضرّرون تعلق بأهلها النهي .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ۖ ﴾^(٤) الآية ، كان ذلك في ابتداء الأمر ، فلما قوى الحال وجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(١) سورة البقرة ٧٨ .

(٢) إشارة إلى الآية ١٤ من سورة الجاثية .

(٣) سورة البقرة ١٠٦ .

(٤) سورة المائدة ١٠٥ .

وللقائلة عليه ثم لو فرض وقوع الضعف كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم في قوله :
« بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ » عاد الحكم ، وقال صلى الله عليه وسلم :
« فإذا رأيت هوى متبعاً وشحاً مطاعاً وإعجاب كل ذي رأى برأيه فعليك بخاصة نفسك » .
وهو سبحانه وتعالى حكيم أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم حين ضعفه ما يليق
بتلك الحال رافةً بمن تبعه ورحمة ، إذ لو وجب لأورث حرجاً ومشقة ؛ فلما أعز الله
الإسلام وأظهره ونصره ، أنزل عليه من الخطاب ما يكافي تلك الحالة من مطالبة الكفار
بالإسلام أو بأداء الجزية - إن كانوا أهل كتاب - أو الإسلام أو القتل إن لم يكونوا
أهل كتاب .

ويعود هذان الحكمان - أعني المسألة عند الضعف والمسايفة عند القوة - يعود سببهما ،
وليس حكم المسايفة ناسخاً لحكم المسألة ، بل كلٌّ منهما يجب امتثاله في وقته .

فائدة

قيل في قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾^(١) ولم يقل « من القرآن » ؛ لأن
القرآن ناسخ مهيم على كل الكتب ، وليس يأتي بعده ناسخ له ، وما فيه من ناسخ
ومنسوخ فعلم وهو قائل ؛ بين الله ناسخه عند منسوخه ، كنسخ الصدقة عند مناجاة
الرسول والعدة والفرار في الجهاد ونحوه ؛ وأما غير ذلك فمن تحقق علماً بالنسخ علم أن غالب
ذلك من النساء ، ومنه ما يرجع لبيان الحكم المجمل ، كالسبيل في حق الآتية بالفاحشة ،
فبينته السنة ، وكل ما في القرآن مما يدعى نسخه بالسنة عند من يراه فهو بيان لحكم

القرآن ، وقال سبحانه : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ ^(١) ، وأما بالقرآن على ما ظنه كثير من المفسرين فليس بنسخ ؛ وإنما هو نسا وتأخير ، أو مجمل آخر بيانه لوقت الحاجة ، أو خطاب قد حال بينه وبين أوله خطاب غيره ؛ أو مخصوص من عموم ، أو حكم عام لخاص أو لمداخلة معنى في معنى . وأنواع الخطاب كثيرة فظنوا ذلك نسخا وليس به ، وأنه الكتاب المهيمن على غيره ، وهو في نفسه متعاقد ، وقد تولى الله حفظه فقال تعالى ؛ ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(٢) .

النوع الخامس والثلاثون معرفة موهبهم المختلف

وهو ما يوم التعارض بين آياته ، وكلام الله جلّ جلاله مُنزّه عن الاختلاف ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾^(١) ، ولكن قد يقع المبتدئ ما يوم اختلافا وليس به ، فاحتيج لإزالته ، كما صُنّف في مختلف الحديث وبيان الجمع بينهما ، وقد رأيت لقطرب^(٢) فيه تصنيفا حسنا ، جمعه على السور . وقد تكلم فيه الصدر الأول ، ابن عباس^(٣) وغيره .

وقال الإمام : وقد وفق الحسن البصري بين قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ وَوَاَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَنَّمْنَاهَا بِعَشْرِ ﴾^(٥) ، بأن قال : ليس المراد في آية الأعراف على ظاهره ؛ من أن الوعد كان ثلاثين ليلة ، ثم بعد ذلك وعده بعشر ؛ لكنه وعده أربعين ليلة جميعا . انتهى .

وقيل : تجرى آية الأعراف على ظاهره من أن الوعد كان ثلاثين ، ثم أتم بالعشر ، فاستقرت الأربعون ، ثم أخبر في آية البقرة بما استقر .

(١) سورة النساء ٨٢ .

(٢) هو أبو علي محمد بن المستنير النحوي المعروف بقطرب ؛ أحد العلماء بالنحو واللغة من البصريين ؛ ومن أخذ عن سيبويه ؛ توفي سنة ٢٠٦ ؛ وكتابه هو المسمى بالرد على الملحدين في تشابه القرآن ؛ ذكره القفطي . وانظر لإنباء الرواة ٣ : ٢١٩ .

(٣) أورد السيوطي في الإتقان ٢ : ٢٧ ؛ عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير خبر رجل جاء إلى ابن عباس فسأله عن آيات تختلف عليه من القرآن ورد ابن عباس عليها ؛ فانظر هناك .

(٤) سورة البقرة ٥١ .

(٥) سورة الأعراف ١٤٢ .

وذكره الخطابي قال : سمعت ابن أبي هريرة يحكي عن أبي العباس بن سريج قال : سأل رجل بعض العلماء عن قوله تعالى : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ ^(١) ، فأخبر أنه لا يقسم بهذا ، ثم أقسم به في قوله : ﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ ^(٢) فقال ابن سريج : أي الأمرين أحب إليك ؟ أجيبك ثم أقطعك ، أو أقطعك ثم أجيبك ؟ فقال : بل اقطعني ثم أجبن ، فقال : اعلم أن هذا القرآن نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بحضرة رجال ، وبين ظهري قوم ، وكانوا أحرص الخلق على أن يجدوا فيه مغمزا ، وعليه مطمنا ، فلو كان هذا عندهم مناقضة لتعلقوا به وأسرعوا بالرد عليه ؛ ولكن القوم علموا وجهلت ، فلم ينكروا منه ما أنكرت ، ثم قال له : إن العرب قد تدخل « لا » في أثناء كلامها وتلغى معناها ، وأنشد فيه أبياتا . والقاعدة في هذا وأشباهه أن الألفاظ إذا اختلفت وكان مرجعها إلى أمر واحد لم يوجب ذلك اختلافا .

فائدة

[عن الغزالي في معنى الاختلاف]

سئل الغزالي عن معنى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ ذِيَرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ^(٣) ، فأجاب بما صورته : الاختلاف لفظ مشترك بين معان ، وليس المراد نفي اختلاف الناس فيه ، بل نفي الاختلاف عن ذات القرآن ، يقال : هذا كلام مختلف ، أي لا يشبه أوله آخره في الفصاحة ؛ إذ هو مختلف ، أي بعضه يدعو إلى الدين ، وبعضه يدعو إلى الدنيا . أو هو مختلف النظم ؛ فبعضه على وزن الشعر ، وبعضه منزهف ، وبعضه على

(١) سورة البلد ١ .

(٢) سورة التين ٣ .

(٣) سورة النساء ٨٢ .

أسلوب مخصوص في الجزالة، وبعضه على أسلوب يخالفه، وكلام الله تعالى منزّه^(١) عن هذه الاختلافات، فإنه على منهاج واحد في النظم مناسب أوله وآخره، وعلى مرتبة واحدة في غاية الفصاحة، فليس يشتمل على الفث والسمين، ومسوق لمعنى واحد؛ وهو دعوة الخلق إلى الله تعالى، وصرّفهم عن الدنيا إلى الدين، وكلام الآدميين يتطرق إليه هذه الاختلافات؛ إذ كلام الشعراء والمترسلين إذا قيس عليه وجد فيه اختلاف في منهاج النظم، ثم اختلاف في درجات الفصاحة؛ بل في أصل الفصاحة حتى يشتمل على الفث والسمين، فلا تتساوى رسالتان ولا قصيدتان، بل تشتمل قصيدة على أبيات فصيحة، وأبيات سخيفة، وكذلك تشتمل القصائد والأشعار على أغراض مختلفة؛ لأن الشعراء والفصحاء ﴿فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾^(٢)، فتارة يمدحون الدنيا، وتارة يذمونها، وتارة يمدحون الجبن فيسمونه حزماً، وتارة يذمونهم ويسمونهم ضعفاً، وتارة يمدحون الشجاعة ويسمونهم صراحة، وتارة يذمونهم ويسمونهم أهواً، ولا ينفك كلام آدمي عن هذه الاختلافات، لأن منشأ هذه الاختلافات اختلاف الأغراض، واختلاف الأحوال، والإنسان يختلف أحواله، فتساعده الفصاحة عند انبساط الطبع وفرحه، ويتعذر عليه عند الانقباض. ولذلك تختلف أغراضه فيميل إلى الشيء مرة ويميل عنه أخرى، فيوجب اختلاف الأحوال والأغراض اختلافاً في كلامه بالضرورة، فلا تصادف اللسان يتكلم في ثلاث وعشرين سنة، وهي مدة نزول القرآن، فيتكلم على غرض واحد، وعلى منهج واحد ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بشراً يختلف أحواله؛ فلو كان هذا كلامه أو كلام غيره من البشر لوجد فيه اختلاف كثير، فأما اختلاف الناس فهو تباين في آراء الناس لا في نفس القرآن، وكيف يكون هذا المراد، وقد قال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾^(٣)، فقد ذكر في القرآن أنه في نفسه

(١) ت، ط: «درجة».

(٢) سورة الشعراء ٢٢٥.

(٣) سورة البقرة ٢٦.

غيرُ مختلف ؛ وهو مع هذا سبب لاختلاف الخلق^(١) في الضلال والهدى ؛ فلو لم يختلف فيه لكانت أمثال هذه الآيات خلفاً ، وهي أشدُّ أذًى للاختلاف . والله أعلم .

فصل

[في القول عند تعارض الآي]^(٢)

قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني^(٣) : إذا تعارضت الآي وتعدّر فيها الترتيب [والجمع]^(٤) طُلب التاريخ وترك المتقدم منهما بالتأخر ، ويكون ذلك نسخاً له ، وإن لم يوجد التاريخ وكان الإجماع على استعمال إحدى الآيتين عُلِمَ بإجماعهم أن النسخ ما أجموا على العمل بها .

قال : ولا يوجد في القرآن آيتان متعارضتان تُعْرَيَان عن هذين الوصفين .
وذكروا عند التعارض مرجّحات :

الأول : تقديم المكي على المدني ؛ وإن كان يجوز أن تكون المكية نزلت عليه صلى الله عليه وسلم بعد عوده إلى مكة والمدنية قبلها ، فيقدّم الحكم بالآية المدنية على المكية في التخصيص والتقديم ؛ إذ كان غالب الآيات المكية نزولها قبل الهجرة .

الثاني : أن يكون أحد الحكمين على غالب أحوال أهل مكة ، والآخر على غالب

(٢) سقط هذا الفصل من ت وهو في م وحواشي

(١) م : « الناس » .

ط والإتقان ٢ : ٣٠ .

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني المعروف بالأستاذ ، والملقب ركن الدين الشافعي ؛ صاحب كتاب جامع الحلي في أصول الدين والرد على الملحدين ؛ توفي بنيسابور سنة ٤١٨ هـ . ابن خلكان ١ : ٤ .

(٤) م : « التوفيق » وما بين العلامتين تكملة من الإتقان .

أحوال أهل المدينة ، فيقدم الحكم بالخبر الذي فيه أحول أهل المدينة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ۝ ﴾ ^(١) ، مع قوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ۝ ﴾ ^(٢) . فإذا أمكن بناء كل واحدة من الآيتين على البديل جعل التخصيص في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ۝ ﴾ ^(١) كأنه قال : إلا من وجب عليه القصاص . ومثل قوله : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ۝ ﴾ ^(٣) ونهيه صلى الله عليه وسلم عن قتل صيد مكة ، مع قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ ۝ ﴾ ^(٤) ، فجعل النهي فيمن اصطاده في الحرم ، وخص من اصطاده في الحل وأدخله حياً فيه .

الثالث : أن يكون أحدهما الظاهرين مستقلاً بحكمه ؛ والآخر مقتضياً لفظاً يزداد عليه ، فيقدم المستقل بنفسه عند المعارضة والترتيب ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ وَالْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ لِلَّهِ ۝ ﴾ ^(٥) ، مع قوله : ﴿ فَإِنْ أَحْضَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۝ ﴾ ^(٥) ، وقد أجمعت الأمة على أن الهدى لا يجب بنفس الحصر ، وليس فيه صريح الإحلال بما يكون سبباً له ، فيقدم المنع من الإحلال عند المرض بقوله : ﴿ وَأَنْتُمْ وَالْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ لِلَّهِ ۝ ﴾ ^(٥) على ما عارضه من الآية .

الرابع : أن يكون كل واحد من العمومين محمولا على ما قصد به في الظاهر عند الاجتهاد ، فيقدم ذلك على تخصيص كل واحد منهما من المقصود بالآخر ، كقوله : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ۝ ﴾ ^(٦) ، بقوله : ﴿ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۝ ﴾ ^(٦) فيخص الجمع بملك

(٢) سورة البقرة ١٧٨ .

(٤) سورة المائدة ٤ .

(٦) سورة النساء ٢٣ .

(١) سورة آل عمران ٩٧ .

(٣) سورة المائدة ٩٥ .

(٥) سورة البقرة ١٩٦ .

اليمين ، بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَأَفَ ﴾ ^(١) فتحمل آية الجمع على العموم ، والقصد فيها بيان ما يحل وما يحرم ، وتحمل آية الإباحة على زوال اللوم فيمن أتى بحال .

الخامس : أن يكون تخصيص أحد الاستعمالين على لفظ تعلق بمعناه والآخر باسمه ، كقوله : ﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ ^(٢) مع قوله تعالى : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا . . ﴾ ^(٣) الآية ؛ فيمكن أن يقال في الآية بالتبين عند شهادة الفاسق ، إذا كان ذلك من كافر على مسلم ، أو مسلم فاسق على كافر ، وأن يقبل الكافر على الكافر وإن كان فاسقا ، أو يحمل ظاهر قوله : ﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ ^(٢) على القبيلة دون الملة ، ويحمل الأمر بالتثبت على عموم النسيان في الملة ؛ لأنه رجوع إلى تعيين اللفظ وتخصيص الغير بالقبيلة لأنه رجوع إلى الاسم على عموم الغير .

السادس : ترجيح ما يعلم بالخطاب ضرورة على ما يعلم منه ظاهرا ، كتقديم قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ ^(٤) على قوله : ﴿ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ ^(٥) فإن قوله : ﴿ وَأَحَلَّ ﴾ ^(٤) يدل على حل البيع ضرورة . ودلالة النهي على فساد البيع إما ألا تكون ظاهرة أصلا ، أو تكون ظاهرة منعطة عن النص .

(٢) سورة المائدة ١٠٦ .

(٤) سورة ٢٧٥ .

(١) سورة النساء ٣٦ .

(٣) سورة الحجرات ٦ .

(٥) سورة البقرة ٢٧٨ .

فصل

[في القول عند تعارض آي القرآن والآثار]^(١)

قال القاضي أبو بكر في « التقريب » : لا يجوز تعارض آي القرآن والآثار وما
موجبه أدلة العقل ؛ فلذلك لم يجعل قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٢) معارضا لقوله :
﴿ وَتَخْلُقُونَ إِفْسَاكًا ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ وَإِذَا تَخَلَّقُ مِنَ الطِّينِ ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ فَتَبَارَكَ
اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾^(٥) ، لقيام الدليل العقلي أنه لا خالق غير الله تعالى ، فيتعين
تأويل ما عارضه ، فيؤول قوله : ﴿ وَتَخْلُقُونَ ﴾^(٣) ، بمعنى « تكذبون » لأن الإفك
نوع من الكذب ، وقوله : ﴿ وَإِذَا تَخَلَّقُ مِنَ الطِّينِ ﴾^(٤) أي « تصور » .
ومن ذلك قوله : ﴿ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمٌ ﴾^(٦) لا يعارضه قوله : ﴿ أَتُنَبِّئُونَ
اللَّهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾^(٧) ؛ فإن المراد بهذا ما لا يعلمه أنه غير كائن ، ويعلمونه وقوع ما ليس
بواقع ، لا على أن من المعلومات ما هو غير عالم به وإن علمتموه .

وكذلك لا يجوز جعل قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ ﴾^(٨) معارضا
لقوله : ﴿ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ ﴾^(٩) ، وقوله : ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا
فَاطْرَةٌ ﴾^(١٠) ، معارضا لقوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾^(١١) في تجويز الرؤية وإحالتها ،

(١) وهذا الفصل ساقط أيضاً من ت .

(٢) سورة العنكبوت ١٧ .

(٣) سورة المؤمنون ١٤ .

(٤) سورة يونس ١٨ .

(٥) سورة القتال ٣١ .

(٦) سورة الأنعام ١٠٣ .

(٧) سورة الزمر ٦٢ .

(٨) سورة المائد ١١٠ .

(٩) سورة المجادلة ٧ .

(١٠) سورة آل عمران ٧ .

(١١) سورة القيامة ٢٣ .

لأنّ دليل العقل يقضى بالجواز ، ويجوز تخليص النفي بالدنيا والإثبات بالقيامة .
وكذلك لا يجوز جعل قوله : ﴿ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾ ^(١) معارضا لقوله : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ^(٢) ، بل يجب تأويل « أهون » على « هين » .
ولا جعل قوله تعالى : ﴿ مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٣) معارضا لأمره نبيه وأُمَّته بالجدال في قوله : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ^(٤) فيحمل الأول على ذم الجدال الباطل .
ولا يجوز جعل قوله : ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ ^(٥) معارضا لقوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ^(٦) .

فصل

[في تعارض القراءتين في آية واحدة] ^(٧)

وقد جعلوا تعارض القراءتين في آية واحدة كتعارض الآيتين كقوله :
﴿ وَأَرْجِلَيْكُمْ ﴾ ^(٨) بالنصب والجر ، وقالوا : يُجمع بينهما بحمل إحداهما على مسح الخف ،
والثانية على غسل الرجل إذا لم يجد متعلقا سواهما .

(٢) سورة الروم ٢٧ .

(٤) سورة النحل ١٢٥ .

(٦) سورة الرحمن ٢٧ .

(١) سورة ق ٣٨ .

(٣) سورة المؤمن ٤ .

(٥) سورة الرحمن ٢٦ .

(٧) وهذا الفصل ساقط من ت

(٨) سورة المائدة ٦ . والنصب قراءة ابن عامر ونافع والكسائي ، والجر قراءة ابن كثير وأبي عمرو

وحمة . وانظر تفسير القرطبي ٦ : ٩١ .

وكذلك قراءة : ﴿ يَطْهَرْنَ ﴾ ، و ﴿ يَطْهَرْنَ ﴾^(١) ، حملت الحنفية إحداهما على ما دون العشرة ، والثانية على العشرة .

واعلم أنه إذا لم يكن لها متعلق سواهما تصدى لنا الإلغاء أو الجمع ، فأما إذا وجدنا متعلقا سواهما فالمتعلق هو المتبع .

فائدة^(٢)

[في القول في الاختلاف والتناقض]

قال أبو بكر الصيرفي في شرح « رسالة الشافعي » : جماع الاختلاف والتناقض أن كل كلام صح أن يضاف بعض ما وقع الاسم عليه إلى وجه من الوجوه فليس فيه تناقض ، وإنما التناقض في اللفظ ما ضاده من كل جهة على حسب ما تقتضيه الأسماء ، ولن يوجد في الكتب ولا في السنة شيء من ذلك أبداً ، وإنما يوجد فيه الذسخ في وقتين ، بأن يوجب حكماً ثم يحمله ، وهذا لا تناقض فيه ، وتناقض الكلام لا يكون إلا في إثبات ما نفي ، أو نفي ما أثبت ؛ بحيث يشترك المثبت والنفي في الاسم والحدث والزمان والأفعال والحقيقة : فلو كان الاسم حقيقة في أحدهما ، وفي الآخر مستعاراً ، ونفي أحدهما ، وأثبت الآخر لم يعد تناقضاً .

هذا كله في الأسماء ، وأما المعاني وهو باب القياس ، فكل من أوجد علة وحررها ،

(١) سورة البقرة ٢٢٢ ، والأولى قراءة نافم وأبي عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية حفص عنه ، والثانية قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل ، وانظر تفسير القرطبي ٣ : ٨٨ . (٢) وهذا الفصل ساقط من ت .

وأوجب بها حكماً من الأحكام ، ثم ادعى تلك العلة بعيثها فيما ياباه الحكم ، فقد تناقض .
فإن رام الفرق لم يُسمع منه ؛ لأنه في فرقه تناقض ، والزيادة في العلة نقص ، أو تقصير عن
تحريرها في الابتداء ، وليس هذا على السائل .

وكل مسألة يُسأل عنها فلا تخلو من أحد وجهين : إما أن يسأل فيما يستحق
الجواب عنه أولاً ، فأما المستحق للجواب فهو ما يمكن كونه ويجوز ، وأما ما استحال كونه
فلا يستحق جواباً ؛ لأن من علم أنه لا يجتمع القيام والقعود ، فسأل : هل يكون الإنسان
قائماً منتصباً جالساً في حال واحدة ؟ فقد أحال وسأل عن محال ، فلا يستحق الجواب .
فإن كان لا يعرف القيام والقعود عرّف ، فإذا عرفه فقد استحال عنده ما سأل .
قال : وقد رأيت كثيراً ممن يتعاطى العلم يسأل عن المحال ولا يدري أنه محال ، ويجب
عنه ، والآفات مدخل على هؤلاء ، لقلة عندهم بحق الكلام .

فصل

[في الأسباب الموهمة الاختلاف]

وللاختلاف أسباب .

الأول : وقوع الخبر به على أحوال مختلفة وتطويرات شتى ، كقوله تعالى في خلق آدم
إنه : ﴿ مِنْ تُرَابٍ ﴾^(١) ، ومرة ﴿ مِنْ حَمَأٍ مَسْنُونٍ ﴾^(٢) ، ومرة ﴿ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ ﴾^(٣) ،
ومرة من ﴿ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ﴾^(٤) ؛ وهذه الألفاظ مختلفة ومعانيها في أحوال مختلفة ،

(٢) سورة الحجر ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣

(٤) سورة الرحمن ١٤ .

(١) سورة آل عمران ١٥٩ .

(٣) سورة الصافات ١١ .

لأن الصلصال غير الحما ، والحما غير التراب ؛ إلا أن مرجعها كلها إلى جوهر وهو التراب ، ومن التراب تدرجت هذه الأحوال .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ ﴾ ^(١) وفي موضع : ﴿ تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ ﴾ ^(٢) ، والجنان : الصغير من الحيات ، والثعبان الكبير منها ، وذلك لأن خلقها خلق الثعبان العظيم ، واهتزازها وحركاتها وخفتها كاهتزاز الجان وخفته .

السبب الثاني : لاختلاف الموضوع ، كقوله تعالى : ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْتُؤَلُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٤) مع قوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾ ^(٥) . قال الحليمي : فتحمل الآية الأولى على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل ، والثانية على ما يستلزم الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه . حمله غيره على اختلاف الأماكن ؛ لأن في القيامة مواقف كثيرة ، فوضع يسأل ويناقش ، وموضع آخر يُرْحَم ويُلَطَّفُ به ، وموضع آخر يعنف ويوبخ . وهم الكفار . وموضع آخر لا يعنف . وهم المؤمنون .

وقوله : ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٦) مع قوله : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٧) . وقيل : المنقى كلام التلطف والإكرام ، والمثبت سؤال التوبيخ والإهانة ، فلا تنافي .

وكقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ ^(٨) ، مع قوله : ﴿ يُضَاعَفُ لَهُمْ ﴾

(٢) سورة القصص ٣١ .

(٤) سورة الأعراف ٦ .

(٦) سورة البقرة ١٧٤ .

(٨) سورة الشورى ٤٠ .

(١) سورة الشعراء ٣٢ .

(٣) سورة الصافات ٢٤ .

(٥) سورة الرحمن ٣٩ .

(٧) سورة الحجر ٩٢ ، ٩٣ .

الْعَذَابُ ﴿١﴾ . والجواب أن التضعيف هنا ليس على حدّ التضعيف في الحسنات ؛ بل هو راجع لتضاعيف مرتكباتهم ؛ فكان لكلّ مرتكب منها عذاب يخصّه ، فليس التضعيف من هذا الطريق على ما هو في الطريق الآخر ؛ وإنما المراد هنا تكثيره بحسب كثرة المجترحات ؛ لأن السيئة الواحدة يضاعف الجزاء عليها ، بدليل سياق تلك الآية ، وهو قوله : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَلَّمَكَ يَعْزُضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ . الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ (٢) فهو لاء كذبوا على ربهم ، وصدّوا عن سبيله وبنّفوها عوجاً وكفروا ، فهذه مرتكبات عذبوا بكل مرتكب منها . وكقوله : ﴿ثُمَّ إِنْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ (٣) مع قوله : ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ (٤) ، فإن الأولى تقتضي أنهم كتموا كفرهم السابق . والجواب من وجهين : أحدهما أن للقيامة مواطن ففي بعضها يقع منهم الكذب ، وفي بعضها لا يقع كما سبق . والثاني أن الكذب يكون بأقوالهم (٥) ، والصدق يكون من جوارحهم ، فيأمرها الله تعالى بالنطق ، فتنطق بالصدق .

وكقوله : ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ (٦) مع قوله : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (٧) ، والجواب أن المراد : لا تكسب شراً ولا إثمًا ؛ بدليل سبب

(٢) سورة هود ١٨ ، ١٩ .

(٤) سورة النساء ٤٢ .

(٦) سورة الأنعام ١٦٤ .

(١) سورة هود ٢٠ .

(٣) سورة الأنعام ٢٣ .

(٥) م : « أن يكون الكذب بأقوالهم » .

(٧) سورة البقرة ٢٨٦ .

النزول^(١) أو ضمن معنى « تجنى » وهذه الآية اقتصر فيها على الشر والأخرى ذكر فيها الأمران ؛ ولهذا لما^(٢) ذكر القسمين ذكر ما يميز أحدهما عن الآخر ، وهما لما كان المراد ذكر أحدهما اقتصر عليه بـ « فعل » ولم يأت بـ « افتعل »

ومنه قوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾^(٣) مع قوله : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾^(٤) ، يحكى عن الشيخ العارف^(٥) أبى الحسن الشاذلى رحمه الله أنه جمع بينهما ؛ فحمل الآية الأولى على التوحيد ، والثانية على الأعمال ، والمقام يقتضى ذلك ؛ لأنه قال بعد الأولى : ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(٦) .

وقيل : بل الثانية ناسخة ؛ قال ابن المنير : الظاهر أن قوله : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾^(٧) إنما نسخ حكمه لا فضله وأجره ؛ وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ بأن قال : « هو أن يطاع فلا يعصى ، ويذكر فلا ينسى ، ويشكر فلا يكفر » ، فقالوا : أينما يطبق ذلك ؟ فنزلت ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾^(٨) ، وكان التكليف أولاً باستيعاب العمر بالعبادة بلا فتره ولا نعاس ، كما كانت الصلاة خمسين ، ثم صارت بحسب الاستطاعة خمسا ، والاقتدار منزل على هذا الاعتبار ، ولم ينحط عن درجاته .

(١) ذكر في سبب نزول هذه الآية أن الكفار قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : ارجع يا محمد إلى ديفنا ، واعبد آلهتنا ، واترك ما أت عليه ، ونحن نتكفل لك بكل تباعة تقوم في دنياك وآخرتك ، فترت الآية . وانظر تفسير القرطبي ٧ : ١٥٦ .

(٢) كلمة « لا » ساقطة من ت .

(٣) سورة آل عمران ١٠٢ .

(٤) سورة التغابن ١٦ .

(٥) هو أبو الحسن على بن عبد الله بن عبد الجبار الإدريسي أستاذ الطائفة الشاذلية ، من صوفية الإسكندرية توفى بصحراء عذاب ٦٥٦ (١٢١٦ هـ - ١٢١٧ هـ) .

وقال الشيخ كمال الدين الزمـلـكـاني^(١) : وفي كون ذلك منسوخا نظر ، وقوله : ﴿ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ هو ﴿ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ إذ به أمر ، فإن ﴿ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ الوقوف على أمره ودينه . وقد قال بذلك كثير من العلماء . انتهى .

والحديث الذي ذكره ابن المنير في تفسيره : ﴿ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾^(٢) لم يثبت مرفوعا ؛ بل هو من كلام ابن مسعود ، رواه النسائي وليس فيه قول الصحابة : « أينا يطيق ذلك » ونزول قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾^(٣) ، مع قوله في أواخر السورة ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾^(٤) ، فالأولى تفهم إمكان العدل ، والثانية تنفيه .

والجواب أن المراد بالعدل في الأولى العدل بين الأزواج في توفية حقوقهن ؛ وهذا ممكن الوقوع وعدمه ، والمراد به في الثانية الميل القلبي ، فالإنسان لا يملك ميل قلبه إلى بعض زوجاته دون بعض ، وقد كان صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه ثم يقول : « اللهم هذا قسمي في ما أملك فلا تؤاخذني بما لا أملك » - يعني ميل القلب ، وكان عمر يقول : « اللهم قلبي فلا أملكه ، وأما ما سوى ذلك فأرجو أن أعديله » .

ويمكن أن يكون المراد بالعدل في الثانية العدل التام ، أشار إليه ابن عطية .

وقد يحتاج الاختلاف إلى تقدير فيرتفع به الإشكال ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي ﴾

(١) هو الشيخ عبد الواحد بن عبد الكريم المعروف بابن الزمـلـكـاني المتوفى سنة ٦٥١ ، وصاحب كتاب التبيان في علم البيان ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ، ومنه نسختان مخطوطتان بدار الكتب المصرية برقي ٢٦٨ ، ٢٩ م بلاغة .

(٢) سورة آل عمران ١٠٢ . (٣) سورة النساء ٣ . (٤) سورة النساء ١٢٩ .

الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ
وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا
وَعَدَ اللَّهُ الْخَيْرَ^(١) ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا
عَظِيمًا^(٢) ، وَالْأَصْلُ فِي الْأُولَى : وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ مِنْ أُولَى الضَّرَرِ
دَرَجَةً . وَالْأَصْلُ فِي الثَّانِيَةِ : وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ مِنَ الْأَصْحَاءِ دَرَجَاتٍ .

وَمَنْ ذَكَرَ أَنَّ الْمَحْذُوفَ كَذَلِكَ الْإِمَامَ بَدْرُ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ^(٣) فِي شَرْحِ :
« الْخِلَاصَةِ » فِي الْكَلَامِ عَلَى حَذْفِ النَّعْتِ . وَلِلزُّنْحَرِيِّ فِيهِ كَلَامٌ آخَرُ^(٤) .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ^(٥) ﴾ مَعَ قَوْلِهِ : ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا
فَفَسَقُوا فِيهَا^(٦) ﴾ ، وَالْمَعْنَى : أَمَرْنَاهُمْ وَمَلَكَانَاهُمْ وَأَرَدْنَا مِنْهُمْ الصَّلَاحَ فَأَفْسَدُوا . وَالْمُرَادُ
بِالْأَمْرِ فِي الْأُولَى أَنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِهِ شَرْعًا وَلَكِنْ قَضَاءً ، لَا سِتْحَالَةَ أَنْ يَجْرَى فِي مِلْكِهِ
مَا لَا يَرِيدُ ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْأَمْرِ الْكُونِيِّ وَالِدِينِيِّ .

الثَّالِثُ : لِاخْتِلَافِهِمَا فِي جِهَتَيْ الْفِعْلِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ
قَتَلَهُمْ^(٧) ﴾ أَضِيفَ الْقَتْلُ إِلَيْهِمْ عَلَى جِهَةِ الْكَسْبِ وَالْمُبَاشَرَةِ ، وَنَفَاهُ عَنْهُمْ بِاعْتِبَارِ التَّأْثِيرِ ؛
وَلِهَذَا قَالَ الْجُمْهُورُ : إِنَّ الْأَفْعَالَ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى مَكْتَسِبَةٌ لِلْآدَمِيِّينَ ، فَغَنَى الْفِعْلُ بِإِحْدَى
الْجِهَتَيْنِ لَا يَبْعَارِضُهُ إِثْبَاتُهُ بِالْجِهَةِ الْآخَرَى .

(١) سورة النساء ٩٥ .

(٢) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك ، بدر الدين بن جمال الدين الدمشقي ؛ المعروف بابن الناطم ؛
توفي سنة ٦٨٦ ، وشرح القصيدة المعروفة بالخلصة في النجوى ، من نظم والده ، طبعت في هلسنكفرس سنة
١٨٥١ م ، وانظر معجم المطبوعات ١ : ٢٣٤ .

(٣) انظر الكشف ١ : ٢٢٢ ، ٢٢٣ . (٤) سورة الأعراف ٢٨ .

(٥) سورة الإسراء ١٦ . (٦) سورة الأنفال ١٧ .

وكذا قوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾^(١) ، أى ما رميت خلقا
إذ رميت كسبا . وقيل : إن الرمي يشتمل على القبض والإرسال ؛ وهما بكسب الرامي ، وعلى
التبليغ والإصابة ، وهما بفعل الله عز وجل . قال ابن جرير الطبرى^(٢) : وهى الدليل على
أن الله خالق لأفعال العباد ؛ فإن الله تعالى أضافه إلى نبيه ثم نفاه عنه ، وذلك فعل واحد
لأنه من الله تعالى التوصيل إليهم ، ومن نبيه بالحذف والإرسال ، وإذا ثبت هذا لزم
مثله فى سائر أفعال العباد المكتسبة ، فمن الله تعالى الإنشاء والإيجاد ومن الخلق الاكتساب
بالتقوى .

ومثله قوله تعالى : ﴿ الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾^(٣) ، وقال تعالى : ﴿ وَقُومُوا
لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾^(٤) ، ققيام الانتصاب لا ينافى القيام بالأمر ، لاختلاف جهتي الفعل .

الرابع : لاختلافهما فى الحقيقة والجاز ، كقوله : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ
بِسُكَارَى ﴾^(٥) ، ﴿ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ﴾^(٦) ، وهو
يرجع لقول المناطقة : الاختلاف بالإضافة ، أى وترى الناس سكارى بالإضافة إلى
أحوال القيامة مجازا ، وما هم بسكارى بالإضافة إلى الخمر حقيقة .

ومثله فى الاعتبارين قوله تعالى : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾^(٧)
بقوله : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾^(٨) ، وقوله تعالى :

(١) سورة الأنفال ١٧ .

(٢) نقلة عن التفسير ٩ : ١٣٥ (طبعة بولاق ١١ مع تصرف فى العبارة) .

(٣) سورة النساء ٣٤ .

(٤) سورة البقرة ٢٣٨ .

(٥) سورة الحج ٢ .

(٦) سورة إبراهيم ١٧ .

(٧) سورة البقرة ٨ .

(٨) سورة الأنفال ٢١ .

﴿وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾^(١)؛ فإنه لا يلزم من نفي النظر نفي الإبصار لجواز قولهم: «نظرت إليه فلم أبصره».

الخامس: بوجهين واعتبارين، وهو الجامع للمفترقات، كقوله: ﴿فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾^(٢)، وقال: ﴿خَاشِعِينَ مِنَ الذَّلِيلِ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾^(٣)، قال قطرب: ﴿فَبَصَرُكَ﴾^(٤)، أى علمك ومعرفتك بها قوية، من قولهم: «بَصُرْ بكذا وكذا» أى علم، وليس المراد رؤية العين، قال الفارسي: ويدل على ذلك قوله: ﴿فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ﴾^(٥)، وصف البصر بالحدة.

وكقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَنْذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ﴾^(٦)، مع قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾^(٧)، فقيل: يجوز أن يكون معناه: ويذرك وآلهتك، إن ساع لهم، ويكون إضافة الآلهة إليه ملكا كان يعبد في دين قومه، ثم يدعوهم إلى أن يكون هو الأعلى، كما تقول العرب: موالى من فوق وموالى من أسفل، فيكون اعتقادهم في الآلهة مع فرعون أنها مملوكة له، فيحسن قولهم: «وآلهتك».

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٨) مع قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾^(٩) فقد يُظَنُّ أن الوجَل خلافُ

(١) سورة الأعراف ١٩٨ .

(٢) سورة الشورى ٤٥ .

(٣) سورة البازعات ٢٤ .

(٤) سورة الأنفال ٢ .

(٥) سورة ق ٢٢ .

(٦) سورة الأعراف ١٢٧ .

(٧) سورة الرعد ٢٨ .

الطمأنينة ، وجوابه أن الطمأنينة إنما تكون بانسراح الصدر بمعرفة التوحيد ، والوجل يكون عند خوف الزيف والذهاب عن الهدى فتوجل القلوب لذلك . وقد جمع بينهما في قوله : ﴿ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(١) ، فإن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدتهم ووثقوا به ، فانتفى عنهم الشك .

وكقوله : ﴿ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾^(٢) وفي موضع ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾^(٣) ، وأجيب بأنه باعتبار حال المؤمن والكافر ، بدليل : ﴿ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا ﴾^(٤) . وكقوله : ﴿ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدَفِينَ ﴾^(٥) وفي آية أخرى : ﴿ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ ﴾^(٦) ، قيل إن الألف أردفهم بثلاثة آلاف ، وكان الألف أكثر مددا للأقل ، وكان « الألف مردفين » بفتحها .

وكقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾^(٧) ، وفي آية أخرى : ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾^(٨) ، ولا تنافي بينهما ؛ فالأول^(٨) دال على أن الأرض وما فيها خلقت^(٩) قبل السماء ، وذلك صحيح ، ثم دحيت الأرض بعد خلق السماء ، وبذلك تتفق معاني الآيات في سورة القمر والمؤمن والنازعات .

(٢) سورة المعارج ٤ .

(٤) سورة الأنفال ٩ .

(٦) سورة البقرة ٢٩ .

(١) سورة الزمر ٢٣ .

(٣) سورة الفرقان ٢٦ .

(٥) سورة آل عمران ١٢٤ .

(٧) سورة النازعات ٣٠ .

(٨) كذا في ط ، وفي ت : « فالأول دل » ، وفي م : « فالأولى دلت » .

(٩) في ط : « خلق » .

وكقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾^(١) ،
 وقوله : ﴿قُلْ أَتُنْكُمُ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا
 ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ . وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي
 أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ ثَلَاثِينَ﴾ إلى قوله : ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾^(٢)
 وذلك يبلغ ثمانية أيام . والجواب أن المراد بقوله : ﴿قُلْ أَتُنْكُمُ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ
 الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ إلى قوله : ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ مع اليومين المتقدمين ،
 ولم يرد بذكر « الأربعة » غير ما تقدم ذكره ؛ وهذا كما يقول النصيح : « سرت
 من البصرة إلى بغداد في عشرة أيام » ، « وسرت إلى الكوفة في ثلاثة عشر يوما » ولا
 يريد سوى العشرة ، بل يريد مع العشرة ثلاثة ، ثم قال تعالى : ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ
 فِي يَوْمَيْنِ﴾^(٣) ، وأراد سوى الأربعة ، وذلك لا مخالفة فيه ؛ لأن المجموع يكون ستة .
 ومنه قوله تعالى في السجدة : ﴿عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾^(٤) ،
 بلفظ « الذي » على وصف العذاب ، وفي سبأ ﴿عَذَابَ النَّارِ الَّتِي﴾^(٥) بلفظ « التي »
 على وصف النار ، وفيه أربعة أوجه : أحدها أنه وصف العذاب في السجدة لوقوع « النار »
 موقع الضمير الذي لا يوصف ، وإنما وقعت موقع الضمير لتقدم إضمارها ، مع قوله : ﴿وَأَمَّا
 الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾^(٦) ، فحق
 الكلام : « وقيل لهم ذوقوا عذابها » ، فلما وضعها موضع المضمرة الذي لا يقبل الوصف

(١) سورة النازعات ٣٠ .

(٢) سورة فصلت ٩ - ١٢ .

(٣) سورة فصلت ١٢ .

(٤) سورة السجدة ٢٠ .

(٥) سورة سبأ ٤٢ .

عدل إلى وصف العذاب ، وأما في « سبأ » فوصفها لعدم المانع من وصفها . والثاني أن الذي في « السجدة » وصف النار أيضاً، وذُكر حملاً على معنى الجحيم والحريق. والثالث أن الذي في « السجدة » في حق من يقرّ بالنار ويحجد العذاب ، وفي « سبأ » في حق من يحجد أصل النار . والرابع أنه إنما وصف العذاب في السجدة لأنه لما تقدم ذكر النار مضمراً ومظهراً عدل إلى وصف العذاب ، ليكون تلويحاً للخطاب ، فيكون أنشطاً للسامع بمنزلة العدول من الغيبة إلى الخطاب .

ومنه قوله تعالى : ﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ ^(٢) ، وبين قوله : ﴿ قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ ﴾ ^(٣) ، وبين قوله : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ ﴾ ^(٥) . وجمع البغوى بينها ، لأن توفى الملائكة بالتقبض والنزع ، وتوفى ملك الموت بالدعاء والأمر ، يدعو الأرواح فتجيبه ، ثم يأمر أعوانه بقبضها ، وتوفى الله سبحانه خالق الموت فيه .

ومنه قوله تعالى في البقرة : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ ^(٥) ، وفي سورة التحريم : ﴿ نَارًا ﴾ ^(٦) ، بالتنكير ، لأنها نزلت بمكة قبل آية البقرة ، فلم تكن النار التي وقودها الناس والحجارة معروفة فتكرها ، ثم نزلت آية البقرة بالمدينة مشاراً بها إلى ما عرفوه أولاً .

وقال في سورة البقرة : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا ﴾ ^(٧) ، وفي سورة إبراهيم : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ ^(٨) لأنه في الدعوة الأولى كان مكاناً ، فطلب منه أن يجعله بلداً آمناً ، وفي الدعوة الثانية كان بلداً غير آمن فعرفه وطلب له الأمن ؛ أو كان بلداً آمناً وطلب

(٢) سورة النحل ٢٨ .
(٤) سورة الزمر ٤٢ .
(٦) سورة التحريم ٦ .
(٨) سورة إبراهيم ٣٥ .

(١) سورة الأنعام ٦٠ .
(٣) سورة السجدة ١١ .
(٥) سورة البقرة ٢٤ .
(٧) سورة البقرة ١٢٦ .

ثبات الأمن ودوامه ، وكون سورة البقرة مدنية وسورة إبراهيم مكية لا ينافي هذا ؛ لأن الواقع من إبراهيم كونه على الترتيب المذكور ، والإخبار عنه في القرآن على غير ذلك الترتيب . أو لأن المكى منه ما نزل قبل الهجرة فيكون المدنى متأخراً عنها، ومنه ما نزل بعد فتح مكة فيكون متأخراً عن المدنى ، فلم قلم : إن سورة إبراهيم من المكى الذى نزل قبل الهجرة !

فصل

[فى الإجابة عن بعض الاستشكالات]

ومما استشكلوه قوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ ^(١) ، فإنه يدل على حصر المانع من الإيمان فى أحد هذين الشئتين ، وقد قال تعالى فى الآية الأخرى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ﴾ ^(٢) ، فهذا حصر فى ثالثٍ غيرهما .

وأجاب ابن عبد السلام بأن معنى الآية : وما منع الناس أن يؤمنوا إلا إرادة أن تأتيتهم سنة من الخسف وغيره ، ﴿ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ فى الآخرة ، فأخبر أنه أراد أن يصيبهم أحد الأمرين . ولا شك أن إرادة الله مانعة من وقوع ما ينافى المراد ، فهذا حصر فى السبب الحقيقى ؛ لأن الله هو المانع فى الحقيقة . ومعنى الآية الثانية : ﴿ وَمَا مَنَعَ

(١) سورة الكهف ٥٥ .

(٢) سورة الإسراء ٩٤ .

النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى ﴿١﴾ إِلَّا اسْتَغْرَابُ بَعَثِهِ بِشْرًا رَسُولًا ، لِأَن قَوْلَهُمْ
ليس مانعا من الإيمان ؛ لأنه لا يصلح لذلك ؛ وهو يدلّ على الاستغراب بالالتزام ، وهو
المناسب للمناعة ، واستغرابهم ليس مانعا حقيقيا بل عاديا ، لجواز خلوّ الإيمان معه ؛
بخلاف إرادة الله تعالى ، فهذا حصر في المانع العادي ، والأولى حصر في المانع الحقيقي ،
فلا تنافي . انتهى .

وقوله : « ليس مانعا من الإيمان » فيه نظر ، لأن إنكارهم بعثه بشرا رسولاً
كفر مانع من الإيمان ، وفيه تعظيم لأمر النبي صلى الله عليه وسلم وإن إنكارهم بعثته مانع
من الإيمان .

فصل

[في وقوع التعارض بين الآية والحديث]

وقد يقع التعارض بين الآية والحديث ، ولا بأس يذكر شيء للتنبيه لأمثاله ؛ فمنه قوله
تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْصِيكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ ^(١) وقد صحّ أنه شُجّ يوم أحد .
وأجيب بوجهين :

أحدهما : أن هذا كان قبل نزول هذه الآية ؛ لأن غزوة أحد كانت سنة ثلاث من
الهجرة ، وسورة المائدة من أواخر ما نزل بالمدينة .

والثاني : بتقدير تسليم الأخير ، فالمراد العصمة من القتل . وفيه تنبيه على أنه يجب
عليه أن يحتمل كل ما دون النفس من أنواع البلاء فما أشد تكليف الأنبياء !

ومنه قوله تعالى : ﴿ اَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ^(١) مع قوله صلى الله عليه وسلم : « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » .

وأجيب بوجهين :

أحدهما - ونقل عن سفيان وغيره - كانوا يقولون : النجاة من النار بعفو الله ، ودخول الجنة برحمته ^(٢) ، وانقسام المنازل والدرجات بالأعمال ، ويدل له حديث أبي هريرة : « إن أهل الجنة إذا دخلوها نزلوا فيها بفضل أعمالهم » . رواه الترمذى .

والثانى : أن الباء فى الموضعين مدلولها مختلف ، فى الآية باء المقابلة ، وهى الداخلة على الأعراس ؛ وفى الحديث للسببية ؛ لأن المعطى بعوض قد يعطى مجانا ، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب . ومنهم من عكس هذا الجواب وقال : الباء فى الآية للسببية ، وفى الحديث للعوض ، وقد جمع النبى صلى الله عليه وسلم بقوله : « سدّدوا وقاربوا واعلموا أن أحداً منكم لن ينجو بعمله » ، قالوا ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : « ولا أنا إلا أن يتغمدنى الله برحمته » . ومنه قوله تعالى مخبراً عن خلق السموات والأرض وما بينهما : ﴿ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٣) فإنه يقتضى أن يكون يوماً من أيام الجمعة بقى لم يخلق فيه شيء . والظاهر من الأحاديث الصّحاح أن الخلق ابتداء يوم الأحد وخلق آدم يوم الجمعة آخر الأشياء ، فهذا يستقيم مع الآية الشريفة ؛ ووقع فى صحيح مسلم أن الخلق ابتداء يوم السبت ، فهذا بخلاف الآية ؛ اللهم إلا أن يكون أراد فى الآية الشريفة جميع الأشياء غير آدم ، ثم يكون يوم الجمعة هو الذى لم يخلق فيه شيء مما بين السماء والأرض ، لأن آدم حينئذ لم يكن فيما بينهما .

(١) سورة النحل ٣٢ .

(٢) م : « برحمة الله » .

(٣) سورة الفرقان ٥٩ : ﴿ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ .

النوع السادس والثلاثون معرفة المحكم من المتشابه

قال الله تعالى : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾^(١) ،
قيل : ولا يدل على الحصر في هذين الشيئين ، فإنه ليس فيه شيء من الطرق الدالة عليه ،
وقد قال : ﴿ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾^(٢) والمتشابه لا يرجى بيانه ، والمحكم
لا توقف معرفته على البيان .

وقد حكى الحسين بن محمد بن حبيب النيسابوري في هذه المسألة ثلاثة أقوال :
أحدها : أن القرآن كله محكم ؛ لقوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أُجْكِمَتْ آيَاتُهُ ﴾^(٣) .
والثاني : كله متشابه لقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نُزِّلَ أَحْسَنَ الْخُبْرِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا ﴾^(٤) .
والثالث - وهو الصحيح - أن منه محكماً ومنه متشابهاً ، لقوله تعالى : ﴿ مِنْهُ
آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾^(٥) .

فأما المحكم فأصله لغة المنع ؛ تقول : أجكمت بمعنى رددت . ومنعت ، والحاكم لمنعه
الظالم من الظلم ، وحكمة اللجام هي التي تمنع الفرس من الاضطراب .
وأما في الاصطلاح فهو ما أحكمته بالأمر والنهي وبيان الحلال والحرام .

(٢) سورة النحل ٤٤ .

(٤) سورة الزمر ٢٣ .

(١) سورة آل عمران ٧ .

(٣) سورة هود ١ .

(٥) سورة آل عمران ٧ .

وقيل : هو مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(١) .

وقيل : هو الذى لم يُنسخ لقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَنزِلْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾^(٢) وقوله : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ... ﴾^(٣) إلى آخر الآيات .
وهى سبعة عشر حكما مذكورة فى سورة الأنعام وفى سورة بنى إسرائيل .

وقيل : هو الناسخ .

وقيل : الفرائض والوعد والوعيد .

وقيل : الذى وعد عليه ثوابا أو عقابا ، وقيل الذى تأويله تنزيله يجعل القلوب تعرفه عند سماعه ، كقوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٤) و ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٥) .

وقيل : ما لا يحتمل فى التأويل إلا وجهها واحدا .

وقيل : ما تكرر لفظه .

وأما التشابه فأصله أن يشبه اللفظ فى الظاهر مع اختلاف المعانى ، كما قال تعالى فى وصف ثمر الجنة : ﴿ وَأَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا ﴾^(٦) ، أى متفق المناظر ، مختلف الطعوم ، ويقال للغامض : متشابه ، لأن جهة الشبه فيه كما تقول لحروف التهجى . والمتشابه مثل المشكل ، لأنه أشكل ، أى دَخَلَ فى شكل غيره وشاكله . واختلفوا فيه ، فقيل : هو المشتبّه الذى يُشبه بعضه بعضا . وقيل : هو المنسوخ الغير معمول به . وقيل : القصص والأمثال . وقيل : ما أمرت أن تؤمن به وتكمل علمه إلى عاله . وقيل : فوائجُ السور . وقيل :

(٢) سورة الأنعام ١٥١ .

(٤) سورة الإخلاص ١ .

(٦) سورة البقرة ٢٥ .

(١) سورة البقرة ٤٣ .

(٣) سورة الإسراء ٢٣ .

(٥) سورة الشورى ١١ .

ما لا يُدْرَى إلا بالتأويل ، ولا بد من صرفه إليه ؛ كقوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾^(١) و ﴿ عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾^(٢) . وقيل : الآيات التي يذكر فيها وقت الساعة ، ومجيء الغيث ، وانقطاع الآجال ؛ كقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾^(٣) . وقيل : ما يحتمل وجوها ، والمحكم ما يحتمل وجهها واحدا . وقيل : ما لا يستقل بنفسه ، إلا برده إلى غيره . وقيل : غير ذلك . وكلها متقارب .

وفصل الخطاب في ذلك أن الله سبحانه قسم الحق بين عباده ، فأولاهم بالصواب من عبر بخطابه عن حقيقة المراد ؛ قال سبحانه : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾^(٤) ثم قال : ﴿ ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾^(٥) أى على لسانك وألسنة العلماء من أمتك ، وكلام السلف راجع إلى المشتبه بوجه لا إلى المقصود المعبر عنه بالمتشابه في خطابه ، لأن المعانى إذا دقت تداخلت وتشابهت على من لا علم له بها ؛ كالأشجار إذا تقارب بعضها من بعض تداخلت أمثالها^(٦) واشتبهت ؛ أى على من لم يعين النظر في البحث عن منبعث كل فن منها ، قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ ﴾^(٧) إلى قوله : ﴿ مُتَشَابِهًا ﴾ ، وهو على اشتباكه غير متشابه . وكذلك سياق معانى القرآن العزيز قد تتقارب المعانى ويتقدم الخطاب بعضه على بعض ، ويتأخر بعضه عن بعض : لحكمة الله في ترتيب الخطاب والوجود ، فتشتبك المعانى وتشكل إلا على أولى الأبواب ، فيقال في هذا الفن متشابه بعضه ببعض . وأما المتشابه من القرآن العزيز فهو يشابه بعضه بعضا في الحق والصدق والإعجاز والبشارة والندارة وكل ما جاء به وأنه من

(٢) سورة الزمر ٥٦ .
(٤) سورة النحل ٤٤ .
(٦) م : « أمثالها » تحريف .

(١) سورة القمر ١٤ .
(٣) سورة لقمان ٣٤ .
(٥) سورة القيامة ١٩ .
(٧) سورة الأنعام ١٤١ .

عند الله، فذم سبحانه الذين يقيمون ما تشابه منه عليهم افتتاناً وتضليلاً، فهم بذلك يتبعون ما تشابه عليهم تناصراً وتعاظدا للفتنة والإضلال .

تفريعات

الأول : الأشياء التي يجب ردُّها عند الإشكال إلى أصولها .
فيجب ردُّ التشابهات في الذات والصفات إلى محكم ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١) .
ورد التشابهات في الأفعال إلى قوله : ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾^(٢) .
وكذلك الآيات الموهمة نسبة الأفعال لغير الله تعالى من الشيطان والنفس تردُّ إلى محكم قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَرِدْ أَنْ يَضِلَّهُ يُجْعَلْ صَدْرُهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾^(٣) .
وما كان من ذلك عن تنزل الخطاب أو ضرب مثال أو عبارة عن مكان أو زمان أو معية ، أو ما يوم التشبيه، فمحكم ذلك قوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١) ، وقوله : ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾^(٤) ، وقوله : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٥) .
ومنه ضرب في تفصيل ذكر النبوة ووصف إلقاء الوحي ، ومحكمه قوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٦) وقوله : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾^(٧) .
ومنه ضرب في الحلال والحرام ، ومن ثم اختلف الأئمة في كثير من الأحكام بحسب فهمهم لدلالة القرآن .

(٢) سورة الأنعام ١٤٩ ،

(٤) سورة النحل ٦٠ .

(٦) سورة الحجر ٩ .

(١) سورة الشورى ١١

(٣) سورة الأنعام ١٢٥ .

(٥) سورة الإخلاص ١ .

(٧) سورة النجم ٣ .

ومنهُ شيءٌ يُتقارب فيه بين الّمتين : لمة الملك و لمة الشيطان لعنه الله ، ومحكم ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ . . . ﴾ ^(١) الآية ، ولهذا قال عتبة : ﴿ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ ^(٢) ، أى عندما يلقى العدو الذى لا يأمر بالخير بل بالشر والإلباس .

ومنهُ الآيات التى اختلف للفسرون فيها على أقوال كثيرة تحتملها الآية ، ولا يقطع على واحد من الأقوال ، وأن مراد الله منها غير معلوم لنا مفصلاً بحيث يقطع به .

الثانى : أن هذه الآية من التشابه - أعنى قوله : ﴿ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ ^(٣) . . . الآية من حيث تردد الوقف فيها بين أن يكون على ﴿ إِلَّا اللَّهَ ﴾ وبين أن يكون على ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ، وتردد الواو فى ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ بين الاستئناف والمطف ، ومن ثم ثار الخلاف فى ذلك .

فمنهم من رجح أنها للاستئناف ، وأن الوقف على ﴿ إِلَّا اللَّهَ ﴾ وأن الله تعبد من كتابه بما لا يعلمون - وهو التشابه - كما تعبد من دينه بما لا يعلمون - وهو التعبدات - ولأن قوله : ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ متردد بين كونه حالاً فضلة ، وخبراً عمدة .
والثانى أولى .

ومنهم من رجح أنها للمطف ؛ لأن الله تعالى لم يكلف الخلق بما لا يعلمون ؛ وضعف الأول ، لأن الله لم ينزل شيئاً من القرآن إلا لينتفع به عباده ؛ ويدل به على معنى أراد ، فلو كان التشابه لا يعلمه غير الله ^(٤) للزمنا ، ولا يسوغ لأحد أن يقول : إن رسول الله

(٢) سورة آل عمران ٧ .

(١) سورة النحل ٩٠ .

(٣) ت ط : « غيره » .

صلى الله عليه وسلم لم يعلم المتشابه ؛ فإذا جاز أن يعرفه الرسول مع قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته ، والمفسرون من أئمة . ألا ترى أن ابن عباس كان يقول : أنا من الراسخين في العلم ؛ ويقول عند قراءة قوله في أصحاب الكهف : ﴿ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾^(١) : أنا من أولئك القليل .

وقال مجاهد في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ : يعلمونه ، و ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ، ولو لم يكن للراسخين في العلم حظ من المتشابه إلا أن يقولوا : ﴿ آمَنَّا ﴾ لم يكن لهم فضل على الجاهل ؛ لأن الكل قائلون ذلك ، ونحن لم نر المفسرين إلى هذه الغاية توقفوا عن شيء من القرآن فقالوا : هو متشابه لا يعلمه إلا الله ، بل أمرّوه على التفسير ، حتى فسروا الحروف المقطعة .

فإن قيل : كيف يجوز في اللغة أن يعلم الراسخون ، والله يقول : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ، وإذا أشركهم في العلم انقطعوا عن قوله : ﴿ يَقُولُونَ ﴾ لأنه ليس هنا عطف حتى يوجب للراسخين فعلين !

قلنا : إن ﴿ يَقُولُونَ ﴾ هنا في معنى الحال ، كأنه قال : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ قائلين آمنا ؛ كما قال الشاعر^(٢) :

الرَّيْحُ نَبْكَى شَجْوَهَا وَالْبَرْقُ يَلْمَعُ فِي غَمَامَةٍ

أى لامعاً .

وقيل المعنى : « يعلمون ويقولون » ، فحذف واو العطف ، كقوله : ﴿ وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾^(٣) ؛ والمعنى : يقولون : علمنا وآمنّا ؛ لأن الإيمان قبل العلم محال

(٢) هو ابن مفرغ الحميرى ، وانظر الأغاني

(٣) سورة القيامة ٢٢ .

(١) سورة الكهف ٢٢ .

١٧ : ٥٥ (طبعة الساسى)

إذ لا يتصور الإيمان مع الجهل . وأيضاً لو لم يعلموها لم يكونوا من الراسخين، ولم يقع الفرق بينهم وبين الجهال.

الثالث : ومن هذا الخلاف نشأ الخلاف في أنه : هل في القرآن شيء لا تعلم الأمة تأويله ؟ قال الراغب^(١) في مقدمة تفسيره : وذهب عامة المتكلمين إلى أن كل القرآن يجب أن يكون معلوماً ، وإلا لأدى^(٢) إلى إبطال فائدة الانتفاع به ، وحملوا قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ بالعطف على قوله : ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ، وقوله : ﴿ يَقُولُونَ ﴾ جملة حالية . قال : ذهب كثير من المفسرين إلى أنه يصح أن يكون في القرآن بعض ما لا يعلم تأويله إلى الله ، قال ابن عباس : أنزل الله القرآن على أربعة أوجه : حلال وحرام ، ووجه لا يسع أحداً جهالته ، ووجه تعرفه العرب ، ووجه تأويل لا يعلمه إلا الله . وقال بعضهم : المتشابه اسم لمعنيين :

أحدهما : لما التبس من المعنى لدخون شبهة بعضه في بعض ، نحو قوله : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا ... ﴾^(٣) الآية .

والثاني : اسم لما يوافق بعضه بعضاً ، ويصدق قوله تعالى : ﴿ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي ... ﴾^(٤) الآية .

فإن كان المراد بالمتشابه في القرآن الأول فالظاهر أنه لا يمكنهم الوصول إلى مراده ، وإن جاز أن يطلعهم عليه بنوع من لطفه ؛ لأنه اللطيف الخبير . وإن كان المراد الثاني جاز أن يعلموا مراده .

(١) هو الراغب الأصفهاني؛ صاحب المفردات ومحاضرات الأدباء، ذكر تفسيره صاحب كشف الظنون .

(٢) سورة البقرة ٧٠ .

(٣) ت : ه أدى .

(٤) سورة الزمر ٢٣ .

الرابع : قيل : ما الحكمة في إنزال التشابه ممن أراد لعباده البيان والهدى ؟
قلنا : إن كان ممن يمكن علمه فله فوائد :

منها : لبحث العلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه، والبحث عن دقائق معانيه، فإن استدعاء الهم لمعرفة ذلك من أعظم القرب، وحذرا مما قال المشركون : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ ﴾^(١)، ولتتجنبهم ويثيبهم كما قال : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ... ﴾^(٢) الآية.
وقوله : ﴿ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾^(٣) فنبههم على أن أعلى المنازل هو الثواب، فلو كان القرآن كله محكما لا يحتاج إلى تأويل لسقطت المحنة، وبطل التفاضل، واستوت منازل الخلق، ولم يفعل الله ذلك، بل جعل بعضه محكما ليكون أصلا للرجوع إليه، وبعضه متشابها يحتاج إلى الاستنباط والاستخراج وردّه إلى المحكم، ليستحق بذلك الثواب الذي هو الغرض، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّائِرِينَ ﴾^(٤).

ومنها : إظهار فضل العالم على الجاهل، ويستدعيه علمه إلى المزيد^(٥) في الطلب في تحصيله، ليحصل له درجة الفضل، والأنفس الشريفة تشوف لطلب العلم وتحصيله.

وأما إن كان ممن لا يمكن علمه فله فوائد :

منها : إنزاله ابتلاء وامتحانا بالوقف فيه والتعبّد بالاشتغال من جهة التلاوة وقضاء فرضها، وإن لم يققوا على ما فيها من المراد الذي يجب العمل به، اعتبارا بتلاوة المنسوخ من

(١) سورة الزخرف ٢٢ .

(٢) سورة الروم ٢٧ .

(٣) سورة سبأ ٤ .

(٤) سورة آل عمران ١٤٢ .

(٥) م : « التزايد » .

القرآن وإن لم يجز العمل بما فيه من الحكم . ويجوز أن يمتحنهم بالإيمان بها حيث ادّعوا وجوب رعاية الأصلح .

ومنها : إقامة الحجة بها عليهم ؛ وذلك إنما نزل بلسانهم ولغتهم ، ثم عجزوا عن الوقوف على ما فيها مع بلاغتهم وإفهامهم ؛ فبدل على أن الذى أعجزهم عن الوقوف هو الذى أعجزهم عن تكرار الوقوف عليها ، وهو الله سبحانه .

الخامس : أثار بعضهم سؤالاً ، وهو : هل للحكم مزية على التشابه بما يدل عليه ، أو هما سواء ؟ والثانى خلاف الإجماع ، والأول ينقض أصلكم أن جميع كلامه سبحانه سواء ، وأنه نزل بالحكمة .

وأجاب أبو عبد الله محمد بن أحمد البكر اباذى بأن الحكم كالتشابه من وجه ، ويخالفه من وجه ، فيتفقان فى أن الاستدلال بهما لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الواضع ، وأنه لا يختار^(١) القبيح . ويختلفان فى أن الحكم بوضع اللغة لا يحتمل إلا الوجه الواحد ، فمن سمعه أمكنه أن يستدل به^(٢) فى الحال ، والتشابه يحتاج إلى ذكر مُبتدأ ونظر مجدّد عند سماعه ليحمّله على الوجه المطابق ؛ ولأن الحكم أصل ، والعلم بالأصل أسبق ، ولأن الحكم يُعلم مفصلاً ، والتشابه لا يعلم إلا مجملًا .

فإن قيل : إذا كان الحكم بالوضع كالتشابه ، وقد قلّم إن من حق هذه اللغة أن يصحّ فيها الاحتمال ويسوغ التأويل ، فبما يُميّز الحكم فى أنه لا بدّ له من مزية ، سيما والناس قد اختلفوا فيها كاختلافهم فى المذاهب ، فالحكم عند السنّى متشابه عند القدرى ؟ فالجواب أن الوجه الذى أورده^(٣) يلجئ إلى الرجوع إلى العقول فيما يتعلق

(١) ساقطة من ت .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) ت : « أردته » .

بالتفريد والتنزيه ، فإن العلم بصحة خطابه يفتقر إلى العلم بحكته ، وذلك يتعلق بصفاته ، فلا بدّ من تقدم معرفته ليصحّ اهـ مخرج كلامه ، فأما في الكلام فيما يدلّ على الحلال والحرام فلا بدّ من مزية للمحكم ، وهو أن يدلّ ظاهره على المراد أو يقتضى بانضمامه أنّه مما لا يحتمل الوجه الواحد .

وللمحكم في باب الحجاج عند غير المخالف مزية ، لأنّه يمكن أن يبين له أنّه مخالف للقرآن ، وأنّ ظاهر المحكم يدلّ على خلاف ما ذهب إليه ، وإن تمسّك بمتشابه القرآن ، وعدّل عن محكمه ، لما أنّه تمسّك بالشبه العقلية وعدل عن الأدلة السمعية ، وذلك لطف وبعث على النظر ، لأن المخالف المتدين يؤثر ذلك ليتفكر فيه ويعمل ، فإنّ اللغة وإن توقفت محتملة ، ففيها ما يدلّ ظاهره على أمر واحد ، وإن جاز صرفه إلى غيره بالدليل ، ثم يختلف ، ففيه ما يكره صرفه لاستبعاده في اللغة .

النوع السابع والثلاثون في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات

وقد اختلف الناس في الوارد منها في الآيات والأحاديث على ثلاث فرق :
أحدها : أنه لا مدخل للتأويل فيها ؛ بل تجرى على ظاهرها ، ولا تُؤوّل شيئاً منها ،
وهم المشبهة .

والثاني : أن لها تأويلاً ، ولكننا نتمسك عنه ، مع تنزيه اعتقادنا عن الشبه والتعطيل ،
ونقول : لا يعلمه إلا الله ؛ وهو قول السلف .

والثالث : أنها مؤولة ، وأوّلوها على ما يليق به .

والأول باطل ، والأخيران منقولان عن الصحابة ، فنقل الإمامك عن أم سلمة أنها
سئلت عن الاستواء فقالت : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ،
والسؤال عنه بدعة . وكذلك سئل عنه مالك فأجاب بما قالته أم سلمة ، إلا أنه زاد فيها
أن من عاد إلى هذا السؤال عنه أضرب عنقه . وكذلك سئل سفيان الثوري فقال :
أفهم من قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ^(١) ما أفهم من قوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى
إِلَى السَّمَاءِ ﴾ ^(٢) . وسئل الأوزاعي عن تفسير هذه الآية فقال : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ
اسْتَوَى ﴾ ^(١) كما قال : وإني لأراك ضالاً . وسئل ابن راهويه عن الاستواء : أقائم هو
أم قاعد ؟ فقال : لا يملّ عن القيام حتى يقعد ، ولا يملّ عن القعود حتى يقوم ، وأنت إلى
غير هذا السؤال أحوج .

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : وعلى هذه الطريقة مضى صدر الأمة وسادتها ،

(١) سورة طه هـ .

(٢) سورة فصلت ١١ .

وإياها اختار أئمة الفقهاء وقادتها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأبأها .

وأفصح الغزالي عنهم في غير موضع بنهجين ما سواها حتى ألجم آخرافي « إجمامه » كل عالم أو عامي عما عداها .

قال : وهو كتاب « إجمام العوام عن علم الكلام »^(١) آخر تصانيف الغزالي مطلقا ، آخر تصانيفه في أصول الدين ، حث فيه على مذاهب السلف ومن تبعهم .
ومن نقل عنه التأويل على وابن مسعود وابن عباس وغيرهم .

وقال الغزالي في كتاب « التفرقة بين الإسلام والزندقة »^(٢) : إن الإمام أحمد أول في ثلاثة مواضع^(٣) ، وأنكر ذلك عليه بعض المتأخرين .

قلت : وقد حكى ابن الجوزي عن القاضي أبي يعلى تأويل أحمد في قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ ﴾^(٤) ، قال : وهل هو إلا أمره ، بدليل قوله : ﴿ أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ ﴾^(٥) !

واختار ابن برهان^(٦) وغيره من الأشعرية التأويل ، قال : ومنشأ الخلاف بين

(١) طبع في المطبعة الأعلامية بمصر سنة ١٣٠٣ هـ ؛ وانظر ص ٣٣ وما بعدها .

(٢) طبع باسم فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة بمطبعة الترقى بمصر سنة ١٣١٩ هـ .

(٣) النص كما في كتابه : « سمعت الثقات من أئمة الحنابلة يفتاد يقولون : إن أحمد بن حنبل رحمه الله صرح بتأويل ثلاثة أحاديث فقط ؛ أحدها قوله صلى الله عليه وسلم : « الحجر الأسود عين الله في الأرض » . والثاني قوله صلى الله عليه وسلم : « قاب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن » . والثالث قوله صلى الله عليه وسلم : « لاني لأجد نفس الرحمن قبل العين » . وانظر ص ٤٣ .

(٤) سورة الأنعام ١٥٨ . (٥) سورة النحل ٣٣ .

(٦) هو أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان الشافعي ؛ أحد علماء الأصول ، وصاحب كتاب البسيط

والوجيز ، توفي سنة ٥٢٠ هـ .

الفریقین : أنه هل يجوز في القرآن شيء لا يُعلم معناه ؟ فعندهم يجوز ، فلماذا منعوا التأويل ، واعتقدوا التنزيه على ما يعلمه الله .

وعندنا لا يجوز ذلك ، بل الراسخون يعلمونه .

قلت : وإنما تحلهم على التأويل وجوب حل الكلام على خلاف المفهوم من حقيقته لقيام الأدلة على استحالة التشابه والجسمية في حق الباري تعالى ، والخوض في مثل هذه الأمور خطرٌ عظيم ، وليس بين المعقول والمنقول تباين في الأصول ، بل التباين إنما يكون في الألفاظ ، واستعمال المجاز لغة العرب . وإنما قلنا : لا تباين بينهما في الأصول لما علم بالدليل أن العقل لا يكذب ما ورد به الشرع ، إذ لا يرد الشرع بما لا يفهمه العقل ، إذ هو دليل الشرع وكونه حقا ، ولو تصوّر كذب العقل في شيء لتصور كذبه في صدق الشرع ، فمن طالت ممارسته العلوم ، وكثر خوضه في بحورها أمكنه التلقيح بينهما ؛ لكنه لا يخلو من أحد أمرين ، إما تأويلٌ يبعد عن الأفهام ، أو موضع لا يتبين فيه وجه التأويل لقصور الأفهام عن إدراك الحقيقة ، والطامع في تلقيح كل ما يرد مستحيل^(١) المرام ، والرد إلى قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾^(٢) .

ونحن نجرى في هذا الباب على طريق المؤولين ، حاكين كلامهم .

فمن ذلك صفة الاستواء ، فكفى مقاتل والكلابي عن ابن عباس أن استوى^(٣) بمعنى استقر ، وهذا إن صح يحتاج إلى تأويل ، فإن الاستقرار يُشعر بالتجسيم .

وعن المعتزلة بمعنى « استولى وقهر » ، وردّ بوجهين :

(١) م : « مستحسن » تحريف . (٢) سورة الثوري ١١ .

(٣) من قوله تعالى في سورة طه : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾

أحدهما : بأن الله تعالى مستولٍ على^(١) الكونين ، والجنة والنار وأهلها ، فأى قائمة في تخصيص العرش !

الثاني : أن الاستيلاء إنما يكون بعد قهر وغلبة ، والله تعالى منزّه عن ذلك ؛ قاله ابن الأعرابي .

وقال أبو عبيد : بمعنى « صمد » ، وردّ بأنه يوجب هبوطاً منه تعالى حتى يصمد ، وهو منقّى عن الله .

وقيل : « الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى » ، فجعل « علا » فعلاً لا حرفاً ؛ حكاه الأستاذ إسماعيل الضير^(٢) في تفسيره ؛ ورد^(٣) بوجهين :

أحدهما : أنه جعل الصفة فعلاً ، ومصاحف أهل الشام والعراق والحجاز قاطعة بأن « على » هنا حرف ، ولو كان فعلاً لكتبوها باللام ألف كقوله : ﴿ وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾^(٤) .

والثاني : أنه رفع العرش ولم يرفعه أحد من القراء .

وقيل : تمّ الكلام عند قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ، ثم ابتداء بقوله : ﴿ اسْتَوَى لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٥) ، وهذا ركيب يزِيل الآية عن نظمها ومرادها .

(١) ط : « عن »

(٢) سمي تفسيره صاحب كشف الظنون الكفاية ؛ وهو إسماعيل بن أحمد بن عبد الله الحبري أبو عبد الرحمن الضير المفسر المقيم المحدث ، توفي بعد سنة ٤٣٠ . نكت الهميان ١١٩ .

(٣) ت : « وخطأه » . (٤) سورة « المؤمنون » ٩١ .

(٥) سورة طه ٥ ، ٦

قال الأستاذ : والصواب ما قاله الفراء^(١) والأشعري^(٢) وجماعة من أهل المعاني : إن معنى قوله : ﴿ استَوَى ﴾ أقبل على خلق العرش وحمد إلى خلقه ، فسماه استواء ، كقوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾^(٣) أى قصد وحمد إلى خلق السماء فكذا هاهنا ، قال : وهذا القول مرضى عند العلماء ليس فيه تعطيل ولا تشبيه .

قال الأشعري : ﴿ عَلَى ﴾ هنا بمعنى « فى » كما قال تعالى : ﴿ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾^(٤) ومعناه أحدث الله فى العرش فعلا سماه استواء ، كما فعل فعلا سماه فضلا ونعمة ، قال تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ . فَضَلَّا مِنَ اللَّهِ نِعْمَةً ﴾^(٥) ، فسمى التحبيب والتكريه فضلا ونعمة . وكذلك قوله : ﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ ﴾^(٦) ، أى فحرب الله بنيانهم ، وقال : ﴿ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾^(٧) أى قصدم . وكما أن التخريب والتعذيب سماها إتيانا ؛ فكذلك أحدث فعلا بالعرش سماه استواء . قال : وهذا قول مرضى عند العلماء لسلامته من التشبيه والتعطيل ، وللعرش خصوصية ليست لغيره من المخلوقات ، لأنه أول خلق الله وأعظم ، والملائكة حاقون به ، ودرجة الوسيلة متصلة به ، وأنه سقف الجنة ، وغير ذلك .

(١) هو أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الفراء ، أبرع الكوفيين فى النحو ؛ وصاحب كتاب معاني القرآن ؛ توفى سنة ٢٠٧ . طبقات الزبيدي ١٤٦

(٢) هو أبو الحسن على بن إسماعيل الأشعري ، صاحب الأصول ؛ وإليه تنسب الطائفة الأشعرية ؛ وهو صاحب الكتب المشهورة فى الرد على الرافضة والجهمية والحوارج وسائر أصناف المبتدعين ، توفى سنة ٣٢٤ . ابن خلكان ١ : ٣٢٦

(٤) سورة البقرة ١٠٢

(٦) سورة النحل ٢٦

(٣) سورة فصلت ١١

(٥) سورة الحجرات ٧ ، ٨

(٧) سورة الحشر ٢ .

وقوله تعالى : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾^(١) ؛ قيل : النفس ها هنا الغيث ، تشبيها له بالنفس ، لأنه مستتر كالنفس .

قوله : ﴿ وَيَحْذَرُ كُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾^(٢) أى عقوبته . وقيل : يحذركم الله إياه .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾^(٣) اختار البيهقي ، معناه أنه للعبود في السموات والأرض ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ ﴾^(٤) وهذا القول هو أصح الأقوال . وقال الأشعري في « الموجز » : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾ ، أى عالم بما فيهما ؛ وقيل : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ جملة تامة : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾ كلام آخر ، وهذا قول المجسمة ، واستدلّت الجهمية بهذه الآية على أنه تعالى في كل مكان ، وظاهر ما فهموه من الآية من أسخف الأقوال .

قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ ﴾^(٥) ، قيل : استعارة الواو موضع الباء لمناسبة بينهما في معنى الجمع ، إذ الباء موضوعة للإلصاق وهو جمع ، والواو موضوعة للجمع ، والحروف ينوب بعضها عن بعض ، وتقول عرفا : جاء الأمير بالجيش ، إذا كان مجيئهم مضافا إليه بتسليطه أو بأمره ، ولا شك أن الملك إنما يجيء بأمره على ما قال تعالى : ﴿ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴾^(٦) ، فصار كما لو صرح به . وقال : جاء الملك بأمر ربك ، وهو كقوله :

(١) سورة المائدة ١١٦

(٢) سورة الأنعام ٣

(٥) سورة الفجر ٢٢

(٢) سورة آل عمران ٢٨

(٤) سورة الزخرف ٨٤

(٦) سورة الأنبياء ٢٧

﴿ اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾^(١)، أى اذهب أنت وربك، أى بتوفيق ربك وقوته ، إذ معلوم أنه إنما يقاتل بذلك من حيث صرف الكلام إلى المفهوم فى العرف .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾^(٢) ، قال قتادة : عن شدة ، وقال إبراهيم النخعي :^(٣) أى عن أمر عظيم ، قال الشاعر :

* وقامت الحرب على ساق *

وأصل هذا أن الرجل إذا وقع فى أمر عظيم يحتاج إلى معاناة وجدِّ فيه ، شمر عن ساقه ، فاستعيرت الساق فى موضع الشدة .

قوله تعالى : ﴿ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾^(٤) ، قال اللغويون : معناه ما فرطت فى طاعة الله وأمره ، لأن التفريط لا يقع إلا فى ذلك ، والجانب المهود من ذوى الجوارح لا يقع فيه تفريط البتة ، فكيف يجوز وصف القديم سبحانه بما لا يجوز !

قوله تعالى : ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّهَ الثَّقَلَانِ ﴾^(٥) ، فرغ يأتى بمعنى قطع شغلا ، أفرغ لك ، أى أقصد قصدك ، والآية منه ، أى سنقصد اعقوبتكم ، ونحكم جزاءكم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا ﴾^(٦) ، إن قيل : لأى علة نسب الظن إلى الله وهو شك ؟

(٢) سورة القلم ٤٢ .

(٣) نقله ابن جرير الطبرى فى التفسير ٢٩ : ٢٤ (طبعة بولاق)

(٥) سورة الرحمن ٣١ .

(١) سورة المائدة ٢٤ .

(٤) سورة الزمر ٥٦ .

(٦) سورة المؤمن ٣٧ .

قيل : فيه جوابان :

أحدهما : أن يكون الظن لفرعون ، وهو شك لأنه قال قبله : ﴿ فَأُطْلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴾ وإني لأظن موسى كاذبا ، فالظن على هذا لفرعون .

والثاني : أن يكون تم الكلام عند قوله : ﴿ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ ﴾ على معنى : وإني لأعلمه كاذبا ؛ فإذا كان الظن لله . كان علما وبقينا ، ولم يكن شكّا كقوله : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(٢) لم يرد سبحانه بنفي النوم والسنة عن نفسه إثبات اليقظة والحركة ، لأنه لا يقال لله تعالى : يقظان ولا نائم ، لأن اليقظان لا يكون إلا عن نوم ، ولا يجوز وصف القديم به ، وإنما أراد بذلك نفي الجهل والغفلة ، كقوله : ما أنا عنك بغافل .

قوله تعالى : ﴿ لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ ^(٣) قال الشَّهْبِيلِيّ : اليد في الأصل كالمصدر ، عبارة عن صفة لموصوف ، ولذلك مدح سبحانه وتعالى بالأيدى مقرونة مع الأبصار في قوله : ﴿ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ﴾ ^(٤) ولم يمدحهم بالجوارح ؛ لأن المدح إنما يتعلق بالصفات لا بالجواهر ، قال : وإذا ثبت هذا فصَحَّ قولُ الأشعري : إن اليدين ^(٥) في قوله تعالى : ﴿ لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ ^(٦) صفة ورد بها الشرع ، ولم يقل إنها في معنى القدرة كما قال المتأخرون من أصحابه ، ولا بمعنى النعمة ، ولا قطع بشيء من التأويلات تحرزا منه عن مخالفة السلف ، وقطع بأنها صفة تحرزا عنى مذاهب المشبهة .

(١) سورة الحاقة ٢٠ .

(٢) سورة البقرة ٢٥٥ .

(٣) سورة ص ٧٥ .

(٤) سورة ص ٤٥ .

(٥) كذا في ط ، وفي ت « اليد » .

(٦) سورة ص ٧٥ .

فإن قيل : وكيف خوطبوا بما لا يعلمون إذ اليد بمعنى الصفة لا يعرفونه ، ولذلك لم يسأل أحدٌ منهم عن معناها ، ولا خاف على نفسه توهم التشبيه ، ولا احتاج إلى شرح وتنبيه ، وكذلك الكفار ، لو كان لا يُعقل عندهم إلا في الجارحة لتعلقوا بها في دعوى التناقض ، واحتجوا بها على الرسول ، وقالوا : زعمت أن الله ليس كمثل شيء ، ثم تُخبر أن له يداً ، ولما لم ينقل ذلك عن مؤمن ولا كافر ، علم أن الأمر عندهم كان جلياً لا خفاء به ، لأنها صفة سميت الجارحة بها مجازاً ، ثم استمر المجاز^(١) فيها حتى نسبت الحقيقة ، ورب مجاز كثير استعمل حتى نُسِي أصله ، وتركَّت صفته -والذي يلوح من معنى هذه الصفة أنها قريبة من معنى القدرة إلا أنها أخصُّ ، والقدرة أعم ، كالحبة مع الإرادة والمشية ، فاليد أخصُّ من معنى القدرة ، ولذا كان فيها تشریف لازم .

وقال البغوي في تفسير قوله تعالى : ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾^(٢) : في تحقيق الله التثنية في اليد دليل على أنه ليس بمعنى النعمة والقوة والقدرة ، وإنما هما صفتان من صفات ذاته . قال مجاهد : اليد هاهنا بمعنى التأكيد والصلة مجازه « لما خلقت » كقوله : ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾^(٣) ، قال البغوي : وهذا تأويل غير قوى ؛ لأنها لو كانت صلة لكان لإبليس أن يقول : إن كنت خلقتَه فقد خلقتني ، وكذلك في القدرة والنعمة لا يكون لآدم في الخلق مزية على إبليس . وأما قوله تعالى : ﴿ثُمَّ عَمَلْتَ أَيْدِينَا﴾^(٤) فإن العرب نسى الاثنين جمعا ، كقوله تعالى : ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾^(٥) .

(٢) سورة ص ٧٥ .

(٤) سورة يس ٧١ .

(١) ت : « الحال » .

(٣) سورة الرحمن ٢٧ .

(٥) سورة الحج ١٩ .

وأما العين في الأصل فهي صفة ومصدر لمن قامت به ثم عبر عن حقيقة الشيء بالعين قال : **وَحِينَئِذٍ فَإِضَافَتُهَا لِلْبَارِي فِي قَوْلِهِ : ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾** ^(١) حقيقة - لا مجاز كما توهم أكثر الناس - لأنه صفة في معنى الرؤية والإدراك ، وإنما المجاز في تسمية العضو بها ، وكلُّ شيء يوم الكفر والتجسيم ، فلا يُضَاف إلى الباري سبحانه لا حقيقة ولا مجازاً .

قال السهيلي : ومن فوائد هذه المسألة أن يُسأل عن المعنى الذي لأجله قال : **﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾** ^(٢) بحرف **﴿عَلَىٰ﴾** ، وقال : **﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾** ^(٣) ، **﴿وَاصْنَعِ الْفُلَ بِأَعْيُنِنَا﴾** ^(٤) وما الفرق ؟ والفرق أن الآية الأولى وردت في إظهار أمر كان خفياً وإبداء ما كان مكنوناً ، فإن الأطفال إذ ذاك كانوا يُغذَّون ويصنعون شراً ، فلما أراد أن يصنع موسى ويغذِّي ويربِّي على جليٍّ آمن وظهور أمرٍ لآتحت خوف واستسرا دخلت «على» في اللفظ تنبيهاً على المعنى لأنها تعطي معنى الاستعلاء، والاستعلاء ظهور وإبداء، فكأنه سبحانه يقول : **ولتصنع على آمنٍ لآتحت خوف**، وذكر العين لتضمينها معنى الرعاية والكلاء . وأما قوله : **﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾** ^(٣) ، **﴿وَاصْنَعِ الْفُلَ بِأَعْيُنِنَا﴾** ^(٤) فإنه إنما يريد في رعاية منّا وحفظ، ولا يريد إبداء شيء ولا إظهاره بعد كتم، فلم يحتج الكلام إلا معنى «على» .

ولم يتكلم السهيلي على حكمة الإفراد في قصة موسى والجمع في الباقي ، وهو سرّ لطيف، وهو إظهار الاختصاص الذي خصَّ به موسى في قوله : **﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾** ^(٥)

(١) سورة طه ٣٩ .

(٢) سورة القمر ١٤ .

(٣) سورة طه ٤١ .

(٤) سورة طه ٣٩ .

(٥) سورة هود ٣٧ .

فأقصى الاختصاص الاختصاص الآخر في قوله : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ ^(١) ، بخلاف قوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٣) فليس فيه من الاختصاص ما في صنع موسى على عينه سبحانه .

قال السهيلي رحمه الله : وأما النفس فعبارة عن حقيقة الوجود دون معنى زائد ، وقد استعمل من لفظها النفاسة والشئ النفس ، فصلحت للتعبير عنه سبحانه ، بخلاف ما تقدم من الألفاظ المجازية .

وأما الذات فقد استوى أكثر الناس بأنها معنى النفس والحقيقة ، ويقولون : ذات الباري هي نفسه ، ويعبرون بها عن وجوده وحقيقته . ويحتجون بقوله صلى الله عليه وسلم في قصة إبراهيم : « ثلاث كذبات كلهن في ذات الله » .

قال : وليست هذه اللفظة إذا استقرتها في اللغة والشرعة كما زعموا ، وإلا لقل : عبادت ذات الله ، واحذر ذات الله ، وهو غير مسموع ، ولا يقال إلا بحرف في المستحل معناه في حق الباري تعالى ، لكن حيث وقع فالمراد به الديانة والشرعة التي هي ذات الله ، فذات وصف للديانة . هذا هو المفهوم من كلام العرب ، وقد بان غلط من جعلها عبارة عن نفس ما أضيف إليه ، ومنه إطلاق العجب على الله تعالى في قوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ ^(٤) على قراءة حمزة والكسائي ، بضم التاء على معنى أنهم قد حلوا محل من يتعجب منهم .

قال الحسين بن الفضل : العجب من الله تعالى إنكار الشئ وتعظيمه ، وهو لغة

(٢) سورة القمر ١٤ .
(٤) سورة الصافات ١٢ .

(١) سورة طه ٣٩ .
(٣) سورة هود ٣٧ .

العرب، وفي الحديث : «عجب ربكم من زللكم وقنوطكم» وقوله : «إن الله يعجب من الشاب إذا لم يكن له صبوة» .

قال البغوي : وسمعت أبا القاسم النيسابوري قال : سمعت أبا عبد الله البغدادي يقول .
سئل الجنيد عن هذه الآية فقال : إن الله لا يعجب من شيء ، ولكن الله وافق رسوله
قال : ﴿وَإِنْ تَعْجَبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ ^(١) أي هو كما يقوله .

فائدة

كل ما جاء في القرآن العظيم من نحو قوله تعالى : ﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ أو ﴿تَتَّقُونَ﴾
أو ﴿تَشْكُرُونَ﴾ فالمعزلة يفسرونه بالإرادة ، لأن عندهم أنه تعالى لا يريد إلا الخير
ووقوع الشر على خلاف إرادته ، وأهل السنة يفسرونه بالطلب لما في الترجي من معنى
الطلب ، والطلب غير الإرادة على ما تقرر في الأصول ، فكأنه قال : كونوا متقين ،
أو مفلحين ؛ إذ يستحيل وقوع شيء في الوجود على خلاف إرادته تعالى ، بل كل
الكائنات مخلوقة له تعالى ووقوعها بإرادته ، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا .

النوع الثامن والثلاثون معرفة إعجازه

وقد اعتنى بذلك الأئمة، وأفردوه بالتصنيف، منهم القاضي أبو بكر بن الباقلاني^(١)، قال ابن العربي: ولم يصنف مثله، وكتاب الخطابي^(٢)، والرماني، والبرهان لعريزي^(٣) وغيرهم.

وهو علم جليل، عظيم القدر، لأن نبوة النبي صلى الله عليه وسلم معجزتها الباقية القرآن، وهو يوجب الاهتمام بمعرفة الإعجاز، قال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾^(٤)، وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾^(٥) فلو لا أن سماعه إياه حجة عليه لم يقف أمره على سماعه، ولا تكون حجة إلا وهي معجزة. وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا آيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ. أَوَلَا يَكْفِيهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾^(٦) فأخبر

(١) في كتاب إعجاز القرآن؛ وطبع عدة مرات، آخرها في دار المعارف بتصر سنة ١٩٥٤ م بتحقيق الأستاذ سيد أحمد صقر.

(٢) في كتاب بيان إعجاز القرآن، وطبع في دار المعارف بتصر مع رسالة الرماني المسماة بالنسك في إعجاز القرآن، ورسالة عبد القاهر الجرجاني الرسالة المسماة الشافية بتحقيق الدكتور محمد خلف الله والأستاذ محمد زغلول سلام.

(٣) هو أبو المعالي عريزي بن عبد الملك المعروف بشيذة، المتوفى سنة ٤٩٤ هـ؛ ذكر كتابه صاحب كشف الظنون.

(٥) سورة التوبة ٦.

(٤) سورة إبراهيم ١.

(٦) سورة العنكبوت ٥٠، ٥١.

أن الكتاب آية من آياته ، وأنه كافٍ في الدلالة ، قائم مقام معجزات غيره وآيات سواه من الأنبياء .

ولما جاء به صلى الله عليه وسلم إليهم - وكانوا أفصح الفصحاء ومصارع الخطباء - تحدّاهم على أن يأتوا بمثله ، وأمهلهم طول السنين ^(١) فلم يقدرُوا ، يقال : تحدّى فلان فلانا إذا دعاه إلى أمر ليظهر مجزه فيه ونازعه الغلبة في قتال أو كلام غيره ، ومنه أنا حدّيك ، أى أبرزلى وحدك .

واعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم تحدّى العرب قاطبة بالقرآن حين قالوا : افتراه . فأنزل الله عز وجل عليه : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٢) فلما عجزوا عن الإتيان بنشر سور تشاكل القرآن ، قال تعالى : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٣) ، ثم كرر هذا فقال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٤) أى من كلام مثله ، وقيل : مِنْ بَشَرٍ مِثْلِهِ ، ويحقق القول الأول الآيتان السابقتان ؛ فلما عجزوا عن أن يأتوا بسورة تشبه القرآن على كثرة الخطباء فيهم والبلغاء ^(٥) ، قال : ﴿ قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ ^(٦) ، فقد ثبت أنه تحدّاهم به ، وأنهم لم يأتوا بمثله لعجزهم عنه ، لأنهم لو قدرُوا على ذلك لفعلوا ، ولما عدلوا إلى العناد تارة والاستهزاء أخرى ، فتارة قالوا : « سحر » وتارة قالوا : « شعر » وتارة قالوا : « أساطير الأولين » كل ذلك من التحير والانقطاع .

(٢) سورة هود ١٣ .
(٤) سورة الإسراء ٨٨ .

(١ - ١) ساقط من ت .
(٣) سورة البقرة ٢٣ .

قال [ابن أبي] ^(١) طالب مكي ^(١) في «اختصاره نظم القرآن للجرجاني» ، قال المؤلف : أنزله بلسان عربي مبين بضروب من النظم مختلفة على عادات العرب ، ولكن الأعصار تتغير و تطول ، فيتغير النظم عند المتأخرين لقصور أفهامهم ، والنظر كله جار على لغة العرب ، ولا يجوز أن ينزله على نظم ليس من لسانهم ؛ لأنه لا يكون حجة عليهم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٢) ، وفي قوله : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾ ^(٣) فأخبر أنهم لم يعلموه لجهلهم به ؛ وهو كلام عربي .

قال أبو محمد : لا يحتمل أن يكون جهلهم إلا من قبل أنهم أَرْضُوا عن قبوله ، ولا يجوز أن يكون نزل بنظم لم يعرفوه ؛ إذ لا يكون عليهم حجة ، وجهلنا بالنظم لتأخرنا عن رتب القوم الذي نزل عليهم جائز ، ولا يمنع . فمن ^(٤) نزل عليهم كان يفهمه إذا تدبره لأنه بلغته ، ونحن إنما ^(٥) نفهم بالتعليم . انتهى .

وهذا الذي قاله مشكل ، فإن كبار الصحابة رضى الله عنهم حفظوا البقرة في مدة متطاولة ؛ لأنهم كانوا يحفظون مع التفهم .

وإعجاز القرآن ذكر من وجهين :

أحدهما : إعجاز متعلق بنفسه .

والثاني : بصرف الناس عن معارضته .

(١) في الأصول « أبو طالب » ؛ خطأ ، وهو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي ، يكنى أبا محمد ؛ أصله من القيروان وسكن قرطبة ؛ رحل إلى مصر مرتين واستكمل بها علومه ، وتوفي سنة ٤٣٧ هـ ؛ ذكر الفغلي ثبنا بـ مؤلفاته ؛ وفيها كتاب « انتخاب كتاب الجرجاني في نظم القرآن وإصلاح غلطه » .

واقطر لإنباء الرواة ٣ : ٣١٣ - ٣١٩

(٢) سورة يونس ٣٩ .

(٣) سورة يونس ٣٨ .

(٤) م : « إذا » تحريف .

(٥) ت : « ممن » .

ولا خلاف بين العقلاء أن كتاب الله معجز ، واختلفوا في إعجازه ، قليل : إن التحدى وقع بالكلام القديم الذى هو صفة الذات ، وإن العرب كُلفت في ذلك ما لا تطيق ، وفيه وقع عجزها . والجمهور على أنه إنه إنما وقع بالدال على القديم^(١) وهو الألفاظ .

فإذا ثبت ذلك فاعلم أنه لا يصح التحدى بشيء مع جهل المخاطب بالجهة التى وقع بها التحدى ، ولا يتجه قول القائل لمثله : إن صنعت خاتما كنت قادرا على أن تصنع مثله ؛ إلا بعد أن يمكنه من الجهة التى تدعى عجز المخاطب عنها ، فنقول : الإعجاز فى القرآن العظيم إيمان يعنى بالنسبة إلى ذاته ، أو إلى عوارضه من الحركات والتأليف ، أو إلى مدلوله أو إلى المجموع ، أو إلى أمر خارج عن ذلك ؛ لا جائز أن يكون الإعجاز حصل من جهة ذوات الكلم المفردة فقط ؛ لأن العرب قاطبة كانوا يأتون بها ؛ ولا جائز أن يكون الإعجاز وقع بالنسبة إلى العوارض من الحركات والتأليف فقط ؛ لأنه يُحوج إلى ما تعاطاه مسيلة من الحماقة : « إنا أعطيناك الجواهر - فصل لربك وهاجر - إن شئت هو الكافر » .

ولو كان الإعجاز راجعا فى الإعراب والتأليف المجرد لم يعجز صغيرهم عن تأليف ألفاظ معربة فضلا عن كبيرهم ، ولا جائز أن يقع بالنسبة إلى المعانى فقط ؛ لأنها ليست من صنيع البشر ، وليس لهم قدرة على إظهارها ؛ من غير ما يدل عليها ، ولا جائز أن ترجع إلى المجموع لأننا قد بينا بطلانه بالنسبة إلى كل واحد ، فيتعين أن يكون الإعجاز لأمر خارج غير ذلك .

[بيان الأقوال المختلفة فى وجوه الإعجاز]

وقد اختلف فيه على أقوال :

أحداها - وهو قول النظام^(٢) : إن الله صرف العرب عن معارضته وسلب عقولهم ، وكان

(١) م : « التقديم » ، صوابه ما فى ت ، ط .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام ، شيخ الجاحظ ، وأحد رؤوس المعتزلة ، وإليه نسب

الفرقة النظامية ؛ توفى فى خلافة المعتصم سنة بضع وعشرين ومائتين . وانظر آراءه فى الملل والنحل ١ : ٦٧ ،

والمواقف ٦٢١ ، والفرق بين الفرق ١١٣ ، وأمالى الشريف المرتضى ١ : ١٨٧ .

مقدوراً لم ؛ لكن عاقبهم أمر خارجي ، فصار كسائر المعجزات .

وهو قول فاسد بدليل قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ ^(١) ؛ فإنه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتهم ، ولو سئلوا القدرة لم يبق فائدة لاجتماعهم ، لمنزلة منزلة اجتماع الموتى ، وليس عجز الموتى بكبير يحتفل بذكره ، هذا مع أن الاجماع منعقد على إضافة الإعجاز إلى القرآن ، فكيف يكون معجزاً غيره وليس فيه صفة إعجاز ؛ بل المعجز هو الله تعالى ، حيث سلبهم قدرتهم عن الإتيان بمثله .

وأيضاً يلزم من القول بالصرفه فساد آخر ، وهو زوال الإعجاز بزوال زمان التحدثي ، وخلو القرآن من الإعجاز ؛ وفي ذلك خرق لإجماع الأمة ، فإنهم أجمعوا على بقاء معجزة الرسول العظيم ، ولا معجزة له باقية سوى القرآن ، وخلوه من الإعجاز يبطل كونه معجزة .

قال القاضي أبو بكر ^(٢) : « ومما يبطل القول بالصرفه أنه لو كانت المعارضة ممكنة - وإنما منع منها الصرفه - لم يكن الكلام معجزاً ، وإنما يكون المنع معجزاً ^(٣) فلا يتضمن الكلام فضلاً ^(٤) على غيره في نفسه » .

« وليس هذا بأعجب مما ذهب إليه فريق منهم أن الكل قادر على الإتيان بمثله ؛ وإنما تأخروا ^(٥) عنه لعدم العلم بوجه ترتيب لو تعلموه لوصلوا إليه ، ولا بأعجب من قول

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٢) هو أبو بكر الباقلاني في كتاب إعجاز القرآن ص ٤٣ ، ٤٤ ، ونقله عنه صاحب الإتيان في ١١٨ : ٢

(٣) الإعجاز : « وإنما يكون المنع هو المعجز » . والإتيان : « وإنما يكون بالمنع معجزاً » .

(٤) الإعجاز والإتيان : فضيلة » .

(٥) كذا في الأصول والإتيان ؛ وفي الإعجاز : « وإنما يتأخرون » .

فريق منهم : إنه لا فرق بين كلام البشر وكلام الله في هذا الباب ، [وإنما يصح من كل واحد منهما الإعجاز على حد واحد] ^(١) .

« وزعم قوم أن ابن المقفع عارض القرآن ، وإنما وضع حِكْمًا » ^(٢) .

الثاني : أن وجه الإعجاز راجع إلى التأليف الخاص به ، لا مطلق التأليف ، وهو بأن اعتدلت مفرداته تركيباً وزناً ، وعلت مركباته معنى ، بأن يوقع كل فن في مرتبته العليا في اللفظ والمعنى .

واختاره ابن الزمكاني ^(٣) في البرهان .

الثالث : مافيه من الإخبار عن الغيوب المستقبلية ، ولم يكن ذلك من شأن العرب ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ ﴾ ^(٤) وقوله في أهل بدر : ﴿ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ

(١) تكملة من كتاب إعجاز القرآن .

(٢) كذا نقل عبارة الباقلاني في مختصره ، والذي في الإعجاز ص ٤٦ : « وقد ادعى قوم أن ابن المقفع عارض القرآن ؛ ولما فزعوا إلى الدرة واليتيمة ؛ وهما كتابان : أحدهما يتضمن حكماً منقولة توجد عند حكماء كل أمة مذكورة بالفضل ؛ فليس فيها شيء بديع من لفظ ولا معنى ، والآخر شيء في الديانات ، وقد تهوس فيه بما لا يخفى على متأمل . وكتابه الذي بيناه في الحكم منسوخ من كتاب بزرجمهر في الحكمة ؛ فأى صنع له في ذلك ؟ وأى فضيلة حازها فيما جاء به ! » .

(٣) منسوب إلى زمككان ، بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح اللام وآخره نون . كذا ضبطه ياقوت ، وقال : « وأما أهل الشام فإنهم يقولون « زمككا » بفتح أوله وثانيه وضم لامه والقصر ، لا يلحقون به النون ؛ وهي قرية بغوطة دمشق ؛ ومن ينسب إليه من العلماء عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين الشافعي المتوفى سنة ٦٥١ ، وحفيده محمد بن علي بن عبد الواحد المتوفى سنة ٧٢٧ وكتاب البرهان نسيه صاحب كشف الخافون إليه وقال : « البرهان في إعجاز القرآن لكمال الدين محمد بن علي بن الزمككاني الشافعي المتوفى سنة ٧٢٧ ، ثم اختصره ؛ ولكنني لم أجده منسوباً إليه فيما وقعت عليه من تراجم له في الدرر الكامنة وفوات الوفيات وابن كثير وشذرات الذهب والنجوم الزاهرة . وفي معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية نسخة مصورة من كتاب « البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن » عن أحمد الثالث ؛ ذكروا أنها من تأليف عبد الواحد السماكي المعروف بابن خطيب زمككا » .

(٤) سورة الفتح ١٦ .

وَيُؤْتُونَ الدُّبُرَ ﴿١﴾ وقوله : ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا﴾ ﴿٢﴾ وكقوله : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ ﴿٣﴾ وقوله : ﴿الْمَغْلَبَتِ الرُّومُ﴾ ﴿٤﴾ وغير ذلك مما أخبر به بأنه سيقع فوق .

ورد هذا القول بأنه يستلزم أن الآيات التي لا خبر فيها بذلك لا إعجاز فيها؛ وهو باطل، فقد جعل الله كل سورة معجزة بنفسها .

الرابع : ما تضمن من إخباره عن قصص الأولين وسائر المتقدمين، حكاية من شاهدها وحضرها ، وقال : ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا . . .﴾ ﴿٥﴾ الآية .

وهو مردود بما سبق ، نعم هذا والذي قبله من أنواع الإعجاز ، إلا أنه منحصر فيه .

الخامس : إخباره عن الضمائر من غير أن يظهر ذلك منهم بقول أوفعل ، كقوله : ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا﴾ ﴿٦﴾ ، وقوله : ﴿وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ﴾ ﴿٧﴾ ، وقوله : ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ . . .﴾ ﴿٨﴾ الآية ، وكإخباره عن اليهود أنهم لا يتمنون للموت أبدا .

(٢) سورة الفتح ٢٧
(٤) سورة الروم ١ ، ٢ .
(٦) سورة آل عمران ١٢٢
(٨) سورة الأنفال ٧

(١) سورة القمر ٤٥ .
(٣) سورة النور ٥٥
(٥) سورة هود ٤٩
(٧) سورة المجادلة ٨

السادس : وصححه ابن^(١) عطية وقال : إنه الذي عليه الجمهور والحدائق وهو الصحيح في نفسه . وأن التحدى إنما وقع بنظمه ، وصحة معانيه ، وتوالى فصاحة ألفاظه ، ووجه إعجازه أن الله أحاط بكل شيء علما ، وأحاط بالكلام كله علما ؛ فإذا ترتبت اللفظة من القرآن علم بإحاطته ، أى لفظة تصلح أن تلى الأولى ، ويتبين المعنى بعد المعنى ، ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره . والبشر معهم الجهل والنسيان والذهول ، ومعلوم بالضرورة^(٢) أن أحدا من البشر لا يحيط بذلك^(٣) ، وبهذا [جاء نظم القرآن في الغاية القصوى من الفصاحة ، وبهذا النطق]^(٤) يبطل قول من قال : إن العرب كان في قدرتها الإتيان^(٥) بمثله ، فلما جاءهم النبي صلى الله عليه وسلم صرّفوا عن ذلك وعجزوا عنه .

والصحيح أن الإتيان بمثل القرآن لم^(٦) يكن قط في قدرة أحد من المخلوقين ، ولهذا ترى البليغ ينقح الخطبة أو القصيدة حولا ، ثم ينظر فيها ، فيغير فيها ، وهلم جرا . وكتاب الله^(٧) سبحانه لو نزعته منه لفظة ، ثم أدبر لسان العرب على لفظة^(٧) أحسن منها لم توجد . ونحن نتبين لنا البراعة في أكثره ، ويخفى وجهها في مواضع ، لتصورنا عن مرتبة العرب يومئذ في سلامة الذوق ، وجودة القريحة ، [وميز الكلام]^(٧) .

وقامت الحجة على العالم بالعرب ؛ إذ كانوا أرباب الفصاحة ومظنة المعارضة ، كما قامت

(١) مقدمة التفسير المطبوعة من ٢٧٨ - ٢٨٠ ، مع اختصار وتصرف .

(٢) في المقدمة : « ضرورة » (٣) في المقدمة : « أن بشرا لم يك قط عيطا » ،

وما نقله الزركشى أجود . (٤) تكملة من المقدمة .

(٥) المقدمة : « أن تأتى بمثل القرآن » .

(٦-٦) فيما نقله عن ابن عطية هنا اختصار في العبارة ؛ وفي المقدمة : « . . . لم يكن قط في قدرة أحد من المخلوقين ، ويظهر لك قصور البشر في أن الفصيح منهم يضم خطبة أو قصيدة يستفرغ فيها جهده ، ثم لا يزال ينقحها حولا كاملا ، ثم تطى لأحد نظيره فيأخذها بقرينة خاصة فيبدل فيها وينقح ، ثم لا تزال كذلك فيها مواضع لا يخطر والبدل ، وكتاب الله . . . الخ » .

(٧) المقدمة : « في أن يوجد أحسن منها » .

الحجة في معجزة عيسى بالأطباء ، و [في]^(١) معجزة موسى بالسحرة ، فإن الله تعالى إنما جعل معجزات الأنبياء بالوجه الشهير أبرغ ما تكون في زمن النبي الذي أراد إظهاره؛ فكان السحر في مدة موسى قد انتهى إلى غايته ، وكذا الطب في زمان عيسى ، والقصاحة في مدة محمد صلى الله عليه وسلم .

السابع : أن وجه الإعجاز القصاحة ، وغرابة الأسلوب ، والسلامة من جميع العيوب وغير ذلك مقترنا بالتحدى ، واختاره الإمام فخر الدين^(٢) ؛ وهو قريب مما سبق ، وقد قال تعالى : ﴿ قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾^(٣) ، والمراد : بمثل نظمه ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾^(٤) : وقول من قال : إن الضمير في ﴿ مِنْ مِثْلِهِ ﴾ عائد على الله ضعيف ، بقوله : ﴿ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ ﴾^(٥) ، والسياق واحد .

الثامن : ما فيه من النظم والتأليف والترصيف ، وأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب ، ومُباينٌ لأساليب خطاباتهم ، واختاره القاضي أبو بكر^(٦) . قال : ولهذا لم يمكنهم معارضته .

(١) تكملة من المقدمة .

(٢) هو الإمام فخر الدين الرازي ، صاحب التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب ؛ ونقل عنه هذا النص

السيوطي في الإتيان ٢ : ١١٩

(٣) سورة الإسراء ٨٨

(٥) سورة هود ١٣ .

(٤) سورة البقرة ٢٣

(٦) انظر إعجاز القرآن ص ٥٤

قال: ^(١) ولا سبيلَ إلى معرفة إعجاز القرآن ^(٢) من أصناف البديع التي ادَّعَوْها في الشعر؛ لأنه ليس مما يخرجُ العادة ^(٣)، بل يمكن استدراكه بالتعلُّم والتدريب والتصنع له، كقول الشعر، ورصف الخطب، وصناعة الرسالة، والحدق في البلاغة، وله طريق يُسلك ^(٤)... فأما شأوُ نظم القرآن فليس له مثال يحتذى عليه، ولا إمام يقتدى به، ولا يصح وقوع مثله اتفاقاً...

قال: ونحن نعتقد أن الإعجاز في بعض القرآن أظهر، وفي بعض أدق وأغمض. ثم قال القاضي: فإن قيل ^(٥) ما الذي وقع التحدى به؟ أهو الحروف المنظومة؟ أو الكلام القائم بالذات؟ أو غيره؟

قلنا: الذي تحدّاهم به أن يأتوا على الحروف التي هي نظم القرآن منظومة حكمها، متابعها كتابها، مطردة كاطرادها، ولم يتحدّهم إلى أن يأتوا بالكلام القديم الذي لا مثل له ^(٥).

وقال بعض الأئمة: ليس الإعجاز المتحدّى به إلا في النظم، لا في المفهوم؟ لأن المفهوم

(١) إعجاز القرآن ١٦٨ وما بعدها مع تصريف واختصار العبارة.
 (٢-٢) الإعجاز: «من البديع الذي ادَّعَوْه في الشعر ووصفوه فيه، وذلك أن هذا الفن ليس فيه ما يخرج العادة ويخرج عن العرف».
 (٣) بقية الكلام في الإعجاز: «... ووجه يقصد، وسلم يرتقى فيه إليه، ومثال قد يقع طالبه عليه: فرب إنسان يعود أن ينظم جميع كلامه شعراً، وآخر يعود أن يكون خطابه سجعا، أو صنعة متصلة، لا يسقط من كلامه حرفاً، وقد يتأتى له لما قد تعودده. وأنت ترى أدباء زماننا يضعون المحاسن في جزء، وكذلك يؤلفون أنواع البارع، ثم ينظرون فيه إذا أرادوا إنشاء قصيدة أو خطبة فيحسنون به كلامهم. ومن كان قد تدرب وتقدم في حفظ ذلك استغنى عن هذا التصنيف، ولم يحتاج إلى تكلف هذا التأليف، وكان ما أشرف عليه من هذا الشأن باسطاً من باع كلامه، وموشحاً بأنواع البديع ما يحاوله من قوله. وهذا طريق لا يتعذر، وباب لا يتنعم، وكل يأخذ فيه مأخذاً، ويقف منه موقفاً، على قدر ما معه من المعرفة، وبحسب ما يئده من الطبع، فأما شأو...»

(٤) إعجاز القرآن ٣٩٤، وعبارته: «إن قال قائل: بينوا لنا: ما الذي وقع التحدى إليه...؟»

(٥) انتهى ما أورد المؤلف هنا من كلام القاضي في الإعجاز مع مع التصرف والحذف.

لم يمكن الإحاطة به، ولا الوقوف على حقيقة المراد منه ، فكيف يتصور أن يتحدّى بمالا يمكن الوقوف عليه ، إذ هو يسع كل شيء فأى شيء قابل به ادعى أنه غير المراد ، ويتسلسل !

التاسع : أنه شيء لا يمكن التعبير عنه - وهو اختيار السكاكي حيث قال في « المفتاح »^(١) :
واعلم أن شأن الإعجاز [عجيب]^(٢) يُدرك ولا يمكن وصفه ، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها ، وكالملاحاة. وكما يدرك^(٣) طيب النغم العارض لهذا الصوت، ولا طريق إلى تحصيله لغير ذوى الفطر السليمة إلا بإتقان علمى المعانى والبيان والتمرّن فيهما^(٤) .

وقال أبو حيان التوحيدي في « البصائر »^(٥) : لم أسمع كلاماً ألصق بالقلب ، وأُعلّق بالنفس من فصل تكلم به بُنّدار بن الحسين الفارسي - وكان بحراً في العلم - وقد سئل عن موضع الإعجاز من القرآن فقال : هذه مسألة فيها حيف على المفتي^(٦) ، وذلك أنه شبيه بقولك : ما موضع الإنسان من الإنسان ؟ فليس للإنسان موضع من الإنسان ؛ بل متى أشرت إلى جملته فقد حققته، ودلت على ذاته ، كذلك القرآن لشرفه لا يُشار إلى شيء منه إلا وكان ذلك المعنى آية في نفسه ، ومعجزة لمحاوله ، وهدى لقائله ؛ وليس في طاقة البشر الإحاطة بأغراض الله في كلامه وأسراره في كتابه ، فلذلك حارت العقول وتاهت البصائر عنده .

(١) مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي ص ٢٢١ ، مع تصرف في العبارة .
(٢) تكملة من المفتاح .

(٣) ٢- عبارة المفتاح : « ومدرّك الإعجاز عندي هو الذوق ليس إلا ، وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين ؛ نعم للبلاغة وجوه متلثة ربما تيسرت إمطة اللثام عنها ، أما ما نفس وجه الإعجاز فلا » .

(٤) ت : « التصاوير » تحريف .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من م .

العاشر : وهو قولُ حازم^(١) في «منهاج البلغاء» : إن الإعجاز فيه من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنحائها في جميعه استمراراً لا توجد له فترة ، ولا يقدر عليه أحد من البشر ، وكلامُ العرب ومن تكلم بلغتهم لا تستمر الفصاحة والبلاغة في جميع أنحائها في العالی منه إلا في الشيء اليسير للمعدود ، ثم تعرض الفترات الإنسانية ، فتقطع طيب الكلام ورواقه ، فلا تستمر لذلك الفصاحة في جميعه ، بل توجد في تفريق وأجزاء منه ، والفترات في الفصاحة تقع للفصيح ، إما بسهو يعرض له في الشيء من غير أن يكون جاهلاً به ، أو من جهل به ، أو من سامة تعترى فكره ، أو من هووى للنفس يغلب عليها فيما يحوش عليها خاطره ، من اقتصاص المعاني سمينا كان أو غثاً ، فهذه آفات لا يخلو منها الإنسان الفاضل والطبع الكامل ، وهو قريب مما ذكره ابن الزمّلكاني وابن عطية .



الحادى عشر : قال الخطّابى^(٢) في كتابه - وإليه^(٣) ذهب الأكثر من علماء النظر - : إنّ وجه الإعجاز فيه من جهة البلاغة ، لكن لما صعب عليهم تفصيلها صغروا فيه إلى حكم الذوق والقبول عند النفس .

قال : والتحقيق أن أجناس الكلام مختلفة ، ومراتبها في درجة البيان متفاوتة^(٤) ، [ودرجاتها في البلاغة متباينة غير متساوية]^(٥) ، فمنها البليغ الرصين الجزل ، ومنها القصيع

(١) أبو الحسن حازم بن محمد القرطاجنى سبقت ترجمته في الجزء الأول ص ٥٩ ، ومن كتابه نسخة مصورة ناقصة بدار الكتب المصرية .

(٢) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطّابى ؛ في كتابه بيان إعجاز القرآن ؛ طبع ضمن ثلاثة رسائل بمطبعة المعارف بتحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام .

(٣) ص ٢١ وما بعدها مع اختصار وتصرف في العبارة .

(٤) بيان الإعجاز : « ومراتبها في نسبة البيان متفاوتة »

(٥) تكملة من كتاب البيان .

القريب السهل ، ومنها الجائز المطلق الرّسل ، وهذه أقسام الكلام الفاضل المحمود [دون النوع المهجين المذموم الذي لا يوجد في القرآن شيء منه البتة]^(١).

فانقسم^(٢) الأول أعلاه ، والثاني أوسطه ، والثالث أدناه وأقربه^(٣) ، فحازت بلاغات القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصّة ، وأخذت من كل نوع شعبة ، فانتظم لها بامتزاج هذه الأوصاف [نَمَطٌ]^(٤) من الكلام يجمع صفتي الفخامة والعذوبة ، وهما على الأفراد في نوعيهما كالمضادّين ؛ لأن العذوبة نتاج السهولة ، والجزالة والمتانة [في الكلام]^(٥) يعالجان نوعاً من الوعورة ؛ فكان اجتماع الأمرين في نظمه مع نبوّ كل منهما عن الآخر فضيلة خُصَّ بها القرآن . [يَسَّرَهَا اللهُ بِلَطِيفِ قُدْرَتِهِ]^(٦) ؛ ليكون آية بيّنة لنبيه [ودلالة على صحة ما دعا إليه من أمر دينه]^(٧) .

وإنما تعذر على البشر الإتيان بمثله لأمر :

منها أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية وأوضاعها التي هي ظروف المعاني [والحوامل]^(٨) .

ولا تدرك أفهامهم جميع معاني الأشياء المحمّولة على تلك الألفاظ ، ولا تكمل معرفتهم باستيفاء جميع وجوه النظم التي بها يكون اثتلافها وارتباط بعضها ببعض ، فيتوصلوا باختيار الأفضل عن الأحسن من وجوهها ، إلا أن^(٩) يأتوا بكلام مثله .

وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة : لفظ حامل ، ومعنى به قائم ، ورباط لها ناظم .

وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة ؛ حتى لا ترى

(١) تكملة من كتاب البيان .

(٢-٢) البيان : « فالقسم الأول أعلى طبقات الكلام وأرفعه والقسم الثاني أوسطه وأقصده ، والقسم الثالث أدناه وأقربه » .

(٣) البيان : « إلى أن يأتوا » .

شيئا من الألفاظ أفصحَ ولا أجزلَ ولا أعذبَ من ألفاظه ، ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً وأشد تلاءماً وتشاكلاً من نظمه . وأما ^(١) معانيه ، فكل ذى لب يشهد له بالتقديم في أبوابه ، والرقى في أعلى درجاته ^(٢) .

وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق في أنواع الكلام ، وأما أن توجد مجموعة في نوع واحد منه فلم توجد إلا في كلام العليم القدير ، [الذى أحاط بكل شيء علماً، وأحصى كل شيء عدداً] ^(٣) .

فخرج ^(٤) من هذا أن القرآنَ إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف ، مضمناً أصح المعاني ، من توحيد الله تعالى وتنزيهه في صفاته ، ودعاء إلى طاعته ، وبيان لطريق عبادته ^(٥) في تحليل وتحريم ، وحظر وإباحة ، ومن وعظ وتقويم ، وأمر بمعروف ونهى عن منكر ، وإرشاد إلى محاسن الأخلاق ، وزجر عن مساوئها ، واضعاً كل شيء منها موضعه الذى لا يرى شيء أولى منه ، ولا يتوهم ^(٦) في صورة العقل أمر أليق به منه ، مودعاً أخبار القرون الماضية وما نزل من مثلات الله بمن عصى وعاند منهم ، منبثاً عن الكوائن المستقبلية في الأعصار الماضية من الزمان ، جامعاً في ذلك بين الحجة والمحتج له ، والدليل والمدلول عليه ، ليكون ذلك أوكد للزوم ما دعا إليه ، وإنباء عن وجوب ما أمر به ونهى عنه .

-
- (١-١) البيان: « وأما المعاني فلا خفاء على ذى عقل أنها هي التي تشهد لها العقول بالتقدم في أبوابها ، والترقى إلى أعلى درجات الفضل من من نعوتها وصفاتها » .
(٢) تكملة من كتاب البيان .
(٣) البيان : « فتفهم الآن واعلم أن القرآن . . » .
(٤) البيان : « وبيان لتهاج عبادته » .
(٥) البيان : « ولا يرى في صورة العقل » .

ومعلوم أن الإتيان بمثل هذه الأمور ، والجمع بين أشتاتها حتى تنتظم وتتسق ، أمرٌ تعجز عنه قوى البشر ، ولا تبلغه قدرتهم^(١) ، فانقطع الخلق دونه ، وعجزوا عن معارضته بمثله ، ومناقضته في شكله ، ثم صار المعاندون له [ممن كفر به وأنكروه]^(٢) يقولون مرة : إنه شعر لما رأوه منظوما ، ومرة إنه سحر لما رأوه معجوزا عنه ، غير مقدور عليه . وقد كانوا يجدون له وقفاً في القلب ، وقرعاً في النفس ، يربهم ويحيرهم ، فلم يتمالكوا أن يعترفوا به نوعاً من الاعتراف ، ولذلك قالوا^(٣) : إن له لحلاوة ، وإن عليه لطلاوة . وكانوا مرةً للجهلهم وحيرتهم^(٤) يقولون : ﴿ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾^(٥) مع علمهم أن صاحبهم أمي وليس بحضرة من يملأ أو يكتب شيئاً^(٦) ، ونحو ذلك من الأمور التي^(٧) أوجبها العناد والجهل والمعجز^(٨) . وقد حكى الله عن بعض مردتهم - وهو الوليد بن المغيرة المخزومي - أنه لما طال فكره في القرآن وكثر ضجره منه ، وضرب له الأخماس من رأيه في الأسداس ، فلم يقدر على أكثر من قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾^(٩) عنادا وجهلا به ، وذهابا عن الحجة ، وانقطاعا دونها^(١٠) .

ثم اعلم أن عمود البلاغة التي تجتمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ

(١) البيان : « قسروهم » .

(٢) تكملة من كتاب البيان

(٤) م : « وجنونهم » .

(٣) البيان : « قال قائلهم »

(٦) البيان : « في نحو ذلك » .

(٥) سورة الفرقان .

(٧-٧) البيان : « التي جماعها الجهل والمعجز » . (٨) سورة المدثر ٢٤

(٩) حذف بعد هذه الفقرة فيما نقله المؤلف مانصه : « وقد وصف ذلك من حاله وشدة حيرته فقال سبحانه :

﴿ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ . فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ نَظَرَ . ثُمَّ عَبَسَ

وَبَسَرَ . ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ . فَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ بُوْثَرٌ . إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾

وكيفما كانت الحال ، ودارت القصة ، فقد حصل اعترافهم بها قولاً ، وانقطاعهم عن معارضته فلما أنه معجز

وفي ذلك قيام الحجة ونبوت المعجز والحمد لله .

التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به ، الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه ، إما تبدل المعنى الذي يفسد به الكلام ، أو إذهب الروتق الذي تسقط به البلاغة ، وذلك أن في الكلام ألفاظا مترادفة متقاربة^(١) المعاني في زعم أكثر الناس ، كالعلم والمعرفة^(٢) ، والشح والبخل ، والنعمة والصفة ، وكذا بلى ونعم ، ومن وعن ، ونحوها من الأسماء والأفعال والحروف ؛ والأمر فيها عند الخذاق^(٣) بخلاف ذلك ، لأن كل لفظة منها خاصة تميز بها عن صاحبها في بعض معانيها ، وإن اشتركا في بعضها^(٤) .

ولهذا قال أبو العالية في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾^(٥) : أنه الذي ينصرف ولا يدرى عن شفع أو وتر . فردّ عليه الحسن بأنه لو كان كذلك لقال : ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ ﴾ فلم يفرّق أبو العالية بين « في » ، و « عن » حتى تنبّه له الحسن وقال : للراد به إخراجها عن وقتها .

فإن قيل : فهلا جعل في كل سورة نوعا من الأنواع ؟

قيل : إنما أنزل القرآن على هذه الصفة من جمع أشياء مختلفة المعاني في السورة الواحدة ، وفي الآي المجموعة القليلة العدد ، ليكون أكثر لفائده ، وأعم لمنفعته ، ولو كان لكل باب منه قبيل ، ولكل معنى سورة مفردة ، لم تكثر عائده ، ولكان الواحد من الكفار المنكرين والمعادنين إذا سمع السورة لا تقوم عليه الحجة به إلا في النوع الواحد الذي تضمنته السورة الواحدة فقط ، وكان في اجتماع المعاني الكثيرة في السورة الواحدة أوفر حظا ، وأجدى نفعا من التخيير لما ذكرناه .

(١-١) البيان : « متقاربة في المعاني يحسب أكثر الناس أنها متساوية في إفادة بيان مراد الخطاب كالعلم والمعرفة » .

(٢) البيان : « عند علماء أهل اللغة » .

(٣) هنا انقطع ما نقله عن الخطابي ص ٢٦ وترك ما بعدهما إلى ما أورده من ص ٢٩ مع تصرف في العبارة .

(٤) سورة الماعون .

قال الخطابي : وقلت^(١) في إعجاز القرآن وجهها [آخر]^(٢) ذهب عنه الناس [فلا يكاد يعرفه إلا الشاذ في آحادهم]^(٣) وهو صنيعة بالقلوب ، وتأثيره في النفوس ، فإنك لا تسمع كلاما غير القرآن منظوما ولا منشورا إذا قرع السمع خلص له إلى القلب من اللذة والحلاوة في حال ، ومن الروعة والمهابة في حال أخرى ما يخلص منه إليه . قال الله تعالى : ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْنَاهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾^(٤) وقال تعالى : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾^(٥) الآية .

قلت : ولهذا أسلم جبير بن مطعم لما سمع قراءة النبي صلى الله عليه وسلم للطور حتى انتهى إلى قوله : ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ﴾^(٥) قال : خشيت أن يدركني العذاب . وفي لفظ : « كاد قلبي يطير فأسلم » . وفي أثر آخر أن عمر لما سمع سورة طه أسلم ، وغير ذلك . وقد صنف بعضهم كتابا فيمن مات بسماع آية من القرآن .

الثاني عشر ، وهو قول أهل التحقيق : إن الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال ، لا بكل واحد عن انفراده ؛ فإنه جمع كله ، فلا معنى لنسبته إلى واحد منها بمفرده مع احتمالها على الجميع ، بل وغير ذلك مما لم يسبق .

فمنها الروعة التي له في قلوب السامعين وأسماعهم ، سواء المقرين والجاحدين ، ثم إن سامعه إن كان مؤمنا به بداخله روعة في أول سماعه وخشية ، ثم لا يزال يجد في قلبه

(١) بيان الإعجاز ص ٦٤ ، ٦٥ مع حذف وتصرف في العبارة .

(٢) تسكلة من كتاب البيان . (٣) سورة الحشر ٢١

(٤) سورة الزمر ٢٣ (٥) الطور ٧ .

هشاشة إليه ، ومحبة له . وإن كان جاحدا وجد فيه مع تلك الروعة نفورا وعيا ؛ لاقطاع مادته بحسن سمعه .

ومنها أنه لم يزل ولا يزال غضا طربيا في أسماع السامعين ، وعلى ألسنة القارئین .
ومنها ما ينتشر فيه عند تلاوته من إنزال الله إياه في صورة كلامٍ هو مخاطبة من الله لرسوله تارة ، ومخاطبة أخرى خلقه ، لا في صورة كلام يستعليه من نفسه من قد قُذِفَ في قلبه ، وأوحى إليه ما شاء أن يلقيه إلى عباده على لسانه ، فهو يأتي بالمعاني التي ألهمها بالفاظه التي يكسوها إياه ، كما يشاهد من الكتب المتقدمة .

ومنها جمعه بين صفتي الجزالة والعذوبة وهما كالمضادين ، لا يجتمعان غالبا في كلام البشر ؛ لأن الجزالة من الألفاظ التي لا توجد إلا بما يشوبها من القوة وبعض الوعورة ، والعذوبة منها ما يضادها من السلاسة والسهولة ، فمن نحوا نحو الصورة الأولى فإنما يقصد الفخامة والروعة في الأسماع ، مثل القصحاء من الأعراب ، وفحول الشعراء منهم ، ومن نحانحو الثانية قصد كون الكلام في السماع أعذب وأشهى وألذ ، مثل أشعار الخضرمين ومن دأبهم من المولدين المتأخرين . وترى ألفاظ القرآن قد جمعت في نظمه كلتا الصفتين ، وذلك من أعظم وجوه البلاغة والإعجاز .

ومنها جعله آخر الكتب غنيا عن غيره ، وجعل غيره من الكتب المتقدمة قد يحتاج إلى بيان يرجع فيه إليه ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفُصُّ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ﴾ ^(١) .

فصل

في قدر المعجز من القرآن

قال القاضي أبو بكر : ذهب^(١) عامة أصحابنا - وهو قول أبي الحسن الأشعري في كتبه - إلى أن أقل ما يُعجز عنه من القرآن السورة قصيرة كانت أو طويلة ، أو ما كان بقدرها .

قال : فإذا كانت الآية بقدر حروف سورة وإن كانت كسورة الكوثر فذلك معجز .

قال : ولم يقم دليل على عجزهم عن المعارضة في أقل من هذا القدر .

وذهبت المعتزلة إلى أن كل سورة برأسها فهي معجزة .

وقد حكى عنهم نحو قولنا ، إلا أن منهم من لم يشترط كون الآية بقدر السورة ، بل شرط الآيات الكبيرة^(٢) .

وقد علمنا أنه تخدام تحدياً إلى السور كلها ، ولم يخص . ولم يأتوا بشيء منها ، فعلم أن جميع ذلك معجز .

وأما قوله تعالى : ﴿ قَلِيلًا تَوَاعَا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾^(٣) فلا يخالف هذا ؛ لأن الحديث التام لا يتحصل حكايته في أقل من كلمات سورة قصيرة . وهو يؤكده مذهب أصحابنا وإن كان قد يتأول قوله : ﴿ قَلِيلًا تَوَاعَا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾ على القيل دون التفصيل^(٤) [وكذلك يحمل

(١) إعجاز القرآن ص ٣٨٦ وما بعدها .

(٢) الإعجاز ، ت : « الكثير » وما أثبتته عن ط ، م . (٣) سورة الطور ٣٤

(٤) الإعجاز : « على أن يكون راجعاً إلى القيل دون التفصيل » .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ ^(١) على القليل ، لأنه لم يجعل الحجة عليهم عجزهم عن الإتيان بجميعه من أوله إلى آخره ^(٢) .

فإن قيل : هل يُعرف ^(٣) إعجاز السُّور القصار بما يُعرف به إعجاز الطوال ؟ وهل يعرف [إعجاز] ^(٤) كل قدر من القرآن بلغ الحد الذي قد رتموه على ^(٥) ما تعرفون به إعجاز سورة البقرة ونحوها ؟

قلنا : إن أبا الحسن الأشعري قد أجاب عن ذلك بأن كل سورة قد عُلِمَ كونها معجزة بمعجز العرب عنها . وسمعت بعض الكبراء من أهل هذا الشأن يقول إنه يصح أن يكون علم ذلك توقيفا ^(٥) والطريقة الأولى أسد ، وتظهر فائدتهما في أن الأولى تبين أن ما عُلِمَ به كون جميع القرآن معجزا موجود في كل سورة ؛ قصرت أو طالت ، فيجب أن يكون الحكم في الكل واحدا . والأخرى تتضمن تقدير معرفة إعجاز القرآن بالطريق التي سلكناها ^(٥) .

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٢) ما بين علامتين تكلمة من كتاب الإعجاز . (٣) في الإعجاز : « تعرفون » .

(٤) الإعجاز : « يمثّل » .

(٥-٥) عبارة الإعجاز : « والطريقة الأولى أسد ، وليس هذا الذي ذكرناه أخيراً بخلاف له ، لأنه لا يتبع أن يعلم إعجازه بطرق مختلفة تتوافق عليه وتجتمع فيه . واعلم أن تحت اختلاف هذه الأجوبة ضرباً من الفائدة ، لأن الطريقة الأولى تبين أن ما علم به كون جميع القرآن معجزا موجود في كل سورة صغرت أو كبرت ؛ فيجب أن يكون الحكم في الكل واحدا ، والطريقة الأخيرة تتضمن تقدير معرفة إعجاز القرآن بالطريق التي سلكناها في كتابنا » .

فصل

اعلم أنه سبحانه تحدّاهم أولاً في الإتيان بمثله ، فقال : ﴿ قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ذَهِيراً ﴾ ^(١) ، ثم تحدّاهم بعشر سور منه وقطع عذرهم بقوله : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ ﴾ ^(٢) ، وإنما قال : ﴿ مفتریات ﴾ من أجل أنهم قالوا : لا علم لنا بما فيه من الأخبار الخالية ، والقصص البالغة ، ف قيل لهم : « مفتریات » إزاحة لعلهم ، وقطعاً لأعدائهم ، فمجزوا ، فردّهم من العشر إلى سورة واحدة من مثله ، مبالغة في التعجيز لهم ، فقال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ^(٣) ، أى يشهدون لكم أنها في نظمه وبلاغته وجزالته ، فمجزوا ، فقال تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ ^(٤) مبالغة في التعجيز وإلخاماً لهم ﴿ فَأَتَقُوا النَّارَ ﴾ ^(٥) ، وهذه مبالغة في الوعيد ، مع أن اللغة لغتهم ، والكلام كلامهم ، وناهيك بذلك أن الوليد بن المغيرة ^(٦) لعنه الله كان سيّد قريش ، وأحد فصحاءهم لما سمعه أخرج من لسانه ، وبلدجنانه ، وأطفيء بيانه ، وقطعت حجّته ، وقُصِمَ ظهره ، وظهر عجزه ، وذهل عقله ، حتى قال : « قد عرفنا الشعر كآه هَرَجَه ورجزه وقريضه ، ومقبوضه ومبسوطه ، فما هو بالشعر ! قالت له قريش : فساخر ؟ قال : وما هو بساخر ، قد رأينا الشُّحَّارَ وسحرهم ، فما هو بنفسه ولا عقده ، والله إن لقوله لحلاوة ، وإن عليه لطلّاءة ، وإن أسفله لمغدق ، وإن أعلاه لمثمر ،

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٣) سورة البقرة ٢٣

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٢) سورة هود ١٣

(٤) سورة البقرة ٢٤

(٦) الخبر في الرسالة النافعية للجرجاني ١١١

وإنه ليعلم ولا يُعَلَى، سمعت قولاً يأخذ القلوب. قالوا: مجنون، قال: لا والله ما هو بمجنون ولا بخنثه ولا بوسوسته ولا رِعشته، قالوا: كاهن. قال: قد رأينا الكهان فما هو بزمزمة البكهان ولا بسجهمهم. ثم حملته الحمية فنكص على عقبيه وكابر حسه فقال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ. إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾^(١).

مسألة

[في أن التحدى إنما وقع للإنس دون الجن]

التحدى إنما وقع للإنس دون الجن، لأن الجن ليسوا من أهل اللسان العربى الذى جاء القرآن على أساليبه؛ وإنما ذكرُوا في قوله: ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ﴾^(٢) تعظيماً لإعجازهم، لأن الهيئة الاجتماعية لها من القوة ما ليس للأفراد، فإذا فرض اجتماع جميع الإنس والجن، وظاهر بعضهم بعضاً، وعجزوا عن المعارضة كان الفريق الواحد أعجزاً، ونظيره في الفقه تقدم الأخ الشقيق على الأخ للأب في ولاية النكاح؛ مع أن الأمومة ليس لها مدخل في النكاح.

فصل

في أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة

قال القاضى: ^(٣) ذهب أبو الحسن الأشعرى إلى أن ظهور ذلك على النبي صلى الله عليه

(٢) سورة الإسراء ٨٨

(١) سورة المدثر ٢٤ ، ٢٥

(٣) الإعجاز ص ٣٩٣

وسلم يُعلم ضرورة ، وكونه معجزا يعلم بالاستدلال ، وهذا المذهب يحكى^(١) عن المخالفين .
والذى نقوله : إن الأعجمى لا يمكنه أن يعلم إعجازه إلا استدلالا ، وكذلك من ليس^(٢)
ببليغ ، فأما البليغ الذى أحاط بمذاهب العرب وغرائب الصنعة ، فإنه يعلم من نفسه
ضرورة عجزه وعجز غيره عن الإتيان بمثله .

مسألة

[فى الحكمة فى تنزيه النبى عليه السلام عن الشعر]

قيل : للحكمة فى تنزيه الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم عن الشعر وجوه :
أحدها : أنه سبحانه أخبر عن الشعراء بأنهم فى كلِّ وادٍ يهيمون ، وأنهم يقولون
ما لا يفعلون^(٣) ، وأن للشعر شرائط لا يستحق الإنسان بغيرها شاعرا ، كما قال بعضهم
وقد سئل عن الشاعر ، فقال : إن هزل أضحك ، وإن جدّ كذب ، فالشاعر بين كذب
وإضحاك . فنزه الله نبيه عن هاتين الخصلتين ، وعن كل أمر دنىء ، وإنا لا نكاد نجد
شاعرا إلا مادحا ضارعا ، أو هاجيا ذا قذع ، وهذه أوصاف لا تصلح للنبى^(٤) .
والثانى : أن أهل العروض يُجمعون كما قال ابن فارس ؛ على أنه لا فرق^(٥) بين صناعة
العروض وصناعة الإيقاع ، إلا أن صناعة الإيقاع تقسم الزمان بالنغم ، وصناعة العروض تقسمه

(١) الإعجاز : « يحكى » .

(٢) الإعجاز : « وكذلك من لم يكن بليغا » .

(٣) وذلك قوله تعالى فى سورة الشعراء ٢٢٤-٢٢٦ : ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ .

أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ . وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴾ .

(٤) تلخيص من كلام ابن فارس فى قه اللغة ٢٢٩ (٥) قه اللغة ٢٣٠

بالحروف المتنوعة^(١) ، فلما كان الشعر ذا ميزان يناسب الإيقاع ، والإيقاع ضرب من
للهي لم يصلح ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد قال : « لست من ددٍ
ولا ددٍ مني » .

وأما ما حكى عنه صلى الله عليه وسلم من ألفاظ الوزن ، فالجواب عنها من وجهين :
أحدهما : أنه لم يقصد بها الشعر ، ومن حقيقة الشعر قصده ، قال ابن فارس : الشعر^(٢)
كلام موزون مقفى دال على معنى ، ويكون أكثر من بيت . لأنه يجوز اتفاق
شطر واحد بوزن يشبه وزن الشعر من غير قصد .

والثاني : أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أنشد شيئاً من ذلك غيره .

فصل

في تنزيه الله القرآن عن أن يكون شعراً

مع أن الموزون في الكلام رتبته فوق رتبة المنظوم غير الموزون ؛ فإن كل موزون
منظوم ولا عكس ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا
ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴾^(٣) ، فأعلم سبحانه أنه نزه القرآن عن نظم الشعر والوزن ؛ لأن القرآن
تجمع الحق ، ومنبع الصدق ، وقصارى أمر الشاعر التحصيل بتصوير الباطل في صورة الحق ،
والإفراط في الإطراء ، والمبالغة في الذم والإبداء دون إظهار الحق ، وإثبات الصدق منه كان
بالعرض ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ﴾^(٤) ، أى كاذب ، ولم يعن أنه

(١) في ت ، م : « المتنوعة » ، وفي فقه اللغة : « المسموعة » ، وصوابه في ط .

(٢) سورة يس ٦٩

(٣) فقه اللغة ٢٢٩

(٤) سورة الحاقة ٤٣

ليس بشعر ؛ فَإِنَّ وزن الشعر أظهر من أن يشبه عليهم حتى يحتاج إلى أن ينفي عنه ،
ولأجل شهرة الشعر بالكذب سمي المنطقيون القياسات المؤدية في أكثر الأمر إلى البطلان
والكذب شعرية .

فإن قيل ^(١) : فقد وجد في القرآن ما وافق شعرا موزونا ، إما بيت تام ، أو أبيات ،
أو مصراع ، كقول القائل :

وقلت لما حاولوا سلوتي ﴿ هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ ﴾ ^(٢)

وقوله : ﴿ وَجُفُونٍ كَالْجُؤَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ ﴾ ^(٣) قالوا : هذا من الرمل .

وكقوله : ﴿ مَنْ تَرَكَى فَإِنَّمَا يَتَرَكَى لِنَفْسِهِ ﴾ ^(٤) قالوا : هو [مجزوء] من الخفيف

وقوله : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ ^(٥) . وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ^(٦)

قالوا : هو من التقارب ، أى بإسقاط « مخرجا » .

وقوله : ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ﴾ ^(٧) ، ويشبهون حركة

الليم فيبقى من الرجز ، وحكى أن أبا نواس ضمنه فقال :

وفتية في مجلس وجوههم ربحانهم ، قد عدموا الثقيل

دانية عليهم . ظلالها ، ﴿ وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ﴾

(١) انظر إعجاز القرآن للباقلاني ٧٧ - ٧٨ (٢) سورة المؤمنون ٣٦ بالوقف على النون

بالكون . (٣) سورة سبأ ١٣ ، وفي الإعجاز : قالوا هو من الرمل الذى قيل فيه :

سَاكِنُ الرِّيحِ نَطَوُ ف الْمَزْنُ مِنْحَلَّ الْعَرَالِ

(٥) سورة الطلاق ٢

(٤) سورة فاطر ٨

(٧) سورة الدهر ١٤

(٦) سورة الطلاق ٣

وقوله تعالى : ﴿وَيُخْزِمُ وَيَنْصُرُ كُفْرَ عَلَيْهِمْ وَيُشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾^(١)
قالوا : هو من الوافر .

وقوله تعالى : ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْإِيمَانِ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾^(٢)
قالوا : هو من الخفيف .

وقوله تعالى : ﴿وَالْعَادِيَّاتِ ضَبْحًا . فَالْمُورِيَّاتِ قَدْحًا﴾^(٣) ونحوه قوله : ﴿وَالذَّارِيَّاتِ
ذُرُوءًا . فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا . فَالْجَارِيَّاتِ يُسْرًا﴾^(٤) وهو عندهم شعر من بحر البسيط .

وقوله تعالى : ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^(٦) .

وقوله تعالى : ﴿فَلَا تَمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا﴾^(٧) .

وقوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾^(٨) .

وقوله تعالى : ﴿نَبَتْ بَدَأَ أَبِي لَهَبٍ﴾^(٩) .

(١) سورة التوبة ١٤ يا شبايح حركة الميم و : • يخزم •

وفي الإعجاز : • كقول الشاعر :

لَمَّا غَنِمَ نَسَوْقَهُمْ غَزَارًا كَأَنَّ قُرُونًا جَلَّتْهَا الْعِصَى

(٢) وفي الإعجاز سمى أبو نواس في شعره وقال : فذاك الذي • ، وشعره :

وقرا معلننا ليصدع قلبي والهوى يصدع الفؤاد السقيماً

أريت الذي يكذب بالدين ن فذاك الذي يدع اليقينا

(٤) سورة الذاريات ١-٣

(٣) سورة العاديات ١، ٢

(٦) سورة آل عمران ٩٢

(٥) سورة قآ ٥٠

(٨) سورة هود ٤٣ بتسهيل همزة • أمر •

(٧) سورة الكهف ٢٢

(٩) سورة المد ١

وقل حركتها للتون فيكون على وزن مجزوء الزجر .

وقوله تعالى : ﴿ نَصْرٌ مِنْ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَذَّتَبُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى ﴾ ^(٣) .

ويحكى أنه سمع أعرابي قارئاً يقرأ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(٤) قال : كسرت إنما قال : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ... زَلْزَلَةُ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ » ^(٥) فقيل له : هذا القرآن وليس بشعر .

فالجواب ، قال القاضي أبو بكر : إن ^(٦) الفصحاء منهم لما أورد عليهم ^(٧) القرآن لو اعتقدوه شعراً ^(٨) [ولم يروه خارجاً عن أساليبهم] ^(٩) لبادروا إلى معارضته ؛ لأن الشعر ^(١٠) منقاد إليهم ، فلما لم يمددوا إلى ذلك دل على أنهم لم يعتدوا فيه ذلك ، فمن استدرك فيه شعراً زعم أنه خفي على أولئك النفر ، وهم ملوك الكلام مع شدة حاجتهم ^(١١) إلى الطعن في القرآن ، والغرض منه والتوصل إلى تكذيبه بكل ما قدروا عليه ، فلن يجوز أن يخفى على أولئك وأن يجهلوه ويعرفه من جاء الآن ، فهو بالجهل حقيق .

(٢) سورة الأنفال ٣٨

(٤) سورة الحج ١

(٦) إعجاز القرآن ٨٠ وما بعدها .

(٨) الإعجاز : « لو كانوا يعتقدونه »

(١) سورة الصف ١٣

(٣) سورة القصص ٧٦

(٥) بإسقاط كلمة : « إن » .

(٧) الإعجاز : « حين أورد عليهم » .

(٩) تكملة من كتاب الإعجاز .

(١٠-١١) الإعجاز : « لأن الشعر مسخر لهم ، مسهل عليهم ، ولهم فيه ما علمت من التصرف العجيب ، والافتداء اللطيف ، فلما لم نرمم اشتغلوا بذلك ، ولا عولوا عليه ، علم أنهم لم يعتقدوا فيه شيئاً مما يقدرونه الضملاء في الصنعة ، والمرصدون في هذا الشأن ، وإن استدراك من يحجى الآن على فصحاء قريش ، وشعراء العرب فاطعن في ذلك الزمان وبلغاتهم وخطبائهم وزعمه أنه قد ظفر بشيء في القرآن ، وقد ذهب أولئك النفر عنه وخفى عليهم مع شدة حاجتهم ... » .

وحينئذ قالذي أجاب به العلماء عن هذا أن البيت الواحد وما كان على وزنه لا يكون شعراً ، وأقل الشعر بيتان فصاعداً ، وإلى ذلك ذهب أكثر أهل صناعة العربية من أهل الإسلام .

وقالوا أيضاً : إن ما كان على وزن بيتين إلا أنه يختلف وزنها وقافيتها فليس بشعر [أصلاً]^(١) .

ثم منهم من قال : إن الرجز ليس بشعر أصلاً ، لاسيما إذا كان مشطوراً أو سهوكاً . وكذا ما يقاربه في قلة الأجزاء ، وعلى هذا نسقط السؤال .

ثم نقول^(٢) : إن الشعر إنما ينطلق متى قصد إليه على الطريق التي تُعمد وتُسلّك ، ولا يصح أن يتفق مثله إلا من الشعراء دون ما يستوى فيه العامي والجاهل [والعالم بالشعر واللسان وتصرفه]^(٣) وما يتفق من كل واحد ، فليس بشعر^(٤) ؛ فلا يسمى صاحبه شاعراً ، وإلا لكان الناس كلهم شعراء ، لأن كل متكلم لا ينفك أن يعرض في جملة كلامه ما يتزن بوزن الشعر [وينتظم بانتظامه]^(٥) .

وقيل : أقل ما يكون من الرجز شعراً أربعة أبيات ، وليس ذلك في القرآن محال .

قال القاضي : وهذه الطريق التي سلكوها في الجواب معتمدة ، أو أكثرها .

ولو كانت ذلك شعراً لكانت النفوس تشوق إلى معارضته ، لأن طريق الشعر غير مستصعب على أهل الزمان [الواحد] ، وأهله يتقاربون فيه ، أو يضربون فيه بسهم^(٦) .

(٢) الإعجاز : « ثم يقولون » .

(١) نكلمة من كتاب الإعجاز .

(٣) الإعجاز : « فليس يكتب اسم الشعر » .

فصل

[في اختلاف المقامات ووضع كل شيء في موضع بلائمه]

مما يبيحت على معرفة الإعجاز اختلافات المقامات وذكر في كل موضع ما يلائمه، ووضع الألفاظ في كل موضع ما يليق به، وإن كانت مترادفة، حتى لو أبدل واحد منها بالآخر ذهبت تلك الطلاوة، وفاتت تلك الحلاوة.

فمن ذلك أن لفظ « الأرض » لم ترِدْ « في التنزيل إلا مفردة^(١)، وإذا ذكرت والسماء مجموعة لم يؤت بها معها إلا مفردة، ولما أريد الإتيان بها مجموعة قال: ﴿وَمِنْ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾^(٢)، تفاديا من جمعها.

ولفظ « البقعة » لم تستعمل فيه إلا مفردة، كقوله تعالى: ﴿فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ﴾^(٣) فإن جمعت حسن ذلك ورودها مضافة، كقولهم: « بقاع الأرض ».

وكذلك لفظ « اللب » مرادا به العقل، كقوله تعالى: ﴿وَذِكْرَى لَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾^(٤) ﴿لَذِكْرَى لَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾^(٥) فإنه يعذب دون الأفراد.

وكذلك قوله: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾^(٦) وفي موضع آخر: ﴿فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾^(٧)، استعمل « الجوف » في الأول « والبطن » في الثاني مع اتفاقهما

(١-١) كذا في ت، م « لم يرد في التنزيل إلا مفردا ».

(٢) سورة الطلاق ١٢ . (٣) سورة القصص ٣٠ .

(٤) سورة ص ٤٣ . (٥) سورة الزمر ٢١ .

(٦) سورة الأحزاب ٤ . (٧) سورة آل عمران ٣٥ .

في المعنى ، ولو استعمل في أحدهما في موضع الآخر لم يكن له من الحسن والتبول عند الذوق ما لاستعمال كل واحد منهما في موضعه .

وأما بالنسبة إلى انتقادات ، فانظر إلى مقام الترغيب ، وإلى مقام الترهيب : فمقام الترغيب كقوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ ^(١) بحجده تأليفًا لقلوب العباد ، وترغيبًا لهم في الإسلام . قيل : وكان ^(٢) سبب نزولها أنه أسلم عياش بن أبي ربيعة ، والوليد بن الوليد ، ونفرت معهم ، ثم فُتِنُوا وعذبوا فافتنوا قال ^(٣) : وكنا نقول : قوم لا يقبل الله منهم صرفا ولا عدلا أبدا ، [قوم أسلموا ثم تركوا دينهم بعذاب عذبوا به] ^(٤) ، فنزلت - [وكان عمر كاتباً] ^(٥) - فكتب بها عمر بن الخطاب إليهم رضى الله عنه حين فهم قصد الترغيب ، فأمنوا وأسلموا وهاجروا .

ولا يلزم دلالتها على مغفرة الكفر ، لكونه من الذنوب ، فلا يمكن حملها على فضل الترغيب في الإسلام وتأليف القلوب له لوجوه :

منها أن قوله : ﴿ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ عام دخله التخصيص بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾ ^(٥) فيبقى معتبرا فيما عداه .

ومنها أن لفظ « العباد » مضافا إليه في القرآن مخصوص بالؤمنين ، قال تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ ^(٦) .

(١) سورة الزمر ٥٣ .

(٢) الخبر في أسباب النزول للواحدى ٢٧٧ ، ينقله عن ابن عمر .

(٣) القائل ابن عمر .

(٤) من أسباب النزول .

(٥) سورة النساء ٤٨ .

(٦) سورة الدهر ٩ .

فإن قلت : فلم يكونوا مؤمنين حال الترغيب !
قلت : كانوا مؤمنين قبله ؛ بدليل سبب نزولها ، وعمولوا هذه المعاملة من الإضافة
مبالغة في الترغيب .



وأما مقام التهيب فهو مضاد له ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ
حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا ﴾^(١) ، ويدل على قصد مجرد التهيب بطلان النصوصية
من ظاهرها على عدم المغفرة لأهل المعاصي ؛ لأن « مَنْ » للعموم لأنها في سياق الشرط ،
فيم في جميع المعاصي فقد حكم عليهم بالخلود ، وهو يناق المغفرة ، وكذلك كل مقام يضاد
الآخر ، ويعتبر التفاضل بين العبارتين من وجوه :

أحدها المعاني الإفرادية ؛ بأن يكون بعضها أقوى دلالة وأنغم مسعى ، وأسلس
لفظاً ونحوه .

الثاني : المعاني الإعرابية بأن يكون مسمهاً أبلغ معنى ؛ كالتمييز مع البدل في قوله تعالى :
﴿ وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾^(٢) مع اشتغل الرأس شيبة ؛ وهذا أبلغ من : « اشتغل شيب
الرأس » .

الثالث : مواقع التركيب ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾^(٣)
فإن الأولى جعل « اثنين » مفعول : « يتخذوا » و « إلهين » صفة له تقدمت ، فانتصبت
على الحال ، والتقدير : اتخذوا إلهين اثنين ، لأن « اثنين » أعم من « إلهين » .

(٢) سورة مريم ٤ .

(١) سورة النساء ١٤ .

(٣) سورة النحل ٥١ .

فصل

في اشتغال القرآن على أعلى أنواع الإعجاز

وهو أن يقع التركيب بحيث لا يمتنع أن يوجد ما هو أشد تناسبا ولا اعتدالا في إفادة ذلك المعنى .

وقد اختلف^(١) في أنه : هل تتفاوت فيه مراتب الفصاحة ؟ واختار القاضي أبو بكر ابن الطيب في كتاب « الإعجاز »^(٢) المنع ، وأن كل كلمة موصوفة بالذروة العليا ، وإن كان بعض الناس أحسن إحساسا له من بعض ؛ وهذا كما أن بعضهم يفتن للوزن بخلاف بعض .

واختار أبو نصر بن القشيري^(٣) في تفسيره التفاوت فقال : وقد ردّ على الزجاج وغيره تضعيفهم قراءة ﴿ وَالْأَرْحَامِ ﴾^(٤) بالجرّ : [ومثل]^(٥) هذا من الكلام مردود عند أئمة الدين^(٦) لأن القراءات السبع متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٧) ، وإذا ثبت [شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم]^(٥) فمن ردّ ذلك ، فكأنما ردّ على النبوة^(٧) وهذا

(١) نقله السيوطي في الإتقان : ١٢٣ . (٢) الإعجاز من ٥٤ - ٦٤ .

(٣) هو أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري ، نقله عنه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٥ : ٤ .

(٤) سورة النساء ١ : من قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ . . ﴾

والحفص هو قراءة إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وحزرة ؛ وقرأ الباقر بالنصب ؛ وانظر توجيه القراءتين في القرطبي ٥ : ٤ .

(٥) من تفسير القرطبي .

(٦-٦) العبارة كما نقلها القرطبي : « لأن القراءات التي قرأها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواترا يعرفه أهل الصنعة » .

(٧) العبارة فيما نقله القرطبي : « فمن ردّ ذلك فقد ردّ على النبي صلى الله عليه وسلم ، واستنبح ما قرأ به » .

مقام محذور ، لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو ؛ [فإن العربية تتلقى من النبي صلى الله عليه وسلم ولا يشك أحد في فصاحته]^(١) . ولعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح ؛ وإن كان غيره أفصح منه ، فإننا لا ندعى أن كل ما في القرآن على أرفع الدرجات في الفصاحة .

وإلى هذا نحا الشيخ عز الدين في كتاب « المجاز » وأورد سؤالا فقال : فإن قلت : فلم لم يأت القرآن جميعه بالأفصح والأملح ؟ وقال : فيه إشكال يسر الله حله .

قال القاضي صدر الدين موهوب الجزري رحمه الله : وقد وقع لي حلٌ لهذا الإشكال بتوفيق الله تعالى فأقول : الباري جلّت قدرته ، له أساليب مختلفة على مجاري تصرف أقداره ، فإنه كان قادرا على إلقاء المشركين إلى الإقرار بنبوّة محمد صلى الله عليه وسلم ، قال تعالى : ﴿ إِن نَّشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾^(٢) ، ولكنه سبحانه أرسل رسوله على أساليب الأسباب والمسببات ، وجارى العوائد الواقعة من أهل الزمان ، ولذلك تكون حروب الأنبياء سجالات بينهم وبين الكفار ، ويتبدى أمرُ الأنبياء بأسباب خفيفة . ولا تزال تنمى وتشتد ، كل ذلك يدل على أن أساليبهم في الإرسال على ما هو المألوف والمعتاد من أحوال غيرهم .

إذا عُرِف ذلك كان مجيئ القرآن بغير الأفصح والأملح جميعه ؛ لأنه تحداهم بمعارضته على المعتاد فلو وقع على غير المعتاد لكان ذلك نمطا غير النمط الذي أراده الله عز وجل في الإعجاز .

ولما كان الأمر على ما وصفنا جاء القرآن على نهج إنشائهم الخطب والأشعار وغيرها ، ليحصل لهم التمكن من المعارضة ثم يعجزوا عنها ، فيظهر الفأج بالحجة ، لأنهم لو لم يتمكنوا لكان لهم أن يقولوا : قد أثبت بما لا قدرة لنا عليه ؛ فكما لا يصح من أعمى معارضة المبصر

(١) من تفسير القرطبي .

(٢) سورة الشعراء ٤ .

في النظر ، لا يحسن من البصير أن يقول : غلبتُك أيها الأعمى بنظري ؛ فإنّ للأعمى أن يقول : إنما تمّ لك الغلبة لو كنتُ قادراً وكان نظرك أقوى من نظري ؛ فأما إذا قد أصل النظر فكيف تصح المعارضة !

فإن قلت : فلو كانت المعجزة شيئاً لا يقدر عليه البشر ، كإحياء الموتى وأمثاله ، فكيف كان ذلك أدعى إلى الاتقياد ؟

قلت : هذا السؤال سبق الجوابُ عنه في الكلام ، وإنّ أساليب الأنبياء تقع على نهج أساليب غيرهم .

فإن قلت : فما ذكرته يدلّ على أن عجز العرب عن معارضته إنما كانت لصرف دواعيهم ، مع أن المعارضة كانت مقدورة لهم .

قلت : قد ذهب بعض العلماء إلى ذلك ، ولكن لا أراه حقاً ، ويندفع السؤال المذكور . وإن كان الإيجاز في القرآن بأسلوبه الخاص به ؛ إلا أن الذين قالوا : بأن المعجز فيه هو الصّرف مذهبهم أن جميع أساليبه جميعاً ليس على نهج أساليبهم ؛ ولكن شاركت أساليبهم في أشياء :
منها أنه بلغتهم .

ومنها أن آحاد الكلمات قد كانوا يستعملونه في خطبهم وأشعارهم ، ولكن تمتاز بأمور آخر ؛ منها غرابة نظمه الخاص الذي ليس مشابهاً لأجزاء الشعر وأوزانه وهزجه ورجزه وغير ذلك من ضروبه ؛ فأما توالي نظمه من أوله إلى آخره ، بأن يأتي بالأفصح والأملح ؛ فهذا مما وقعت فيه المشاركة لكلامهم ؛ فبذلك امتاز هذا المذهب عن مذهب من يقول : إنه كان جميعه مقدوراً لهم ، وإنما صرفت دواعيهم عن المعارضة . انتهى .

وقد سبق اختيار القاضي أنه ليس على أساليبهم البتة فيبقى السؤال بحاله .

تَنْبِيْهِ

[فى أن معرفة مقامات الكلام لا تدرك إلا بالذوق]

ذكر ابن أبى الحديد : (١) .

اعلم أن معرفة النصيح والأفصح ، والرشيح والأرشق ، والجلّى والأجلى ، والعالى والأعلى من الكلام أمر لا يدرك إلا بالذوق ، ولا يمكن إقامة الدلالة المنطقية عليه ، وهو بمنزلة جاريتين : إحداهما بيضاء مشربة حمرة ، دقيقة الشفتين ، نقية الشعر ، كعلاء العين ، أسيلة الخد ، دقيقة الأنف ، معتدلة القامة . والأخرى دونها فى هذه الصفات والحاسن ؛ لكنها أحلى فى العيون والقلوب منها ، وأليق وأملح ، ولا يُدْرَى لآى سبب كان ذلك ، لكنه بالذوق والمشاهدة يُعرف ، ولا يمكن تحليله ، وهكذا الكلام ؛ نعم يبقى الفرق بين الوصفين أن حسن الوجوه وملاحظتها ، وتفضيل بعضها على بعض يدركه كل من له عين صحيحة ؛ وأما الكلام فلا يعرفه إلا بالذوق ، وليس كل من اشتغل بالنحو أو باللغة أو بالفقه كان من أهل الذوق ، وتمن يصلح لانتقاد الكلام ؛ وإنما أهل الذوق هم الذين اشتغلوا بعلم البيان وراضوا أنفسهم بالرسائل والخطب والكتابة والشعر ، وصارت لهم بذلك دُرّة وملكة تامة ؛ فإلى أولئك ينبغي أن يرجع فى معرفة الكلام ، وفضل بعضه على بعض .

(١) هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن أبى الحديد المدائنى المعتزلى ، ومن أكابر الفضلاء للفتحية ؛ وصاحب شرح نهج البلاغة ، والفلك الدائر على المثل السائر . توفى سنة ٦٥٥ . روضات الجنات ٤٧٢ .

النوع التاسع والثلاثون معرفة وجوب تواتر

لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه، وأما في محله ووضعه وترتيبه، فعند المحققين من علماء أهل السنة كذلك، أى يجب أن يكون متواتراً، فإن العلم اليقيني حاصل أن العادة قاضية بأن مثل هذا الكتاب العزيز، الذى لا يأتیه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأنه الهادى للخلق إلى الحق المعجز الباقى على صفحات الدهر، الذى هو أصل الدين القويم، والصراط المستقيم، فستحيل ألا يكون متواتراً في ذلك كله، إذ الدواعى تتوافر على نقله على وجه التواتر، وكيف لا وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١) والحفظ إنما يتحقق بالتواتر، وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُهَا رَبُّ سُولُ بَاغٍ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رِسَالَتَهُ﴾^(٢)، والبلاغ العام إنما هو بالتواتر فالمتواتر مما نقل آحاداً قطع بأنه ليس من القرآن.

وذهب كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله، وليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه، بل يكثر فيها نقل الآحاد، وهو الذى يقتضيه صنع^(٣) الشافعى في إثبات البسملة من كل سورة.

ورد بأن الدليل السابق يقتضى التواتر في الجميع، ولأنه لو لم يشترط لجاز سقوط

كثير من القرآن المكرر ؛ وثبوت كثير مما ليس بقرآن .

أما الأول فلأننا لو لم نشترط التواتر في الحلّ جاز ألا يتواتر كثير من التكررات الواقعة في القرآن ، مثل : ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾^(١) ، و ﴿ وَيَلَّ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾^(٢) .

وأما الثاني فلأنه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب الحلّ جاز إثبات ذلك البعض في الموضع بنقل الأحاد .

وقال القاضي أبو بكر في « الانتصار » : ذهب^(٣) قوم من الفقهاء والمتكلمين إلى إثبات قرآن حكما لا علما بخبر الواحد دون الاستفاضة ، وكره ذلك أهل الحق ، وامتنعوا منه . وقال قوم من المتكلمين : إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة ، وأوجه وأحرف ، إذا كانت تلك الأوجه صوابا في اللغة العربية ، وإن لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها ، بخلاف موجب رأى القياسيين ، واجتهاد المجتهدين . وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه ، وخطأوا من قال بذلك ، وصار إليه .

قل القاضي : وقد ردّ الله عنه طعن الطاعنين ، واختلاف الضالّين ، وليس المعتبر في العلم بصحة النقل والقطع على فنونه بآلا يخالف فيه مخالف ؛ وإنما المعتبر في ذلك مجيئه عن قوم بهم ثبت التواتر ، وتقوم الحجة ، سواء اتفق على نقلهم أو اختلف فيه ؛ ولهذا لا يبطل النقل إذا ظهر واستفاض ، واتفق عليه إذا حدث خلاف في صحته لم يمكن من قبل .

وبذلك يسقط اعتراض الملحدين في القرآن ؛ وذلك دليل على صحة نقل القرآن

(١) سورة الرحمن ١٣ .

(٢) سورة الفرقان ١٥ .

(٣) قله السيوطي في الإقناع ١ : ٧٨ .

وحفظه وصيانيته من التغيير ، ونقض مطاعن الرافضة فيه من دعوى الزيادة والنقص ، كيف وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ ﴾ ^(٢) وأجمعت الأمة أن المراد بذلك حفظه على المكلفين للعمل به وحراسته من وجوه الغلط والتخليط ، وذلك وجب القطع على صحة نقل مصحف الجماعة وسلامته .

فصل

والمعوذتان من القرآن واستفاضتهما كاستفاضة جميع القرآن ، وأما ما روى عن ابن مسعود ^(٣) . قال القاضي أبو بكر : فلم يصح عنه أنها ليسا بقرآن ، ولا حفظ عنه أنه حكمهما وأسقطهما من مصحفه لعلل وتأويلات .

قال القاضي : ولا يجوز أن يضاف إلى عبد الله أو إلى أبي كعب ، أو زيد أو عثمان أو علي ، أو واحد من ولده أو عترته جحد آية أو حرف من كتاب الله وتفسيره أو قراءته على خلاف الوجه المرسوم في مصحف الجماعة بأخبار الآحاد ، وأن ذلك لا يحل ، ولا يُسمع ، بل لا تصلح إضافته إلى أدنى المؤمنين في عصرنا ، فضلا عن إضافته إلى رجل من الصحابة ، وإن كلام القنوت المروي عن أبي كعب أثبتته في مصحفه لم تَم حجة بأنه

(١) سورة الحجر ٩ .

(٢) سورة القيامة ٧١ .

(٣) نقله السيوطي في الإتقان ١ : ٧٩ . قال : « ومن المشكل على هذا الأصل ما ذكره الإمام غفر الدين الرازي قال : نقل في بعض الكتب القديمة أن ابن مسعود كان ينسكركون سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن ، وهو في غاية الصعوبة لأننا إن قلنا : إن النقل المتواتر كان حاصلًا في عصر الصحابة يكون ذلك من القرآن ، فإنكاره يوجب الكفر ، وإن قلنا : لم يكن حاصلًا في ذلك الزمان فيلزم أن القرآن ليس بمتواتر في الأصل . قال : والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل ، وبه يحصل الخلاص من هذه العقدة » .

قرآن منزل ؛ بل هو ضرب من الدعاء ، وأنه لو كان قرآناً لنُقِلَ نقل القرآن ، وحصل العلم بصحته ، وأنه يمكن أن يكون منه كلام كان قرآناً منزلاً ثم نسخ وأبيح الدعاء به ، وخالط بكلام ليس بقرآن ، ولم يصح ذلك عنه ، وإنما روى عنه أنه أثبتته في مصحفه ، وقد ثبت في مصحفه ما ليس بقرآن ؛ من دعاء وتأويل .

وقال النووي في شرح « المذهب » ^(١) : أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن ، وأن من جحد منها شيئاً كفر ؛ وما نقل عن ابن مسعود باطل ، وليس بصحيح .

وقال ابن حزم ^(٢) في أول كتابه « المحلى » : هذا كذب على ابن مسعود موضوع ، وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زرّ بن حبيش عنه ، وفيها المعوذتان والفاتحة .
وقال القاضي أبو بكر بن الطيب في كتاب « التقريب » : لم ينكر عبدُ الله بن مسعود كونَ المعوذتين والفاتحة من القرآن ، وإنما أنكر إثباتهما في المصحف وإثبات الحمد ، لأنه كانت السنة عنده ألا يثبت إلا ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإثباته وكتبه ، ولم يجده كتب ذلك ولا سمع أمره به .

وهذا تأويل منه ، وليس جحداً لكونهما قرآناً .

وفي صحيح ابن حبان عن زرّ : قلنا لأبيّ بن كعب : إن ابنَ مسعود لا يكتب في مصحفه المعوذتين ، فقال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : قل لي جبريل : ﴿ قُلْ أُعِزُّ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ ^(٣) قلتها ، وقال لي : ﴿ قُلْ أُعِزُّ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ ^(٤) قلتها ، فنحن نقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) كتاب المذهب في الفروع لأبي إسحاق الشيرازي ؛ شرحه الإمام عبي الدين النووي ؛ ومن هذا الشرح أجزاء متفرقة في دار الكتب المصرية برقي ٢٥٩ ، ٤٨٤ - فنه شافعي .

(٢) هو الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، أحد العلماء الحماط بالأندلس ؛ وصاحب كتاب الفصل ، والإحكام والمحلى وطرق الحماة ؛ وغيرها من كتب الأدب توفي سنة ٤٥٦ . جذوة المنتبس ٢٩٠ .

(٣) سورة الفلق ١ . (٤) سورة الناس ١ .

النوع الأربعون في بيان معاضدة السنة للقرآن

اعلم أن القرآن والحديث أبداً متعاضان على استيفاء الحق وإخراجه من مدارج الحكمة ؛ حتى إن كل واحد منهما يخص عموم الآخر ، ويبين إجماله .

ثم منه ما هو ظاهر ، ومعه ما يغمض ، وقد اعتنى بإفراد ذلك بالتصنيف : الإمام أبو الحكم ابن بَرَّجان^(١) في كتابه المسمى « بالإرشاد » وقال : ما قال النبي صلى الله عليه وسلم من شيء فهو في القرآن ، وفيه أصله ، قُرْبُ أو بَعْدُ ، فِهمه من فهمه ، وعَمِه عنه مَنْ عَمِه ، قال الله تعالى : ﴿ مَا قَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٢) ؛ ألا تسمع إلى قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الرجم : « لأقضين بينكما بكتاب الله » ، وليس في نص كتاب الله الرجم . وقد أقسم النبي صلى الله عليه وسلم أن يحكم بينهما بكتاب الله ، ولكن الرجم فيه تعريض مجمل في قوله تعالى : ﴿ وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ ﴾^(٣) .

وأما تعيين الرجم من عموم ذكر العذاب ، وتفسير هذا الجمل ، فهو مبين بحكم الرسول وبأمره به ؛ وموجود في عموم قوله : ﴿ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾^(٥) .

(١) هو الإمام عبد السلام بن عبد الرحمن بن عبد السلام الإشبيلي المعروف بابن برجان ، أحد أئمة اللغة والنحو في زمانه ؛ توفي سنة ٦٢٧ هـ ؛ كما ذكره السيوطي في بغية الوعاة ٣٠٦ ، وكتابه : الإرشاد في تفسير القرآن ، منه نسخة مصورة بمهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، عن فيض الله ، ومنه أيضا قطعة في المكتبة التيمورية .

(٢) سورة النور ٨ .

(٣) سورة الأنعام ٣٨ .

(٤) سورة النساء ٨٠ .

(٥) سورة الحشر ٧ .

وهكذا حكم جميع قضائه ، وحكمه على طرقه التي أتت عليه ، وإنما يُدرك الطالب من ذلك بقدر اجتهاده وبذل وسعه ، ويبلغ منه الراغب فيه حيث بلغه ربه تبارك وتعالى ؛ لأنه واهبُ النعم ، ومقدّر القِسم .

وهذا البيان من العلم جليل ، وحظه من اليقين جزيل ، وقد نبهنا صلى الله عليه وسلم على هذا المطلب في مواضع كثيرة من خطابه .

منها ، حين ذكر ما أعدَّ الله تعالى لأولياته في الجنة فقال : « فيها ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ، بَلِّغْ مَا أُنْصِرُكُمْ عَلَيْهِ » ، ثم قال : « اقرءوا إن شئتم : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ » ^(١) .

ومنها ، قالوا : يا رسول الله ، ألا تتسكل وتدع العمل ؟ فقال : « اعملوا فكل ميسر لما خلق له » ، ثم قرأ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى . وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾ ^(٢) .

ووصف الجنة فقال : « فيها شجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام ، ولا يقطعها » ثم قال : « اقرءوا إن شئتم : ﴿ وَظِلِّ تَمْدُودٍ ﴾ » ^(٣) .

فأعلمهم مواضع حديثه من القرآن ، ونبههم على مصداق خطابه من السكتاب ، ليستخرج علماء أُمته معاني حديثه طلبا لليقين ، ولتستبين لهم السبيل ، حرصا منه عليه السلام على أن يُزيل عنهم الارتياب ، وأن يرتقوا في الأسباب . ثم بدأ رضى الله عنه بحديث : « إنما الأعمال بالنيات » وقال : موضعه نصاب قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ﴾ ^(٤) إلى قوله : ﴿ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا ﴾ ^(٥) .

(١) سورة الجدة ١٧ .

(٢) سورة الليل ٥ - ١٠ .

(٣) سورة الواقعة ٣٠ .

(٤) سورة الإسراء ١٨ ، ١٩ .

ونظيرها في هود والشورى^(١).

وموضع التصريح به قوله : ﴿ وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾^(٢) و ﴿ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾^(٣).

وأما التعريض فكثير، مثل قوله : ﴿ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِيتُّهُنَّ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾^(٤) ، ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾^(٥) ، قد علم الله عز وجل أنهم كانوا يريدون الاعتزاز ، لأن الإنسان مجبول على طلب العزة ؛ فمخطئ أو مصيب . فعنى الآية والله أعلم : ينبغي هؤلاء المتخذين الكافرين أولياء من دون الله من ابتغاء العزة بهم ، أنهم قد أخطأوا مواضعها وطلبوها في غير مطلبها ، فإن كانوا يصدقون أنفسهم في طلبها فليوالوا الله جل جلاله ، وليوالوا من والاه ﴿ وَاللَّهُ الْعِزَّةَ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٦).

فكان ظاهر آية النساء تعريضاً لظاهر آية المنافقين ، وظاهر آية المنافقين تعريضاً بنص الحديث المروى .

ومن ذلك حديث جبريل في الإيمان^(٧) والإسلام ، بين فيه أن الشهادة بالحق والأعمال الظاهرة هي الإسلام ، وأن عقد القلب على التصديق بالحق هو الإيمان ، وهو

(١) هود الآية ١٥ ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوفَ إِلَيْهِمْ أَعْمَأَاهُمْ فِيهَا .. ﴾
والشورى الآية ٢٠ ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ ﴾

(٣) سورة المائدة ٨٩ .

(٢) سورة البقرة ٢٢٥ .

(٥) سورة فاطر ١٠ .

(٤) سورة النساء ١٣٩ .

(٧) صحيح البخاري ١ : ١٥٠ (ضع) .

(٦) سورة المنافقون ٨ .

نص الحديث الذي رواه ابن أبي شيبه في مُسنده : الإسلام ظاهر والإيمان في القلب موضعه من القرآن : ﴿ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ ، ونظائرها ﴿ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ ﴾ ^(٢) ، قال : بَنَيْتُ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ عَلَى الصِّفَاتِ الْعُلْيَا صِفَاتِ اللَّهِ - تعالى ظهورها - من الأسماء الحسنى : اسم السلام ، واسم المؤمن .

ومن ذلك حديث ضمام بن ثعلبة : « أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ » في قوله : ﴿ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ ^(٣) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » في قوله : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ ﴾ ^(٤) ، وهو مفهوم من قوله : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ ^(٥) ، فأخبر أنهم دخلوا النار من أجل استكبارهم وإيثارهم من قول : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ، مفهوم هذا أنهم إذا قالوها مخلصين بها حرّموا على النار .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ^(٦) » ، في قوله تعالى : ﴿ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ آلِ كَرَمِينَ ﴾ ^(٧) وقوله : ﴿ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ ^(٨) ، وهذه الأربع كلمات تجمع حسن الصحبة للخلق ؛ لأنَّ مَنْ كَفَّ سِرَّهُ وَأَذَاهُ ، وَقَالَ خَيْرًا أَوْ صَمَتَ عَنِ الشَّرِّ وَأَفْضَلَ عَلَى جَارِهِ ، وَأَكْرَمَ ضَيْفَهُ ، فَقَدْ نَجَا مِنَ النَّارِ ، ودخل الجنة إذا كان مؤمناً ، وسبقت له الحسنى ، فإن

(١) سورة آل عمران ٨٣ .

(٢) سورة التوبة ٩١ .

(٣) سورة الصافات ٣٥ .

(٤) سورة الذاريات ٢٤ .

(٥) سورة المجادلة ٢٢ .

(٦) سورة الأنعام ٨٢ .

(٧) انظر صحيح مسلم ١ : ٣١ كتاب الإيمان

(٨) سورة النساء ٣٦ .

العاقبة مستورة ، والأمور بخواتيمها ؛ ولهذا قيل : لا يغرنكم صفاء الأوقات ، فإن تحتها غوامض الآفات .

وقوله : « رأس الكفر نحو المشرق » في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكَوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِيكُوتَ مِنَ الْمُؤَقِنِينَ . فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى . . . ﴾^(١) الآية ، فأخبر أن الناظر في ملكوت الله لا بد له من ضروب الامتحان ، وأن الهداية يمنحها الله للناظر بعد التبري منها ، والمعصوم من عصمه الله ، قال تعالى : ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيِّدِينَ ﴾^(٢) وقال : ﴿ فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾^(٣) وطلوع الكواكب نحو المشرق ومن هناك إقبالها ، وذلك أشرف لها وأكبر لشأنها عند المفتوين ، وغروبها إدبارها ، وطلوعها بين قرني الشيطان من أجل ذلك ليزينها لهم ، قال تعالى : ﴿ وَجَدْتُهُا وَقَوْمَهُا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ ﴾^(٤) ، ولما كان في مطامع النيرات من العبر بطلوعها من هناك وظهورها عظمت الحجة بهن ، ولما في الغروب من عدم تلك العلة التي تبين هناك [قرن]^(٥) بتزيين العدو لها ، وإليه أشار صلى الله عليه وسلم بقوله : « وتغرب بين قرني الشيطان » . ولأجل ما بين معنى الإقبال والإدبار كان باب التوبة مفتوحا من جهته إلى يوم تطلع الشمس منه ، ألا تسمع إلى قوله تعالى : ﴿ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا ﴾^(٦) ، أي وقعت عقولهم عليها ، وحجبت بها عن حالتها ، مع قوله : ﴿ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ ﴾^(٧) .

(٢) سورة الصافات ٩٩ .

(٤) سورة النمل ٢٤ .

(٦) سورة الكهف ٩٠ .

(١) سورة الأنعام ٧٥ ، ٧٦ .

(٣) سورة مريم ٤٩ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) سورة فصلت ٣٧ .

وفي قوله عند طلوعها : ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ ^(١) ، وعند غروبها : ﴿ لَا أُحِبُّ
الْآفِلِينَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴾ ^(٣) ما يبين
تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : « رأس الفتنة والكفر نحو المشرق ، وإن باب
التوبة مفتوح من قبل المغرب » .

ومن ذلك بدء الوحي في قوله سبحانه : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ ^(٤) إلى
قوله : ﴿ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ ^(٥) .

وقول خديجة : « والله لا يخزيك الله أبدا ، إنك لتصل الرحم » وقوله تعالى : ﴿ ادْعُ
لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ ^(٧) ، وفي هذا
بين صلى الله عليه وسلم أصحاب الغار الثلاثة ، إذ قال بعضهم لبعض : ليدع كل واحد منكم
بأفضل أعماله ، لعل الله تعالى أن يفرج عنا .

وقول ورقة : « يا ليتني حيّ إذ يخرجك قومك » إلخ ، وقوله تعالى : ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ
يَا شُعَيْبُ ﴾ ^(٨) ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا
أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾ ^(٩) .

وكذلك قوله : « لم يأت أحدٌ بما جئت به إلا عودي » من قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ
مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجُنُّونٌ . اتَّوَصَّوْا بِهِ بَلْ مُمْ
قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾ ^(١٠) .

ومن ذلك حديث المراج ، مصداقه في سورة الإسراء وفي صدر سورة النجم .

(١) سورة الأنعام ٧٦

(٢) سورة الأنعام ٧٧

(٣) سورة النحل ٢، ١

(٤) سورة الأعراف ١٣٤

(٥) سورة الصافات ١٤٣

(٦) سورة الأعراف ٨٨

(٧) سورة إبراهيم ١٣

(٨) سورة الداريات ٥٢ ، ٥٣

وقوله صلى الله عليه وسلم : « رأيت إبراهيم وأنا أشبه ولده به » من مفهوم قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾^(١).

وبتصديق كلمة الله ، اتبعه كوناً ومِلَّةً ، وهكذا حاله حيث جاءت « صدقا » و « عدلا » فتطلب صدق كلماته بترداد تلاوتك لكتابه ، ونظرك في مصنوعاته ، فهذا هو قصد سبيل المتقين ، وأرفع مراتب الإيمان ، قال تعالى : ﴿ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأَمِيِّ الَّذِي يُوْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ ﴾^(٢) وقال لذكربا : ﴿ أَنْ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِرَحْمَتِي مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا ﴾^(٣) . ولما كان عيسى عليه السلام من أسماء كلماته لم يأت يوم القيامة بذنب لطهارته وزكاته .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله لا ينام » في قوله : ﴿ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾^(٤) . وقوله : « ولا ينبغي له أن ينام » من قوله : ﴿ الْقَيُّومُ ﴾^(٥) ، وفسره صلى الله عليه وسلم بقوله : « يخفّض القسط ويرفعه » ويرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار ، وعمل النهار قبل عمل الليل ، ومصادقه أيضا قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَا لِكَ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ ﴾^(٦) .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « الصلوات الخمس كفارات لما بينهما » وقال : « الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما وزيادة ثلاثة أيام » ، و « رمضان إلى رمضان كفارة لما بينهما » في قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾^(٧) فهذا رمضان بشرة أشهر العام ، ويبقى شهران داخلان في كرم الله تعالى وحسن معاملته .

(٢) سورة الأعراف ١٥٨ .

(٤) سورة البقرة ٢٥٥ .

(٦) سورة الأنعام ١٦٠ .

(١) سورة النحل ١٢٣ .

(٣) سورة آل عمران ٣٩ .

(٥) سورة آل عمران ٢٦ .

قلت : قد جاء في حديث آخر : « وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر » ، مع قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ . انتهى .

وقال في الجمعة : ﴿ فَاسْمَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾^(١) وكذلك قال في الصوم : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾^(٢) ، أشار إلى سر في الجمعة ، وفضل عظيم ، أراها الزيارة والرؤية في الجنة ؛ فإنها تكون في يوم الجمعة . وكذلك أشار في الصيام بقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾^(٣) إلى سر في الصيام ، وهو حسن عاقبته وجزيل عائدته ، فنبه صلى الله عليه وسلم بقوله : « لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ » .

وقوله وقد رأى أعقابهم تلوح لم يصبرها الماء : « ويل للأعقاب من النار » ، في مفهوم ﴿ فَاغْسِلُوا ﴾^(٤) ، في معنى قوله : ﴿ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾^(٥) ، وغسل هو قدميه وغمهما غسلا .

وقال : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾^(٥) مع قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾^(٦) .

وقوله : « إذا توضأ العبد المسلم فغسل وجهه خرج من كل خطيئة نظر إليها بعينه » الحديث ، من قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ يَرَوْا يُدُلِّيْطَهُمْ ﴾^(٧) أي من ذنوبكم ﴿ وَلَئِنْ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾^(٧) أي ترفعون في درجة الشكر فيقبل أعمالكم القبول الأعلى

(٢) سورة البقرة ١٨٤ .

(٤) سورة النحل ٤٤ .

(٦) سورة النساء ١٤ .

(١) سورة الجمعة ٩ .

(٣) سورة المائدة ٦ .

(٥) سورة النور ٦٤ .

(٧) سورة المائدة ٦ .

ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « وكان مشيئه إلى المسجد وصلاته نافلة فله الشكر ، والشكر درجات » . وإنما يتبين بأن يبقى من العمل بعد الكفارة فضل ، وهو النافلة ، وهو المسمى بالباقيات الصالحات ، لمن قلت ذنوبه ، وكثرت صالحاته . فذلك الشكر . ومن كثرت ذنوبه وقلت صالحاته فأكلتها الكفارات ، فذلك المرجو له دخول الجنة . ومن زادت ذنوبه فلم تقم صالحاته بكفارة ذنوبه ، فذلك الخوف عليه ، ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ﴾ .

قوله صلى الله عليه وسلم : « أنتم الغرباء المحجلون يوم القيامة » في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَمْشِي نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾^(١) .

وكذا قوله صلى الله عليه وسلم : ﴿ تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء » وهذا كله داخل في قوله تعالى : ﴿ وَلَيَمُنَّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾^(٢) وجاءت « لام كى » ها هنا إشعاراً ووعداً وبشارة لهم بنعم أخرى واردة عليهم من الشرائع لم تأت بعد ، ولذلك قال يوم الإكمال في حجة الوداع : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾^(٣) .

ومن ذلك حديث الأذان وكيفيته بقوله : « أشهد أن لا إله إلا الله » من قوله : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ ﴾^(٤) وتكرارها في قوله : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾^(٤) .

وقوله : « أشهد أن محمداً رسول الله » في قوله تعالى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾^(٥) ،

(١) سورة الحديد ١٢ .

(٢) سورة المائدة ٦ .

(٣) سورة المائدة ٣ .

(٤) سورة آل عمران ١٨ .

(٥) سورة الفتح ٢٩ .

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(١) مع قوله : ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾^(٢) . وتكرار الشهادة للرسول في معنى قوله : ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ مع قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذْ كُنتُمْ وَاللَّهُ ذِكْرًا كَثِيراً﴾^(٣) والتنبيه أول الكثرة ، ولأنها عبارة شرعت للإعلام ، فتكرارها أكد فيما شرعت له

وأما إسراره بهما - يعني بالشهادتين - فمن مفهوم قوله : ﴿وَإِذْ كُنتُمْ فِي نَفْسِكُمْ تَضَرَّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾^(٤) . وأما إجهاره بهما ففي قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٥) والنداء الإعلام ، ولا يكون إلا نهيبة الجهر .

وقوله : « حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ » في قوله : ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾^(٦) ، ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾^(٥) .

وقوله : « حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ » في قوله : ﴿أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٧) .

وقوله : « الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ » في قوله : ﴿وَذَكَرُ فَإِنَّ اللَّهَ كَرِي تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٨) ، وقوله : ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾^(٩) .

وقوله : « اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ » من قوله : ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(١٠) .

(٢) سورة النساء ١٦٦ .
(٤) سورة الأعراف ٢٠٥ .
(٦) سورة المائدة ٥٨ .
(٨) سورة الذاريات ٥٥ .
(١٠) سورة البقرة ١٨٥ .

(١) سورة آل عمران ١٤٤ .
(٣) سورة الأحزاب ٤١ .
(٥) سورة الجمعة ٩ .
(٧) سورة الحج ٧٧ .
(٩) سورة الأفال ٢٠ .

وقوله : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(١) كررها وختم بها في قوله : ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ ^(٢) .
« وأفضل الذكر لا إله إلا الله » فختم بما بدأ به لقوله : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ﴾ ^(٣) .
وقوله صلى الله عليه وسلم : « صَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مِنْ صَلِّيَ عَلَيَّ وَاحِدَةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا » في قوله : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ ^(٤) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : ﴿ ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ ﴾ في قوله : ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾ ^(٥) ، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ ﴾ ^(٦) .
وقوله : « حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ » في قوله : ﴿ مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا ﴾ ^(٧) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « دَعَا الْمُسْلِمَ لِأَخِيهِ بظَهْرِ الْغَيْبِ مُسْتَجَابَةً ، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ بِهِ ، كَمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِشَيْءٍ قَالَ الْمَلَكُ : آمِينَ » .

« وَلَا تُبَدِّلْهُ » في قوله تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ ^(٨) إلى آخر السورة ، هذا دعاء مَنْ يَأْتِي بِهِ لِنَفْسِهِ وَلِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ بظَهْرِ الْغَيْبِ ، تقول الملائكة في السماء : « آمِينَ » وقد قال تعالى : « وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ » ^(٩) .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَأَنَا حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ » .
وقوله تعالى : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ ^(١٠) يريد مكة ، ثم قال : ﴿ وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا

(٢) سورة البقرة ١٩٨ .

(٤) سورة الأنعام ١٦٠ .

(٦) سورة المائدة ٩٥ .

(٨) سورة فاتحة الكتاب ٦ .

(١) سورة القتال ١٩ .

(٣) سورة الحديد ٣ .

(٥) سورة الإسراء ٧٩ .

(٧) سورة النساء ٨٥ .

(٩) إشارة إلى ما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : قُمْتُ

لصلاة بني وبين عبدني نصفين ، ولعبدني ما سأل . . . الحديث ؛ نقله القرطبي في تفسيره ١ : ٩٤ .

(١٠) سورة البلد ١ .

الْبَلَدِ^(١) يمكن أن يريد به المدينة ، ويكون في الآية تعريض بحرمة البلدين ، حيث أقسم بهما ، وتكراره البلد مرتين دليل على ذلك ، وجعل الاسمين لمعنيين أولى من أن يكونا لمعنى واحد ، وأن يستعمل الخطاب في البلدين أولى من استعماله في أحدهما ؛ بدليل وجود الحرمة فيهما .

ومن ذلك حديث الدجال .

قلت : وقع سؤال بين جماعة من الفضلاء في أنه : ما الحكمة في أنه لم يذكر الدجال في القرآن ! وتلحّوا في ذلك حكماً ، ثم رأيت هذا الإمام قال : إن في القرآن تعريضاً بقصته في قصة السامري ، وقوله سبحانه : ﴿ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَنْ تُخْلَفَهُ ﴾^(٢) ، وقوله في سورة الإسراء في قوله : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوقًا كَبِيرًا . فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا ﴾^(٣) ، فذكر الوعد الأول ، ثم ذكر الكثرة التي لبني إسرائيل عليه ، ثم ذكر الآخرة فقال : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ . . . ﴾^(٤) الآية ، ثم قال : ﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا ﴾^(٥) ، وفيه إشارة إلى خروج عيسى .

وكذلك هو في الآيات الأولى من سورة الكهف في قوله : ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾^(٦) ، والدجال مما على الأرض ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قَرَأَ الْآيَاتِ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عَصَمَهُ اللَّهُ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ » ، يريد والله أعلم : مَنْ

(٢) سورة طه ٩٧ .
(٤) سورة الإسراء ٧ .
(٦) سورة الكهف ٨ .

(١) سورة البلد ٢ .
(٣) سورة الإسراء ٤ ، ٥ .
(٥) سورة الإسراء ٨ .

قرأها بعلم ومعرفة . وهو أيضا في المفهوم من قوله : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ ﴾ ^(٢) .

ومن الأمر بمجاهدة المشركين والمناققين قوله صلى الله عليه وسلم : « تُخْرِجُ الْأَرْضُ أَفْلَازَ كِبْدِهَا ، وَيَحْسِرُ الْفِرَاتُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ » في قوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ ^(٣) ، فإن الأرض تُتْلَقُ ما فيها من الذهب والفضة ، حتى يكون آخر ما تلتقى الأموات أحياء .

ومصداقه أيضا في عموم قوله : ﴿ يُخْرِجُ الْخَلْبَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٤) ، فتوجه القرآن إلى الإخبار عن إخراجها الأموات أحياء ، وتوجه الحديث إلى الإخبار عن إخراجها كنوزها ومعادنها .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « حتى تعود أرض العرب مروجاً » في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَيَّتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ . . . ﴾ ^(٥) الآية . وذلك يكون عند إتمام كلمة الحق : ﴿ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ ^(٦) وقد تولوا ، وقوله : ﴿ وَآخِرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴾ ^(٧) يومئذ تظهر العاقبة ويُنْقِصُ الأمرُ بجرانه ، وتضع الحرب أوزارها ، ويكون ذلك علماً على الساعة ، وآية على قرب الانقراض .

وقوله صلى الله عليه وسلم في مثل الدنيا : « إن مما أخاف عليكم ما يفتح عليكم من

(٢) سورة الأحزاب ٤٠ .

(٤) سورة النمل ٢٥ .

(٦) سورة نحد ٣٨ .

(١) سورة النتح ٢٩ .

(٣) سورة الزلزلة ٢ .

(٥) سورة يونس ٢٤ .

(٧) سورة الجمعة ٣ .

زهرة الدنيا وزينتها « في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ۚ ﴾ (١) . أن رآه استغنى (٢) .
وقوله : ﴿ إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ ﴾ (٣) .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين » في مفهوم قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (٤) إلى أن الصوم ينتهى نفعه إلى اكتساب التقوى ؛ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : « الصيام جنة » ولا يكون ذلك إلا بضعف حزب الشيطان ، فتغلق عنه أبواب المعاصي ؛ وهى أبواب جهنم ، وتفتح له أبواب الطاعة والقربات ، وهى أبواب الجنات .

وقوله صلى الله عليه وسلم « تسحروا فإن فى السحور بركة » من آثار قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ ﴾ (٥) ، ومن بركته حضوره الذى هو وصف نزوله جل وعلا إلى سماء الدنيا كل ليلة ؛ فكأنه صلى الله عليه وسلم يتلقى البركة فى موضع خطاب ربه ، وفى موضع حضوره أو ذكره ، أو اسم من أسمائه ، ومن هنا وقع التعبد باسم المبارك ، واسم القدوس .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أقبل الليل من هاهنا ، وأدبر النهار من هاهنا فقد أفطر الصائم » فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ (٦) ، وقوله : ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (٧) والبركة فى اتباع مجارى خطابه ، وإن كان الخطاب حكمه إباحة ؛ كما أن البركة فى اتباع السنة والاقتداء ؛ ولهذا كان أكثر الصحابة لا يصلون المغرب إلا على فطر ، وكانوا يؤخرون السحور إلى

(٢) سورة الحديد ٢٠ .

(٤) سورة البقرة ١٨٧ .

(١) سورة الملق ٦ ، ٧ .

(٣) سورة البقرة ١٨٤ .

بزوغ الفجر ابتغاء البركة في ذلك ، والخير الموعود به .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنِّي أُيِّتُ عِنْدَ رَبِّي يَطْعَمُنِي وَيَسْقِينِي » في معنى قوله حكاية عن خليله : ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي ﴾ والمعنى بما يفتح الله لخاصته من خلقه الذين لا يطعمون ، إنما غذاؤهم التسبيح والتهليل والتحميد .

وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الصعب بن جثامة : « إِنَّا لَمْ نَرِدْهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ » في مفهوم قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾^(٢) ، والآكل راضٍ والراضى شريك .

وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث حنظلة : « لَوْ أَنَّكُمْ تَذُومُونَ عَلَى مَا كُنْتُمْ عِنْدِي لَصَافَحْتُمْ الْمَلَائِكَةَ ، وَلَكِنْ سَاعَةٌ وَسَاعَةٌ » في قوله : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَا مَا لِحَبْنِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسَّهُ ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ . ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾^(٤) فذكر تعالى اللجأ إليه عند ما يلحق الإنسان الضر ، وهو ذكر صوري ، فلو كان الذكر بينهم على الدوام ، لم تفارقهم الملائكة السياحون الملازمون خلق الذكر ، كما قال تعالى عنهم : ﴿ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾^(٥) ، ولو قربوا من الملائكة هذا القرب لبدت لهم عيانا ، ولأكرمهم الله منه بحسن الصحبة وجميل الألفة .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « يَبْعَثُ كُلُّ عَبْدٍ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ » في قوله تعالى :

(١) سورة الشعراء ٧٩ .

(٢) سورة المائدة ٩٥ .

(٣) سورة يونس ١٢ .

(٤) سورة النحل ٥٣ ، ٥٤ .

(٥) سورة الأنبياء ٢٠ .

﴿سَوَاءٌ نَحْيَاكُمْ وَمِمَّا تُهُمْ﴾^(١) .

وقوله صلى الله عليه وسلم: « إذا أراد الله بقوم عذاباً أصاب مَنْ كان منهم ثم يعيشون على أعمالهم » في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٢) .

وقوله صلى الله عليه وسلم: « من سنَّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أجورهم شيء ، ومن سنَّ في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا، وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا﴾^(٣)، ومع قوله: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(٤)، وقوله: ﴿وَلِيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾^(٥) مع ما جاء من نبيِّ ابنى آدم . وقوله صلى الله عليه وسلم في جواب مَنْ سألَه: أى الصدقة أعظم؟ قال: « أن تصدق وأنت صحيح شحيح ولا تمهل »، ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْحُقُومَ . . .﴾ الحديث « في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالَ﴾^(٦) .

وقوله: « اليد العليا خير من اليد السفلى » في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾^(٧)، وقد جاء أن اليد السفلى الآخذة، والعليا هي المعطية، وشاهده قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾^(٨) .

وقوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله تعالى: « من يقرض غير عديم ولا

(٢) سورة الأنفال ٢٥ .

(٤) سورة النحل ٢٥ .

(٦) سورة إبراهيم ٣١ .

(٨) سورة الحديد ١١ .

(١) سورة الجاثية ٢١ .

(٣) سورة النساء ٨٥ .

(٥) سورة النكبات ١٣ .

(٧) سورة القتال ٣٨ .

ولا ظلم ، ، ووجه ذلك أن العطيّة من أيدينا مفتقرة إلى من يضع فيها حقاً وجب عليها ،
ويطهرها بذلك من ذنوبها وأنجاسها ، ولولا اليدُ الآخذة ماقدّر صاحب المال على صدقة .
وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً يُفْقِهِه » في قوله تعالى : ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهُ
وَاحِدٌ ﴾ ^(١) إلى قوله : ﴿ لَا يَأْتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ انْظُرْ كَيْفَ نَصَرَفُ
الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ
قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ ^(٤) ، ووصف من لم يفهم عن المخلوقات بقوله : ﴿ لَا تَفْقَهُونَ
تَسْبِيحَهُمْ ﴾ ^(٥) . ثم أعلم سبحانه سعة مغفرته لمن في الأرض الذين لا يسبحونه ولا يفقهون
تسبيح المسبحين من خلقه ، ثم أعلم بالعلّة التي لأجلها حرّموا الفقه عن ربهم ، وأن ذلك هو
حكم عقوبة الإعراض بقوله : ﴿ وَإِذَا قرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ
بِالْآخِرَةِ حِجَاباً مَسْتُوراً . وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ... ﴾ ^(٥) الآية .

وبالجملة فالقرآن كله لم يُنزل به تعالى إلا ليفهمه ، ويُعلم ويفهم ، ولذلك خاطب به
أولى الألباب الذين يعقلون ، والذين يعلمون ، والذين يفقهون ، والذين يتفكرون ، ليدبروا
آياته ، وليتذكر أولو الألباب .
وكذلك ما خلق الله الدنيا إلى مثالا للآخرة ؛ فمن فقه عن ربه عز وجل مراده
منها ؛ فقد أراح نفسه ، وأجمّ فكره من هذه الجملة .
وفي هذا النوع من الفقه أفنى أولو الألباب أعمارهم ، وفي تعريفه أتعبوا قلوبهم ،
وواصلوا أفكارهم .

رزقنا الله من فضله العظيم نوراً نمنى به في الظلمات ، وفرقانا بفرق بين المتشابهات !

(٢) سورة الرعد ٤ .

(٤) سورة الحشر ١٤ .

(١) سورة البقرة ١٦٣ .

(٣) سورة الأنعام ٦٥ .

(٥) سورة الإسراء ٤٥ ، ٤٦ .

النوع الحادي والأربعون معرفة تفسيره وتأويله

[معاني العبارات التي يعبر بها عن الأشياء]

وهو يتوقف على معرفة تفسيره وتأويله ومعناه^(١) :

قال ابن فارس : معاني^(٢) العبارات التي يعبر بها عن الأشياء ، ترجع إلى ثلاثة :
المعنى ، والتفسير ، والتأويل ؛ وهي وإن اختلفت فالمقاصد بها متقاربة .

فأما المعنى فهو القصد والمراد ؛ يقال : عَنَيْتُ بهذا الكلام كذا ، أي قصدت وعمدت .
وهو مشتق^(٣) من الإظهار ، يقال : عَنَتِ القِرْبَةُ ، إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته ، ومنه
عنوان الكتاب^(٤) .

وقيل : مشتق من قولهم^(٥) : عنت الأرض بنبات حسن ، إذا أنبت نباتا حسنا^(٦) .
قلت : وحيث قال المفسرون : « قال أصحاب المعاني » فمرادهم مصنفو^(٧) الكتب في

(١) ت : « حقائقه » .

(٢) الصاحب في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها . ص ١٦٢ وما بعدها ، مع حذف واختصار وتصرف .

(٣) الصاحب : « وقال قوم : اشتقاق المعنى من الإظهار » .

(٤) الصاحب : « وعنوان الكتاب من هذا » .

(٥) الصاحب : « وقال آخرون : المعنى مشتق من قول العرب : عنت الأرض .

(٦) بعد هذه الكلمة في الصاحب : « قال الفراء : لم تعن بلادنا بشيء ؛ إذا لم تنبت » .

(٧) أورد صاحب كشف الظنون جماعة من ألفوا في هذا الفن ، وهم : محمد بن المستنير المعروف

بقطرب ، وأبو جعفر النحاس ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو العباس ثعلب ، وابن الحياط ، والرؤاسي ،
والفراء وأبو عبيدة ، وأبو الحسن الأخفش ، وابن درستويه ، وابن كيسان ، وسلمة بن عامر ، وعبد
الله بن محمد النحوي ، والزجاج ، والكشائي .

معاني القرآن ، كالزجاج ومن قبله وغيرهم ، وفي بعض كلام الواحدى : أ كبر أهل المعاني
الفرء والزجاج وابن الأنبارى ، قالوا كذا وكذا ، ومعاني القرآن للزجاج لم يصنف مثله ،
وحيث أطلق المتأخرون أهل المعاني ، فرادهم بهم مصنفو العلم المشهور .

وأما التفسير فى اللغة ، فهو راجع إلى معنى الإظهار والكشف ، وأصله فى اللغة من
التفسير ؛ وهى القليل من الماء الذى ينظر فيه الأطباء ، فكما أن الطبيب بالنظر فيه يكشف
عن علة المريض ، فكذلك المفسر ، يكشف عن شأن الآية وقصصها ومعناها ، والسبب
الذى أنزلت فيه ، وكأنه تسمية بالمصدر ، لأن مصدر « فَعَّلَ » جاء أيضا على « تَفَعَّلَ » ،
نحو : جَرَّبَ تَجَرُّبَةً ، وكرَّم تَكْرِمَةً .

وقال ابن الأنبارى : قول العرب : فَسَّرْتُ الدابةَ وفَسَّرْتُها ، إذا ركضتها محصورة
لينطلق حَصَرُها ؛ وهو يؤوَل إلى الكشف أيضا .

فالتفسير كشف المعلق من المراد بلفظه ، وإطلاق للمحتبس عن الفهم به ، ويقال :
فَسَّرْتُ الشئَ أفسره تفسيرا ، وفَسَّرْتُهُ أفسره فسرا ، والمزيد من الفعلين أكثر فى
الاستعمال ، وبمصدر الثانى منها سَمَّى أبو الفتح بن جنى كتبه الشارحة « الفَسْر »^(١) .

وقال آخرون : هو مقلوب من « سَفَر » ومعناه أيضا الكشف ؛ يقال : سَفَرَتِ المرأةُ
سُفُورا ، إذا أَلْقَتْ خمارها عن وجهها ، وهى سافرة ، وأسفر الصبح : أضاء ، وسافر فلان ؛
وإنما بنوهُ على التفعيل ؛ لأنه للتكثير ، كقوله تعالى : ﴿ يُذَكِّرُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾^(٢) ،
﴿ وَغَلَقَتِ الْأَبْوَابَ ﴾^(٣) ، فكأنه يتبع سورة بعد سورة ، وآية بعد أخرى .

(١) منها تفسير ديوان المتنبي الكبير .

(٢) سورة يوسف ٢٣ .

(٣) سورة البقرة ٤٩ .

وقال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ ^(١) أى تفصيلاً .

وقال الراغب : التفسير والتفسير يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما ، لكن جعل التفسير لإظهار المعنى للمقول ، ومنه قيل لما نبئ عنه البول : تفسرة ، وسمى بها قارورة الماء ، وجعل السفر لإبراز الأعيان للأبصار ، فقيل سَفَرَت المرأة عن وجهها ، وأسفر الصبح .

وفي الاصطلاح : هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها ، والإشارات النازلة فيها ، ثم ترتيب مكّتها ومدنيها ، ومحكمها ومتشابهها ، وناسخها ومنسوخها ، وخاصها وعامها ، ومطلقها ومقيدها ، ومجملها ومفسرها .

وزاد فيها قوم فقالوا : علم حلالها وحرامها ، ووعدا ووعيدها ، وأمرها ونهيها ، وعبرها وأمثالها ؛ وهذا الذى مُنِع فيه القول بالرأى .

وأما التأويل فأصله في اللغة من الأول ، ومعنى قولهم : ما تأويل هذا الكلام ؟ أى إلام تؤول العاقبة في المراد به ؟ كما قال تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ ﴾ ^(٢) أى تُكشَف عاقبته ، ويقال : آل الأمر إلى كذا ، أى صار إليه ، وقال تعالى : ﴿ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ نَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ ^(٣) .

وأصله من المال ، وهو العاقبة والمصير ، وقد أوْلَتْه فآل ، أى صرفته فانصرف ، فكان التأويل صرف الآية إلى ما تحتمله من المعانى .
وإنما بنوه على التفعيل لما تقدم ذكره في التفسير .

(١) سورة الفرقان ٣٣ ، ونقله ابن فارس في الصحاح ١٦٢

(٢) سورة الأعراف ٥٣ . (٣) سورة الكهف ٨٢ .

وقيل : أصله من الإيالة ، وهي السياسة ، فكان المؤول للكلام يسوئ الكلام
وبضع المعنى فيه موضعه .

[الفرق بين التفسير والتأويل]

ثم قيل : التفسير والتأويل واحد بحسب عرف الاستعمال ، والصحيح تفايرهما .
واختلفوا^(١) ، فقيل : التفسير كشفُ المراد عن اللفظ المشكل ، وردَّ أحد الاحتمالين
إلى ما يطابق الظاهر .

قال الراغب : التفسير أعم من التأويل ، وأكثر استعماله في الألفاظ ، وأكثر استعمال
التأويل في المعاني كتأويل الرؤيا ، وأكثره يستعمل في الكتب الإلهية ، والتفسير
يستعمل في غيرها . والتفسير أكثر ما يستعمل في معاني مفردات الألفاظ .

واعلم أن التفسير في عُرف العلماء كشف معاني القرآن ، وبيانُ المراد ، أعم من
أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره ، وبحسب المعنى الظاهر وغيره ، والتفسير أكثره
في الجمل .

والتفسير إما أن يستعمل في غريب الألفاظ ، كالبحيرة والسائبة والوصيلة ، أو في وجيز
مبين بشرح ، كقوله : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(٢) ، وإما في كلام مضمّن لقصة
لا يمكن تصويره إلا بمعرفتها ، كقوله : ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾^(٣) ، وقوله :
﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾^(٤) ، وأما التأويل فإنه يستعمل مرة
عاما ، ومرة خاصا ، نحو « الكفر » يستعمل تارة في الجحود المطلق ، وتارة في جحود

(١) ت : « واختلف » .

(٢) سورة البقرة ٤٣ .

(٣) سورة التوبة ٣٧ .

(٤) سورة البقرة ١٨٩ .

البارئ خاصة ، و « الإيمان » المستعمل في التصديق المطلق تارة ، وفي تصديق الحق تارة وإما في لفظ مشترك بين معان مختلفة .

وقيل : التأويل كشف ما انفلق من المعنى ، ولهذا قال البجلى : التفسير يتعلق بالرواية والتأويل يتعلق بالدراية ؛ وهما راجعان إلى التلاوة والنظم المعجز الدال على الكلام القديم القائم بذات الرب تعالى .

قال أبو نصر القشيري : ويعتبر في التفسير الاتباع والسمع ؛ وإنما الاستنباط فيما يتعلق بالتأويل ، وما لا يحتمل إلا معنى واحدا حمل عليه . وما احتمل معنيين أو أكثر ؛ فإن وُضِعَ لأشياء متماثلة كالسواد حمل على الجنس عند الإطلاق ، وإن وُضِعَ لمعان مختلفة ؛ فإن ظهر أحد المعنيين حمل على الظاهر ، إلا أن يقوم الدليل ، وإن استويا سواء كان الاستعمال فيهما حقيقة أو مجازا ، أو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز كلفظة « المَسَّ » فإن تنافى الجمع فجُمِلَ يتوقف على البيان من غيره . وإن تنافيا ، فقد قال قوم : يحمل على المعنيين . والوجه عندنا التوقف .

وقال أبو القاسم بن حبيب النيسابوري والبقوي والكواشي وغيرهم : التأويلُ صرفُ الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها ، تحتمله الآية ، غير مُخَالِفٍ للكتاب والسنة من طريق الاستنباط .

قالوا : وهذا غير محذور على العلماء بالتفسير ، وقد رخص فيه أهل العلم ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(١) ، قيل : هو الرجل يحمل في الحرب على مائة رجل ، وقيل : هو الذي يقنط من رحمة الله . وقيل : الذي يمسك عن النفقة . وقيل : الذي ينفق الخبيث من ماله . وقيل : الذي يتصدق بماله كله ، ثم يتكفف الناس ؛ ولكلٍ منه مخرج ومعنى .

ومثل قوله تعالى للمندوبين إلى الغزو ، عند قيام النفير : ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾^(١) ؛
 قيل : شيوخا وشبابا . وقيل : أغنياء وفقراء ، وقيل : عزابا ومتأهلين ، وقيل : نشاطا
 وغير نشاط . وقيل : مرضى وأصحاء ، وكلها سائغ جائز ؛ والآية محمولة عليها ، لأن
 الشباب والعزاب والنشاط والأصحاء خفاف ، وضدّهم ثقال .

ومثل قوله تعالى : ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾^(٢) ، قيل الزكاة المفروضة ، وقيل : العارية ،
 أو الماء ، أو النار ، أو الكلاء ، أو الرfid ، أو المفرة ؛ وكلها صحيح ؛ لأن مانع
 الكل آثم .

وكقوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾^(٣) فسرّه أبو عبيد ،
 أى لا يدوم ، وقال ثعلب : أى على شك . وكلاهما قريب ؛ لأن المراد أنه غير ثابت على
 دينه ، ولا تستقيم البصيرة فيه .

وقيل : فى القرآن ثلاث آيات ، فى كلّ منها مائة قول ، قوله : ﴿فَاذْكُرُونِي
 أَذْكُرْكُمْ﴾^(٤) ، ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾^(٥) ، و ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ .
 فهذا وأمثاله ليس محظورا على العلماء استخراجُه ، بل معرفته واجبة ، ولهذا قال تعالى :
 ﴿وَابْتَغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾^(٦) .

ولولا أن له تأويلا سائغا فى اللغة لم يبينه سبحانه . والوقف على قوله :
 ﴿والراسخون﴾^(٧) . قال القاضى أبو المعالى : إنه قول الجمهور ، وهو مذهب ابن مسعود ،

(٢) سورة الماعون ٧ .
 (٤) سورة البقرة ١٥٢ .
 (٦) سورة الرحمن ٦٠ .

(١) سورة التوبة ٤١ .
 (٣) سورة الحج ١١ .
 (٥) سورة الإسراء ٨ .
 (٧) سورة آل عمران ٧ .

وأبى بن كعب ، وابن عباس ، وما نقله بعض الناس عنهم بخلاف ذلك فغلط .
فأما التأويل المخالف للآية والشرع ، فمحظورٌ لأنه تأويلُ الجاهلين ، مثل تأويل
الروافض لقوله تعالى : ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴾ أنهما على وقاطمة ، ﴿ يَخْرُجُ
مِنْهُمَا اللَّوْءُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ ^(١) يعنى الحسن والحسين رضى الله عنهما .
وكذلك قالوا فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ
الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ﴾ ^(٢) إنه معاوية ، وغير ذلك .

* * *

قال الإمام أبو القاسم محمد بن حبيب النيسابورى رحمه الله : وقد نبغ فى زماننا مفسرون
لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتموا إليه ، لا يحسنون القرآن تلاوة ، ولا
يعرفون معنى سورة أو الآية ، ما عندهم إلا التشنيع عند العوام ، والتكثير عند الطغام ،
لنيل ما عندهم من الحطام ، أعفوا أنفسهم من الكد والطلب ، وقلوبهم من الفكر
والتعب ؛ لاجتماع الجهال عليهم ، وازدحام ذوى الأغفال لديهم ، لا يكفون الناس من
السؤال ، ولا يأنفون عن مجالسة الجهال ، مفتضحون عند السب والذِّواق ، زائفون عن العلماء
عند التلاق ، يصادرون الناس مصادرة السلطان ، ويختطفون ما عندهم اختطاف السرحان ،
يبدرسون بالليل صفحاً ويحكونه بالنهار شرحاً ، إذا سئلوا غضبوا ، وإذا نُفِّروا هربوا ،
القحّة رأس ما لهم ، والخرق ^(٣) والطيش خير خصلهم ، يتحلّون بما ليس فيهم ، ويتنافسون
فيما يرذلهم ، الصيانة عنهم بمعزل ، وهم من الخنى والجهل فى جوف منزل ، وقد قال صلى
الله عليه وسلم : « المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبى زور » وقد قيل :

(٢) سورة البقرة ٢٠٥ .

(١) سورة الرحمن ١٦ ٢٠ .

(٣) م : « الحق » .

من تحلى بغير ما هو فيه فضحته شواهد الإمتحان
وجرى في السباق جرية سَكَيْتَ نَفْتَهُ الجيادُ عند الرهان^(١)

قال : حُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ « الْحَاقَّةِ » فَقَالَ : الْحَاقَّةُ : جَمَاعَةٌ مِنَ النَّاسِ
إِذَا صَارُوا فِي الْمَجْلِسِ قَالُوا : كُنَّا فِي الْحَاقَّةِ . وَقَالَ آخَرَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَرْضُ أَبْلَيْ
مَاءُكَ وَيَأْسَمَاءُ أَقْلَمِي ﴾^(٢) قَالَ : أَمْرَ الْأَرْضِ بِإِخْرَاجِ الْمَاءِ ، وَالسَّمَاءِ بِصَبِّ الْمَاءِ وَكَأَنَّهُ
عَلَى الْقَلْبِ . وَعَنْ بَعْضِهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ﴾^(٣) قَالَ : إِنْ أَلَّهِ
لَيَسْأَلَكُمْ عَنِ الْمَوْءُودَاتِ فِيمَا بَيْنَكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا .

وقال آخر في قوله : ﴿ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ﴾^(٤) قَالَ : إِنَّهُمْ نَعِبُوا فِي الدُّنْيَا ، فَإِذَا
دَخَلُوا الْجَنَّةَ تَنَعَّمُوا .

قال أبو القاسم : سمعت أبي يقول : سمعت علي بن محمد الوراق يقول : سمعت يحيى
ابن معاذ الرازي يقول : أفواه الرجال حوانيتها، وأسنانها صنائعها، فإذا فتح الرجل باب حانوته
تبين العطار من البيطار، والتمار من الزمار، والله المستعان على سوء الزمان ، وقلة الأعوان .

فصل

[في حاجة المفسر إلى الفهم والتبحر في العلوم]

كتاب الله بحره عميق ، وفهمه دقيق ، لا يصلُ إلى فهمه إلا مَنْ تَبَحَّرَ فِي الْعُلُومِ ،
وَعَامَلَ اللَّهَ بِتَقْوَاهُ فِي السِّرِّ وَالْعِلَانِيَةِ ، وَأَجَلَهُ عِنْدَ مَوَاقِفِ الشُّبُهَاتِ . وَاللَّطَائِفِ وَالْحَقَائِقِ
لَا يَفْهَمُهَا إِلَّا مَنْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ، فَالْعِبَارَاتُ لِلْعُمُومِ وَهِيَ لِلسَّمْعِ ، وَالْإِشَارَاتُ

(٢) سورة التكويد ٨ .

(٤) سورة المطففين ٢٦ .

(١) السكيت : آخر خيل الحلبة .

(٣) سورة هود ٤٤ .

للخصوص وهي للعقل ، واللطائف للأولياء وهي الشاهد ، والحقائق للأنبياء ، وهي الاستسلام .

ولـكـلّ وصف ظاهر وباطن ، وحدّ ومطلع ، فالظاهر التلاوة ، والباطن الفهم ، والحدّ إحكام الحلال والحرام ، والمطلع - أى الإشراق - من الوعد والوعيد ؛ فمن فهم هذه الملاحظة بأن له بسط الموازنة ، وظهر له حال المعاينة . وفي صحيح ابن حبان عن ابن مسعود قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف لكل آية منه ظهر وبطن » .

ثم فوائده على قدر ما يؤهل له سمعه ، فمن سمعه من التالى ففائدته فيه علم أحكامه، ومن سمعه كأنما يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم يقرؤه على أُمَّته بموعظته وتبيان معجزته ، وانشرح صدره بلطائف خطابه ، ومن سمعه كأنما سمعه من جبريل عليه السلام ، يقرؤه على النبي صلى الله عليه وسلم ، يشاهد فى ذلك مطالعات الغيوب ، والنطق إلى ما فيه من الوعود ، ومن سمع الخطاب فيه من الحق ففنى عنده وأتحت صفاته، وصار موصوفاً بصفات التحقيق عن مشاهدة علم اليقين ، وعين اليقين ، وحق اليقين . وقد قال أبو الدرداء رضى الله عنه: لا يفقه الرجل حتى يجعل للقرآن وجوها .

وقال ابن مسعود : من أراد علم الأولين والآخرين فليثور^(١) القرآن .

قال ابن سبع^(٢) فى « شفاء الصدور » : هذا الذى قاله أبو الدرداء وابن مسعود لا يحصل بمجرد تفسير الظاهر، وقد قال بعض العلماء : لكل آية ستون ألف فهم ، وما بقى من فهمها أكثر . وقال آخر : القرآن يحوى سبعة وسبعين ألف علم ومائتى علم ؛

(١) فليثور القرآن ؛ أى لينقر عنه ويفكر فى معانيه وتفسيره وقراءته (النهاية لابن الأثير . ثور)

(٢) هو أبو الربيع سليمان بن سبع السبتي ؛ ذكره صاحب كشف الظنون وتاج العروس - سبع .

إذ لكل كلمة علم ، ثم يتضاعف ذلك أربعة ، إذ لكل كلمة ظاهر وباطن ، وحدّ ومطالع .
وبالجملة فالعلوم كلّها داخلة في أفعال الله تعالى وصفاته ، وفي القرآن شرح ذاته وصفاته
وأفعاله ، فهذه الأمور تدل على أنّ في فهم معاني القرآن مجالاً رحباً ، ومدّسعاً بالغاً ، وأن
القول من ظاهر التفسير ليس ينتهي الإدراك فيه بالنقل ، والسماع لا بدّ منه في ظاهر
التفسير ، ليتقى به مواضع الغلط ، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط ، والفرائب التي لا تفهم
إلا باستماع فنون كثيرة . ولا بدّ من الإشارة إلى جمل منها ليستدل بها على أمثالها ،
ويعلم أنه لا يجوز التهاون بحفظ التفسير الظاهر أولاً ، ولا مطمع في الوصول إلى الباطن
قبل إحكام الظاهر .

ومن ادّعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر ، فهو كمن ادّعى البلوغ
إلى صدر البيت قبل تجاوز الباب ؛ فظاهر التفسير يجري مجرى تعلم اللغة التي لا بدّ منها
للفهم ، وما لا بدّ فيها من استماع كثير ؛ لأنّ القرآن نزل بلغة العرب ، فما كان الرجوع فيه
إلى لفهم ، فلا بدّ من معرفتها أو معرفة أكثرها ، إذ الغرض مما ذكرناه التنبيه على
طريق الفهم ليفتح بابه ، ويستدلّ المرید بتلك المعاني التي ذكرناها من فهم باطن علم
القرآن وظاهره ؛ على أنّ فهم كلام الله تعالى لا غاية له ، كما لا نهاية للمتكلم به ؛ فأما
الاستقصاء فلا مطمع فيه للبشر ، ومن لم يكن له علم وفهم وتقوى وتدبر لم يدرك من لذة
القرآن شيئاً .

ومن أحاط بظاهر التفسير — وهو معنى الألفاظ في اللغة — لم يكف ذلك في فهم حقائق
المعاني ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ ^(١) ، فظاهر
تفسيره واضح ، وحقيقة معناه غامضة ؛ فإنه إثبات للرّمى ، ونفى له ، وهما متضادان

في الظاهر، ما لم يفهم أنه رأى من وجهه، ولم يرم من وجهه، ومن الوجه الذي لم يرم ما رماه الله عز وجل .

وكذلك قال : ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾^(٢) ، فإذا كانوا هم القتالين كيف يكون الله تعالى هو المذب ، وإن كان تعالى هو المذب بتحريك أيديهم ، فما معنى أمرهم بالقتال !

فحقيقة هذا تستمد من بحر عظيم من علوم المكاشفات ، فلا بد أن يعلم وجه ارتباط الأفعال بالقدرة ، وتفهم وجه ارتباط القدرة بقدرة الله تعالى حتى تتكشف وتتضح ، فمن هذا الوجه تفاوت الخلق في الفهم بعد الاشتراك في معرفة ظاهر التفسير .

فصل

[في أمهات مآخذ التفسير للناظر في القرآن]

لطالب التفسير مآخذ كثيرة ، أمهاتها أربعة :

الأول : النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهذا هو الطراز الأول ، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع ؛ فإنه كثير . وإن سواد الأوراق سواد في القلب . قال الميموني : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ثلاث كتب ليس لها أصول : المغازي والملاحم والتفسير . قال المحققون من أصحابه : ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة ، وإلا فقد صح من ذلك كثير . فمن ذلك تفسير الظلم بالشرك في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾^(٢) ،

وتفسير « الحساب اليسير » بالعرض ، رواها البخارى .

وتفسير « القوة » فى ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾^(١) بالرمى ، رواه مسلم .

وبذلك يُردّ تفسير مجاهد بالخليل .

وكتفسير العبادة بالدعاء ، فى قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي ﴾^(٢) .

الثانى : الأخذ بقول الصحابى

بأن تفسيره عندهم بمنزلة المرفوع إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، كما قاله الحاكم فى تفسيره .

وقال أبو الخطاب من الحنابلة : يحتمل ألا يرجع إليه إذا قلنا إن قوله ليس بحجة . والصواب الأول ؛ لأنه من باب الرواية لا رأى .

وقد أخرج ابن جرير عن مسروق قال عبد الله بن مسعود : والذى لا إله إلا هو ما نزلت آية فى كتاب الله إلا وأنا أعلمُ فيمن نزلت ، وأين نزلت ؛ ولو أعلم مكان أحدٍ أعلم بكتاب الله منى تناله المطايا لأتيته . وقال أيضا : كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يتجاوزهنّ حتى يعلم معانيهنّ ، والعمل بهنّ .

وصدور المفسرين من الصحابة : على ، ثم ابن عباس - وهو تجرّد لهذا الشأن ، والمحفوظ عنه أكثر من المحفوظ عن على ، إلا أن ابن عباس كان أخذ عن على - ويتلوه عبد الله بن عمرو بن العاص ، وكلّ ما ورد عن غيرهم من الصحابة فحسن مقدّم .

(١) سورة الأنفال ٦٠ .

(٢) سورة المؤمن ٦٠ .

مَسْأَلَةٌ

[في الرجوع إلى أقوال التابعين ، ثم ذكر طبقات المفسرين]

وفي الرجوع إلى قول التابعي روايتان عن أحمد ، واختار ابن عقيـل^(١) المنع ، وحكوه عن شعبة ، لكن عمل المفسرين على خلافه . وقد حكوا في كتبهم أقوالهم ، كالضحاك ابن مزاحم ، وسعيد بن جبـير ، ومجاهد ، وقتادة ، وأبي العالية الرياحي ، والحسن البصري ، والربيع بن أنس ومقاتل بن سليمان ، وعطاء بن أبي سـلـمة الخراساني ، ومرتة الهمداني وعلى بن أبي طلحة الـوالبـي ، ومحمد بن كعب القرظي ، وأبي بكر الأصم عبد الرحمن بن كيسان ، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي ، وعـكـرمـة مولى ابن عباس ، وعطية العوفي ، وعطاء بن أبي رباح ، وعبد الله بن زيد بن أسلم .

فهذه تفاسير القدماء المشهورين ، وغالب أقوالهم تلقوها من الصحابة ، ولعل اختلاف الرواية عن أحمد إنما هو فيما كان من أقوالهم وآرائهم .

ومن المبرزين في التابعين الحسن ، ومجاهد ، وسعيد بن جبـير ، ثم يتلوهم عـكـرمـة والضحاك - وإن لم يلق ابن عباس ، وإنما أخذ عن ابن جبـير .

وأما عامر السدي فكان عامر الشعبي يطعن عليه وعلى أبي صالح لأنه كان يراها مفسرين في النظر .

وقال الحافظ أبو أحمد بن عدي في كتابه « الكامل »^(٢) : للكلبي أحاديث صالحة ، وخاصة عن أبي صالح ، وهو معروف بالتفسير وليس لأحد تفسير أطول منه ،

(١) هو عبد الله بن محمد بن عقيـل ، ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة من أهل المدينة .
(٢) كتاب الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعمل الحديث لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٥ ؛ وكتاب الكامل منه خمسة عشر مجلداً خطياً بدار الكتب المصرية ، تكون أجزاء مختلفة .
واظهر الجزء الأول من فهرس المخطوطات ص ٢٧٨ .

ولا أشبع فيه . وبعده مقاتل بن سليمان ؛ إلا أن السكبي يفضل على مقاتل ؛ لما في مقاتل من للذاهب الرديئة . ثم بعد هذه الطبقة ألقت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين ، كتفسير سُفيان بن عيينة ، ووكيع بن الجراح ، وشعبة بن الحجاج ، ويزيد بن هارون ، والفضل ، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، وإسحاق بن راهويه ، وروح بن عباد ، ويحيى ابن قريش ، ومالك بن سليمان الهروي ، وعبد بن حميد الكشي ، وعبد الله بن الجراح ، وهُشيم بن بشير ، وصالح بن محمد اليزيدي ، وعلي بن حجر بن إياس السعدي ، ويحيى ابن محمد بن عبد الله الهروي ، وعلي بن أبي طلحة ، وابن مردويه ، وسنيد ، والنسائي ، وغيرهم .

ووقع في مسند أحمد والبزار ومعجم الطبراني وغيرهم كثير من ذلك . ثم إن محمد بن جرير الطبري جمع على الناس أشتات التفاسير ، وقرب البعيد . وكذلك عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي . وأما أبو بكر النقاش وأبو جعفر النحاس ، فكثيرا ما استدرك الناس عليهما ، وعلي سننهما مكى ، والمهدوي حسن التأليف ، وكذلك من تبعهم كابن عطية ، وكلهم متقن مأجور ، فجزاهم الله خيرا .

تَنْبِيْهِ

[فيما يجب أن يلاحظ عند نقل أقوال المفسرين]

يكثُر في معنى الآية أقوالهم واختلافهم ، ويحكميه المصنفون للتفسير بعبارات متباينة الألفاظ ، ويظنُّ مَنْ لا فهم عنده أن في ذلك اختلافا فيحكميه أقوالا ، وليس كذلك ، بل يكون كل واحد منهم ذكر معنى ظهر من الآية ، وإنما اقتصر عليه لأنه أظهر عند ذلك القائل ، أو لكونه أليق بحال السائل . وقد يكون

بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره ، والآخر بمقصوده وثمرته ، والكل يؤول إلى معنى واحد غالبا ، والمراد الجميع ، فليُتَفَقَّنْ لذلك ؛ ولا يفهم من اختلاف العبارات ، اختلاف للرادات ، كما قيل :

عباراتنا شتى وحسبك واحدٌ وكلٌّ إلى ذاك الجمالِ يُشيرُ

هذا كله حيث أمكن الجمع ، فأما إذا لم يمكن الجمع ، فالمتأخر من القولين عن الشخص الواحد مقدم عنه إن استويا في الصحة ، وإلا فالصحيح المقدم ، وكثيرا ما يذكر المفسرون شيئا في الآية على جهة التمثيل لما دخل في الآية ، فيظن بعض الناس أنه قصر الآية على ذلك ولقد بلغني عن شخص أنه أنكر على الشيخ أبي الحسن الشاذلي قوله في قوله : ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾^(١) : ما ذهب الله بولي إلا أتى بخير منه أو مثله .

الثالث : الأخذ بمطلق اللغة

فإن القرآن نزل ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾^(٢) . وقد ذكره جماعة ، ونصّ عليه أحمد بن حنبل في مواضع ، لكن نقل الفضل بن زياد عنه - وقد سئل عن القرآن - تمثّل له رجل بيت من الشعر ، فقال : ما يعجبني . فقيل : ظاهره المنع ، ولهذا قال بعضهم : في جواز تفسير القرآن بمقتضى اللغة روايتان عن أحمد وقيل : الكراهة تحمّل على من يصرف الآية عن ظاهرها إلى معانٍ خارجة محتملة ، يدل عليها القليل من كلام العرب ، ولا يوجد غالبا إلا في الشعر ونحوه ، ويكون المتبادر خلافها .

وروى البيهقي في شعب الإيمان عن مالك بن أنس قال : لا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا .

(٢) سورة الشعراء ٥٩-٥٨ .

(١) سورة البقرة ١٠٦ .

الرابع : التفسير بالمقتضى

من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع

وهذا هو الذى دعا به النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس فى قوله : « اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل » .

وروى البخارى رحمه الله فى كتاب الجهاد فى صحيحه عن على : هل خصم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء ؟ فقال : ما عندنا غير ما فى هذه الصحيفة ، أو فهم يؤتاه الرجل .

وعلى هذا قال بعض أهل الذوق^(١) : للقرآن نزول وتنزل ، فالنزول قدمضى ، والتنزل باق إلى قيام الساعة .

ومن هاهنا اختلف الصحابة فى معنى الآية ، فأخذ كل واحد برأيه على مقتضى نظره فى المقتضى .

ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأى والاجتهاد من غير أصل ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾^(٤) فأضاف البيان إليهم .

وعليه حملوا قوله صلى الله عليه وسلم : « من قال فى القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » ، رواه البيهقى من طرق ، من حديث ابن عباس . وقوله صلى الله عليه وسلم : « من تكلم فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » ، أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى ، وقال : غريب من حديث ابن جندب .

(١) ت : « الفروق » .

(٢) سورة الإسراء ٣٦ .

(٣) سورة البقرة ١٦٩ .

(٤) سورة النحل ٤٤ .

وقال البيهقي في « شعب الإيمان » : هذا إن صح ، فإنما أراد - والله أعلم - الرأي الذي يغلب من غير دليل قام عليه ، فمثل هذا الذي لا يجوز الحكم به في النوازل ، وكذلك لا يجوز تفسير القرآن به .

وأما الرأي الذي يُسند به برهان فالحكم به في النوازل جائز ، وهذا معنى قول الصديق : « أي سماء تظلني وأي أرض تغطي إذا قلت في كتاب الله برأيي ! » .

وقال في « المدخل » : في هذا الحديث نظر ، وإن صح فإنما أراد - والله أعلم - : قد أخطأ الطريق ، فسبيله أن يرجع في تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة ، وفي معرفة ناسخه ومنسوخه وسبب نزوله وما يحتاج فيه إلى بيانه إلى أخبار الصحابة ؛ الذين شاهدوا تنزيله ، وأدوا إلينا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يكون تبياناً لكتاب الله ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ^(١) .

فما ورد بيانه عن صاحب الشرع ، ففيه كفاية عن ذكره من بعده ، وما لم يرد عنه بيان ففيه حينئذ فكرة أهل العلم بعده ، ليستدلوا بما ورد بيانه على ما لم يرد .

قال : وقد يكون المراد به من قال فيه برأيه من غير معرفة منه بأصول العلم وفروعه ، فتكون موافقته للصواب - وإن وافقه من حيث لا يعرفه - غير محمود .

وقال الإمام أبو الحسن الماوردي في نكته : قد حمل بعض المتورعة هذا الحديث على ظاهره ، وامتنع من أن يستنبط معاني القرآن باجتهاده . ولو صحبتها الشواهد ، ولم يعارض شواهداً نصاً صريحاً . وهذا عدول عما تُعبدنا من معرفته من النظر في القرآن واستنباط الأحكام منه ، كما قال تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ ^(٢) .

(١) سورة النحل ٤٤ .

(٢) سورة النساء ٨٣ .

ولو صحّ ما ذهب إليه لم يعلم شيء بالاستنباط ، ولما فهم الأكثر من كتاب الله شيئاً ، وإن صحّ الحديث فتأويله أن مَنْ تكلم في القرآن بمجرد رأيه ولم يرجع على سوى لفظه وأصاب الحق فقد أخطأ الطريق ، وإصابته اتفاق ، إذ الفرض أنه مجرد رأى لا شاهد له ، وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « القرآن ذلول ذو وجوه محتملة ، فأحمله على أحسن وجوهه » .

وقوله « ذلول » يحتمل وجهين : أحدهما أنه مطيع لحامله ، ينطق بالسنتهم . الثاني أنه موضح لمعانيه حتى لا تقصر عنه أفهام المجتهدين .

وقوله : « ذو وجوه » يحتمل معنيين : أحدهما أن من ألقاه ما يحتمل وجوهاً من التأويل ، والثاني أنه قد جمع وجوهاً من الأوامر والنواهي ، والترغيب والترهيب ، والتحليل والتحريم .

وقوله : « فأحمله على أحسن وجوهه » يحتمل أيضاً وجهين : أحدهما الحمل على أحسن معانيه . والثاني أحسن ما فيه من العزائم دون الرخص ، والعفو دون الانتقام ؛ وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد في كتاب الله .

وقال أبو الليث :

النهي إنما انصرف إلى التشابه منه ؛ لا إلى جميعه ؛ كما قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ﴾ ؛ لأن القرآن إنما نزل حجة على الخلق ؛ فلم يجز التفسير لم تكن الحجة بالغة ؛ فإذا كان كذلك جاز لمن عرف لغات العرب وشأن النزول أن يفسره ، وأما مَنْ كان من المكلفين ولم يعرف وجوه اللفظة ، فلا يجوز أن يفسره إلا بمقدار ما سمع ، فيكون ذلك على وجه الحكاية لا على سبيل التفسير ، فلا بأس به ، ولو أنه يعلم التفسير ، فأراد أن يستخرج من الآية حكمة أو دليلاً لحكم فلا بأس به .

ولو قال : المراد من الآية كذا من غير أن سمع منه شيئاً فلا يحل ، وهو الذي نهى عنه . انتهى .

وقال الراغب في مقدمة تفسيره :

اختلف الناس في تفسير القرآن : هل يجوز لكل ذي علم الخوض فيه ؟ فمنهم من بالغ ومنع الكلام - ولو تفنن الناظر في العلوم ، وآتسع بآعه في المعارف - إلا بتوقيف عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو عن شاهد التنزيل من الصحابة أو من أخذ منهم من التابعين ، واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ فسر القرآن برأيه فقد أخطأ » ، وفي رواية : « من قال في القرآن برأيه فقد كفر » .

وقيل : إن كان ذا معرفة وأدب فواسع له تفسيره ، والعقلاء والأدباء فوضى^(١) في معرفة الأغراض ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ لِيَذَّبَرُوا آيَاتِهِ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾^(٢)

[أقسام التفسير]

وقد روى عبد الرزاق^(٣) في تفسيره : حدثنا الثوري عن ابن عباس ، أنه قسم التفسير إلى أربعة أقسام : قسم تعرفه العرب في كلامها ، وقسم لا يمدّر أحد بجهالة ، يقول من الحلال والحرام ، وقسم يعلمه العلماء خاصة ، وقسم لا يعلمه إلا الله ، ومن ادّعى علمه فهو كاذب .

وهذا تقسيم صحيح^(٤) .

فأما الذي تعرفه العرب ، فهو الذي يرجع فيه إلى لسانهم ، وذلك شأن اللغة والإعراب .

(١) أي يتساوون . (٢) سورة ص ٢٩ . (٣) هو عبد الرزاق بن همام الحميري ، ذكر تفسيره صاحب كشف العيون ، وذكره ابن حجر فيمن أخذ عن الثوري . وانظر تهذيب التهذيب ٦ : ٣١٠ . (٤) قل هذا الفصل في الإتيان ٢ : ١٨١ ، ١٨٢ .

فأما اللغة فعلى المفسر معرفة معانيها ، ومسميات أسمائها ، ولا يلزم ذلك القارى . ثم إن كان ماتضمنه ألفاظها يوجب العمل دون العلم ، كفى فيه خبر الواحد والاثنين والاستشهاد بالبيت والبيتين ؛ وإن كان مما يوجب العلم لم يكف ذلك ، بل لا بد أن يستفيض ذلك اللفظ ، وتكثر شواهد من الشعر .

ولما الإعراب ؛ فما كان اختلافه محيلاً للمعنى وجب على المفسر والقارى تعلمه ، ليتوصل المفسر إلى معرفة الحكم ، وليسلم القارى من اللحن ، وإن لم يكن محيلاً للمعنى وجب تعلمه على القارى ليسلم من اللحن ، ولا يجب على المفسر ليتوصل^(١) إلى التقصود دونه ؛ على أن جهله نقص في حق الجميع .

إذا تقرر ذلك ؛ فما كان من التفسير راجعاً إلى هذا القسم فسبيل المفسر التوقف فيه على ما ورد في لسان العرب ، وليس لغير العالم بحقائق اللغة ومفهوماتها تفسير شيء من الكتاب العزيز ، ولا يكتفى في حقه تعلم اليسير منها ، فقد يكون اللفظ مشتركاً وهو يعلم أحد المعنيين .

الثانى : ما لا يعذر واحد بجهله ، وهو ما تقبدر الأفهام إلى معرفة معناه من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد ؛ وكل لفظ أفاد معنى واحداً جلياً لا سواء يعلم أنه مراد الله تعالى .

فهذا القسم لا يختلف حكمه ، ولا يلتبس تأويله ، إذ كل أحد يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(٢) ، وأنه لا شريك له في إلهيته^(٣) ،

(١) كذا في الأصول ، وفي الإقنان : « لوصوله » . (٢) سورة محمد ١٩ .

(٣) الإقنان : « الإلهية » .

وإن لم يعلم أن « لا » موضوعة في اللغة للنفي ، و « إلا » للإثبات وأن مقتضى هذه الكلمة الحصر ، ويعلم كل أحد بالضرورة أن مقتضى قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(١) ، ونحوها من الأوامر طلب إدخال ماهية المأمور به ^(٢) في الوجود ، وإن لم يعلم أن صيغة « أفعل » مقتضاها الترجيح وجوباً أو ندباً ، فما كان من هذا القسم لا يقدر أحد يدعى الجهل بمعاني ألفاظه ، لأنها معلومة لكل أحد بالضرورة .

الثالث : ما لا يعلمه إلا الله تعالى ؛ فهو ما يجري مجرى الغيوب نحو الآي المتضمنة قيام الساعة ونزول الغيث وما في الأرحام ، وتفسير الروح ، والحروف المقطعة . وكل متشابه في القرآن عند أهل الحق ، فلا مساع للاجتهاد في تفسيره ، ولا طريق إلى ذلك إلا بالتوقيف من أحد ثلاثة أوجه : إما نص من التنزيل ، أو بيان من النبي صلى الله عليه وسلم ، أو إجماع الأمة على تأويله ؛ فإذا لم يرد فيه توقيف من هذه الجهات علمنا أنه مما استأثر الله تعالى بعلمه .

والرابع : ما يرجع إلى اجتهاد العلماء ، وهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل ؛ وهو صرف اللفظ إلى ما يشول إليه ، فالفسر ناقل ، والتوويل مستنبط ، وذلك استنباط الأحكام ، وبيان الجمل ، وتخصيص العموم .

وكل لفظ احتمل معنيين فصاعداً فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه ، وعلى العلماء اعتماد الشواهد والدلائل ، وليس لهم أن يعتمدوا مجرد رأيهم فيه ، على ما تقدم بيانه . وكل لفظ احتمل معنيين ، فهو قسمان :

(٢) الإتقان : « طلب إيجاب الأمور به » .

(١) سورة البقرة ٤٣ .

أحدهما : أن يكون أحدهما أظهرَ من الآخر ، فيجب الحملُ على الظاهر إلا أن يقوم دليلٌ على أن المراد هو الخفيّ دون الجليّ فيحمل عليه .

الثاني : أن يكونا جليّين والاستعمال فيهما حقيقة . وهذا على ضربين :

أحدهما : أن تختلف أصل الحقيقة فيهما ، فيدور اللفظ بين معنيين ؛ هو في أحدهما حقيقة لغوية ، وفي الآخر حقيقة شرعية ، فالشرعية أولى إلا أن تدلّ قرينته على إرادة اللغوية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ ^(١) ، وكذلك إذا دار بين اللغوية والعرفية ، فالعرفية أولى لطريانها على اللغة ، ولو دار بين الشرعية والعرفية ، فالشرعية أولى لأن الشرع ألزم .

الضرب الثاني : لا تختلف أصل الحقيقة ، بل كلا المعنيين استعمال فيهما ، في اللغة أو في الشرع أو العرف على حدّ سواء . وهذا أيضا على ضربين :

أحدهما أن يتنافيا اجتماعا ، ولا يمكن إرادتهما باللفظ الواحد ، كالقراء ؛ حقيقة في الحيف والطير ، فعلى المجتهد أن يجتهد في المراد منها بالأمارات الدالة عليه ؛ فإذا وصل إليه كان هو مراد الله في حقه ، وإن اجتهد مجتهد آخر فأدّى اجتهاده إلى المعنى الآخر كان ذلك مُراد الله تعالى في حقه ؛ لأنه نتيجة اجتهاده ، وما كلف به ، فإن لم يترجح أحد الأمرين لتكافؤ الأمارات فقد اختلف أهل العلم ، فمنهم من قال : يُخَيَّرُ في الحملِ على أيّهما شاء ، ومنهم من قال : يأخذ بأعظمهما حكما . ولا يبعدُ اطراد وجه ثالث ، وهو أن يأخذ بالأخف .

كاختلاف جواب المفتين .

الضرب الثاني ألا يتنافيا اجتماعا، فيجب الحملُ عليهما عند المحققين، ويكونُ ذلكُ أبلغ في الإعجاز والفصاحة، وأحفظ في حق المكلف؛ إلا أن يدلَّ دليل على إرادة أحدهما. وهذا أيضا ضربان :

أحدهما : أن تكون دلالة مقتضية لبطلان المعنى الآخر، فيتمين المدلول عليه للإرادة. الثاني ألا يقتضى بطلانه . وهذا اختلف العلماء فيه ، فمنهم من قال : يثبتُ حكمُ للدلول عليه ويكون مرادا ، ولا يُحكمُ بسقوط المعنى الآخر ، بل يجوز أن يكون مرادا أيضا ، وإن لم يدلَّ عليه دليل من خارج ، لأن موجب اللفظ عليهما ، فاستويا في حكمه . وإن ترجَّح أحدهما بدليل من خارج . ومنهم من قال : ما ترجَّح بدليل من خارج أثبتُ حُكماً من الآخر لقوته بمظاهرة الدليل الآخر .

فهذا أصل نافع معتبر في وجوه التفسير في اللفظ المحتمل ، والله أعلم .

إذا تقرر ذلك فينزل قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيُنْبِؤْهُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » على قسمين من هذه الأربعة :

أحدهما : تفسير اللفظ لاحتياج للتفسير له إلى التبخر في معرفة لسان العرب .

الثاني حمل اللفظ المحتمل على أحد معنييه؛ لاحتياج ذلك إلى معرفة أنواع من العلوم : علم العربية واللغة والتبخر فيهما ، ومن علم الأصول ما يدرك به حدود الأشياء ، وصيغُ الأمر والنهي ، والخبر ، والمجمل واللبين ، والعموم والخصوص ، والظاهر والمضمر ، والمحكم والمتشابه والمؤول ، والحقيقة والمجاز ، والصريح والكناية ، والمطلق والمقيد . ومن علوم الفروع ما يدرك به استنباطا ، والاستدلال على هذا أقل ما يحتاج إليه ؛ ومع ذلك فهو على خطر ، فعليه أن يقول : يحتمل كذا ولا يجزم إلا في حكم اضطر إلى الفتوى به ، فأدَّى اجتهادهُ إليه ، فيحرم خلافه مع تجويز خلافه عند الله .

فإن قيل : فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما نزل من القرآن من آية إلا وله ظاهر وبطن ولكل حرف حدة ، ولكل حدة مطلع » ، فما معنى ذلك ؟ قلت : أما قوله : « ظهر وبطن » ففي تأويله أربعة أقوال :

أحدها - وهو قول الحسن - إنك إذا بحثت عن باطنها وقستة على ظاهرها وقفت على معناها .

الثاني - قول أبي عبيدة - إن القصص ظاهرها الإخبار بهلاك الأولين ، وباطنها عظة للآخرين .

الثالث - قول ابن مسعود رضى الله عنه - إنه ما من آية إلا عمل بها قوم ، وله قوم سيعملون بها .

الرابع - قاله بعض المتأخرين - إن ظاهرها لفظها ، وباطنها تأويلها . وقول أبي عبيدة أقربها .

وأما قوله : « ولكل حرف حدة » ، ففيه تأويلان :

أحدهما : لكل حرف منتهى فيما أراد الله من معناه .

الثاني : معناه أن لكل حكم مقداراً من الثواب والعقاب .

وأما قوله : « ولكل حدة مطلع » ففيه قولان :

أحدهما : لكل غامض من المعاني والأحكام مطلع يتوصل إلى معرفته ، ويوقف على المراد به .

والثاني : لكل ما يستحقه من الثواب والعقاب مطلع عليه في الآخرة ، ويراه عند المجازاة .

وقال بعضهم : منه ما لا يعلم تأويله إلا الله الواحد القهار ، وذلك آجال حادثة في

أوقات آتية ، كوقت قيام الساعة والنفخ في الصور ونزول عيسى بن مريم وما أشبه ذلك

لعوله : ﴿ لَا يُجَلِّبُهَا لَوَقْتَهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، ومنه ما يعلم تأويله كل ذى علم باللسان الذى نزل به القرآن ؛ وذلك إبانة غرائبه ، ومعرفة السميات بأسمائها اللازمة غير المشتركة منها ، والموصوفات بصفاتهما الخاصة دون ما سواها ، فإن ذلك لا يجهله أحد منهم ، وذلك كسامع منهم لو سمع تالياً يتلو : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ . أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾^(١) ؛ لم يجهل أن معنى الفساد هو ما ينبغى تركه مما هو مضر ، وأن الصلاح مما ينبغى فعله مما هو منفع ، وإن جهل المعانى التى جعلها الله إفساداً ، والمعانى التى جعلها الله إصلاحاً . فاما تعليم التفسير ونقله عن قوله حجة فقيه ثواب وأجر عظيم ؛ كتعليم الأحكام من الحلال والحرام .

تَنْبِيْهُ

[فى كلام الصوفية فى تفسير القرآن]

فأما كلام الصوفية فى تفسير القرآن ، قليل ليس تفسيراً ، وإنما هى معانٍ ومواجيد يجدونها عند التلاوة ، كقول بعضهم فى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾^(٢) : إن المراد النفس ، فأمرنا بقتال من يلينا ، لأنها أقرب شئ إلينا وأقرب شئ إلى الإنسان نفسه .

قال ابن الصلاح فى فتاويه : وقد وجدت عن الإمام أبى الحسن الواحدى أنه

(١) سورة البقرة ١١، ١٢ .

(٢) سورة التوبة ١٢٣ .

صنف أبو عبد الرحمن السلمي^(١) « حقائق التفسير » فإن كان اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر .

قال : وأنا أقول : الظن بمن يوثق به منهم إذا قال شيئاً من أمثال ذلك أنه لم يذكره تفسيراً ، ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة المذكورة في القرآن العظيم ، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية ، وإنما ذلك منهم ذكر لنظير ما ورد به القرآن ، فإن النظير يُذكر بالنظير ، فمن ذلك مثال النفس في الآية المذكورة ، فكأنه قال : أمرنا بقتال النفس ومن يَلِينا من الكفار ، ومع ذلك فيآليتهم لم يتساهلوا في مثل ذلك ، لما فيه من الإيهام والالتباس ! انتهى .

فصل

حكى الشيخ أبو حيان عن بعض من عاصره أن طالب علم التفسير^(٢) مضطر إلى النقل في فهم معاني تركيبه ، بالإسناد إلى مجاهد وطاوس وعكرمة وأضرابهم ، وأن فهم الآيات يتوقف على ذلك ، ثم بالغ الشيخ في رده لأثر على السابق^(٣) .

والحق أن علم التفسير ، منه ما يتوقف على النقل ، كسبب النزول ، والنسخ ، وتعيين المبهم ، وتبيين الجمل . ومنه ما لا يتوقف ، ويكفي في تحصيله التفقه على الوجه المعتبر .

(١) هو أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد السلمي ، صاحب كتاب طبقات الصوفية ، وغيره من الكتب ؛ توفي سنة ٤١٢ هـ ، ومن كتبه حقائق التفسير نسخ خطية ذكرها الأستاذ نور الدين شريعة في مقدمة كتاب طبقات الصوفية ، الذي قام بنشره .

(٢) مقدمة تفسيره المسمى بالبحر المحيط ١ : هـ مع اختصار وتصرف في العبارة .

(٣) وهو ما روى عن علي كرم الله وجهه وقد سئل : « هل خصم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ ؟ » فقال : ما عندنا غير ما في هذه الصحيفة ، أو فهماً يؤتاه الرجل في كتابه .

وكان السبب في اصطلاح بعضهم على التفرقة بين التفسير والتأويل التمييز بين المنقول والمستنبط ، ليحمل على الاعتماد في المنقول ، وعلى النظر في المستنبط ، تجويزاً له وازدياداً ، وهذا من الفروع في الدين .

تنخيل لما سبق

واعلم أن القرآن قسمان : أحدهما ورد تفسيره بالنقل عمن يعتبر تفسيره ، وقسم لم يرد . والأول ثلاثة أنواع : إما أن يرد التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو عن الصحابة أو عن رؤوس التابعين ؛ فالأول يبحث فيه عن صحة السند ، والثاني يُنظر في تفسير الصحابي ، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتمادهم ، وإن فسره بما شاهدته من الأسباب والقرائن فلا شك فيه ؛ وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة ، فإن أمكن الجمع فذاك ، وإن تعذر قدام ابن عباس ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم بشره بذلك حيث قال : « اللهم علمه التأويل » وقد رجح الشافعي قول زيد في الفرائض ، لتوله صلى الله عليه وسلم « أفرضكم زيد » فإن تعذر الجمع جاز للمقلد أن يأخذ بأيها شاء . وأما الثالث ، وهم رؤوس التابعين إذا لم يرفعوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا إلى أحد من الصحابة ، رضى الله عنهم فحيث جاز التقليد فيما سبق ، فكذا هنا ، وإلا وجب الاجتهاد .

الثاني ما لم يرد فيه نقل عن المفسرين ، وهو قليل ، وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق ، وهذا يعتنى به الراغب كثيراً في كتاب « المفردات » فيذكر قيوداً وفوائد على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ ، لأنه اقتنصه من السياق .

فصل

[فيما يجب على المفسر البداءة به]

الذي يجب على المفسر البداءة به العلوم اللفظية ، وأول ما يجب البداءة به منها تحقيق الألفاظ المفردة ، فتحصيل معاني المفردات من ألفاظ القرآن من أوائل المعادن ، لمن يريد أن يدرك معانيه ؛ وهو كتحصيل اللب من أوائل المعادن في بناء ما يريد أن يبينه .

قالوا : وليس ذلك في علم القرآن فقط ؛ بل هو نافع في كل علم من علوم الشرع وغيره ؛ وهو كما قالوا : إن المركب لا يعلم إلا بعد العلم بمفرداته ، لأن الجزء سابق على الكل في الوجود من الذهني والخارجي ، فنقول : النظر في التفسير هو بحسب أفراد الألفاظ وتراكيبها .

أما بحسب الأفراد فمن وجوه ثلاثة :

من جهة المعاني التي وضعت الألفاظ المفردة بإزائها ، وهو يتعلق بعلم اللغة^(١) .
ومن جهة الهيئات والصيغ الواردة على المفردات الدالة على المعاني المختلفة ، وهو من علم التصريف .

ومن جهة ردّ الفروع المأخوذة من الأصول إليها ، وهو من علم الاشتقاق .
وأما بحسب التركيب فمن وجوه أربعة :

الأول : باعتبار كيفية التراكيب بحسب الإعراب ومقابله من حيث أنها مؤدبة أصل المعنى ، وهو ما دلّ عليه المركب بحسب الوضع وذلك متعلق بعلم النحو .

(١) ت : « العربية »

الثانى : باعتبار كيفية التركيب من جهة إفادته معنى للمعنى ؛ أغنى لازم أصل المعنى الذى يختلف باختلاف مقتضى الحال فى تركيب اللفظ ، وهو الذى يتكفل بإبراز محاسنه علم المعانى .

الثالث : باعتبار طرق تأدية المقصود بحسب وضوح الدلالة وحقائقها ومراتبها ، وباعتبار الحقيقة والمجاز ، والاستعارة والكناية والقشبيه ؛ وهو ما يتعلق بعلم البيان .
والرابع : باعتبار الفصاحة اللفظية والمعنوية والاستحسان ومقابله ، وهو يتعلق بعلم البديع .

مَسْأَلَةٌ

[فى أن الإعجاز يكون فى اللفظ والمعنى والملازمة]

وقد سبق لنا فى باب الإعجاز أن إعجاز القرآن لاشتماله على تفرد الألفاظ التى يتركب منها الكلام ، مع ما تضمنته من المعانى ، مع ملاءمته التى هى نظوم تأليفه .
فأما الأول : وهو معرفة الألفاظ ، فهو أمر نقلى يؤخذ عن أرباب التفسير ، ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرأ قوله تعالى : ﴿ فَآكِهَةً وَأَبًّا ﴾ ^(١) ، فلا يعرفه ، فيراجع نفسه ويقول : ما الأب ؟ ويقول : إن هذا منك تكلف . وكان ابن عباس -

(١) سورة عبس ٣١ : والأب كما فى الجامع لأحكام القرآن ١٩ : ٢٢٠ هو مانأ كله البهائم من العشب ، ونقل عن أنس : « سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ هذه الآية ، ثم قال : كل هذا قد عرفناه ؛ فما الأب ؟ ثم رفع عصا كانت بيده وقال : هذا لعمر الله التكلف وما عليك يا ابن أم عمر ألا تدرى : ما الأب ! ثم قال اتبعوا ما بين لكم من هذا الكتاب ، وما لم يبين فدعوه » .

وهو ترجمان القرآن - يقول : لا أعرف ﴿حنانا﴾^(١) ولا ﴿غسلين﴾^(٢) ولا ﴿الرقيم﴾^(٣).

وأما المعاني التي تحتملها الألفاظ ، فالأمر في معاناتها أشد لأنها نتائج العقول .
وأما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيها أكثر ؛ لأنها لجام الألفاظ ،
وزمام المعاني ، وبه يتصل أجزاء الكلام ، ويتسم بعضه ببعض ، فتقوم له صورة في
النفس يتشكل بها البيان ، فليس المفرد بذرب اللسان وطلاقة كافيا لهذا الشأن ، ولا كل
من أوتي خطاباً بديهة ناهض بحمله مالم يجمع إليها سائر الشروط .

مسألة

[في أن أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن]

قيل : أحسن طريق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن ، فما أنجل في مكان
فقد فصل في موضع آخر ، وما اختصر في مكان فإنه قد بسط في آخر ؛ فإن
أعيانك ذلك فعليك بالسنة ، فإنها شارحة للقرآن ، وموضحة له ، قال تعالى : ﴿وَمَا

(١) ﴿حناناً﴾ من قوله تعالى في سورة مريم ١٣ : ﴿وَحَنَانًا مِّنْ لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾

ونقل القرطبي عن جمهور المفسرين الحنان : الشفقة والرحمة والمحبة ؛ وهو فعل من أفعال النفس .

(٢) من قوله تعالى في سورة الحاقة ٣٥ ، ٣٦ : ﴿فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ . وَلَا طَعَامٌ

إِلَّا مِّنْ غِسْلِينٍ﴾ ، قال القرطبي : « والغسلين ، فعلين ، من الغسل ، فكان ينفصل من أبدانهم ، وهو
صديد أهل النار ، السائل من جروحهم وفروعهم » .

(٣) من قوله تعالى في سورة الكهف ٩ : ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا

مِّنْ آيَاتِنَا عَجَبًا﴾ ، ونقل القرطبي من مجاهد أن الرقيم واد .

أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ^(١) ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه »
يعنى السنة ؛ فإن لم يوجد فى السنة يرجع إلى أقوال الصحابة ، فإنهم أدرى بذلك ،
لما شاهدوه من القرائن ، ولما أعطاهم الله من الفهم العجيب ، فإن لم يوجد ذلك يرجع
إلى النظر والاستنباط بالشرط السابق .

مسألة

[فيما يجب على المفسر من التحوط فى التفسير]

ويجب أن يتحرى فى التفسير مطابقة المفسر ، وأن يتحرز فى ذلك من نقص المفسر
عما يحتاج إليه من إيضاح المعنى المفسر ، أو أن يكون فى ذلك المعنى زيادة لا تليق
بالغرض ، أو أن يكون فى المفسر زيغ عن المعنى المفسر وعدول عن طريقه ، حتى يكون
غير مناسب له ولو من بعض أحواله ، بل يجتهد فى أن يكون وفقه من جميع الأنحاء
وعليه بمراعاة الوضع الحقيقى والمجازى ، ومراعاة التأليف ، وأن يوافق بين المفردات وتلميح
الوقائع ، فعند ذلك تنفجر له ينابيع الفوائد .

ومن شواهد الإعراب قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾^(٢) ولولا
الإعراب لماعرف الفاعل من المفعول به .

ومن شواهد النظم قوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ ﴾^(٣) فإنها منتظمة مع ما قبلها
منقطعة عما بعدها .

(٢) سورة البقرة ٣٧ .

(١) سورة النحل ٦٤ .

(٣) سورة الطلاق ٤ .

وقد يظهر الارتباط، وقد يشكّل أمره؛ فمن الظاهر قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ شَرٍّ كَانِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾^(١) ووجه ظهوره ، أنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحد ، فتعين أن يكون قوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ ﴾ جواب سؤال ؛ كأنهم لما سألوا ، سمعوا ما قبله من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو : ﴿ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ أجابهم بقوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ ، فترك ذكر السؤال .

وتظيره : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شَرٍّ كَانِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ﴾^(٢) .

مَسْأَلَةٌ

في النهي عن ذكر لفظ الحكاية عن الله تعالى ووجوب تجنب

إطلاق الزائد على بعض الحروف الواردة في القرآن

وكثيراً ما يقع في كتب التفسير « حكى الله تعالى » ، وينبغي تجنبه .

قال الإمام أبو نصر القشيري^(٣) في كتابه « المرشد » : قال معظم أئمتنا : لا يقال : « كلام الله يحكى » ، ولا يقال : « حكى الله » لأن الحكاية الإتيان بمثل الشيء ، وليس لكلامه مثل . وتساهل قوم فأطلقوا لفظ الحكاية بمعنى الإخبار ، وكثيراً ما يقع في كلامهم إطلاق

(١) سورة يونس ٣٤ .

(٢) سورة يونس ٣٥ .

(٣) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري الشافعي ، أحد أئمة الدنيا في الفقه والأصول والتفسير . توفي سنة ١١٤ هـ بنسابة . طبقات الشافعية ٤ : ٢٤٩ .

الزائد على بعض الحروف ، كـ « ما »^(١) في نحو : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾^(٢) ، والكاف في نحو : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣) ونحوه .
والذي عليه المحققون تجنب هذا اللفظ في القرآن ، إذ الزائد مالا معنى له ، وكلام الله منزّه عن ذلك .

وعن نص على منع ذلك في المتقدمين الإمام داود الظاهري^(٤) ، فذكر أبو عبد الله أحمد بن يحيى بن سعيد الداودي في الكتاب « المرشد » له في أصول الفقه على مذهب داود الظاهري : وروى بعض أصحابنا عن أبي سليمان^(٥) أنه كان يقول : ليس في القرآن صلة بوجه . وذكر أبو محمد بن داود وغيره من أصحابنا مثل ذلك ، والذي عليه أكثر النحويين خلاف هذا ، ثم حكى عن أبي داود مثله ، يزعم الصلة فيها ، كقوله تعالى : ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾^(٦) ، وقال : إن « ما » هنا للتعليل ، مثل : « أَحَبُّ حَبِيبِكَ هُوَنًا مَا » .

فصل

[في تقسيم التأويل إلى منقاد ومستكره]

التأويل ينقسم إلى مُنْقَاد ومستكره :

فالأول ما لا تعرض فيه بشاعة أو استقباح ، وقد يقع فيه الخلاف بين الأئمة :
إمالاتراك في اللفظ، نحو : ﴿لَا تُذَرِّكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(٧) ؛ هل هو من بَصَرَ العين أو القلب ؟

(١) في الأصول : « كالباء » ، وهو خطأ . (٢) سورة آل عمران ١٥٩ .

(٣) سورة الشورى ١١ .

(٤) هو أبو سليمان دواد بن علي بن خلف الأصمباني المعروف بالظاهري ، صاحب المذهب المستقل :

ولإمام أهل الظاهر ، إليه انتهت رئاسة العلم ببغداد ، توفي سنة ٢٧٠ . ابن خلكان ١ : ١٧٥ .

(٥) أبو سليمان ، كنية داود الظاهري . (٦) سورة البقرة ٢٦ .

(٧) سورة الأنعام ١٠٣ .

وإما لأمرٍ راجع إلى النظم كقوله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾^(١)، هل هذا الاستثناء مقصورٌ على المعطوف وحده أو عائد إلى الجميع ؟ .

وإما لغموض المعنى ووجازة النظم ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢) .

وإما لغير ذلك .

وأما المستكره فما يستبشع إذا عُرِضَ على الحجة ، وذلك على أربعة أوجه :
الأول : أن يكون لفظاً عاماً ، فيختص ببعض ما يدخل تحته ، كقوله : ﴿وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) ، فحمله بعضهم على على رضى الله عنه فقط .

والثاني : أن يلقق بين اثنين ؛ كقول من زعم تكليف الحيوانات في قوله : ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾^(٤) مع قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾^(٥) : إنهم مكلفون كما نحن .

الثالث : ما استعير فيه ، كقوله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾^(٦) في حمله على حقيقة .

الرابع : ما أشعر به باشتقاق بعيد ، كما قال بعض الباطنية في البقرة : إنه إنسان يقر عن أسرار العلوم ، وفي الهدد إنه إنسان موصوف بمجودة البحث والتنقيب .

والأول أكثر ما يروج على المتفقهة الذين لم يتبحروا في معرفة الأصول ، والثاني على المتكلم القاصر في معرفة شرائط النظم ، والثالث على صاحب الحديث الذي لم يتهذب في شرائط قبول الأخبار ، والرابع على الأديب الذي لم يتهذب بشرائط الاستعمارات والاشتقاقات .

(٢) سورة البقرة ٢٢٧ .

(٤) سورة فاطر ٢٤ .

(٦) سورة ن ٤٢ .

(١) سورة النور ٤ .

(٣) سورة التحريم ٤ .

(٥) سورة الأنعام ٣٨ .

فائدة

[فيما نقل عن ابن عباس في تفسير بعض الآيات]

رُوى عن ابن عباس أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿أَوْ خَلَقْنَاكُمْ فِي صُورٍ كُمْ﴾^(١)

قال : الموت .

قال السهيلي : وهو تفسير يحتاج لتفسير .

ورأيت لبعض المتأخرين أن مُراد ابن عباس أن الموت سيفنى كما يفنى كل شيء ، كما جاء أنه يُذبح على الصراط ، فكانَ المعنى : لو كنتم حجارة أو حديدًا لبأدر إليكم الموت ، ولو كنتم الموت الذي يكبر في صدوركم فلا بد لكم من الموت . والله أعلم بتأويل ذلك .

قال : وبقيَ في نفسى من تأويل هذه الآية شيء حتى يكمل الله نعمته في فهمها .

فصل

[أصل الوقوف على معانى القرآن التدبر]

أصل الوقوف على معانى القرآن التدبر والتفكر . واعلم أنه لا يحصل للناظر فهمُ معانى الوحي حقيقة ، ولا يظهر له أسرارُ العلم من غيب المعرفة وفي قلبه بدعة أو إصرار على ذنب ، أو في قلبه كبر أو هوًى ، أو حب الدنيا ، أو يسكون غير متحقق الإيمان ،

أو ضعيف التحقيق ، أو معتمدا على قوال مفسر ليس عنده إلا علم بظاهر ، أو يكون راجعاً إلى معقوله ؛ وهذه كلها حجب وموانع ، وبعضها آكد من بعض ؛ إذا كان العبد مُصْغِياً إلى كلام ربّه ، ملقياً السمع وهو شهيد القلب لمعاني صفات مخاطبه ، ناظراً إلى قدرته ، تاركاً للمعهود من علمه ومعقوله ، متبرئاً من حوِّله وقوته ، معظماً للمتكلم ، مفتقراً إلى التفهم ، بحالٍ مستقيم ، وقلب سليم ، وقوة علم ، وتمكّنٍ سمعٍ لفهم الخطاب ، وشهادة غيب الجواب ، بدعاء وتضرع ، وابتئاس وتمسّكٍ ، وانتظارٍ للفتح عليه من عند الفتح العليم . وليستمن على ذلك بأن تكون تلاوته على معاني الكلام وشهادة وصف المتكلم ؛ من الوعد بالتشويق ، والوعيد بالتخويف ، والإنذار بالتشديد ؛ فهذا القارئ أحسنُ الناس صوتاً بالقرآن ؛ وفي مثل هذا قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ ^(١) .

وهذا هو الراسخ في العلم ؛ جعلنا الله من هذا الصنف : ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾ ^(٢) .

فصل

[في القرآن علم الأولين والآخرين]

وفي القرآن علم الأولين والآخرين ، وما من شيء إلا ويمكن استخراجُه منه لمن فهمه الله تعالى ، حتى إن بعضهم استنبط عمرَ النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وستين من قوله تعالى في سورة المنافقين : ﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا ﴾ ^(٣) ، فإنها رأس ثلاث

(٢) سورة الأحزاب ٤ .

(١) سورة البقرة ١٢١ .

(٣) سورة المنافقون ١١ .

وستين سورة ، وعقبها بالتغابن ليظهر التغابن^(١) في فقهه .

وقوله تعالى مخبراً عن عيسى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ ﴾^(٢) إلى قوله : ﴿ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾^(٣) ثلاث وثلاثون كلمة ، وعمره ثلاث وثلاثون سنة .

وقد استنبط الناس زلزلة عام اثنين وسبعمئة^(٤) من قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ ﴾^(٥) ، فإن الألف بائنين والذال بسبعمئة .

وكذلك استنبط بعض أئمة العرب فتح بيت المقدس وتخليصه من أيدي العدو في أول سورة الروم بحساب الجمل ، وغير ذلك .

فصل

[قد يستنبط الحكم من السكوت عن الشيء]

وقد يستنبط الحكم من السكوت عن الشيء ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ﴾^(٦) الآية ، ولم يذكر الأعمام والأخوال ، وهم من المحارم ، وحكمهم حكم

(١) التغابن هنا : التعمق .

(٢) سورة مريم ٣٠ .

(٣) سورة مريم ٣٣ .

(٤) وصفها ابن تفرى بردى في النجوم الزاهرة ٨ : ٢٠٧ هذه الزلزلة بقوله : « وفيها كان بحصر والقاهرة زلزلة عظيمة أخرجت عدة منائر ومبان كثيرة من المدارس والأجوامع والديوت حتى أقام الأمراء ومباشرو الأوقاف مدطولة يرمون ويجددون ما تشمت فيها من المدارس والأجوامع حتى منارة الإسكندرية » (٥) سورة الزلزلة ١ .

(٦) سورة النور ٣١ ، وبقيتها : ﴿ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَهُنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانَهُنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِزْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضُرُّنَّ بَارِئًا مِنْ بَارِئِهِنَّ لِيَعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَكُمْ تَفْلِحُونَ ﴾ .

مَنْ سُمِّيَ فِي الْآيَةِ . وقد سئل الشعبي عن ذلك فقال : لئلا يضعها العم عند ابنه وهو ليس بمحرم لها ، وكذا الخال ، فيُفَضِّلُ إِلَى الْفِتْنَةِ . والمعنى فيه أن كلَّ من استثنى مشترك بابنه في المحرمية إلا العم والخال . وهذا من الدلائل البليغة على وجوب الاحتياط في سترهن .
واقائل أن يقول : هذه المفسدة محتملة في أبناء بعولتهن ، لاحتمال أن يذرهما أبو البعل عند ابنه الآخر ، وهو ليس بمحرم لها ، وأبو البعل ينقض قولهم : إن من استثنى مشترك هو وابنه في المحرمية .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ ... ﴾ ^(١) الآية ، ولم يذكر الأولاد ، فقل لدخولهم في قوله : ﴿ بُيُوتِكُمْ ﴾ ^(١) .

فصل

في تقسيم القرآن إلى ما هو بين بنفسه وإلى ما ليس

بين في نفسه فيحتاج إلى بيان

ينقسم القرآن العظيم إلى :

ما هو بين بنفسه ، بلفظ لا يحتاج إلى بيان منه ولا من غيره ، وهو كثير . ومنه قوله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ... ﴾ ^(٢) الآية .

وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ... ﴾ ^(٣) الآية

(١) سورة النور ٦١ ، وفيها ﴿ ... أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ مَنَاحِيهُ ﴾

وقوله : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا ﴾ ^(٣) .

وإلى ما ليس ببيّن بنفسه فيحتاج إلى بيان .

وبيانه إما فيه في آية أخرى ، أو في السنة ، لأنها موضوعة للبيان ، قال تعالى : ﴿ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٤) .

والثاني كثير من أحكام الطهارة ، والصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، والمعاملات ، والأنكحة ، والجنايات ، وغير ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ ^(٥) ، ولم يذكر كيفية الزكاة ، ولا نصابها ^(٦) ، ولا أوقاصها ^(٧) ، ولا شروطها ، ولا أحوالها ، ولا من تجب عليه ممن لا تجب عليه ، وكذا لم يبين عدد الصلاة ولا أوقاتها .

وكقوله : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ^(٨) ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ ^(٩) ولم يبين أركانه ولا شروطه ، ولا ما يحل ، في الإحرام وما لا يحل ، ولا ما يوجب الدّم ولا ما لا يوجبه ، وغير ذلك . والأول ^(١٠) قد أرشدنا النبي صلى الله عليه وسلم إليه ، بما ثبت في الصحيحين عن ابن مسعود لما نزل : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ ^(١١) ، شق ذلك على المسلمين فقالوا : يا رسول الله ، وأيتنا لا يظلم نفسه !

(١) سورة المؤمن ١ .

(٢) سورة يس ١٣ .

(٣) سورة النساء ٤٧ .

(٤) سورة النحل ٤٤ .

(٥) سورة الأنعام ١٤١ .

(٦) النصاب من المال : القدر الذي تجب فيه الزكاة إذا بلغه ، نحو مائتي درهم وخمس من الإبل .

(٧) الوقص : ما بين الفريضتين من الإبل والغنم ، وجمعه أوقاص .

(٨) سورة آل عمران ٩٧ .

(٩) سورة البقرة ١٨٥ .

(١٠) سورة الأنعام ٨٢ .

(١١) أي الذي بيانه في آية أخرى .

قال: ليس ذلك، إنما هو الشرك، ألم نسمعوا ما قال لقمان لابنه: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشُّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾^(١) ! فحمل النبي صلى الله عليه وسلم الظلم هاهنا على الشرك، لمقابلته بالإيمان . واستأنس عليه بقول لقمان .

وقد يكون بيانه مضمراً فيه، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٢)، فهذا يحتاج إلى بيان؛ لأن ﴿حَتَّىٰ﴾ لا بد لها من تمام، وتأويله: حتى إذا جاءوها جاءوها وفتحت أبوابها .

ومثله: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سِيرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾^(٣) أى «لكان هذا القرآن»، على رأى النحويين .

قال ابن فارس^(٤): ويسمى هذا عند العرب الكف .

وقد يؤمى إلى المحذوف، إما متأخر كقوله تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾^(٥) فإنه لم يحى له جواب فى اللفظ، لكن أوماً إليه قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٥)، وتقديره: ﴿أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ كمن قساقبه! وإما متقدم كقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾^(٦)، فإنه أوماً إلى ما قبله: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾^(٧)، كأنه قال: أهذا الذى هو هكذا خير أم من هو قانت؟ فأضمر المبتدأ .

(١) سورة لقمان ١٣ .

(٢) سورة الزمر ٧٣ .

(٣) سورة الرعد ٣١ .

(٤) فى كتابه الصحاح فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها ٢١٥ : والنمر هناك : ومن سنن العرب الكف ؛ وهو أن يكف عن ذكر الخبر اكتفاء بما يدل عليه الكلام ، كقول القائل :

وَجَدَّكَ لَوْ شِئْتَ أَتَانَا رَسُولَهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا

(٥) سورة الزمر ٢٢ .

(٦) سورة الزمر ٩ .

(٧) سورة الزمر ٨ .

ونظيره : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ ﴾^(١) ، ومن هذه صفته ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ ﴾^(١) !

وقد يكون بيانه واضحا وهو أقسام :

أحدها : أن يكون عَقِبَهُ ، كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾^(٢) قال محمد بن كعب القرظي : تفسيره : ﴿ لَمْ يَلِدْ . وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾^(٣) .

وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾^(٤) قال أبو العالية : تفسيره : ﴿ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾^(٥) ، وقال ثعلب : سألني محمد بن طاهر : ما الملح ؟ قلت : قد فسرهُ الله تعالى .

وكقوله : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾^(٥) فسرهُ بقوله : ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ ﴾^(٦) ومعلوم أنه لم يُرد به المسيح وعُزيرا فنزلت الآية مطلقة ، اكتفاء بالدلالة الظاهرة ، على أنه لا يعذبهما الله ، وكان ذلك بمنزلة الاستثناء باللفظ ، فلما قال للمشركون : هذا المسيح وعُزير قد عُبدَا من دون الله أنزل الله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾^(٧) .

(٢) سورة الإجملاس ٢ .

(٤) سورة المارج ١٩-٢١ .

(٦) سورة الأنبياء ٩٨ .

(١) سورة محمد ١٥ .

(٣) سورة الإجملاس ٣ ، ٤ .

(٥) سورة آل عمران ٩٧ .

(٧) سورة الأنبياء ١٠١ .

وقوله : ﴿ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ^(١) ففسّر رؤية البرق بأنه ليس في رؤيته إلا الخوف من الصواعق والطمع في الأمطار . وفيها لطيفة ، وهي تقديم الخوف على الطمع إذ كانت الصواعق تقع من أول برقة ، ولا يحصل المطر إلا بعد تواتر البرقات ، فإن تواترها لا يكاد يكذب ، فقدم الخوف على الطمع ، ناسخا للخوف ، كجىء الفرج بعد الشدة .

وكقوله : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ... ﴾ ^(٢) الآية ، وفيها لطيفة حيث بدأ بالماشي على بطنه ، فإنها سبقت لبيان القدرة ، وهو أعجب من الذى بعده ، وكذا ما يمشى على رجلين أعجب ممن يمشى على أربع .

وكقوله تعالى : ﴿ فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ ^(٣) ، فهذا عام في المسلم والكافر ، ثم بين ^(٤) أن المراد « المؤمنات » ، بقوله : ﴿ مِنْ فَتَيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ^(٥) فخرج تزوج الأمة الكافرة .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي آخِرَةِ أَعْمَى ﴾ ^(٦) فإن الأول اسم منه والثانى « أفعل » تفضيل ، بدليل قوله بعده : ﴿ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ ^(٧) ، ولهذا قرأ أبو عمرو الأول بالإمالة لأنه اسم ، والثانى بالتصحيح ليفرق بين ما هو اسم ، وما هو « أفعل » منه بالإمالة وتركها .

فإن قلت : فقد قال النحويون : « أفعل » التفضيل لا يأتى من الخلق ، فلا يقال : زيد أعمى من عمرو ؛ لأنه لا يتفاوت !

قلت : إنما جازى الآية لأنه من عمى القلب ، أى من كان في هذه الدنيا

(١) سورة الرعد ١٢

(٢) سورة النور ٤٥

(٣) ن : « ولم » تحريف

(٤) سورة النساء ٢٥

(٥) سورة الإسراء ٧٢

أعنى القلب عما يرى من القدرة الإلهية ، ولا يؤمن به فهو عما يغيب عنه من أمر الآخرة أعنى أن يؤمن به ؛ أى أشدَّ عَمَى . ولا شك أن عَمَى البصيرة متفاوت^(١) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ﴾^(٢) قال : البيهقي في « شمع الإيمان » : الأشبه أن المراد بالصبر هاهنا الصبر على الشدائد ، لأنه أتبع مدح الصابرين بقوله : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُمُوتَ بَلْ أحيَاءُ ﴾^(٣) ، إلى قوله : ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ ﴾^(٤) .

الثاني : أن يكون بيانه منفصلاً عنه في السورة معه أو في غيره ، كقوله تعالى : ﴿ مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(٥) وبيانه في سورة الانفطار ، بقوله : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ . ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ . يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴾^(٦) .

وقوله في سورتى النمل والقصص : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا ﴾^(٧) ، ولم يبين في ليل ولا نهار ، وبيته في سورة الدخان بقوله : ﴿ فِي لَيْلَةٍ مَبَارَكَةٍ ﴾^(٨) ثم بينها في ليلة القدر بقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾^(٩) فالباركة في الزمان ، هي ليلة القدر في هذه السورة ، لأن الإنزال واحد ، وبذلك يرد على من زعم أن المباركة ليلة النصف من شعبان ، وعجب كيف غفل عن ذلك .

وقد استنبط بعضهم هنا بيانا آخر ، وهو أنها ليلة سبعة عشر ، من قوله تعالى : ﴿ وَمَا

(١) ت : « متقارب » تحريف .

(٢) سورة البقرة ١٥٣ .

(٣) سورة البقرة ١٥٤ - ١٥٥ .

(٤) سورة فاتحة الكتاب ٤ .

(٥) سورة الانفطار ١٧ - ١٩ .

(٦) سورة النمل ٨٩ ، والقصص ٨٤ .

(٧) سورة الدخان ٣ .

(٨) سورة القدر ١ .

أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ ^(١) وذلك ليلة سبع عشرة من رمضان ؛ وفي ذلك كلام .

وقوله تعالى : ﴿ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٢) فسرّه في آية الفتح : ﴿ أُشِدَّاهُ عَلَى الْكَفَّارِ رُحْمًا يُبْنِيهِمْ ﴾ ^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ يُحْمَلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ . وَهَدُّوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ ^(٤) ، وقد فسرّه في سورة فاطر : ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ﴾ ^(٦) ، بين ذلك بقوله في النحل : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ﴾ ^(٧) .

وذكر الله الطلاق مجملًا ، وفسرّه في سورة الطلاق .

وقال تعالى : ﴿ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ ^(٨) ، فاستثنى الأزواج وملك اليمين ، ثم حظر تعالى الجمع بين الأختين ، وبين الأم والابنة والرابّة بالآية الأخرى ^(٩) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ ^(١٠) فإن ظاهره مشكل ؛ لأن الله سبحانه قد هدّى كفارا كثيرا وماتوا مسلمين ، وإنما المراد : لا يهدي مَنْ كَانَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ قَدْ حَقَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ ، وبيانه بقوله تعالى في السورة : ﴿ أَفَمَنْ

(٢) سورة المائدة ٥٤ .

(٤) سورة الحج ٢٣ ، ٢٤ .

(٦) سورة الزخرف ١٧ .

(٨) سورة مؤمنون ٦ .

(١٠) سورة الزمر ٣ .

(١) سورة الأنفال ٤١ .

(٣) سورة الفتح ٢٩ .

(٥) سورة فاطر ٣٤ .

(٧) سورة النحل ٥٨ .

(٩) في آية النساء ٢٣ .

حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ^(١) . وقوله في سورة أخرى :
﴿ إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ . وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوُا
الْعَذَابَ الْأَلِيمَ^(٢) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ^(٣) ﴾ وكثير من الناس يدعون
فلا يستجاب لهم ، وبيانه بقوله تعالى : ﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ
شَاءَ^(٤) ﴾ ، فبين أن الإجابة متعلقة بالشيئة؛ على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد فسر الإجابة
بقوله : « ما من مسلم دعا الله بدعوة ليس فيها قطعة رَحِم ولا إثم إلا أعطاه الله إحدى ثلاث
خصال : إما أن يعجل دعوته ، وإما أن يخرها له في الآخرة ، وإما أن يدفع عنه من
السوء مثلاً » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا^(٥) ﴾ وكثير من الناس
يريد ذلك فلا يحصل له ، وبيانه في قوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا
مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ^(٦) ﴾ ، فهو كالذي قبله متعلق بالشيئة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ^(٧) ﴾ ، وقال في
آية أخرى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ^(٨) ﴾ ؛ فإنه قد
يستشكل اجتماعها ؛ لأن الوجل خلاف الطمأنينة؛ وهذا غفلة عن المراد؛ لأن الاطمئنان
إما يكون عن تلج القلب وشرح الصدر بمعرفة التوحيد والعلم ؛ وما يتبع ذلك من الدرجة
الريعة والثواب الجزيل ، والوجل إنما يكون عند خوف الزيف والذهاب عن الهدى ،

(٢) سورة يونس ٩٦ ، ٩٧ .

(٤) سورة الأنعام ٤١ .

(٦) سورة الإسراء ١٨ .

(٨) سورة الأهل ٢ .

(١) سورة الزمر ١٩ .

(٣) سورة البقرة ١٨٦ .

(٥) سورة الشورى ٢٠ .

(٧) سورة الرعد ٢٨ .

وما يستحق به الوعيد بتوجيه القلوب كذلك . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَىٰ اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ ﴾^(١) لأن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدهم ، ووثقوا به ، فاتفق عنهم الشك والارتياب الذي يعرض إن كان كلامهم فيمن أظهر الإسلام نموذاً ، فجعل لهم حكمة دون العلم الموجب لشلج الصدور وانتفاء الشك ، ونظائره كثيرة .

ومنه قوله تعالى في قصة لوط : ﴿ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾^(٢) ، فلم يستثن امرأته في هذا الموضوع ، وهي مستثناة في المعنى بقوله في الآية الأخرى : ﴿ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَأَتَكَ ﴾^(٣) فأظهر الاستثناء في هذه الآية .

وكقوله تعالى : ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِئُونَ ﴾^(٤) ، اختصر جوابه لبيانته في موضع آخر : ﴿ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾^(٥) .

وكقوله : ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ . . . ﴾^(٦) الآية ؛ فإنها نزلت تفسيراً أو بياناً لمجمل قوله : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾^(٧) ، لأن هذه لما نزلت لم يفهم مرادها .

وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾^(٨) هي تفسير لقوله : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ . . . ﴾^(٩) الآية .

(٢) سورة الحجر ٦٥ .

(٤) سورة الحجر ٥٢ .

(٦) سورة البقرة ١٧٨ .

(٨) سورة النساء ٧ .

(١) سورة الزمر ٢٣ .

(٣) سورة هود ٨١ .

(٥) سورة القدریات ٢٥ .

(٧) سورة المائدة ٤٥ .

(٩) سورة النساء ٢٢ .

وقوله : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَدَرْتُمْ حَظًّا مِمَّا فِي الْمَوَارِيثِ وَاللِّبَنَاتُ لِلَّذِينَ لَهُنَّ الْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَدَرْتُمْ حَظًّا مِمَّا فِي الْمَوَارِيثِ وَالْكُلُوبُ وَالْحَدَادُ كُلٌّ لِيَهْتَكِرَ كَبَلًا مِّنْ كَبَلِكُمْ وَالْخَيْلُ وَالْحَمِيرُ وَالِذِينَ يَدْعُونَ بِكُلْبَ الْإِنْسَانِ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا فَاصْحَابُهُمْ عَلَيْهِمُ الْغَلَابُ وَالْكَافِرِينَ أَصْحَابُ الْأَنْجَارِ الَّذِينَ يَقْنَطُونَ أَنَّ يُسَارِقُونَ قَوْمًا لَا يُسَارِقُونَ وَلَا يَلْمِزُكَ فِيهِمْ وَلَا لَكُمُ عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ وَلَا عِقَابٌ أُولَئِكَ أَمْسَكُوا مِنْ أَمْرِهِمْ لَعَلَّكُمْ أَفْهَامٌ ﴾ (١) الآية ، فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَجْمَعَةٌ ، لَا يُعْلَمُ مِنْهَا مَنْ يَرِثُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ بِالْفَرْضِ وَالنَّصِيبِ ، وَمَنْ يَرِثُ وَمَنْ لَا يَرِثُ ، ثُمَّ يَبَيِّنُهُ فِي آيَةٍ أُخْرَى بِقَوْلِهِ : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي لَهُ الْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَدَرْتُمْ حَظًّا مِمَّا فِي الْمَوَارِيثِ وَلِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَدَرْتُمْ حَظًّا مِمَّا فِي الْمَوَارِيثِ وَالْكُلُوبُ وَالْحَدَادُ كُلٌّ لِيَهْتَكِرَ كَبَلًا مِّنْ كَبَلِكُمْ وَالْخَيْلُ وَالْحَمِيرُ وَالِذِينَ يَدْعُونَ بِكُلْبَ الْإِنْسَانِ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا فَاصْحَابُهُمْ عَلَيْهِمُ الْغَلَابُ وَالْكَافِرِينَ أَصْحَابُ الْأَنْجَارِ الَّذِينَ يَقْنَطُونَ أَنَّ يُسَارِقُونَ قَوْمًا لَا يُسَارِقُونَ وَلَا يَلْمِزُكَ فِيهِمْ وَلَا لَكُمُ عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ وَلَا عِقَابٌ أُولَئِكَ أَمْسَكُوا مِنْ أَمْرِهِمْ لَعَلَّكُمْ أَفْهَامٌ ﴾ (٢) الْآيَاتُ .

وكقوله : ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾^(٣) ؛ فهذا الاستثناء مجمل ، يقته في آية أخرى بقوله : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ﴾^(٤) .

وَقَوْلُهُ : ﴿ لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ ... ﴾ ^(٥) الْآيَةُ ، فَهَذَا الْإِبْتِلَاءُ
مَجْمَلٌ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ فِي الْحَلِّ أَمْ فِي الْحَرَمِ ؛ بَيْنَهُ قَوْلُهُ : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ
حُرْمٌ ... ﴾ ^(٦) الْآيَةُ .

وَقَوْلُهُ : ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِيْمِهِمْ سَيِّفُلِيُونَ ﴾ ^(٧) وهذا الجمْل بيّنه في آية أُخرى بقوله : ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ ... ﴾ ^(٨) الآية .

وَقُولِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾ ^(٩) ، قَالَ الْعُلَمَاءُ : بَيَانُ هَذَا الْعَهْدِ
قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَنْ أَقْنَمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ ... ﴾ ^(١٠)
الآيَةُ ، فَهَذَا عَهْدُهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَعَهْدُهُمْ تَمَامُ الْآيَةِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ لَا كُفْرًا عَنْكُمْ
مِثْلَانِكُمْ ... ﴾ ^(١٠) فَإِذَا وَفَّوْا الْعَهْدَ الْأَوَّلَ أُعْطُوا مَا وَعَدُوا .

(١) سورة النساء ٧ .

(٣) سورة المائدة ١ .

(٥) سورة المائدة ٩٤ .

(٧) سورة الروم ٣ .

(٩) سورة البقرة : ٤٠ .

(۲) سورة الفاء ۱۱ .

(٤) سورة المائدة ٢ .

(٦) سور القائدة ٩٥

(٨) سورة التوبة ٣٣ والفتح ٢٨ .

(١٠) سورة المائدة ١٢ .

- وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا ﴾^(١) يردّ عليهم بقوله :
 ﴿ يَس . وَالْقُرْآنُ الْحَكِيمُ . إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٢) .
- وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا آكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾^(٣) . قيل لهم : ﴿ وَلَوْ
 رَحِمْنَاكُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ لَلَجُّوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾^(٤) ، وقيل بل نزل بعده :
 ﴿ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ ﴾^(٥) والتقدير : إن كشفنا العذاب تعودوا .
- وقوله : ﴿ لَوْ لَا نَزَّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقُرَى يَتَّبِعُ عَظِيمٌ ﴾^(٦) ، فردّ عليهم
 بقوله : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾^(٧) .
- وقوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾^(٨) ، بيانه :
 ﴿ الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾^(٩) .
- وقوله : ﴿ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا ﴾^(١٠) قيل لهم : ﴿ لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ
 وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾^(١١) .
- وقوله : ﴿ وَانْطَلِقَ آلَمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ ﴾^(١٢) ، قيل لهم
 في الجواب : ﴿ فَإِنْ يَصْبِرُوا فَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ ... ﴾^(١٣) الآية .
- ومنه : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرُونَ ﴾^(١٤) قيل لهم : ﴿ مَا لَكُمْ
 لَا تَنَاصَرُونَ ﴾^(١٥) .

(٢) سورة يس ١-٣
 (٤) سورة المؤمنون ٤٠-٧٥ .
 (٦) سورة الزخرف ٣١ .
 (٨) سورة الفرقان ٦٠ .
 (١٠) سورة الأَنْفَال ٣١ .
 (١٢) سورة ص ٦ .
 (١٤) سورة القمر ٤٤ .

(١) سورة الرعد ٤٣ .
 (٣) سورة الدخان ١٢ .
 (٥) سورة الدخان ١٥ .
 (٧) سورة القصص ٦٨ .
 (٩) سورة الرحمن ١ ، ٢ .
 (١١) سورة الإسراء ٨٨ .
 (١٣) سورة فصلت ٢٤ .
 (١٥) سورة الصافات ٢٥ .

ومنه : ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾^(١) ؛ فرد عليهم بقوله : ﴿لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ﴾^(٣) ردّ عليهم بقوله : ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ﴾^(٥) ، قيل لهم : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ لَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾^(٥) قيل في سورة أخرى : ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾^(٦) .

وقوله : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ نَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾^(٧) ، تفسيرُ هذا الاختصام ما قال في سورة أخرى : ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْتَلُونَ أَنْ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ...﴾^(٨) الآية .

وقوله تعالى : ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾^(٩) وفسرها في موضع آخر بقوله : ﴿تَنْزَلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزُنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾^(١٠) .

(٢) سورة آل عمران ١٥٤ .

(٤) سورة الحاقة ٤٥، ٤٦ .

(٦) سورة الإسراء ١٠٦ .

(٨) سورة الأعراف ٧٥ .

(١٠) سورة فصلت ٣٠ .

(١) سورة آل عمران ١٦٨ .

(٣) سورة الطور ٣٣ .

(٥) سورة الفرقان ٧ ، ٢٠ ، ٣٢ .

(٧) سورة النمل ٤٥ .

(٩) سورة يونس ٦٤ .

ومما حكاية عن فرعون لعنه الله: ﴿وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾^(١) ، فردّ عليه في قوله: ﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾^(٢) .

وقوله: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ﴾^(٣) ، وذكر هذا الحلف في قوله: ﴿قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾^(٤) .

وقوله في قصة نوح عليه السلام: ﴿أَنْتُمْ مَغْلُوبٌ فَأَنْتَصِرُ﴾^(٥) بين في مواضع أخر: ﴿وَأَنْصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بَيَاتِنًا﴾^(٦) .

وقوله: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾^(٧) أى أوعية للعلم ، فقيل لهم: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ قَلِيلًا﴾^(٨) .

وجعل بعضهم من هذا قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾^(٩) قال: فإن آية البقرة وهى قوله: ﴿حَتَّى تَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾^(١٠) تدل على أن قوله: ﴿رَبِّ ارْنِي﴾^(٩) لم يكن عن نفسه ، وإنما أراد به مطالبة قومه ، ولم يثبت في التوراة أنه سأل الرؤية إلا وقت حضور قومه معه ، وسؤالهم ذلك .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(١١) بينه في آية النساء بقوله: ﴿مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾^(١٢) .

فإن قيل: فهلا فسرنا آية مريم: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ

(٢) سورة هود ٩٧ .

(٤) سورة الأنعام ٢٣ .

(٦) سورة الأنبياء ٧٧ .

(٨) سورة الإسراء ٨٥ .

(١٠) سورة البقرة ٥٥ .

(١٢) سورة النساء ٦٩ .

(١) سورة المؤمن ٢٩ .

(٣) سورة المجادلة ١٨ .

(٥) سورة القمر ١٠ .

(٧) سورة البقرة ٨٨ .

(٩) سورة الأعراف ١٤٣ .

(١١) سورة فاتحة الكتاب ٧ .

مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَتَمِّنَ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ... ﴿١﴾ الآية ! قيل لانسلم أولاً أن هذه الآية في النبيين فقط، لقوله ﴿وَتَمِّنَ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ ﴿١﴾، وقوله : ﴿وَتَمِّنَ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا﴾ ﴿١﴾، وهذا تصريح بالأنبياء وغيرهم . كيف وقد ذكرت مريم وهي صدِّيقة على أحد القولين ! ولو سلم أنها في الأنبياء خاصة ، فهم بعض مَنْ أنعم الله عليهم ، وجعلهم في آية النساء صنفاً من المنعم عليهم ، فكانت آية النساء من حيث هي عامة أولى بتفسير قوله : صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿٢﴾ ؛ ولأن آية مريم ليس فيها إلا الإخبار بأن الله أنعم عليهم ، وذلك هو معنى قوله : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿٣﴾ .

والرغبة إلى الله تعالى في الثبات عليها ، هي نفس الطاعة لله ولرسوله ، فإن العبد إذا هدى إلى الصراط المستقيم ، فقد هدى إلى الطاعة المقتضية أن يكون مع المنعم عليهم .
وظهر بهذا أن آية النساء أمسّ بتفسير سورة الحمد من الآية التي في سورة مريم .

فصل

[قد يكون اللفظ مقتضياً لأمرٍ ويحمل على غيره]

وقد يكون اللفظ مقتضياً لأمرٍ ويحمل على غيره ، لأنه أولى بذلك الاسم منه، وله أمثلة :
منها تفسيرهم السبع المثاني ^(٤) بالفاتحة مع أن الله تعالى أخبر أن القرآن كله مثاني ^(٥) .

(١) سورة مريم ٥٨ . (٢) سورة فاتحة الكتاب ٧ . (٣) سورة فاتحة الكتاب ٦ .

(٤) من قوله تعالى في سورة الحجر ٨٧ ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾

قال الراغب : «وسميت سورة القرآن مثاني لأنها نشئ على مرور الأيام وتكرر فلا تدرس ولا تنقطع دروس سائر الأشياء التي تضمحل وتبطل على مرور الأيام . . . ويصح أنه قيل للقرآن مثاني لما يشئ ويتجدد حالاً خلا . . . ويصح أن يكون من الثناء تنبيهاً على أنه أبداً يظهر منه ما يدعو إلى الثناء عليه وعلى من يتلوه ويعلمه ويعمل به» المفردات في غريب القرآن ٨١ .

(٥) في قوله تعالى في هود الزمر ٢٣ : ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي تَقْشِرُهُ

مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ .

ومنها قوله عن أهل الكساء : « هؤلاء ^(١) أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا » ، وسياق القرآن يدل على إرادة الأزواج ، وفيهن نزلت ، ولا يمكن خروجهن عن الآية ، لكن لما أريد دخول غيرهن قيل بلفظ التذكير : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ ^(٢) فعلم أن هذه الإرادة شاملة لجميع أهل البيت : المذكور والإناث . بخلاف قوله ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ ﴾ ^(٣) . ودل على أن عليا وفاطمة أحق بهذا الوصف من الأزواج .

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم عن المسجد الذي أسس على التقوى : « هو مسجدى هذا » وهو يقتضى أن ما ذكره أحق بهذا الاسم من غيره ، والحصص المذكور حصص الكمال ، كما يقال : هذا هو العالم العدل ، وإلا فلا شك أن مسجد قباء هو مؤسس على التقوى ، وسياق القرآن يدل على أنه مراد بالآية .

فصل

[قد يكون اللفظ محتملا لمعنيين في موضع ، ويعين في موضع آخر]

وقد يكون اللفظ محتملا لمعنيين وفي موضع آخر ما يعينه لأحدهما ، كقوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ ^(٤) فيحتمل أن يكون السمع معطوفا على ﴿ ختم ﴾ ويحتمل الوقف على ﴿ قلوبهم ﴾ لأن الختم إنما يكون على القلب ؛ وهذا أولى ، لقوله في الجاثية : ﴿ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً ﴾ ^(٥) .

(١) نقله القرطبي في تفسيره ١٤ : ١٨٣ . من حديث أم سلمة .

(٢) سورة الأحزاب ٣٢ .

(٣) سورة الأحزاب ٣٣ .

(٤) سورة الجاثية ٢٣ .

(٥) سورة البقرة ٧ .

وقوله تعالى في سورة الحجر: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾^(١) ، فلاستثناء منقطع لقوله في الإسراء: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾^(٢) ، ولو كان متصلا لاستثنائهم ، فلما لم يستثنهم دل على أنهم لم يدخلوا .

وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾^(٣) فقد قيل: إن حياة كل شيء إنما هو بالماء ، قال ابن درستويه: وهذا غير جائز في العربية ، لأنه لو كان المعنى كذلك لم يكن ﴿حَيٍّ﴾ مجرورا ولكان منصوبا ، وإنما ﴿حَيٍّ﴾ صفة لشيء . ومعنى الآية: خلق الخلق من الماء ، ويدل له قوله في موضع آخر: ﴿وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ﴾^(٤) .

ومما يحتمل قوله تعالى: ﴿فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ﴾^(٥) ، فإن ﴿فَلْيُلْقِهِ﴾ يحتمل الأمر والخبر ، كأنه قال: « فاقذفيه في اليم يلقيه اليم » ويحتمل أن يكون أمرا بإلقائه .

ومنه قوله تعالى: ﴿وَدَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾^(٦) ، فإنه يحتمل أن يكون خلقته وحيدا فريدا من ماله وولده . وفي الآية بحث آخر ، وهو أن أبا البقاء أجاز فيها ، وفي قوله: ﴿وَدَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ﴾^(٧) ، أن تكون الواو عاطفة^(٨) ، وهو فاسد لأنه يلزم منه أن يكون الله قد أمر نبيه صلى الله عليه وسلم أن يتركه ، وكأنه قال: اتركني واترك مَنْ خلقت وحيدا ، وكذلك اتركني واترك المكذبين ، فيتعين أن يكون

(٢) سورة الإسراء ٦٥ .

(١) سورة الحجر ٤٢ .

(٣) سورة الأنبياء ٣٠ .

(٥) سورة طه ٣٩ .

(٤) سورة النور ٤٥ .

(٧) سورة المزمل ١١ .

(٦) سورة المدثر ١١ .

(٨) انظر إملاء ما من به الرحمن ١٤٦ .

المراد : خَلَّ يَنْفَى وَيَنْفَهُمْ ، وهى واوُ « مع » كقوله : « لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها » .

وقد يكون للفظ ظاهر وباطن ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْ طَهَّرَ آبَتِي لِلطَّائِفِينَ ﴾^(١) ، ظاهره الكعبة، وباطنه القلب، قال العلماء : ونحن نقطع أن المراد بخطاب إبراهيم الكعبة؛ لكن العالم يتجاوز إلى القلب بطريق الاعتبار عند قوم ، والأولى عند آخرين ، ومن باطنه إلحاق سائر المساجد به ، ومن ظاهره عند قوم العبور فيه .

فصل

[فى ذكر الأمور التى تعين على المعنى عند الإشكال]

ومما يُعين على المعنى عند الإشكال أمور :

أحدها : رد الكلمة لضدها، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْعَمِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾^(٢) أى « ولا كفورا » والطريقة أن يرد النهى منه إلى الأمر، فنقول معنى : « أطمع هذا أو هذا » : أطمع أحدهما ، وعلى هذا معناه فى النهى : ولا تطعم واحدا منهما .

الثانى : ردها إلى نظيرها ، كما فى قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾^(٣) ، فهذا عام ، وقوله : ﴿ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾^(٣) قولٌ حدّ أحد طرفيه وأرخص الطرف الآخر إلى غير نهاية ؛ لأن أول ما فوق الثنتين الثلاث وآخره لا نهاية له . وقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ

(٢) سورة الإنسان ٢٤ .

(١) سورة البقرة ١٢٥ .

(٣) سورة النساء ١١ .

وَاحِدَةً ﴿١﴾ محدودة الطرفين ، فالثنتان خارجتان من هذا الفصل ، وأمسك الله عن ذكر الثنتين وذكر الواحدة والثلاث وما فوقها . وأما قوله في الأخوات : ﴿ إِنْ أَمْرُؤُا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ . . . ﴾ ﴿١﴾ الآية فذكر الواحدة والاثنتين ، وأمسك عن ذكر الثلاث وما فوقهن ، فضمن كل واحدٍ من الفصلين ما كف عن ذكره في الآخر ، فوجب حمل كل واحد منهما فيما أمسك عنه فيه على ما ذكره في غيره .

الثالث : ما يتصل بهما من خبر أو شرط أو إيضاح في معنى آخر كقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يَرْيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ ﴿٢﴾ ، يحتمل أن يكون معناها : من كان يريد أن يعز أو تكون العزة له ؛ لكن قوله تعالى : ﴿ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ ﴿٢﴾ ، يحتمل أن يكون معناها : من كان يريد أن يعلم لمن العزة ، فإنها لله . وكذلك قوله : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ ﴿٣﴾ ، فإنه لا دلالة فيها على الحال التي هي شرط في عقوبته المعينة ، وأنواع المحاربة والفساد كثيرة ، وإنما استفيدت الحال من الأدلة الدالة على أن القتل على من قتل ولم يأخذ المال ، والصلب على من جمعهما ، والقطع على من أخذ المال ولم يقتل ، والنفي على من لم يفعل شيئاً من ذلك سوى السعي في الأرض بالفساد .

الرابع : دلالة السياق ، فإنها ترشد إلى تبين الجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط في نظيره ، وغالط في مناظراته ، وانظر إلى قوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ

(٢) سورة فلط ١٠

(١) سورة النساء ١١ .

(٣) سورة المائدة ٣٣ .

أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ»^(١) كيف تجد سياقه يدلُّ على أنه الدليل الحقيقى .

الخامس : ملاحظة النقل عن المعنى الأصلى ، وذلك أنه قد يستعار الشيء لمشابهه ، ثم يستعار من المشابه لمشابه المشابه ، ويتباعد عن المسمى الحقيقى بدرجات ، فيذهب عن الذهن الجهة المسوغة لنقله من الأول إلى الآخر ؛ وصُريق معرفة ذلك بالتدرىج ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) ؛ وذلك أنَّ أصل « دون » المكان الذى هو أنزل من مكان غيره ، ومنه الشيء الدون للحقير ، ثم استعير للتفاوت فى الأحوال والرتب ، فقل : زيد دون عمرو فى العلم والشرف ، ثم اتسع فيه ، فاستعير فى كل ما يتجاوز حدا إلى حد ، وتخطى حكما إلى حكم آخر ، كفى الآية المفكورة ، والتقدير : لا تتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾^(٣) أى تجاوزوا الله فى دعائكم إلى دعاء آلهتكم ، الذين تزعمون أنهم يشهدون لكم يوم القيامة ، أى لا تستشهدوا بالله فإنها حجة يركن إليها العاجز عن البينات من الناس ، بل اثبتوا ببينة تكون حجة عند الحكام . وهذا يؤذن بأنه لم يبق لهم تشبث سوى قولهم : « الله يشهد لنا عليكم » هذا إذا جعلت « من دون الله » متعلقا « بادعوا » فإن جعلته متعلقا بـ ﴿ شهداءكم ﴾ احتمل معنيين : أحدهما أن يكون المعنى : ادعوا الذين تجاوزتم فى زعمكم شهادة الله ، أى شهادتهم لكم يوم القيامة . والثانى على أن يراد بشهادتكم آلهتكم ، أى ادعوا الذين تجاوزتم فى اتخاذكم ألوهية الله ، إلى ألوهيتهم .

(٢) سورة آل عمران ٢٨ .

(١) سورة الدخان ٤٩ .

(٣) سورة البقرة ٢٣ .

ويمحتمل أن يكون التقدير : « من دون الله » أى من غير المؤمنين بشهدون لكم أنكم آمنتم بمثله؛ وفي هذا إرخاء عنان الاعتماد على أن فصحاءهم تأنف نفوسهم من مساجلة الحق الجلىّ بالباطل اللجلجى . وتعليقه بادعوا على هذا جائز .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوُ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾^(١) ، فإنه عطفه على قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾^(٢) لأنها بمعنى « هل رأيت » .

السادس : معرفة النزول ، وهو من أعظم المعين على فهم المعنى ، وسبق منه في أول الكتاب^(٣) جملة ، وكانت الصحابة والسلف يعتمدونه ، وكان عروة^(٤) بن الزبير ، قد فهم من قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾^(٥) أن السعى ليس بركن ، فردت عليه عائشة ذلك وقالت : لو كان كما قلت ، لقال : « فلا جناح عليه ألا يطوف بهما » ، وثبت أنه إنما أتى بهذه الصيغة ؛ لأنه كان وقع قرع في قلوب طائفة من الناس كانوا يطوفون قبل ذلك بين الصفا والمروة للأصنام ، فلما جاء الإسلام ، كرهوا الفعل الذى كانوا يشركون به ، فرفع الله ذلك الجناح من قلوبهم ، وأمرهم بالطواف . رواه البخارى فى صحيحه . فثبت أنها نزلت ردًا على من كان يمتنع من السعى .

ومن ذلك قصة مروان بن الحكم سؤاله ابن عباس : « لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمده بما لم يفعل معذباً لنعذبن أجمعون » . فقال ابن عباس : هذه الآيات

(١) سورة البقرة ٢٥٩ .

(٢) سورة البقرة ٢٥٨ .

(٣) الجزء الأول ص ٢٢ وما بعدها .

(٤) صحيح البخارى ٣ : ١٠١ من كتاب

التفسير من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه ، ورواه الطبرى فى ٣ : ٢٣٢ من طريق معمر عن الزهرى عن عروة ، مع خلاف فى اللفظ .

(٥) سورة البقرة : ١٥٨ .

نزلت في أهل الكتاب ، ثم تلا : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾^(١) ، وتلا : ﴿لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُتُوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾^(٢) ، قال ابن عباس : سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فكتموه ، وأخبروه بغيره فخرجوا ، وقد أرووه أن قد أخبروه بما سألهم عنه ، واستحمدوا بذلك إليه ، وفرحوا بما أوتوا من كتابهم ما سألهم عنه^(٣) .

وقد سبق^(٤) فيه كلام في النوع الأول في معرفة سبب النزول فاستحضره .
ومن هذا ما قاله الشافعي^(٥) في قوله تعالى : ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾^(٦) أنه لا متمسك فيها للمالك عنى العموم ؛ لأنهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء فأجابهم عن المحرمات من تلك الأشياء ، وحكاها غير سميد بن جبير .

السابع : السلامة من التدافع ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾^(٧) ، فإنه يحتمل أن الطوائف لا تنفر من أماكنها وبواديهما جملة ، بل بعضهم لتحصيل التفقه بوفودهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا رجعوا إلى قومهم أعلموهم بما حصل لهم . والفائدة في كونهم لا ينفرون جميعاً عن بلادهم حصول المصلحة في حفظ من يتخلف من بعضهم ممن لا يمكن نفيه .

(١) آل عمران : ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٢) صحيح البخارى ٣٠ : ١١٥ كتاب التفسير .

(٣) الجزء الأول ص ٢٧ .

(٤) انظر الرسالة ٢٠٦ - ٢٠٨ ، والبرهان ١ : ٢٣ .

(٥) سورة التوبة ١٢٢ .

(٦) سورة الأنعام ١٤٥ .

ويمحتمل أن يكون المراد بالفئة النافرة هي مَنْ تسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغازيه وسراياه ؛ والمعنى حينئذ : أنه ما كان لهم أن ينفروا أجمعين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغازيه لتحصيل المصالح المتعلقة ببقاء مَنْ يَبْقَى في المدينة ، والفئة النافرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تتفقه في الدين بسبب ما يؤمرون به ويسمعون منه ؛ فإذا رجعوا إلى من بقي بالمدينة أعلموهم بما حصل لهم في صحبة الرسول صلى الله عليه وسلم من العلم .

والاحتمالان قولان للمفسرين .

قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد^(١) : والأقرب عندي هو الاحتمال الأول : لأننا لو حملناه على الاحتمال الثاني لخالفه ظاهر قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ فَانْفِرُوا تَبَاتٍ أَوْ انْفِرُوا جَمِيعًا ﴾^(٣) فإن ذلك يقتضى إما طلب الجميع بالنفير ، أو إباحته ؛ وذلك في ظاهره يخالف النهى عن نفر الجميع ، وإذا تعارض محملان يلزم من أحدهما معارضته ولا يلزم من الآخر ، فالثاني أولى . ولأننى بلزوم التعارض لزوماً لايجاب عنه ، ولا يتخرج على وجه مقبول ؛ بل ما هو أعم من ذلك ؛ فإن ما أشرنا إليه من الآيتين يجاب عنه بحمل ، ﴿ أَوْ ﴾ في قواه : ﴿ أَوْ انْفِرُوا جَمِيعًا ﴾^(٢) على التفصيل دون التخيير ، كما رضى به بعض المتأخرين من النجاة ، فيكون نفيرهم ثابتاً مما لا يدعو الحاجة إلى نفيرهم فيه جميعاً . ونفيرهم جميعاً فيما تدعو الحاجة إليه ، ويحمل قوله : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﴾^(٢) على ما إذا كان الرسول هو النافر للجهد ولم تحصل الكفاية إلا بنفير الجميع ممن يصلح للجهد ، فهذا أولى من قول من يقول بالنسخ

(١) هو محمد بن علي بن وهب بن مضيق شيخ الإسلام المعروف بابن دقيق العيد نزيل القاهرة ، توفى

سنة ٧٠٢ ، وانظر ترجمته في فوات الوفيات ٢ : ٨٤ ، والدرر الكامنة ٢ : ٩٢ .

(٢) سورة النساء ٧١ .

(٣) سورة التوبة ١٢٠ .

أو أن تكون هذه الآية ناسخة لما اقتضى النفي جميعاً .
ومن المفسرين من يقول : إن منع النفي جميعاً حيث يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، فليس لهم أن ينفروا جميعاً ويتركوه وحده .
والحمل أيضاً على هذا التفسير الذي ذكرناه أوّلى من هذا ؛ لأن اللفظ يقتضى أن نفيرهم للتفقه في الدين والإندار ، ونفيرهم مع بقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدهم لا يناسبه التعليل بالتفقه في الدين ؛ إذ التفقه منه صلى الله عليه وسلم وتعلم الشرائع من جهته ، فكيف يكون خروجهم عليه معذلاً للتفقه في الدين .
ومنه قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ ^(١) فإنه يحتمل أن يكون من باب القهيل والتخفيف ، ويحتمل أن يكون من باب التشديد ؛ بمعنى أنه ما وجدت الاستطاعة فاتقوا ، أى لا تبقى من الاستطاعة شيء .
وبمعنى التخفيف يرجع إلى أن المعنى : فاتقوا الله ما تيسر عليكم ، أو ما أمكنكم من غير عسر .

قال الشيخ تقي الدين النشيري : ويصلح معنى التخصيص قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

فصل

[في الظاهر والمؤول]

وقد يكون اللفظ محتملاً لمعنيين ، وهو في أحدهما أظهر ، فيسمى الراجح ظاهراً ، والمرجوح مؤولاً .

(١) سورة التغابن ١٦

مثال المؤول قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾^(١) ، فإنه يستحيل حمل المعية على القرب بالذات ، فتعين صرفه عن ذلك ، وحمله إما على الحفظ والرعاية ، أو على القدرة والعلم والرؤية ، كما قال تعالى : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾^(٢) .

وكقوله تعالى : ﴿ وَآخِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلَّةِ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾^(٣) ، فإنه يستحيل حمله على الظاهر ، لاستحالة أن يكون آدمي له أجنحة ، فيحمل على الخضوع وحسن الخلق .

وكقوله : ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ ، يستحيل أن يشد في القيامة في عنق كل طائع وعاصٍ وغيرهما طير من الطيور ، فوجب حمله على التزام الكتاب في الحساب لكل واحد منهم بعينه .

ومثال الظاهر قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾^(٤) ، فإن الباغى يطلق على الجاهل وعلى الظالم وهو فيه أظهر وأغلب ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾^(٦) ؛ فيقال للانقطاع طهر ، وللوضوء والغسل ؛ غير أن الثانى أظهر .

وكقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(٧) ، فيقال : للابتداء التمام والفراغ ؛ غير أن الفراغ أظهر .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾^(٨) فيحتمل أن يكون

- | | |
|-----------------------|------------------------|
| (١) سورة الحديد ٤ . | (٢) سورة ق ١٦ . |
| (٣) سورة الإسراء ٢٤ . | (٤) سورة الأنعام ١٤٥ . |
| (٥) سورة الحج ٦٠ . | (٦) سورة البقرة ٢٢٢ . |
| (٧) سورة البقرة ١٩٦ . | (٨) سورة الطلاق ٢ . |

الخيار في الأجل أو بعده ؛ والظاهر الأول ، لكنه يحمل على أنه مفارقة الأجل .
 وقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ ^(١) ، والظاهر يقتضى حمله على الاستحباب ، لأن قوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ ﴾ بمنزلة قوله : « لا بأس » وذلك لا يقتضى الوجوب ولكن هذا الظاهر متروك بل هو واجب ، لأن طواف الإفاضة واجب ، ولأنه ذكره بعد التطوع فقال : ﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا ﴾ ^(٢) فدل على أن النهى السابق نهى عن ترك واجب ، لا نهى عن ترك مندوب أو مستحب .

وقد يكون الكلام ظاهراً في شيء فيعدل به عن الظاهر بدليل آخر ، كقوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ ^(٣) ، والأشهر اسم لثلاثة ، لأنه أقل الجمع .
 وكقوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ ^(٤) فالظاهر اشتراط ^(٥) ثلاثة من الإخوة لكن قام الدليل من خارج على أن المراد اثنان ، لأنهما يحجبانها عن الثلث إلى السدس .

فصل

[في اشتراك اللفظ بين حقيقتين ، أو حقيقة ومجاز]

قد يكون اللفظ مشتركاً بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز ، ويصح حمله عليهما جميعاً كقوله تعالى : ﴿ لَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ ^(٥) قيل : المراد « يضارر » وقيل : « يضارر » أى الكاتب والشهيد لا يضارر ، فيكتم الشهادة والخط ؛ وهذا أظهر .

(٢) سورة البقرة ١٩٧ .

(٤) م : « اشتراك » .

(١) سورة البقرة ١٥٨ .

(٣) سورة النساء ١١ .

(٥) سورة البقرة ٢٣٣ .

ويمحتمل أن من دعا الكاتب والشهيد لا يضاررّه فيطلبه في وقت فيه ضرر .
وكذلك قوله : ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ ^(١) ، فعلى هذا يجوز أن يقال : أراد الله بهذا اللفظ كلا المعنيين على القولين ؛ أما إذا قلنا : بجواز استعمال المشترك في معنيتين فظاهر ، وأما إذا قلنا بالمنع ، فبأن يكون اللفظ قد خوطب به مرتين : مرة أريد هذا ومرة هذا ، وقد جاء عن أبي الدرداء رضى الله عنه : لا يفقه الرجل كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوها كثيرة . رواه أحمد . أى اللفظ الواحد يحتمل معاني متعددة ، ولا يقتصر به على ذلك المعنى بل يعلم أنه يصلح لهذا ولهذا .

وقال ابن القشيري في مقدمة تفسيره : مالا يحتمل إلا معنى واحداً حمل عليه ، وما احتمل معنيين فصاعداً بأن وُضِعَ لأشياء متماثلة ، كالمسواد حمل على الجنس عند الإطلاق وإن وضع لمعان مختلفة ؛ فإن ظهر أحد المعنيين حمل على الظاهر إلا أن يقوم الدليل ، وإن استويا ، سواء كان الاستعمال فيهما حقيقة أو مجازاً ؛ أو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً كلفظ العين والقرء واللّس ، فإن تنافى الجمع بينهما فهو محمل ، فيطلب البيان من غيره ، وإن لم يتناف ، فقد مال قوم إلى الحمل على المعنيين ، والوجه التوقف فيه ، لأنه ما وضع للجميع ، بل وضع لأحاد مسميات على البدل ، وادعاء إشعاره بالجميع بعيد ؛ نعم يجوز أن يريد المتكلم به جميع المحامل ولا يستحيل ذلك عقلاً ، وفي مثل هذا يقال : يحتمل أن يكون المراد كذا ، ويحتمل أن يكون كذا

فصل

[قد ينفي الشيء ويثبت باعتبارين]

وقد ينفي الشيء ويثبت باعتبارين كما سبق في قوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَا كُنْ

اللَّهِ رَمَى ﴿١﴾ ، ثم أثبتته لسر غامض ؛ وهو أن الرمي الثاني غير الأول ؛ فإن الأول عَنَى به الرمي بالرعب ، والثاني عَنَى به بالتراب حين رمى النبي صلى الله عليه وسلم ﴿٢﴾ في وجوه أعدائه بالتراب والحصى وقال : « شأنت الوجوه » فأنهزموا ، فأنزل الله يخبره أن انهزامهم لم يكن لأجل التراب ، وإنما هو بما أوقع في قلوبهم من الرعب .

فصل

[في الإجمال ظاهرا وأسبابه]

وأما ما فيه من الإجمال في الظاهر فكثير ، وله أسباب .

أحدها : أن يعرض من ألفاظ مختلفة مشتركة وقعت في التركيب ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ﴾ ﴿٣﴾ ، قيل : معناه كالنهار مبيضة لا شيء فيها ، وقيل كالليل مظلمة لا شيء فيها .

وكقوله : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ ﴾ ﴿٤﴾ ، قيل : أقبل ، وأدبر .
وكالآمة في قوله تعالى : ﴿ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً ﴾ ﴿٥﴾ بمعنى الجماعة ، وفي قوله : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾ ﴿٦﴾ بمعنى الرجل الجامع للخير المتقدم به . وبمعنى الدين في قوله

(١) سورة الأنفال ١٧ .
أخذ وقيل يوم خير ، وقيل يوم بدر ، وانظر تفصيل أوجه الخلاف في تفسير القرطبي ٧ : ٣٨٤ ، ٣٨٥ .
(٢) سورة التكاوير ١٧ .
(٣) سورة ن ٢٠ .
(٤) سورة النحل ١٢٠ .
(٥) سورة القصص ٢٣ .
(٦) سورة النحل ١٢٠ .

تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ ﴾^(١) . وبمعنى الزمان في قوله تعالى : ﴿ وَآدَّ كُرًّا بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾^(٢) .

وكالتدريية فإنها في الاستعمال العرفي «الأدنى» ، ومنه : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ ﴾^(٣) وقد يطلق على « الأعلى » بدليل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ ... ﴾^(٤) الآية ، ثم قال : ﴿ ذَرِيَّةٍ ﴾^(٥) ، وبها يجاب عن الإشكال المشهور في قوله تعالى : ﴿ حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ ﴾^(٦) على بحث فيه^(٧) .

وقال مكي في قوله تعالى : ﴿ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾^(٨) أى أول من يعبد الله . ومن قال : « الأنفين » فقوله مردود^(٩) ، لأنه يلزم أن يكون العبدین لأنه إنما يقال : عبد من كذا ، أى أنف .

الثانى : من حذف في الكلام ، كقوله : ﴿ وَتَرْتَفِعُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُمْ ﴾^(١٠) قيل معناه ترتفعون في نكاحهن لما لهن . وقيل معناه : عن نكاحهن لزماتهن وقلة ما لهن والكلام يحتمل الوجهين ، لأن العرب تقول : رغبت عن الشيء إذا زهدت فيه ، ورغبت في الشيء إذا حرصت عليه ، فلما ركب الكلام تركيباً حذف معه حرف الجر احتتمل التأويلين جميعاً . وجعل منه بعضهم قوله تعالى في سورة النساء : ﴿ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ

(١) سورة الزخرف ٢٢، ٢٣

(٢) سورة الأنعام ٨٤

(٣) سورة آل عمران ٣٤

(٤) انظر تفسير البحر لأبي حيان ، ٧ : ٣٣٨ .

(٥) سورة الزخرف ٨١

(٦) سورة النساء ١٢٧

(٧) سورة يوسف ٤٥

(٨) سورة آل عمران ٣٣

(٩) سورة يس ٤١

(١٠) انظر تفسير ابن كثير ٤ : ١٣٦ .

لَا يَسْكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا . مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴿^(١)﴾ ، أى يقولون : ﴿ما أصابك﴾ ، قال : ولولا هذا التقدير لكان مناقضا لقوله : ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ ^(٢) ، أى آية مبصرة ، فظلموا أنفسهم بقتلها ، وليس المراد أن الناقة كانت مبصرة لا عمياء .

الثالث : من تعيين الضمير ، كقوله تعالى : ﴿أَوْ يَفْقَهُ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النُّكَاحِ﴾ ^(٣) ، فالضمير فى ﴿بِيَدِهِ﴾ يحتمل عوده على الولي وعلى الزوج ، ورجح الثانى لموافقته للقواعد ، فإن الولي لا يجوز أن يعفو عن مال يقيم به وجه من الوجوه ، وتحمل الكلام المحتمل على القواعد الشرعية أولى .

فإن قيل : لو كان خطابا للأزواج لقال «إلا أن تغفوا» بالخطاب ؛ لأن صدر الآية خطاب لهم بقوله : ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ ^(٤) ، إلى قوله : ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ^(٥) . قلنا : هو التفات من الخطاب إلى الغيبة ، وهو من أنواع البديع .

ومنه قوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ بَرْقَةً﴾ ^(٦) ، فيحتمل أن يكون الضمير الفاعل الذى فى ﴿يرفعه﴾ عائدا على العمل ، والمعنى أن الكلم الطيب - وهو التوحيد - يرفع العمل الصالح ؛ لأنه لا تصلح الأعمال إلا مع الإيمان . ويحتمل أن يكون الضمير عائدا على الكلم ، ويكون معناه أن العمل الصالح هو الذى يرفع الكلم الطيب ؛ وكلاهما صحيح لأن الإيمان فعل وعمل ونية لا يصح بعضها إلا ببعض .

(٢) سورة الإسراء ٥٩ .

(٤) سورة طه ١٠ .

(١) سورة النساء ٧٨، ٧٩ .

(٣) سورة البقرة ٢٢٧ .

وقوله تعالى : ﴿ فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا . فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا ﴾^(١) ؛ فالهاء الأولى كناية عن الحوافر وهي موريات ، أى أثرن بالحوافر نقعاً ، والثانية كناية عن الإغارة ، أى المغيرات صبحا ، ﴿ فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا ﴾^(٢) جمع المشركين ، فأغاروا بجمعهم .
وقد صنف ابن الأنبارى كتاباً فى تعيين الضمائر الواقعة فى القرآن فى مجلدين .

الرابع : من مواقع الوقف والابتداء ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾^(٣) ، فقوله : ﴿ الرَّاسِخُونَ ﴾ ، يحتمل أن يكون معطوفاً على اسم الله تعالى ، ويحتمل أن يكون ابتداء كلام . وهذا الثانى هو الظاهر ويكون حذف « أما » المقابلة كقوله : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾^(٤) ، ويؤيده آية البقرة : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾^(٥) .

الخامس : من جهة غرابة اللفظ كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾^(٦) .
﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾^(٧) .
﴿ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾^(٨) ، وغير ذلك مما صنف فيه العلماء من كتب غريب القرآن

السادس : من جهة كثرة استعماله الآن ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ أَلْقِ السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾^(٩) .

(٢) سورة آل عمران ٧ .
(٤) سورة البقرة ٣٣٢ .
(٦) سورة آل عمران ٣٩ .

(١) سورة العاديات ٤ ، ٥ .
(٣) سورة البقرة ٢٦ .
(٥) سورة الحج ١١ .
(٧) سورة في ٣٧ .

و ﴿يَلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾^(١) بمعنى « يسمعون » ولا يقول أحداً الآن :
ألقيت سمعى .

وكذا قوله : ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾^(٢) أى متكبراً .
وقوله : ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَمْتَنُونُ صُدُورَهُمْ﴾^(٣) ، أى يسرون ما فى ضمائرهم .
وكذا : ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفِّهِ﴾^(٤) أى نادماً .
وكذا : ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٥) أى لم يتلقوا النعم بشكر .

السابع : من جهة التقديم والتأخير ، كقوله تعالى : ﴿وَلَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ
لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾^(٦) تقديره : « ولو كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى
لكان لزاما » ولولا هذا التقدير لكان منصوباً كالإلزام .

وقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ خَفِيٌّ عَنْهَا﴾^(٧) ، أى يسألونك عنها كأنك .
وقوله : ﴿لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ . كما أخرجك ربك^(٨) .
فهذا غير متصل وإنما هو عائد على قوله : ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(٨) ، ﴿كَمَا
أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ﴾^(٨) فصارت أنفال الغنائم لك إذ أنت راض بخروجك .
وهم كارهون ، فاعترض بين الكلام الأمر بالتقوى وغيره .

وقوله : ﴿حَتَّىٰ تَوَدُّوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾^(٩) معناه ﴿قَدْ كَانَتْ﴾^(٩)

- | | |
|------------------------|------------------------------|
| (١) سورة الشعراء ٢٢٣ . | (٢) سورة الحج ٩ . |
| (٣) سورة هود | (٤) سورة الكهف ٤٢ . |
| (٥) سورة إبراهيم ٩ . | (٦) سورة طه ١٢٩ . |
| (٧) سورة الأعراف ١٨٧ . | (٨) سورة الأنفال ١ ، ٤ ، ٥ . |
| (٩) سورة المتحنة ٤ . | |

لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ ﴿١﴾

الثامن: من جهة المنقول المتقلب؛ كقوله تعالى: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾^(١)، أى «طور سينا» وقوله: ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٢) أى الناس، وقيل: «إدريس» وفى حرف ابن مسعود: «إدراص»^(٣).

التاسع: المكرر القاطع لوصل الكلام فى الظاهر، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾^(٤)، معناه يدعون من دون الله شركاء إلا الظن.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ لَا الَّذِينَ اسْتَكَبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَن آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(٥) معناه الذين استكبروا لمن آمن من الذين استضعفوا.

فصل

فيما ورد فيه مبيّنات للإجمال

اعلم أن الكتاب هو القرآن المتلو؛ وهو إمانص، وهو ما لا يحتمل إلا معنى، كقوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(٦) وإما ظاهر وهو ما دلّ على معنى مع تجويز غيره.

(١) سورة الصافات ١٣٠.

(٢) سورة التين ٢.

(٣) انظر الكشف ٢ : ٢٧٠، وإتحاف فضلاء البشر ٣٧٠.

(٤) سورة الأعراف ٧٥.

(٥) سورة يونس ٦٦.

(٦) سورة البقرة ١٩٦.

والرافع لذلك الاحتمال قرائن لفظية ومعنوية ، واللفظية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة .
أما المتصلة فنوعان : نوع يصرف اللفظ إلى غير الاحتمال الذي لولا القرينة لَحُمِلَ
عليه ، ويسمى تخصيصاً وتأويلاً . ونوع يظهر به المراد من اللفظ ويسمى بياناً .

فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ الرَّبَا ﴾ ^(١) ، فإنه دلّ على أن المراد من قوله سبحانه .
﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ ^(٢) البعض دون الكل الذي هو ظاهر بأصل الوضع ، وبين أنه
ظاهر في الاحتمال الذي دلت عليه القرينة في سياق الكلام . وللشافعي رحمه الله قول
'بإجمال البيع ؛ لأن الربا مجمل ، وهو في حكم المستثنى من البيع ، واستثناء المجهول من المعلوم
يمود ^(٣) بالإجمال على أصل الكلام . والصحيح الأول ؛ فإن الربا عام في الزيادات كلها ،
وكون البعض غير مراد نوع تخصيص فلا تتغير به دلالة الأوضاع .

ومثال النوع الثاني قوله تعالى : ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ ^(٤) فإنه فسر مجمل قوله تعالى : ﴿ حَتَّى
يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ ^(٥) ؛ إذ لولا ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ لبقى
الكلام الأول على تردده وإجماله .

وقد ورد أن بعض الصحابة كان يربط في رجله الخيط الأبيض والأسود ، ولا يزال
يأكل ويشرب حتى يتبين له لونهما ، فأنزل الله تعالى بعد ذلك : ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ ^(٦) ،
فعلّموا أنه أراد الليل والنهار .

وأما اللفظية المنفصلة فنوعان أيضاً : تأويل وبيان .

فمثال الأول قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا
غَيْرَهُ ﴾ ^(٧) ، فإنه دلّ على أن المراد بقوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾ ^(٨) الطلاق

(٢-٢) ساقط من ت وهو في حاشية ط .

(٤) سورة البقرة ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(١) سورة البقرة ٢٧٥ .

(٣) سورة البقرة ١٨٧ .

الرجعى ، إذ لولا هذه القرينة لكان السكّل منحصرًا فى الطّلقين ؛ وهذه القرينة وإن كانت مذكورة فى سياق ذكر الطّلقين إلا أنها جاءت فى آية أخرى ، فلهذا جعلت من قسم المنفصلة .

ومثال الثانى قوله تعالى : ﴿ وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ . إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾^(١) فإنه دلّ على جواز الرؤية ، ويفسر به قوله تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَارُ ﴾^(٢) ، حيث كان مترددا بين نفي الرؤية أصلاً وبين نفي الإحاطة والحصر دون أصل الرؤية .

وأيضاً قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾^(٣) ، فإنه لما حجب الفجار عن رؤيته خزيًا لهم دلّ على إثباتها للأبرار ، وارتفع به الإجمال فى قوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَارُ ﴾^(٢) .

وأما القرائن المعنوية فلا تنحصر ومن مثله قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾^(٤) ؛ فإن صيغته صيغة الخبر ؛ ولكن لا يمكن حملها على حقيقة ، لأنهن قد لا يتربصن فيقع خبر الله بخلاف خبره وهو محال ، فوجب اعتبار هذه القرينة حمل الصيغة على معنى الأمر صيانة لكلام الله تعالى عن احتمال المحال .

ونظائره كثيرة فيما ورد من صيغة الخبر ؛ والمراد بها الأمر .

(١) سورة القيامة ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) سورة الأنعام ١٠٣ .

(٣) سورة الطّفين ١٥ .

(٤) سورة البقرة ٢٣٠ .

النوع الثاني والأربعون في وجوه المخطبات والخطاب في القرآن

يأتي على نحو من أربعين وجهاً :

الأول

خطاب العام المراد به العموم

- كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝ ﴾^(١) .
وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ۝ ﴾^(٢) .
وقوله : ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ۝ ﴾^(٣) .
وقوله : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ۝ ﴾^(٤) .
﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ۝ ﴾^(٥) . ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا ۝ ﴾^(٦) . وهو كثير في القرآن .
﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ۝ ﴾^(٧) .

الثاني

خطاب الخاص والمراد به الخصوص

- من ذلك قوله تعالى : ﴿ أَمْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ۝ ﴾^(٨) .

(١) سورة المجادلة ٧ .
(٢) سورة الكهف ٤٩ .
(٣) سورة المؤمن ٦٧ .
(٤) سورة يونس ٤٤ .
(٥) سورة الروم ٤٠ .
(٦) سورة المؤمن ٦٤ .
(٧) سورة الانفطار ٦ ، وفي الكشاف ما يفيد أنهم أهل الكتاب ، وكفرهم بعد الإيمان هو تكذيبهم برسول الله صلى الله عليه وسلم بعد اعتناقهم به قبل مجيئه . (٨) سورة آل عمران ١٠٦ .

﴿ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ﴾^(١) .
 ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾^(٢) .
 ﴿ يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾^(٣) .
 وقوله : ﴿ فَلَمَّا قَفَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَا كَهَا لِكَيْلَا ﴾^(٤) ، وغير ذلك .

الثالث

خطاب الخاص والمراد به العموم

كقوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾^(٥) ، فافتتح الخطاب بالنبي صلى الله عليه وسلم والمراد سائر من يملك الطلاق .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالَكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٦) .

وقال أبو بكر الصيرفي^(٧) : كان ابتداء الخطاب له ، فلما قال في الموهوبة : ﴿ خَالِصَةً لَكَ ﴾^(٨) علم أن ما قبلها له ولغيره وصلى الله عليه وسلم :

(١) سورة التوبة ٣٥ .
 (٢) سورة الدخان ٩ : ٥ .
 (٣) سورة المائدة ٦٧ .
 (٤) سورة الأحزاب ٣٧ .
 (٥) سورة الطلاق ١ ، وفي الكشف : خص النبي صلى الله عليه وسلم بالبدء وعم بالخطاب لأنه صلى الله عليه وسلم إمام أمته وقدرتهم .
 (٦) سورة الأحزاب ٥٠ .
 (٧) هو أبو بكر محمد بن عبد الله الفقيه الشافعي المعروف بالصيرفي ، بغدادى له تصانيف في أصول الفقه : توفي سنة ٣٣٠ . الباب لابن الأثير ٢ : ٦٦ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾^(١) وجرى أبو يوسف على الظاهر فقال : إن صلاة الخوف من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم . وأجاب الجمهور بأنه لم يذكر ﴿ فِيهِمْ ﴾ على أنه شرط ، بل على أنه صفة حال والأصل في الخطاب أن يكون لمعين .

وقد يخرج على غير معين ليفيد العموم ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ ﴾^(٢) ، وقائده الإيدان بأنه خليف بأن يؤمر به كل أحد ليحصل مقصوده الجميل .

وكقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ ﴾^(٣) ، أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم ، للقصد إلى تفضيع حالهم ، وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها فلا يخص بها رؤية راء ، بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل في هذا الخطاب ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾^(٤) ، لم يرَدْ به مخاطب معين ، بل عبّر بالخطاب ليحصل لكل واحد فيه مدخل ، مبالغة فيما قصد الله من وصف ما في ذلك المكان من النعيم والملك ، ولبناء الكلام في الموضعين على العموم لم يجعل لـ : « ترى » ولا لـ : « رأيت » مفعولا ظاهرا ولا مقدرأ ليشيع ويعم^(٥) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾^(٦) ، فقيل إنه من هذا الباب ، ومنعه قوم وقال : الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولو للتمني لرسول الله صلى الله عليه وسلم كالترجي في : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾^(٧) ، لأنه تجرّع من

(١) سورة النساء ١٠٢ .

(٢) سورة البقرة ٢٥ .

(٣) سورة سبأ ٥١ .

(٤) سورة الإنسان ٢٠ .

(٥) في الكشاف : « رأيت » ليس له مفعول ظاهر ولا مقدر ليشيع ويعم ، يعني أن بصر الرائي أينما وقع

لم ينطق إدراكه إلا بنعيم كثيرة ، وملك كبير .

(٦) سورة الأنبياء ٣١ .

(٧) سورة الجدة ١٢ .

علاوتهم الفُصص ، فجعله الله كأنه تمنى أن يراهم على تلك الحالة الفظيعة ، من نكس
الردوس صامعيا ليشمت بهم .
ويجوز أن تكون : « لو » « امتناعية » ، وجوابها محذوف ؛ أى لرأيت أسوأ
حال يرى .

الرابع

خطاب العام والمراد الخصوص

وقد اختلف العلماء في وقوع ذلك في القرآن ، فأنكره بعضهم ؛ لأن الدلالة الملوجية
للخصوص بمنزلة الاستثناء المتصل بالجملة ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ
إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾^(١) ، والصحيح أنه واقع .

كقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾^(٢) وعمومه يقتضى
دخول جميع الناس في اللفظين جميعاً ؛ والمراد بعضهم ، لأن القائلين غير المقول لهم ، والمراد
بالأول نعيم بن سعيد الثقفى^(٣) ، والثانى أبوسفيان وأصحابه . قال الفارسي : ومما يقوى
أن المراد بالناس في قوله : ﴿ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾^(٢) واحد قوله : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكَ
الشَّيْطَانُ يَخُوفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾^(٤) ، فوقعت الإشارة بقوله : ﴿ ذَلِكَ ﴾^(٤) إلى واحد بعينه ،
ولو كان المعنى به جمعاً لكان « إنما الشياطين الشياطين » فهذه دلالة ظاهرة في اللفظ
وقيل بل وضع فيه « الذين » موضع « الذى » .

(١) سورة العنكبوت ١٤ . (٢) سورة آل عمران ١٧٣ .

(٣) في الكشف : نعيم بن مسعود الأشجعى ، ولعله الصواب .

(٤) سورة آل عمران ١٧٥ .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾ ^(١) يعني عبد الله بن سلام .

وقوله : ﴿ إِنِّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ ﴾ ^(٢) قال الضحاك : وهو الأقرع بن حابس .

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ ﴾ ^(٣) لم يدخل فيه الأطفال والمجانين .

ثم التخصيص بحىء تارة فى آخر الآية ، بكوله تعالى : ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ ^(٤) ، فهذا عام فى البالغة والصغيرة عاقلة أو مجنونة ، ثم خص فى آخرها بقوله : ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا . . ﴾ ^(٥) الآية ، فخصها بالعاقلة البالغة ، لأن من عداها عبارتها ملفاة فى العفو .

ونظيره قوله : ﴿ وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾ ^(٦) ، فإنه عام فى البائنة والرجعية ثم خصها بالرجعية بقوله : ﴿ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ ﴾ ^(٦) ، لأن البائنة لا تراجع .

وتارة فى أولها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا ﴾ ^(٧) ، فإن هذا خاص فى الذى أعطاهما الزوج . ثم قال بعد : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ ^(٧) ، فهذا عام فيما أعطاهما الزوج أو غيره إذا كان ملكاً لها .

وقد يأخذ التخصيص من آية أخرى كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ

(٢) سورة ، وفى الكشف أن الذى ناداه

(١) سورة البقرة ١٣ .

هو عيفية بن حصين والأقرع بن حابس .

(٣) سورة النساء ١ ، الحج ١ ، لقمان ٣٣ .

(٤) سورة الحجرات ٤ النساء ٤ .

(٥) سورة النساء ٤ .

(٦) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٧) سورة البقرة ٢٢٩ .

دُبْرُهُ ... ﴿^(١) الآية ، فهذا عام في المقاتل كثيراً أو قليلاً ، ثم قال: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ...﴾ الآية .

ونظيره قوله : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ ^(٢) وهذا عام في جميع الميتات ، ثم خصه بقوله : ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ ^(٣) ، فأباح الصيد الذي يموت في فم الجراح العلم .

وخصص أيضاً عمومه في آية أخرى قال : ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ﴾ ^(٤) تقديره : « وإن كانت ميتة » فخص بهذه الآية عموم تلك .

ومثله قوله تعالى : ﴿أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ﴾ ^(٥) .
ونظيره قوله : ﴿وَالْدَّمَ﴾ ^(٦) وقال في آية أخرى : ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ ^(٧) يعني إلا الكبد والطحال ؛ فهو حلال .

ثم هذه الآية خاصة في سورة الأنعام وهي مكية ، والآية العامة في سورة المائدة ^(٨) وهي مدنية ، وقد تقدّم الخصاص على العام في هذا الموضع ، كما تقدّم في النزول آية الوضوء ؛ على أنه التيمم ، وهذا ماشٍ على مذهب الشافعي في أن العبرة بالخصاص ؛ سواء تقدّم أم تأخر .

(١) سورة الأنفال ١٦ .

(٢) سورة المائدة ٣ .

(٣) سورة المائدة ٤ .

(٤) سورة المائدة ٩٦ .

(٥) سورة النور ٢٩ .

(٦) من قوله تعالى في سورة البقرة ١٧٣ : ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ .

(٧) سورة الأنعام ١٤٥ .

(٨) آية ٣ : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمَ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ .

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنُمُ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا...﴾^(١) الآية؛ وهذا عام سواء رضيت المرأة أم لا، ثم خصها بقوله: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾^(٢)، وخصها بقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(٣).

ومثله قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ...﴾^(٤) الآية، فهذا عام في للدخول بها وغيرها، ثم خصها فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ...﴾^(٥) الآية؛ فخص الآية والصغيرة والحامل؛ فالآية والصغيرة بالأشهر، والحامل بالوضع.

ونظيره قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ...﴾^(٦) الآية، وهذا عام في الحامل والحائل، ثم خص بقوله: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٧).

ونظيره قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...﴾^(٨) الآية وهذا عام في ذوات المحارم والأجنبيات، ثم خص بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾^(٩) الآية وقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾^(١٠) عام في الحرائر والإماء، ثم خصه بقوله: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(١١).

وقوله: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾^(١٢) فإن الخلعة عامة، ثم خصها بقوله: ﴿الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾^(١٣).

وكذلك قوله: ﴿وَلَا شَفَاعَةٌ﴾^(١٤) بشفاعته النبي صلى الله عليه وسلم.

- | | |
|-----------------------|------------------------|
| (١) سورة النساء ٢٠ . | (٢) سورة النساء ٤ . |
| (٣) سورة البقرة ٢٢٩ . | (٤) سورة البقرة ٢٢٨ . |
| (٥) سورة الأحزاب ٤٩ . | (٦) سورة البقرة ٢٣٤ . |
| (٧) سورة الطلاق ٤ . | (٨) سورة النساء ٢٠ . |
| (٩) سورة النساء ٢٣ . | (١٠) سورة التور ٢ . |
| (١١) سورة النساء ٢٥ . | (١٢) سورة البقرة ٢٥٤ . |
| (١٣) سورة الزخرف ٦٧ . | (١٤) سورة البقرة ٢٥٤ . |

فائدة

[في العموم والخصوص]

قد يكون الكلامان متصلين ، وقد يكون أحدهما خاصا والآخر عاما ؛ وذلك نحو قولهم لمن أعطى زيدا درهما : أعط عمرا ، فإن لم تفعل فما أعطيت ؛ يريد : إن لم تعط عمرا فانت لم تعط زيدا أيضا ، وذاك غير محسوب لك .

ذكره ^(١) ابن فارس ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ ^(٢) قال : فهذا خاص به ، يريد هذا الأمر المحدد ^(٣) ببلغه ، ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ﴾ ولم تبلِّغ [هذا] ^(٤) ﴿ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ ؛ يريد جميع ما أرسلت به .

قلت : وهو وجه حسن ؛ وفي الآية وجوه آخر :

أحدها : أن المعنى أنك إن تركت منها شيئا كنت كمن لا يبلغ شيئا منها ، فيكون ترك البعض محبطا للباقي . قال الراغب : وكذلك أن حكم الأنبياء عليهم السلام في تكليفاتهم أشد ؛ وليس حكمهم كحكم سائر الناس الذين يتجاوز عنهم إذا خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا ؛ وروى هذا المعنى عن ابن عباس رضى الله عنهما .

والثاني : قال الإمام فخر الدين إنه من باب قوله :

* أنا أبو النجم وشِعْرِي شِعْرِي *

معناه : أن شعري قد بانغ في المتانة والفصاحة إلى حدّ شيء قيل في نظم إنه شعري فقد

(١) في الصاحبي ١٧٨ .

(٢) سورة المائدة ٦٧ .

(٣) في الصاحبي « المجدد » .

(٤) تكملة من الصاحبي ، وط .

انتهى مدحه إلى الغاية فيفيد تكرير المبالغة التامة في المدح من هذا الوجه . وكذا جواب الشرط هاهنا ، يعنى به أنه لا يمكن أن يُوصف ترك بعض المبلغ تهديداً أعظم من أنه ترك التبليغ ، فكان ذلك تنبيهاً على غاية التهديد والوعيد . وضعف الوجه الذى قبله بأن من أتى بالبعض وترك البعض ، لو قيل إنه ترك الكل كان كذباً ، ولو قيل : إن الخلل فى ترك البعض ، كالخلل فى ترك الكل ، فإنه أيضاً محال .

وفى هذا التضعيف الذى ذكره الإمام نظر ؛ لأنه إذا كان متى أتى به غير معتد به فوجوده كالعدم ، كقول الشاعر :

سُئِلَتْ فلم تمنع ولم تعطِ نائلاً فسيان لا ذمٌ عليك ولا حمدٌ
أى ، ولم تعطِ ما يعدّ نائلاً ؛ وإلا يتكاذب البيت .

الثالث : أنه لتعظيم حرمة كتمان البعض جعله ككتمان الكل ، كما فى قوله تعالى : ﴿ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾^(١) .

الرابع : أنه وضع السبب موضع المسبب ، ومعناه : إن لم تفعل ذلك [فلك]^(٢) ما يوجب [كتمان الوحي كله من العذاب]^(٣) .

ذكر هذا الذى قبله صاحب الكشف^(٣) .

(٢) زيادة من الكشف ، فيما نقله عنه الزركشى .

(١) سورة المائدة ٣٢ .

(٣) الكشف ٢ : ٢٦٦ هـ .

تنبيه : قال الإمام أبو بكر الرازي : وفي هذه الآية دلالة على أن كل ما كان من الأحكام للناس إليه حاجة عامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قد بلغه الكافة ، وإنما وروده ينبغى أن يكون من طريق التواتر ؛ نحو الوضوء من مس الفرج ومن مس المرأة ، ومما مست النار ونحوها ، لعموم البلوى بها^(١) ، فإذا لم نجد ما كان فيها بهذه المنزلة واردة من طريق التواتر ، علمنا أن الخبر غير ثابت في الأصل . انتهى .

وهذه الدلالة ممنوعة ، لأن التبليغ مطلق غير مقيد بصورة التواتر فيما تعم به البلوى ، فلا تثبت زيادة ذلك إلا بدليل . ومن المعلوم أن الله سبحانه لم يكلف رسوله صلى الله عليه وسلم إشاعة شيء إلى جمع يتحصل بهم القطع غير القرآن ؛ لأنه المعجز الأكبر ، وطريق معرفته القطع ، فأما باقى الأحكام فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يرسل بها إلى الآحاد والقبائل ، وهى مشتملة على ما تعم به البلوى قطعاً .

الخامس

خطاب الجنس

نحو ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾^(٢) ، فإن المراد جنس الناس لا كل فرد ، وإلا فمعلوم أن غير المكلف لم يدخل تحت هذا الخطاب ، وهذا يغلب فى خطاب أهل مكة كما سبق ، ورجح الأصوليون دخول النبي صلى الله عليه وسلم فى الخطاب بـ «يَا أَيُّهَا النَّاسُ» . وفى القرآن سورتان ، أولهما ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ ، إحداهما فى النصف الأول ، وهى السورة الرابعة منه ،

(١) م : « فيها » .

(٢) سورة البقرة ٢١ ، ١٦٨ : وهو فى القرآن كثير .

وهي سورة النساء ، والثانية في النصف الثاني منه . وهي سورة الحج . والأولى تشتمل على شرح المبدأ^(١) ، والثانية تشتمل على شرح المعاد ، فتأمل هذا الترتيب ما أوقعه في البلاغة ! قال الراغب : « الناس قد يذكر ويراد به الفضلاء دون من يتناولهم اسم « الناس » تجاوزاً ، وذلك إذا اعتبر معنى الإنسانية ، وهو وجود العقل والذكور وسائر القوى المختصة به ، فإن كل شيء عدم فعله المختص به لا يكاد يستحق اسمه ، كاليد ، فإنها إذا عُدِمَتْ فعلها انخلص بها ، فإطلاق اليد عليها كإطلاقه على يد السرير . ومثله بقوله تعالى : ﴿ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾^(٢) أي ، كما يفعل مَنْ يوجد فيه معنى الإنسانية ، ولم يقصد بالإنسان عيناً واحداً ، بل قصد المعنى ، وكذلك قوله : ﴿ أَمْ يَحْذَرُونَ النَّاسَ ﴾ أي من وجد فيه معنى الإنسانية ، أي إنسان كان . »

قال : « وربما قصد به النوع من حيث هو . كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾^(٣) . »^(٤)

السادس

خطاب النوع

نحو : ﴿ يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾^(٦) ، والمراد « بنو يعقوب » ، وإنما صرح به للطيفة سبقت في النوع السادس وهو علم المبهمات^(٧) .

(١) ت : « المبدأ » .

(٢) سورة النساء ٥٤ .

(٣) المفردات في غريب القرآن ص ٥٢٩ .

(٤) سورة البقرة ٤٠ .

(٥) سورة البقرة ١٣ .

(٦) سورة البقرة ٢٥١ .

(٧) انظر الجزء الأول ص ١٠٥ .

السابع

خطاب العين

﴿ نَحْوُ يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾^(١) .

﴿ يَانُوحُ اقْبِضْ بِسَلَامٍ ﴾^(٢) .

﴿ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾^(٣) .

﴿ يَا مُوسَى ﴾^(٤) .

﴿ يَا عِيسَى ﴾^(٥) .

ولم يقع في القرآن النداء بـ « يا محمد » بل ، بـ « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ » ، و « يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ »
نعتيا له وتبجيلا ، وتخصيصا بذلك عن سواه .

الثامن

خطاب المدح

نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ، وهذا وقع خطابا لأهل المدينة الذين آمنوا
وهاجروا ، تمييزاً لهم عن أهل مكة ، وقد سبق أن كل آية فيها : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾

(١) سورة البقرة ٣٥ .

(٢) سورة الصافات ١٠٥ .

(٣) سورة هود ٤٨ .

(٤) سورة الأعراف ١٤٤ : ﴿ قَالَ يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي

وَبِكَلَامِي ﴾ .

(٥) سورة آل عمران ٥٥ : ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ خُذْ هَذَا الصَّلَافُكُ وَرَافِعُكُ إِلَى مَطْعَمُكَ

مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ... ﴾ .

لأهل مكة ، وحكمة ذلك أنه يأتي بعد ﴿يَأْيُهَا النَّاسُ﴾ الأمر بأصل الإيمان ، ويأتي بعد ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الأمر بتفاصيل الشريعة ، وإن جاء بعدها الأمر بالإيمان كان من قبيل الأمر بالاستصحاب .

وقوله تعالى : ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(١) ، قيل : يرِدُ الخطاب بذلك باعتبار الظاهر عند المخاطب ؛ وهم المناقون ، فإنهم كانوا يتظاهرون بالإيمان ، كما قال سبحانه : ﴿قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَأَنْتُمْ قُلُوبُهُمْ﴾^(٢) .

وقد جوز الزمخشري^(٣) في تفسير سورة المجادلة في قوله تعالى : ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ﴾^(٤) أن يكون خطاباً للمناقين الذين آمنوا بألسنتهم ، وأن يكون للمؤمنين^(٥) .

ومن هذا النوع الخطاب بـ «يَأْيُهَا النَّبِيُّ» «يَأْيُهَا الرَّسُولُ» ، ولهذا تجد الخطاب بالنبي في محل لا يليق به الرسول ، وكذا عكسه ، كقوله في مقام الأمر بالتشريع العام : ﴿يَأْيُهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾^(٦) ، وفي مقام الخاص : ﴿يَأْيُهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾^(٧) ، ومثله : ﴿إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٨) .

وتأمل قوله : ﴿لَا تَقْدَمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٩) في مقام الاقتداء بالكتاب والسنة ، ثم قال : ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾^(٩) فكأنه جمع له المقامين : معنى النبوة والرسالة ؛ تعديداً للنعم في الحالين .

(١) سورة النور ٣١ .

(٢) سورة المائدة ٢١ .

(٣) الكشاف ٢ : ٤٢٠ .

(٤) سورة المجادلة ١٢ .

(٥) وعبرة الكتاب : « ويجوز أن يكون للمؤمنين ؛ أي إذا تاجيتم فلا تشبهوا بأولئك في تاجيهم بالشر » .

(٦) سورة التحريم ١ .

(٧) سورة المائدة ٦٧ .

(٨) سورة المجرات ١ ، ٢ .

(٩) الأحزاب ٥٠ .

وقريب منه في المضاف إلى الخاص : ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(١) ،
ولم يقل : « يا نساء الرسول » لما قصد اختصاصهن عن بقية الأمة .
وقد يعبر بالنبي في مقام التشريع العام ، لكن مع قرينة إرادة التعميم ، كقوله :
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٢) . ولم يقل : « طَلَّقْتُ » .

التاسع

خطاب الذم

نحو : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾^(٣) .
﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾^(٤) .

ولتضمنه الإهانة لم يقع في القرآن في غير هذين الموضعين .

وكثر الخطاب بـ « يا أيها الذين آمنوا » على المواجهة، وفي جانب الكفار على الغيبة ،
إعراضاً عنهم ، كقوله تعالى : ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ
وَأِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٥) ، ثم قال : ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ
فِتْنَةً﴾^(٦) ، فواجه بالخطاب المؤمنين ، وأعرض بالخطاب عن الكافرين ؛ ولهذا كان
صلى الله عليه وسلم إذا عتب على قوم قال : « ما بال رجال يفعلون كذا ! » ، فكفى عنهم
نكرماً ، وعبر عنهم بلفظ الغيبة إعراضاً .

(١) سورة الأحزاب ٣٢ .

(٢) سورة التحريم ٧ .

(٣) سورة الأنفال ٣٨ .

(٤) سورة العلق ١ .

(٥) سورة الكافرون ١ .

(٦) سورة الأنفال ٣٩ .

العاشر

خطاب الكرامة

نحو : ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ .

وقوله : ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ﴾^(٢) .

الحادى عشر

خطاب الإهانة

نحو قوله لإبليس : ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ . وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ ﴿^(٣)

وقوله : ﴿قَالَ أَخْسَأُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخِيلِكَ وَرَجِّلْ﴾^(٥) .

قالوا : ليس هذا إباحة لإبليس ، وإنما معناه أن ما يكون منك لا يضر عباده

كقوله : ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾^(٥) .

الثانى عشر

خطاب التهكم

وهو الاستهزاء بالمخاطب ، مأخوذ من « تهكم البئر » إذا تهدمت ؛ كقوله تعالى :

﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾^(٦) ، وهو خطاب لأبى جهل ؛ لأنه قال : « ما بين

(٢) سورة الحجر ٤٦ .

(٤) سورة المؤمنون ١٠٨ .

(٦) سورة الدخان ٥٠ .

(١) سورة الأعراف ١٩ .

(٣) سورة الحجر ٣٤ ، ٣٥ .

(٥) سورة الإسراء ٦٤ ، ٦٥ .

جبلها - يعني مكة - أعز ولا أكرم مني^(١) .

وقال : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾^(٢) ، جعل العذاب مبشرا به .

وقوله : ﴿ هَذَا نَزْلُكُمْ يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ . فَنُزِّلْ مِنْ حَمِيمٍ . وَتَصْلِيَةٍ

جَحِيمٍ ﴾^(٤) ، والنزل لغة : هو الذى يقدم للنازل تكرمة له قبل حضور الضيافة .

وقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ

بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ . لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾^(٥) .

على تفسير « المعقبات » بالحرس حول السلطان ، يحفظونه - على زعمه - من أمر الله ، وهو

سهم ، فإنه لا يحفظه من أمر الله شيء إذا جاءه .

وقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ

إِلَيْنَا ﴾^(٦) ، وهو تعالى يعلم حقيقةهم ، و ﴿ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾^(٧) ، لا تخفى

عليه خافية !

وقوله تعالى : ﴿ وَظِلٍّ مِنْ يَحْتَمُونَ . لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾^(٨) ، وذلك لأن الظلَّ

(١) الخبر كما فى تفسير ابن كثير ٤ : ١٤٦ : « لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا جهل ، لعنه الله فقال : « إن الله تعالى أمرنى أن أقول لك : أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى ! » ، فترع ثوبه من يده وقال : ما تستطيع لى أنت ولا صاحبك من شيء ، ولقد علمت أنى أمتع أهل البطحاء ، وأنا العزيز الكريم ، فقتله الله يوم بدر وأذله بكلمته وأنزل : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ .

(٢) سورة التوبة ٣٤ .

(٣) سورة الواقعة ٥٦ .

(٤) سورة الواقعة ٩٢-٩٤ .

(٥) سورة الرعد ١٠، ١١ .

(٦) سورة الأحزاب ١٨ .

(٧) سورة هود ٥ .

(٨) سورة الواقعة ٤٣، ٤٤ .

من شأنه الاسترواح واللطافة ، فنفي هنا ، وذلك أنهم لا يستأهلون الظل الكريم .

الثالث عشر

خطاب الجمع بلفظ الواحد

كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾^(١) .

﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾^(٢) .

والمراد الجميع بدليل قوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٣) .

وكان الحجاج يقول في خطبته : « يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ ، وكلكم ذلك الإنسان » .

وكثيراً ما يحىء ذلك في الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَلُّوا عَنْ سَبِيلِي ﴾^(٤) ، ولم يقل :

« ضلوني » ، لأنه مصدر .

وقوله : ﴿ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُوهُمْ ﴾ ولم يقل الأعداء .

وقوله : ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾^(٥) أى رفقاء .

وقوله : ﴿ لَا تَفَرَّقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾^(٦) . ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ

حَاجِرِينَ ﴾^(٧) .

وفى الوصف كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾^(٨) .

(١) سورة الانفطار ٦

(٢) سورة الحجر ٦٨

(٣) سورة النساء ٦٩

(٤) سورة المائدة ٤٧

(١) سورة الانشقاق ٦

(٣) سورة العصر ٣، ٢

(٥) سورة المنافقون ٤

(٧) سورة البقرة ٢٨٥

(٩) سورة المائدة ٦

وقوله : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾^(١) .

وقوله : ﴿فَلَمَّا اسْتِئْذِنُوا مِنْهُ خَالَصُوا نُجْيًا﴾^(٢) ، وجمعه أنجية ، من المناجاة .

وقوله : ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾^(٣) فأوقع الطفل جنسا .

قال ابن جنى : وهذا باب يغلب عليه الاسم لا الصفة ، نحو الشاة والبعير والإنسان والملك ، قال تعالى : ﴿وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾^(٤) ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾^(٥) : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُسْرٌ﴾^(٦) . ومن مجيئه في الصفة قوله تعالى : ﴿وَبَعْضُ الظَّالِمِينَ عَلَى يَدَيْهِ﴾^(٧) ، وقوله : ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقِبِيَ الدَّارِ﴾^(٨) .

وقال : وكل واحدة من هذه الصفات لا تقع هذا الموقع إلا بعد أن تجرى مجرى الاسم الصريح .

الرابع عشر

خطاب الواحد بلفظ الجمع

كقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾^(٩) إلى قوله : ﴿فَذَرْنَهُمْ فِي غَمَرَاتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾^(٩) فهذا خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وحده ، إذ لا نبي معه قبله ولا بعده .

(٢) سورة يوسف ٨٠ .

(٤) سورة الحاقة ١٧ .

(٦) سورة العصر ٢ .

(٨) سورة الرعد ٤٢ .

(١) سورة النجم ٤ .

(٣) سورة النور ٣١ .

(٥) سورة الفجر ٢٢ .

(٧) سورة الفرقان ٢٧ .

(٩) المؤمنون ٥١ ، ٥٤ .

وقوله : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَمَا قَبُولَا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ﴾^(١) ، خاطب به النبي صلى الله عليه وسلم ، بدليل قوله : ﴿ وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ . . . ﴾^(٢) الآية .

وقوله : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى . . . ﴾^(٣) الآية ؛ خاطب بذلك أبا بكر الصديق لما حَرَّمَ مِسْطَحًا رَفَدَهُ حين تكلم في حديث الإفك .
وقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا ﴾^(٤) ، والمحاطب النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً ، لقوله : ﴿ قُلْ فَأْتُوا ﴾^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ ﴾^(٦) .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾^(٦) أى « ار جعنى » ؛ وإنما خاطب الواحد المعظم بذلك ؛ لأنه يقول : نحن فعلنا ، فعلى هذا الابتداء خوطبوا بما فى الجواب .
وقيل : ﴿ رَبِّ ﴾ استغاثة ، و ﴿ ارْجِعُونِ ﴾ خطاب للملائكة ، فيكون التفاتاً أو جمعاً لتكرار القول ؛ كما قال : « قفا نبك »^(٧) .

وقال السهيلي : هو قول مَنْ حضرته الشياطين وزبانية العذاب ، فاختلط ولا يدرى ما يقول من الشطط ، وقد اعتاد أمراً يقوله فى الحياة ، من ردّ الأمر إلى المخلوقين .

(٢) سورة النحل ١٢٧ .

(١) سورة النحل ١٢٦ .

(٤) سورة هود ١٣ ، ١٤ .

(٣) سورة النور ٢٢ .

(٦) سورة المؤمنون ٩٩ .

(٥) سورة الشعراء ٢١ .

(٧) من قول امرئ القيس فى أول معلقته :

• قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ •

ومنه قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ قَسَمًا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا . . . ﴾^(١) الآية .
وهذا مما لا تشريك فيه .

وقال المبرد في « الكامل » : لا ينبغي أن يستعمل ضمير الجمع في واحد من المخلوقين
على حكم الاستلزام ، لأن ذلك كثير ، وهو مختص به سبحانه .

ومن هذا ما حكاه الحريري في شرح « الملحة »^(٢) عن بعضهم أنه منع من إطلاق
لفظة « نحن » على غير الله تعالى من المخلوقين ، لما فيها من التعظيم ، وهو غريب . وحكى
بعضهم خلافا في نون الجمع الواردة في كلامه سبحانه وتعالى ، فقيل : جاءت للعظمة
يُوصَفُ بها^(٣) سبحانه ، وليس لمخلوق أن يَنَازِعَ فيها ؛ فعلى هذا [القول]^(٤) يكره للول
استعمالها في قولهم : « نحن نفعل كذا » . وقيل في علتها : إنها كانت تصاريفُ أفضيت
تجرى على أيدي خَلْقِهِ تَنَزَّلَتْ^(٥) أفعالهم منزلة فعله ، فلذلك ورد الكلام مورد الجمع ،
فعلى هذا [القول]^(٦) يجوز^(٦) مباشرة النون لكل من لا يباشر بنفسه^(٦) .

فأما قول العالم : « نحن نبين » و « نحن نشرح » ففسوح له فيه ؛ لأنه يخبر بنون الجمع
عن نفسه وأهل مقاله .

(١) سورة الزخرف ٣٢ .

(٢) ملحة الأعراب في صناعة الإعراب ، نظمها وشرحها الحريري صاحب المقامات : وما نقله عنه و
س ١٣ (طبعة بولاق) مع تصرف في العبارة .

(٣) شرح الملحة : « التي هو سبحانه متوحد بها »

(٤) من شرح الملحة .

(٥) في الأصول « تنزل » ، وما أثبتته عن شرح الملحة .

(٦-٦) شرح الملحة : « يجوز أن يستعمل النون كل من لا يباشر العمل بنفسه » .

وقوله تعالى : ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ ﴾^(١) ، والمراد
الإنس ؛ لأن الرسل لا تكون إلا من بنى آدم . وحكى بعضهم فيه الإجماع ، لكن عن
الضحاك^(٢) أن من الجن رسولا اسمه يوسف ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا
نَذِيرٌ ﴾^(٣) واحتج الجمهور بقوله : ﴿ وَأَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا ﴾^(٤) ليحصل
الاستثناس ، وذلك مفقود في الجن ، وبقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا... ﴾
الآية ،^(٥) وأجمعوا أن المراد بالاصطفاء النبوة .

وأجيب عن تمسك الضحاك بالآية بأن البعضية صادقة بكون الرسل من بنى آدم ،
ولا يلزم إثبات رسل من الجن بطريق إثبات نفي من الجن ، يستمعون القرآن من رسل
الإنس ، ويبلغونه إلى قومهم ، وينذرونهم ، ويصدق على أولئك النفر - من حيث إنهم رسل -
الرسل . وقد سمي الله رسل عيسى بذلك حيث قال : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ﴾^(٦) .
وفي تفسير القرآن لقوام السنة إسماعيل بن محمد بن الفضل الحورى قال قوم : من
الجن رسل ، للآية .

وقال الأكترون : الرسل من الإنس ، ويحى من الجن ، كقوله في قصة بلقيس :
﴿ فَتَأْخُذُ بِمِيزَانٍ رَاجِعٌ أَلَمْ تُسَلِّمْ ﴾^(٧) ، والمراد به واحد ، بدليل قوله : ﴿ أَرَأَيْتُمْ
إِلَيْهِمْ ﴾^(٨) . وفيه نظر ، من جهة أنه محتمل أن يكون الخطاب لرئيسهم ؛ فإن العادة جارية

(١) سورة الأنعام ١٣٠ .

(٢) هو الضحاك بن مخلد ، ويكنى أبا عاصم النبيل ، ذكره ابن حجر في التهذيب ٤ : ٤٥ ، ونقل
الحبر عنه الطبري في التفسير ٨ : ٢٧ (بولاق) .

(٤) سورة الأنعام ٩ .

(٣) سورة فاطر ٢٤ .

(٦) سورة يس ١٤ .

(٥) سورة آل عمران ٣٣ .

(٨) سورة النمل ٣٧ .

(٧) سورة النمل ٣٥ .

لا سيما من الملوك ألا يرسلوا واحدا. وقرأ ابن مسعود : « ارْجِعُوا إِلَيْهِمْ » ، أراد الرسول ومن معه .

وقوله : ﴿ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ﴾ ^(١) - يعني عائشة وصفوان ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٣) والمراد بالمرسلين نوح ، كقولك : فلان يركب الدواب ويلبس البرود ، وما له إلا دابة وبرود . قوله الزمخشري ^(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً ﴾ ^(٥) قال قتادة : هذا رجل كان لا يماثلهم على ما كانوا يقولون في النبي صلى الله عليه وسلم ، فسماه الله سبحانه طائفة . وقال البخاري : ويسمى الرجل طائفة .

وقوله : ﴿ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾ ^(٦) والمراد « خلة » ، بدليل الآية الأخرى ^(٧) ، والموجب للجمع مناسبة رؤوس الآي .

فائدة

وأما قوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ ^(٨) فجوز الفارسي ^(٩) فيه تقديرين : أحدهما : أن « إمام » هنا جمع ، لأنه المفعول الثاني لجعل ، والمفعول الأول جمع ، والثاني هو الأول ، فوجب أن يكون جمعا ، وواحد « آم » لأنه قد سمع هذا في واحد .

(١) سورة النور ٢٦ . (٢) انظر تفسير القرطبي ١٢ : ٢١١ .

(٣) سورة الشعراء ١٠٥ . (٤) في تفسيره السكشاف ٢ : ١٢٧ .

(٥) سورة التوبة ٦٦ . (٦) سورة إبراهيم ٣١ .

(٧) سورة البقرة : ٢٥٤ : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ .

(٨) سورة الفرقان ٧٤ .

(٩) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان ، المعروف بأبي علي الفارسي ، صاحب كتاب المجة .

قال تعالى : ﴿ وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾^(١) فهذا جمع « آم » مسلماً وقياسه على حد قيام وقائم، فأما أئمة فجمع « إمام » الذي هو مقدّر، على حدّ عِنان وأعنة، وسِنان وأسنّة، والأصل أَيْمَة ، فقلبت الفاء .

والثاني : أنه جمع لإمام ، لأن المعنى « أئمة » فيكون « إمام » على هذا واحداً ، وجمعه أئمة [وإمام]^(٢) .

وقال ابن الضائع^(٣) : قيدت عن شيخنا الشَّلَوِيِّين^(٤) فيه احتمالين غير هذين : أن يكون مصدراً كالإمام ، وأن يكون من الصفات المجراة مجرى المصادر في ترك الثنية والجمع كحسب . ويحتمل أن يكون محمولاً على المعنى ، كقولهم : دخلنا على الأمير وكسانا حلة ؛ والمراد : كل واحدٍ منّا حلة ، وكذلك هو « واجعل كل واحدٍ منا إماماً » .

الخامس عشر :

خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين

كقوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾^(٥) ، والمراد : مالك ، خازن النار .
وقال الفرّاء : الخطاب لحزنة^(٦) النار والزبانية ؛ وأصل ذلك أن الرّفة أدنى ما تكون من ثلاثة نفر ، فجري كلام الواحد^(٧) على صاحبيه . ويجوز أن يكون الخطاب للملكين الموكلين ، من قوله : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾^(٨) .

(١) سورة المائدة ٢ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتاني الإشبيلي ، المعروف بالضائع ؛ أحد أئمة العمري بالأندلس ، وصاحب أبي علي الشلوّيين ، وشارح كتاب سيبويه ، توفي سنة ٦٨٠ . بغية الوعاة ٣٥٤
(٤) هو أبو علي الإشبيلي عمر بن محمد بن عمر الأزدي ، المعروف بالشلوّيين ، إمام العربية في عصره وصاحب المصنّفات في النحو ، توفي سنة ٦٤٥ بغية الوعاة ٣٦٤ .

(٥) سورة ق ٢٤ .

(٦) نقله أبو حيان في البحر ٨ : ١٢٦

(٧) سورة ق ٢١ .

(٨) م : « الكلام الواحد » .

وقال أبو عثمان^(١) : لما ثنى الضمير استغنى عن أن يقول : ألقى ألقى ، يشير إلى إرادة التأكيد اللفظي .

وجمل المهدوي^(٢) منه قوله تعالى : ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا ﴾^(٣) ، قال : الخطاب لموسى وحده لأنه الداعي ، وقيل : لهما - وكان هارون قد أتمن على دعائه ، وللمؤمن أحد الداعيين .

السادس عشر :

خطاب الاثنين بلفظ الواحد

كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى ﴾^(٤) ، أى «ويا هارون» ، وفيه وجهان : أحدهما : أنه أفرد موسى عليه السلام بالنداء بمعنى التخصيص والتوقف ؛ إذ كان هو صاحب عظيم الرسالة وكريم الآيات . ذكره ابن عطية .

والثاني : لما كان هارون أفصح لساناً منه على ما نطق به القرآن ثبت عن جواب الخصم الألد . ذكره صاحب^(٥) الكشف . وانظر إلى الفرق بين الجوابين .

ومثله : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾^(٦) ، قال ابن عطية : إنما أفرد به بالشقاء من حيث كان المخاطب أولاً والمقصود فى الكلام . وقيل بل ذلك لأن الله جعل

(١) هو أبو عثمان المازنى ، شيخ نخاعة البصرة وصاحب كتاب المنصف .

(٢) سورة يونس ٨٩ .

(٣) هو أحمد بن عمار أبو العباس المهدوي المقرئ النحوى المفسر ، أصله من المهدوية ودخل الأندلس ، وتوفى سنة ٤٤٠ . بنية الوعاة ١٥٢ .

(٤) سورة طه ٤٩ .

(٥) سورة طه ١٦ .

(٦) الجزء الثانى ص ٢٦ .

الشقاء في معيشة الدنيا في حيز الرجال ، ويحتمل الإغضاء عن ذكر المرأة ، ولهذا قيل : من الكرم ستر الحرم .

وقوله ، ﴿ فَأَتَيْنَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١) . ونحوه في وصف الاثنين بالجمع قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾^(٢) . وقال : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا ﴾^(٣) ، ولم يقل : « اختصما » . وقال : ﴿ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾^(٤) ، ولم يقل : « عليهما » اكتفاء بالخبر عن أحدهما بالدلالة عليه .

السابع عشر

خطاب الجمع بعد الواحد

كقوله تعالى : ﴿ وَمَا نَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا نَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا . . . ﴾ الآية ، فجمع ثالثها ، والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم . قال ابن الأنباري : إنما جمع في الفعل الثالث ليدل على أن الأمة داخلون مع النبي صلى الله عليه وسلم وحده ، وإنما جمع تفخيما له وتعظيما ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾^(٥) . وكذلك قوله : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٦) فثنى في الأول^(٧) ، ثم جمع ، ثم أفرد ، لأنه خوطب أولا موسى وهارون ، لأنهما المتبوعان ، ثم سبق الخطاب عاما

(٢) سورة التحريم ٤ .

(٤) سورة البقرة ٣٧ .

(٦) سورة يونس ٨٧ .

(١) سورة الشعراء ١٦ .

(٣) سورة الحج ١٩ .

(٥) سورة البقرة ٧٥ .

(٧) م : « أولا » .

لها ولقومها باتخاذ المساجد والصلاة فيها ؛ لأنه واجب عليهم ، ثم خص موسى بالبشارة تعظيماً له .

الثامن عشر

خطاب عين والمراد غيره

كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾ ^(١) ، الخطاب له والمراد المؤمنون ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان تقياً ، وحاشاه من طاعة الكافرين والمنافقين . والدليل على ذلك قوله في سياق الآية : ﴿ وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ ^(٣) ، بدليل قوله في صدر الآية [بعدها] ^(٤) : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي ﴾ ^(٥) .

ومنهم من أجراه على حقيقته وأوله ، قال أبو عمر الزاهد ^(٦) في « الباقوتة » : سمعت الإمامين ثعلب والبرد يقولان : معنى ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ ﴾ أى قل يا محمد : إن كنت في شك من القرآن فاسأل من أسلم من اليهود ؛ إنهم أعلم ^(٧) به من أجل أنهم أصحاب كتاب .

(١) سورة الأحزاب ٢٤١

(٢) سورة يونس ٩٤-١٠٤

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم الزاهد المعروف بعلام ثعلب ؛ وأحد أئمة اللغة ؛ وكتابه الباقوتة في اللغة ، نقل ابن النديم : « ابتدأ بإملاء هذا الكتاب كتاب الباقوت يوم الخميس ليلة بقيت من المحرم سنة ست وعشرين وثلثمائة في جامع المدينة ، مدينة أبي جعفر ارتجلاً من غير كتاب ولادستور ، ففى في الإملاء مجلساً مجلساً إلى أن انتهى إلى آخره » . وتوفى أبو عمر الزاهد سنة ٣٤٥ هـ ، وانظر الفهرست لابن النديم ٧٦ ، وإنباه الرواة ٣ : ١٧١ .

(٥) ت : « بهم » ، وصوابه في م ، ط .

وقوله : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾^(١) قال ابن فورك^(٢) : معناه وسَّعَ اللهُ عَنْكَ على وجه الدعاء ، و ﴿ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾ تغليظ على المناققين وهو في الحقيقة عتاب راجع إليهم ؛ وإن كان في الظاهر للنبي صلى الله عليه وسلم ، كقوله : ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ﴾ .

وقوله : ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴾^(٣) ؛ قيل إنه أمية^(٤) ؛ وهو الذي تولى دون النبي صلى الله عليه وسلم ، ألا ترى أنه لم يقل : « عبست » !

وقوله : ﴿ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلِتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾^(٦) .

وبهذا يزول الإشكال المشهور في أنه : كيف يصح خطابه صلى الله عليه وسلم مع ثبوت عصمته عن ذلك كله ؟ ويجاب أيضا بأن ذلك على سبيل الفرض ، والمحال يصح فرضه لفرض .

والتحقيق أن هذا ونحوه من باب خطاب العام من غير قصد شخص معين ؛ والمعنى

(١) سورة التوبة ٣ : .

(٢) هو محمد بن الحسن بن فورك المتكلم الواعظ ، توفى سنة ٥٠٦ هـ . وانظر ابن خلكان ٤٨٢ : ١ ، وتبيين كذب المفتري ٢٣٢ .

(٣) سورة عبس ١ .

(٤) هو أمية بن خلف ؛ قال القرطبي : « أما قول علمائنا إنه الوليد بن المغيرة ، فقد قال آخرون إنه أمية بن خلف والعباس . وهذا كله باطل وجهل من المفسرين الذين لم يتحققوا الدين ، وذلك أن أمية بن خلف والوليد كانا بكاء وابن أم مكتوم كان بالمدينة ما حضر معهما ، ولا حضر معه ، وكان موتهما كافرين ؛ أحدهما قبل الهجرة والآخر يدر ، ولم يقصد قط أمية المدينة ، ولا حضر عنده مفردا ولا مع أحد » .

الجامع لأحكام القرآن ١٩ : ٢١٠

(٦) سورة البقرة ١٤٥

(٥) سورة الزمر ٦٥

اتفاق جميع الشرائع على ذلك . ويستراح حيفئذ من إيراد هذا السؤال من أصله .

وعكس هذا أن يكون المراد عاما، ولتراد الرسول، قوله: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ...﴾^(١) بدليل قوله في سياقها: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(٢).

وأما قوله في سورة الأنعام: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾^(٣) فليس من هذا الباب .

قال ابن عطية: ويحتمل أن يكون التدوير: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ في ألا تعلم أن الله لو شاء لجمعهم . ويحتمل أن يهتم بوجود كفرهم الذي قدره الله وأراده .

ثم قال: ويظهر تباين ما بين قوله تعالى لمحمد صلى الله عليه وسلم: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ وبين قوله عز وجل لنوح عليه السلام: ﴿إِنِّي أُعْظِكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾^(٤)، وقد تقرر أن محمدا صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء .

وقال مكي والمهدوي: الخطاب بقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ للنبي صلى الله عليه وسلم، والمراد أمته، وهذا ضعيف ولا يقتضيه اللفظ .

وقال قوم: وقر نوح عليه السلام لسنه وشيبه .

وقال قوم: جاء الحمل على النبي صلى الله عليه وسلم لقربه من الله ومكانته، كما يحمل العاتب على قريبه أكثر من حملة على الأجانب .

قال: والوجه القوي عندى فى الآية هو أن ذلك لم يحس بحسب النبيين، وإنما جاء بحسب الأمر من الله، ووقع النبي عنهما والعقاب فيهما .

(٢) سورة يونس ٩٩

(٤) سورة هود ٤٦ .

(١) سورة الأنبياء ١٠

(٣) سورة الأنعام ٣٥

التاسع عشر
خطاب الاعتبار

كقوله تعالى حاكيا عن صالح لما هلك قومه : ﴿ فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ ﴾^(١) ، خاطبهم بعد هلاكهم ؛ إماما لأنهم يسمعون ذلك كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بأهل بدر وقال : « والله ما أنتم بأسمع منهم » ، وإماما للاعتبار كقوله : ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا ﴾^(٢) .
وقوله : ﴿ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾^(٣) .

العشرون

خطاب الشخص ثم المدول إلى غيره

كقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾^(٤) ، الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال للكفار : ﴿ فَأَعْلَمُوا أَنَّما أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴾^(٥) ، بدليل قوله : ﴿ فَبَلَّ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(٦) .

وقوله : ﴿ ذَلِكَ أَذْنِي أَلَّا تَعُولُوا ﴾^(٧) .

قال ابن خالويه^(٦) : في كتاب « المبتدأ »^(٧) .

(٢) سورة العنكبوت ٢٠

(٤) سورة هود ١٤

(١) سورة الأعراف ٧٩

(٣) سورة الأنعام ٩٩

(٥) سورة النساء ٣

(٦) هو أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خالويه النحوي ، صاحب سيف الدولة ومؤدب أولاده . توفى

بحلب سنة ٣٧٠ . إنباه الرواة ١ : ٣٢٤

(٧) في ت « البشرى » تصحيف . ذكره القفطي وابن النديم ٨٤ .

الحادى والعشرون

خطاب التلوين

وسماه الثعلبي^(١) المتلون . كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾^(٢)
﴿ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَمْوِئِي ﴾^(٣) . وتسميه أهل المعاني الالتفات ؛ وسنتسكلم عليه
إن شاء الله تعالى بأقسامه .

الثانى والعشرون

خطاب الجمادات خطاب من يعقل

كقوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾^(٤)
تقديره : « طائعة » .

وقيل : لما كانت تمن يقول ، وهى حالة عقل ، جرى الضمير فى ﴿ طائعين ﴾ عليه ،
كقولهم : ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾^(٥) .

وقد اختلف - أن هذه المقالة حقيقة ، بأن جعل لها حياة وإدراكا يقتضى نطقها ،
أو مجازا ، بمعنى ظهر فيها من اختيار الطاعة والخضوع بمنزلة هذا القول - على قولين :
قال ابن عطية : والأول أحسن ، لأنه لا شئ يدفعه ، والمعبرة فيه أتم ، والقدرة
فيه أظهر .

(١) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي المقرئ ، صاحب التفسير الكبير وكتاب العرائس . توفى سنة ٤٢٧ هـ

إنباء الرواة ١ : ١١٩

(٢) سورة الطلاق ١

(٣) سورة طه ٤٩

(٤) سورة فصلت ١١

(٥) سورة يوسف ٤

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ﴾^(١) ، فأمرها كما تؤمر الواحدة المخاطبة المؤنثة لأن جميع مالا يعقل كذلك يؤمر .

الثالث والعشرون

خطاب التهييج

كقوله : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) ، ولا يدل على أن من لم يتوكل ينتفى عنهم الإيمان ، بل حثه لم على التوكل .

وقوله : ﴿ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٤) ، فإنه سبحانه وصفهم بالإيمان عند الخطاب ثم قال : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ، فقصدهم على ترك الربا ، وأن المؤمنين حقهم أن يفعلوا^(٥) ذلك .

وقوله : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٦) .

وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾^(٧) .

وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ الْجَمْعَانِ ﴾^(٨) .

وهذا أحسن من قول من قال : « إِنْ » هاهنا بمعنى : « إِذ » .

(٢) سورة المائدة ٢٣

(٤) سورة البقرة ٢٧٨

(٦) الأنفال ١

(٨) سورة الأنفال ٤١

(١) سورة سبأ ١٠

(٣) سورة التوبة ١٣

(٥) ت : « يعملوا »

(٧) سورة يونس ٨٤

الرابع والعشرون خطاب الإنصاف

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ^(١) .
وقوله : ﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَذُوقُوا نَذْرَ لِّمَن كَفَرُوا كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً ذَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يَهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) .

الخامس والعشرون خطاب التشجيع والتحريض

وهو الحث على الانصاف بالصفات الجميلة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَّرْصُومٌ ﴾ ^(٤) ، وكفى بحث الله سبحانه تشجيعا على منازلة الأقران ، ومباشرة الطعان !

وقوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْ كُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ ^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَن يُؤْلَِّمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ ﴾ ^(٦) وكيف لا يكون للقوم صبر والمك

(١) سورة المنتحنة ٩

(٢) سورة النساء ٨٩

(٣) سورة آل عمران ١٢٥

(٤) سورة الكهف ٥٠

(٥) سورة الصف ٤

(٦) سورة الأقال ١٦

الحق جل جلاله قد وعدهم بالمدد الكريم فقال : ﴿ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ ^(١) وقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ يَأْمُونَ كَمَا تَأْمُونُ وَتَرْجُونَ مِنْ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ﴾ ^(٢) .

وقد جاء في مقابلة هذا القسم ما يراد منه الأخذ بالحزم والتأني بالحرب والاستظهار عليها بالعدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ ^(٤) .

ونحو ذلك في الترغيب والترهيب ما جاء في قصص الأشقياء تحذيراً لما نزل من العذاب ، وإخباراً للسعداء فيما صاروا إليه من الثواب .

السادس والعشرون

خطاب التنفير

كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَفْتَبِ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٥) قد جمعت هذه الآية أوصافاً وتصويراً لما يناله الفتاة من عرض من يفتابه على أفظع وجه ؛ وفي ذلك محاسن كالاستفهام الذي معناه التقريع والتوبيخ ، وجعل ما هو الغاية في الكراهة موصولاً بالحب ، وإسناد الفعل إلى ﴿ أَحَدُكُمْ ﴾ . وفيه إشعار بأن أحداً لا يحب ذلك . ولم يقتصر على تمثيل الاعتبار بأكل لحم الإنسان حتى جعله « أخا » ولم يقتصر على لحم الأخ حتى

(٢) سورة النساء ١٠٤

(٤) سورة الأقال ٦٠

(١) سورة آل عمران ١٢٦

(٣) سورة البقرة ١٩٥

(٥) سورة المجرات ١٢

جمله « ميتا » وهذه مبالغات عظيمة ، ومنها أن للعتاب غائب وهو لا يقدر على الدفع لما قيل فيه فهو كالميت .

السابع والعشرون خطاب التحنن والاستعطاف

كقوله تعالى : ﴿ قُلْ بِأَعْيَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾^(١) .

الثامن والعشرون خطاب التحبيب

نحو : ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾^(٢) .
﴿ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَنَا نَكَثُ مِيثَاقَ حَبَّةٍ ﴾^(٣) .
﴿ يَا بَنِيَّ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ﴾^(٤) .
ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « يا عباس يا عم رسول الله » .

التاسع والعشرون خطاب التعجيز

نحو : ﴿ فَاتُّوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾^(٥) .
﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾^(٦)

(٢) سورة مريم ٤٢
(٤) سورة طه ٩٤
(٦) سورة الطور ٣٤

(١) سورة الزمر ٥٣
(٣) سورة لقمان ١٦
(٥) سورة البقرة ٢٣

﴿ قُلْ فَأَتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ ﴾^(١) .

﴿ فَأَذَرَهُمَا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ ﴾^(٢) .

وجعل منه بعضهم : ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ﴾^(٣) ، ورد ابن عطية بأن التعجيز يكون حيث يقتضى بالأمر فعل ما لا يقدر عليه المخاطب ؛ وإنما معنى الآية : كونوا بالتوهم والتقدير كذا .

الثلاثون

التحسير والتلف

كقوله تعالى : ﴿ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ ﴾^(٤) .

الحادى والثلاثون

التكذيب

نحو قوله : ﴿ قُلْ فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾^(٥) .

﴿ قُلْ هَلْمْ شُهَدَاءُ كُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ ﴾^(٦) .

الثانى والثلاثون

خطاب التشريف

وهو كل ما فى القرآن العزيز مخاطبه بقل ، كالفلاقل^(٧) .

وكقوله : ﴿ قُلْ آمَنَّا ﴾^(٨) ، وهو تشريف منه سبحانه لهذه الأمة ؛ بأن يخاطبها

(٢) سورة آل عمران ١٦٨

(٤) سورة آل عمران ١١٩

(٦) سورة الأنعام ١٥٠

(٧) فى الإخلاص والمعوذتان ، وهى التى تبدأ بقل . وكذلك سورة الكافرين .

(١) سورة هود ١٣

(٣) سورة الإسراء ٥٠

(٥) سورة آل عمران ٩٣

(٨) آل عمران ٧٤

بغير واسطة لتفوز بشرف المخاطبة ؛ إذ ليس من الفصيح أن يقول الرسول للمرسل إليه :
قال لي المرسل : « قل كذا وكذا » ؛ ولأنه لا يمكن إسقاطها ؛ فدل على أن المراد بقاؤها ،
ولا بد لها من فائدة ، فتكون أمرا من المتكلم للمتكلم بما يتكلم به أمره شفاها بلا واسطة ؛
كقولك لمن تخاطبه : افعل كذا .

الثالث والثلاثون

خطاب المعدوم

ويصح ذلك تبعاً لموجود ، كقوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾^(١) ، فإنه خطاب لأهل
ذلك الزمان ، ولكل من بعدهم ، وهو على نحو ما يجرى من الوصايا في خطاب الإنسان
لولده وولد ولده ماتناسلوا ، بتقوى الله وإتيان طاعته .

قال الرماني^(٢) في تفسيره : وإنما جاز خطاب المعدوم لأن الخطاب يكون بالإرادة
للمخاطب دون غيره ، وأما قوله تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٣) فعند الأشاعرة أن وجود
العالم حصل بخطاب « كن » .

وقالت : الحنفية : التكوين أزلي قائم بذات الباري سبحانه ، وهو تكوين لكل
جزء من أجزاء العالم عند وجوده ، لا أنه يوجد عند « كاف ونون » .

وزهد فخر الإسلام شمس الأئمة^(٤) منهم إلى أن خطاب « كن » موجود عند إيجاد
كل شيء ، فالحاصل عندهم في إيجاد الشيء شيان : الإيجاد وخطاب « كن » .

(١) سورة الأعراف ٢٦

(٢) هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي المعروف سنة ٣٨٤ ؛ ذكر تفسيره صاحب كشف

الظنون ٤٤٧

(٣) سورة النحل ٤٠

(٤) هو الإمام محمد بن أحمد بن أبي سهل
السرخسي ، صاحب كتاب المهور ؛ والتوفى سنة ٤٨٠ على أحد الأقوال .

واحتج الأشاعرة بظاهر قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٢) وقوله : ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٣) ولو حصل وجود العلم بالتكوين لم يكن في خطاب « كن » فائدة عند الإيجاد .
وأجاب الحنفية بأنا نقول لموجها ولا تستقل بالفائدة ؛ كالتشابه ، فيقول بوجود خطاب « كن » عند الإيجاد في غير تشبيه ولا تعطيل^(٤) .

(١) النحل ٤٠

(٢) سورة يس ٨٢

(٣) سورة البقرة ١١٧ .

(٤) ذكر المؤلف في صدر هذا النوع ص ٢٥٧ : « أنه يأتي على أربعين وجها » ؛ ولكنه لم يذكر

سوى ثلاثة وثلاثين وجها .

النوع الثالث والأربعون في بيان حقيقته ومجازه

لا خلاف أن كتاب الله يشتمل على الحقائق ، وهي كل كلام بقي على موضوعه كالآيات التي لم يتجاوز فيها ؛ والآيات الناطقة ظواهرها بوجود الله تعالى وتوحيده وتنزيهه ، والداعية إلى^(١) أسمائه وصفاته ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ... ﴾^(٢) الآية .

وقوله : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ... ﴾^(٣) ، ﴿ أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا ... ﴾^(٤) ، ﴿ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ... ﴾^(٥) ، ﴿ أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾^(٦) ، ﴿ أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾^(٧) .
وقوله تعالى : ﴿ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾^(٨) .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴾^(٩) . ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْمِلُونَ ﴾^(١٠) . ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ آتَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴾^(١١) . ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ ﴾^(١٢) .

قيل : ومنه الآيات التي لم تُنسخ ، وهي كالآيات المحكمات ، والآيات المشتملة^(١٣) ،

(١) كذا في م ، ط ، وف ت : « والدالة على أسمائه » .

(٢) سورة الحشر ٢٢	(٣) سورة النمل ٦٠
(٤) سورة النمل ٦١	(٥) سورة النمل ٦٢
(٦) سورة النمل ٦٣	(٧) سورة النمل ٦٤
(٨) سورة يس ٧٨	(٩) سورة الواقعة ٥٨
(١٠) سورة الواقعة ٦٣	(١١) سورة الواقعة ٦٨
(١٢) سورة الواقعة ٧١	

(١٣) كذا في الأصول ؛ وقد كتب ناسخ نسخة ط فوق كلمة « المشتملة » كلمة : « كذا » .

ولا تقديم فيه ولا تأخير، كقول القائل: أحمد الله على نعمائه وإحسانه، وهذا أكثر الكلام، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾^(١)، وأكثر ما يأتي من الآي على هذا.

وأما المجاز فاختلف في وقوعه في القرآن، والجمهور على الوقوع، وأنكره جماعة، منهم ابن القاص^(٢) من الشافعية، وابن خُوَيْرِزْ منداذ^(٣) من المالكية. وحكى عن داود الظاهري^(٤) وابنه، وأبي مسلم الأصبهاني^(٥).

وشبهتهم أن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وهو مستحيل على الله سبحانه.

وهذا باطل، ولو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد والحذف، وتثنية القصص وغيره، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن. وقد أفرد به بالتصنيف الإمام أبو محمد بن عبد السلام^(٦)، وجمع فأوعى.

(١) سورة البقرة ٤

(٢) هو أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري المعروف بابن القاص، أحد فقهاء الشافعية، وصاحب المصنفات المشهورة كالتلخيص والفتاح وأدب القاضي. توفي بطرسوس سنة ٣٣٥. طبقات الشافعية ٢ : ١٠٣
(٣) خُوَيْرِزْ منداذ، بمجمتين أو إعمال الأولى، من علماء المالكية؛ تلميذ الأبهري، من أهل البصرة، توفي في حدود الأربعمئة. شهاب الشفا ٤ : ١٧٠

(٤) داود بن علي بن خلف الأصبهاني المعروف بالظاهري؛ صاحب المذهب المتقل، وأتباعه يعرفون بالظاهرية، توفي سنة ٢٧٠. وبعد وفاته جلس ابنه محمد في حلقة، وتذهب بذهبه، وتوفي سنة ٢٩٧. ابن خلكان ١ : ١٧٥، ٢٧٨

(٥) هو أبو مسلم محمد بن بحر الأصبهاني، من فقهاء المعتزلة، وصنف تفسيراً على طريقهم، توفي سنة ٣٧٠. لسان اليزان ٥ : ٨٩

(٦) هو الإمام عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم الشهير بالعزيز بن عبد السلام، الشافعي الدمشقي المتوفى سنة ٦٦٠، وطبع كتابه في إستانبول سنة ١٣١٢؛ وهو المسمى بكتاب الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز.

وأما معناه ، فقال الحاتمي : ^(١) معناه طريق القول ، ومأخذه مصدر « جزت مجازا » كما يقال : « قمت مقاما » .

قال الأصمعي : كلام العرب إنما هو مثل شبه الوحي .

[نوعا المجاز]

وله سببان : أحدهما الشبه ، ويسمى المجاز اللغوي وهو الذي يتكلم فيه الأصولي .
والثاني للملابسة ، وهذا هو الذي يتكلم فيه أهل اللسان ؛ ويسمى المجاز العقلي ، وهو أن تُسند الكلمة إلى غير ما هي له أصالةً بضرب من التأويل ، كسب زيد أباه ، إذا كان سبياً فيه .

[المجاز في المركب وأقسامه]

والأول مجاز في المفرد ؛ وهذا مجاز في المركب .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ ^(٢) ، ونسبت الزيادة التي هي فعل الله إلى الآيات لكونها سبباً فيها .
وكذا قوله تعالى : ﴿ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ ﴾ ^(٣) .
وقوله : ﴿ يُدَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ ^(٤) ، والفاعل غيره ، ونُسب الفعل إليه لكونه الأمر به .

وكقوله : ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾ ^(٥) ، نسب النزاع الذي هو فعل الله إلى إبليس

(١) لعله أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبدوس بن حاتم الحاتمي الفقيه الشافعي ؛ ذكره ابن الأثير في

الباب ١ : ٢٦٥

(٢) سورة الأنفال ٢

(٣) سورة فصلت ٢٣

(٤) سورة القصص ٤

(٥) سورة الأعراف ٢٧

لعنه الله ؛ لأن سببه أكل الشجرة ، وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياها إنه لها
لمن الناصحين .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَا رَمَحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾ ^(١) ، جعل التجارة الراجعة .

وقوله : ﴿ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ ﴾ ^(٢) لأن الأمر هو المعزوم عليه ؛ بدليل : ﴿ فَإِذَا
عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾
فنسب الإحلال الذي هو فعل الله إلى أكابريهم ؛ لأن سببه كفرهم ، وسبب كفرهم أمر
أكابريهم بإيham بالكفر .

وقوله تعالى : ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ ^(٥) ، نسب الفعل إلى الظرف
لوقوعه فيه .

وقوله تعالى : ﴿ وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْقَالَهَا ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ ^(٧) .

وقد يقال إن النزع والإحلال يعبر بهما عن فعل ما أوجبهما ؛ فالجواز إفرادي
لا إسنادي .

وقوله : ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ ^(٨) ، يحتمل معناه : يجعل هؤلاء ، فهو من
مجاز الحذف .

(٢) سورة محمد ٢١

(٤) سورة إبراهيم ٢٨

(٦) سورة الزلزلة ٢

(٨) سورة الرمل ١٧

(١) سورة البقرة ١٦

(٣) سورة آل عمران ١٥٩

(٥) سورة المزل ١٧

(٧) سورة طه ١١٧

وأما قوله تعالى : ﴿ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾^(١) ، فقيل على النسب ، أى ذات رضا . وقيل : بمعنى « مرضية » وكلاهما مجاز إفراد لا مجاز إسناد ؛ لأن المجاز فى لفظ « راضية » لا فى إسنادها ؛ ولكنهم كأنهم قدرُوا أنهم قالوا : رضيت عيشته ، فقالوا : « عيشة راضية » .

وهو على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما طرفاه حقيقتان ، نحو : أنبت المطر البقل ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا نُفِثَ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾^(٣) .

والثانى : مجازيان نحو : ﴿ فَمَا رَیَحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾^(٤) .

والثالث : ما كان أحد طرفيه مجازا^(٥) دون الآخر ، كقوله : ﴿ تُؤْتِنِ أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾^(٦) ، وقوله : ﴿ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾^(٧) .

قال بعضهم : ومن شرط هذا المجاز أن يكون للسند إليه شبه بالمتروك ، فى تعلقه بالعامل .

[المجاز الإفرادى وأقسامه]

وأنواع الإفرادى فى القرآن كثير يعجز العدّ عن إحصائها .

(١) سورة الفارعة ٧

(٢) سورة الأنفال ٢

(٣) سورة الزلزلة ٢

(٤) سورة البقرة ١٦ ، قال السيوطى فى الإتقان ٢ : ٣٦ : « أى ما ربحوا فيها ، وإطلاق الربح والتجارة هنا مجاز » .

(٥) الإتقان : « ما أحد طرفيه حقيقى دون الآخر ، إما الأول أو الثانى » ، وجعل أقسام هذا النوع أربعة .

(٦) سورة إبراهيم ٢٥

(٧) سورة محمد ٤

كقوله : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأُفْلٰى . نَزَّاعَةً لِّلشَّوٰى . تَدْعُو ﴾ ^(١) قال : الدعاء من الفاعل مجاز .
 وكقوله تعالى : ﴿ أَمْ أَنزَلْنَاهُ عَلَيْهِمْ سُلْطٰنًا . . . ﴾ ^(٢) الآية ، والسلطان هنا هو
 البرهان ، أى برهان يستدلون به ^(٣) ، فيكون صامتا ناطقا ، كالدلائل الخبيرة ، والعبرة والموعظة .
 وقوله : ﴿ فَأَمَّهُ هٰوِيَةٌ ﴾ ^(٤) فاسم الأم الهاوية مجاز ؛ أى كما أن الأم كافلة لولدها
 وملجأ له ، كذلك أيضا النار للكافرين كافلة ومأوى ومرجع .
 وقوله : ﴿ قُتِلَ الْخٰرِصُونَ ﴾ ^(٥) ، ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ ^(٦) ﴿ قَاتَلَهُمُ اللّٰهُ
 أَلَيْ بُؤْسٌ كُنُونَ ﴾ ^(٧) ، والفعل فى هذه المواضع مجاز أيضا لأنه بمعنى أبغده الله وأذله .
 وقيل : قهره وغلبه وهو كثير ، فلنذكر ^(٨) أنواعه لتكون ضوابط لبقية الآيات الشريفة .

الأول

إيقاع السبب موقع السبب

وكقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَنزَلْنَاهُ عَلَيْكُمْ لِبَاسًا ﴾ ^(٩) وإما نزل سببه ، وهو الماء .
 وكقوله : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ ﴾ ^(١٠)
 ولم يقل : « كما فتن أبويكم » ، لأن الخروج من الجنة هو السبب الناشئ عن الفتنة ،
 فأوقع السبب موقع السبب ، أى لا تفتنوا بفتنة الشيطان ، فأقيم فيه السبب مقام السبب ،
 وهو سبب خاص ، فإذا عدم فيعدم السبب ، فالنهي فى الحقيقة لبني آدم ، والمقصود عدم
 وقوع هذا الفعل منهم ، فلما أخرج السبب من أن يوجد بإيراد النهى عليه ، كان أدل على
 امتناع النهى بطريق الأولى .

(٢) سورة الروم ٣٥

(١) سورة المعارج ١٥ - ١٧

(٣) ت : « يشركون » صوابه فى ط ، م .

(٤) سورة القارعة ٩

(٥) سورة الذالوت ١٠

(٦) سورة عبس ١٧

(٧) سورة المنافقون ٥

(٩) سورة الأعراف ٢٧

(٨) ت : « قلت : ذكر أنواعه » .

وقوله تعالى : ﴿ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ ﴾ ^(١) وهم لم يدعوه إلى النار ، إنما دعوه إلى الكفر؛ بدليل قوله : ﴿ تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٢) ، لكن لا كانت النار مسببة عنه أطلقها عليه .

وقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ ^(٣) أى العناد المستلزم للنار .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا بَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ ذَارًا ﴾ ^(٤) لاستلزام أموال اليتامى إياها .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَتَغْنِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا ﴾ ^(٥) إنما أراد - والله أعلم - الشيء الذى ينكح به ، من مهر ونفقة وما لا بد للمتزوج منه .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾ ^(٦) أى لا تأكلوها بالسبب الباطل الذى هو القمار .

وقوله : ﴿ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ ^(٧) ، أى عبادة الأصنام لأن العذاب مسبب عنها .

وقوله : ﴿ وَابْتَغُوا فِيكُمْ غِلَظَةً ﴾ ^(٨) أى وأغلظوا عليهم ، ليجدوا ذلك ، وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيهاً على أنه المقصود لذاته ، وأما الإغلاظ فلم يقصد لذاته بل لتجدوه .

الثانى

عكسه ، وهو إيقاع السبب موقع السبب

كقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاهُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً مِّثْلَهَا ﴾ ^(٩) .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ ^(١٠)

(٢) سورة البقرة ٢٤

(٤) سورة النور ٣٣

(٦) سورة المدثر ٥

(٨) سورة الشورى ٤٠

(١) سورة المؤمن ٤١ ، ٤٢

(٣) سورة النساء ١٠

(٥) سورة البقرة ١٨٨

(٧) سورة التوبة ١٢٣

(٩) سورة البقرة ١٩٤

سمى الجزاء الذى هو السبب سيئة واعتداء ، فسقى الشيء باسم سببه وإن عبرت السيئة عما ساء - أى أحزن - لم يكن من هذا الباب ، لأن الإساءة تحزن فى الحقيقة ، كالجناية .
ومنه : ﴿ وَمَكْرُؤًا وَّمَكْرَ اللَّهِ ﴾ ^(١) تجوز بلفظ « المكر » عن عقوبته ^(٢) لأنه سبب لها .

ومنه قوله : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ ^(٣) إنما جعلت المرأتان للتذكير إذا وقع الضلال لايقع الضلال ؛ فلما كان الضلال سبباً للتذكير أقيم مقامه .
ومنه إطلاق اسم الكتاب على الحفظ ، أى المكتوب فإن الكتابة سببه ، كقوله تعالى : ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قُلُوا ﴾ ^(٤) أى سنحفظه حتى نجازيهم عليه .

ومنه إطلاق اسم السمع على القبول ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾ ^(٥) ، أى ما كانوا يستطيعون قبول ذلك والعمل به ، لأن قبول الشيء مرتب على سماعه ومستبب عنه . ويجوز أن يكون نفي السمع لا بتغاء فائدته .

ومنه قول الشاعر :

وإن حلفت لا ينقض النأى عهداً فليس لمخضوب البنان يمين ^(٦)
أى وفاء يمين .

ومنه إطلاق الإيمان على ما نشأ عنه من الطاعة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ ^(٧) . ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾ ^(٨) أى أفعملون ببعض التوراة - وهو فداء الأسارى - وتتركون العمل ببعض - وهو قتل

إخوانهم وإخراجهم من ديارهم

(٢) كذا فى م وفى ت ، ط : « لأنها » .

(٤) سورة آل عمران ١٨١

(٦) كتاب الإشارة ٧٥

(٨) سورة البقرة ٨٥

(١) سور آل عمران ٥٤

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٥) سورة هود ٢٠

(٧) سورة البقرة ١٤٣

وجعل الشيخ عز الدين من الأنواع^(١) نسبة الفعل إلى سبب سببه ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَاهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾^(٢) أى كما أخرج أبويكم فلا يخرجنكما من الجنة : ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾^(٣) .

المخرج والنازع في الحقيقة هو الله عز وجل ، وسبب ذلك أكل الشجرة ، وسبب أكل الشجرة وسوسة الشيطان ومقاسمته على أنه من الناصحين . وقد مثل البيانون بهذه الآية للسبب وإنما هي لسبب السبب .

وقوله : ﴿ وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾^(٤) لما أمروهم بالكفر الموجب لحلول النار . نسب ذلك إليهم لأنهم أمروهم به ؛ فالله هو المحل لدار البوار ، وسبب إحلالها كفرهم ، وسبب كفرهم أمرهم أكابروهم بإمام بالكفر الموجب لحلول النار^(٥) .

الثالث

إطلاق اسم الكل على الجزء

قال تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ ﴾^(٦) أى أناملهم ؛ وحكمة التعبير عنها بالأصابع الإشارة إلى أنهم يدخلون أناملهم في آذانهم بغير المعتاد ، فرارا من الشدة ، فكانهم جعلوا الأصابع .

وقال تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾^(٧) واليد حقيقة إلى المنكب ، هذا إن جعلنا « إلى » بمعنى « مع » ، ولا يجب غسل جميع الوجه إذا ستره بعض الشعور الكثيفة .

(١) في كتاب الإشارة إلى المحاز الفصل الثامن والعشرون ص ٤٥

(٢) سورة البقرة ٣٦

(٣) سورة الأعراف ٢٧

(٤) سورة إبراهيم ٢٨

(٥) تكملة من كتاب الإشارة إلى المحاز للفر بن عبد السلام .

(٦) سورة البقرة ١٩

(٧) سورة المائدة ٦

وقوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(١) ، والمراد هو البعض الذي هو الرسغ .

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ آتٍ بِطَعْمَةٍ ﴾^(٢) أى من لم يذق .

وقوله : ﴿ تَعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ﴾^(٣) والمراد وجوههم ؛ لأنه لم ير جلتهم .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾^(٤) استشكله الإمام^(٥) في تفسيره ؛ من جهة أن الجزاء إنما يكون بعد تمام الشرط والشرط أن يشهد الشهر ، وهو اسمٌ لثلاثين يوماً . وحاصل جوابه أنه أوقع الشهر وأراد جزءاً منه ، وإرادة الكل باسم الجزء مجاز شهير .

ونقل عن علي رضي الله عنه أن المعنى : مَنْ شهد أولَ الشهر فليصم جميعه ، وأن الشخص متى كان مقبلاً أو في البر ثم سافر ، يجب عليه صوم الجميع . والجمهور على أن هذا عام ، مخصص بقوله : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا ... ﴾^(٦) الآية . ويتفرع على هذا أن مَنْ أدرك الجزء الأخير من رمضان : هل يلزمه صوم ما سبق إن كان مجنوناً في أوله ؟ فيه قولان .

الرابع

إطلاق اسم الجزء على الكل

كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾^(٧) ، أى ذاته . ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ﴾^(٨) .

(١) سورة المائدة ٣٨

(٢) سورة البقرة ٢٤٩

(٣) سورة المنافقون ٤

(٤) سورة البقرة ١٨٥

(٥) هو إمام الحرمين ، عبد الملك بن عبد الله النقيش الشافعي ، صاحب كتاب التام في أصول الدين

والبرهان في أصول الفقه وغيرها من المصنفات توفي سنة ٤٧٨ . ابن خلسكان ١ : ٢٧٨ .

(٦) سورة البقرة ١٩٦

(٧) سورة القصص ٨٨

(٨) سورة الرحمن ٢٧

وقوله : ﴿ وَحِينَئِذَا كُنْتُمْ فَوُتُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ . عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ ﴾ ^(٢) ؛ يريد الأجساد ، لأن العمل والنصب ^(٣) من صفاتها . وأما قوله : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ ﴾ ^(٤) ؛ فيجوز أن يكون من هذا ؛ عبّر بالوجوه عن الرجال . ويجوز أن يكون من وصف البعض بصفة الكل لأن التعمم منسوب إلى جميع الجسد .

ومنه : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ ^(٥) ؛ فالوجه المراد به جميع ما تقع به المواجهة لا الوجه وحده .

وقد اختلف في تأويل « الوجه » الذي جاء مضافا إلى الله في مواضع من القرآن ، فنقل ابن عطية عن الخذاق أنه راجع إلى الوجود ، والعبارة عنه بالوجه مجاز ؛ إذ هو أظهر الأعضاء في المشاهدة وأجلها قدرا . وقيل - وهو الصواب - : هي صفة ثابتة بالسمع ، زائدة على ما توجبّه المقول من صفات الله تعالى . وضعفه إمام الحرمين . وأما قوله تعالى : ﴿ قَمَرٌ وَجْهٌ لِلَّهِ ﴾ ^(٦) فالمراد الجهة التي وجّهنا إليها في القبلة . وقيل : المراد به الجاه ، أى قَمَرٌ جلالُ الله وعظمته .

وقوله : ﴿ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ ^(٧) . ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ ^(٨) تجوز بذلك عن الجملة .

وقوله : ﴿ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ ^(٩) ، البنان الإصبع ؛ تجوز بها عن الأيدي

(٢) سورة الفاشية ٢ ، ٣

(١) سورة البقرة ١٤٤

(٣) أى وقع منها عمل في الدنيا وأصابها فيه نصب ؛ أى تعب .

(٥) سورة القيامة ٢٢

(٤) سورة الفاشية ٨

(٧) سورة الشورى ٣٠

(٦) سورة البقرة ١١٥

(٩) سورة الأنفال ١٢

(٨) سورة البقرة ١٩٥

والأرجل ، عكس قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾^(٢) .

وقوله ﴿ سَنَسِمْهُ عَلَى الْخُرْطُومِ ﴾^(٣) ، عَبرَ بالأنف عن الوجه .

﴿ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴾^(٤) .

وكقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُ آتَمَّ قَلْبُهُ ﴾^(٥) ، أضاف الإثم إلى القلب وإن كانت الجملة كلها

آئمة ؛ من حيث كان محلا لا اعتقاد الإثم والبر كما نسبت الكتابة إلى اليد من حيث

إنها تفعل بها في قوله تعالى : ﴿ تَمَّا كَتَبْتَ أَيْدِيهِمْ ﴾^(٦) ، وإن كانت الجملة كلها كاتبة

ولهذا قال : ﴿ وَوَيْلٌ لَهُمْ تَمَّا يَكْسِبُونَ ﴾^(٧) .

وكذا قوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَارُ ﴾^(٨) . وقيل : المعنى على حذف المضاف ؛ لأن

المدرَك هو الجملة دون الحاسة ، فأسند الإدراك إلى الأبصار ، لأنه به يكون .

وكقوله تعالى : ﴿ وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسُهُ ﴾^(٩) ، أى إياه .

﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي ﴾^(١٠) .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّهِ الْوُثْنَيْنِ يَفْضُلَا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾^(١١) . وحكى

ابن فارس عن جماعة أن « مِنْ » هنا للتبويض ؛ لأنهم أمروا بالنظر عما يحرم النظر إليه .

وقوله : ﴿ قُمْ اللَّيْلَ ﴾^(١٢) ، أى صلّ في الليل ؛ لأن القيام بعض الصلاة .

- (٢) سورة المجادلة ٣
(٤) سورة الحاقة ٤٥
(٦) سورة البقرة ٧٩
(٨) سورة آل عمران ٢٨
(١٠) سورة النور ٣٠

- (١) سورة البقرة ١٩
(٣) سورة ن ١٦
(٥) سورة البقرة ٢٨٣
(٧) سورة الأنعام ١٠٣
(٩) سورة المائدة ١١٦
(١١) سورة الزمل ١

وكقوله : ﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ﴾ ^(١) ، أى صلاة الفجر .

ومنه « للسجد الحرام » والمراد جميع الحرم .

وقوله : ﴿ وَآزْكَوْا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ ^(٢) أى المصلين .

﴿ يَخْرُوْنَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَيَخْرُوْنَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ ﴾ ^(٤)

أى الوجوه .

وقوله : ﴿ إِنْ أَلَّهَ لَا يَخْتَفِي عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ ^(٥) فمبّر بالأرض

والسما عن العالم ؛ لأن المقام مقام الوعيد ؛ والوعيد إنما يحصل لو بين أن الله لا يخفى عليه أحوال العباد ؛ حتى يجازيهم على كفرهم وإيمانهم ، والعباد وأحوالهم ليست السماء والأرض بل من العالم فيكون المراد بالسماء والأرض العالم ؛ إطلاقاً للجزء على الكل .

وقوله : ﴿ قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ^(٦) ، قال الفارسي : جعله على المجاز « أذناً » لأجل

إصغائه ؛ قال : ولو صُفرت « أذناً » هذه التى فى هذه الآية ، كان فى لحاق التاء فيها وتركها نظر .

وجعل الإمام نحر الدين قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾ ^(٧)

للمراد به جميع الحرم ، لا صفة الكعبة فقط ، بدليل قوله : ﴿ أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴾ ^(٨) ،

وقوله : ﴿ هَدَيْنَا بَابِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ ^(٩) ، والمراد الحرم كله ، لأنه لا يُذبح فى الكعبة ،

قال : وكذلك « السجد الحرام » فى قوله : ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ

(١) سورة الإسراء ٧٨

(٢) سورة البقرة ٤٣

(٣) سورة الإسراء ١٠٧، ١٠٩

(٤) سورة آل عمران ٥

(٥) سورة التوبة ٦١

(٦) سورة البقرة ١٢٥

(٧) سورة النكيت ٦٧

(٨) سورة المائدة ٩٥

هَذَا^(١)؛ والمراد منهم من الحج وحضور مواضع النسك .

وقيل في قوله تعالى : ﴿يَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾^(٢) ، أى نجعلها صفحةً مستوية لا شقوق فيها كخف البعير ، فيعدم الارتفاق بالأعمال اللطيفة ، كالكتابة والخياطة ونحوها من الأعمال التي يُستعان فيها بالأصابع ، قالوا : وذكرت البنان لأنه قد ذكرت اليدان ؛ فاختص منها ألقاها .

وجوز أبو عبيدة ورود^(٣) البعض وإرادة الكل ؛ وخرج عليه قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا جَاءَ عِيسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾^(٤) أى كله ، وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِصْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾^(٥) وأنشد بيت لبيد :

نَرَاكَ أَمْعَكِنَةً إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَمْتَلِقُ بَعْضَ النَّفُوسِ حِمَامُهَا^(٦)

قال : والموت لا يمتلق بعض النفوس دون بعض ؛ ويقال للمنيّة : علوق ، وعُلَاقَة . انتهى .

وهذا الذي قاله فيه أمران :

أحدهما : أنه ظن أن النبي يجب عليه أن يبين في شريعته جميع ما اختلفوا فيه ؛ وليس كذلك ؛ بدليل سؤالهم عن الساعة وعن الروح وغيرها مما لا يعلمه إلا الله . وأما الآية

(١) سورة التوبة ٢٨

(٢) سورة القيامة ٤

(٣) جعله السيوطي في الإتيان قسما مستقلا ، وألفقه بقسم إطلاق الجزء على الكل ؛ ونقل قول

أبي عبيدة .

(٤) سورة الزخرف ٦٣

(٥) سورة المؤمن ٢٨

(٦) من المعلقة ص ١٥٥ - بفتح التبريزي .

الأخرى ، قال نعلب : إنه كان وعدهم بشيء من العذاب : عذاب الدنيا وعذاب الآخرة
 قال : يصيبكم هذا العذاب في الدنيا ، - وهو بعض الوعيد - من غير نفي عذاب الآخرة .
 الثاني : أنه أخطأ في فهم البيت ؛ وإنما مرادُ الشاعر ببعض النفوس نفسه هو ، لأنها
 بعض النفوس حقيقة ؛ ومعنى البيت : أنا إذا لم أرضَ الأمكنة أتركها إلى أن أموت ؛
 أي إذا تركتُ شيئاً لا أعود إليه إلى أن أموت ، كقول الآخر :

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكذب إليه بوجه آخر الدهر ترجع

وقال الزمخشري : إن صحّت الرواية عن أبي عبيدة ، فيدخل فيه قول المازني في
 مسألة^(١) « العلقى » : كان أجنى من أن يفقه ما أقول له . وأشار الزمخشري بذلك إلى أن
 أبا عبيدة قال للمازني : ما أ كذب النحويين ! [قلت له : لم قلت ذلك ؟ قال]^(٢) : يقولون :
 هاء التانيث تدخل على ألف التانيث وإن الألف [التي]^(٣) في « علقى »^(٤) ملحّة
 [ليست للتانيث]^(٥) ، قال : قلت له : وما أنكرت من ذلك ؟ قال سمعت رؤية ينشد
 * فَحَطَّ فِي عَلْقَى وَفِي مُكُورٍ *^(٦)

فلم ينوئها ، قلت : ما واحد العلقى ؟ فقال : علقاة ، قال المازني : فأسفت ولم أفسر له
 لأنه كان أغلظ من أن يفهم مثل هذا^(٥) !

(١) انظر خبر أبي عبيدة مع المازني في إنباء الرواة ١ : ٢٥٣ .

(٢) زيادة من إنباء الرواة .

(٣) العلقى : شجرة تدوم خضرتها في القيظ ولها أفنان طوال دقاق وورق لطاف .

(٤) ورد البيت محرفاً في الأصول ، وصوابه من اللسان ٧ : ١٣٣ ، ١٢ : ١٣٦ ، والمكور :

جمع مكر : وهي نبتة تميل إلى الغبرة ، تنبت في السهل وفي الرمل ، لها ورق وليس لها زهر ، وبسده :

* بَيْنَ تَوَارِي الشَّمْسِ وَالدُّرُورِ *

(٥) إنباء الرواة : « مثل ذلك » .

قلت : ويحتمل قوله : ﴿ يُصِيبُكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾^(١) أن الوعيد مما لا يستنكر ترك جميعه ، فكيف بعضه ! ويدل قوله في آخر هذه السورة : ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرِينَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُّهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴾^(٢) ، وفيها تأييد لكلام ثعلب أيضاً .

وقد يوصف البعض^(٣) ، كقوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ ﴾^(٤) وقوله : ﴿ نَاصِبَةٍ كَازِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾^(٥) الخطأ صفة الكل فوصف به الناصية ، وأما الكاذبة فصفة اللسان .

وقد يوصف الكل بصفة البعض كقوله : ﴿ إِنَّا مَنَعْنَكُمْ وَجِلُونَ ﴾^(٦) ، والوجل صفة القلب .

وقوله ﴿ وَلَمَلِئْتُ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴾^(٧) والرعب إنما يكون في القلب .

الخامس

إطلاق اسم الملزوم على اللازم

كقوله تعالى : ﴿ أَمْ أُنْزِلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهَوْا يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ ﴾^(٨) ، أى أنزلنا برهاتنا يستدلون به ، وهو يدلهم ، سمي الدلالة « كلاماً » ، لأنها من لوازم الكلام .
وقوله : ﴿ صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾^(٩) فإن الأصل « عمى » لقوله في موضع آخر : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْى ﴾^(١٠) ؛ لكن أتى بالظلمات لأنها من لوازم العمى .

(٢) سورة المؤمن ٢٢

(١) سورة المؤمن ٢٨

(٣) جعله السيوطي قسماً خاصاً سماه « وصف البعض بصفة الكل » ، وانظر الإتقان ٢ : ٣٧

(٤) سور غافر ١٩

(٦) سورة الحجر ١٦

(٥) سورة معلق ١٦

(٨) سورة الروم ٣٥

(٧) سور الكهف ١٨

(١٠) سورة البقرة ١٨

(٩) سورة الأنعام ٣٩

فإن قيل : ما الحكمة في دخول الواو هنا وفي التعبير بالظلمات عن العمى بخلاف في الآية الأخرى^(١) .

السادس

إطلاق اسم اللازم على الملزوم
كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾^(٢) أى المصلين .

السابع

إطلاق اسم المطلق على اللقيد
كقوله : ﴿ فَمَقَرُّوا النَّاقَةَ ﴾^(٣) ، والمأقر لها من قوم صالح قدار ؛ لكنهم لما رَضُوا
الفعل نُزِّلُوا منزلة الفاعل .

الثامن

عكسه

كقوله تعالى : ﴿ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾^(٤) ، والمراد كلمة
الشهادة ، وهى عدة كلمات .

التاسع

إطلاق اسم الخاص وإرادة العام
كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٥) أى رسله .
وقال : ﴿ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرهُمْ ﴾^(٦) ، أى الأعداء .

(١) كذا في جميع الأصول ولم يذكر جواباً بالسؤال . (٢) سورة الصافات ١٤٣

(٤) سورة آل عمران ٦٤

(٦) سورة الناقون ٤

(٣) سورة الأعراب ٧٧

(٥) سورة الزخرف ٤٦

﴿ وَخُضُّمٌ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾^(١) أى الذين .

وقوله : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ ﴾^(٢) ، أى كل نفس .

وقوله : ﴿ وَجَزَاهُ سَيِّئَةٌ سَيِّئَةٌ مِثْلَهَا ﴾^(٣) ، أى كل سيئة .

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ ﴾^(٤) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، والمراد الناس جميعا .

العاشر

إطلاق اسم العام وإرادة الخاص

كقوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾^(٥) أى للمؤمنين ، بدليل قوله فى موضع آخر : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٦) ، ولما خفى هذا على بعضهم زعم أن الأولى منسوخة بالثانية .

وكقوله تعالى : ﴿ كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾^(٧) ، أى أهل طاعته ، لا الناس أجمعون ، حكاه الواحدى عن ابن عباس وغيره ، واختاره الفراء^(٨) .

وقوله : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾^(٩) ، قيل : المراد بالناس هنا نوح ومن معه فى السفينة . وقيل آدم وحواء .

وقوله : ﴿ وَالْأَلْعَمَّانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾^(١٠) ، أى عالمى زمانه ، ولا يصح العموم ؛

(٢) سورة التكويد ١٤

(٤) سورة الأحزاب ١

(١) سورة التوبة ٦٩

(٣) سورة الشورى ٤٠

(٧) سورة البقرة ١١٦

(٨) فى معانى القرآن ١ : ٧٤ ، ونس عبارة عد شرح الآية : « يريد مطيعون ؛ وهذه خاصة لأهل الطاعة ليست بعامه » .

(١٠) سورة آل عمران ٣٣

(٩) سورة البقرة ٢١٣

لأنه إذا فضل أحدهم على العالمين فقد فضل على سائرهم ؛ لأنه من العالمين ، فإذا فضل الآخريين على العالمين فقد فضلهم أيضا على الأول ؛ لأنه من العالمين ، فيصير الفاضل مفضولا ؛ ولا يصح .

وقوله : ﴿ مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْنَاهُ كَالرَّميمِ ﴾ ^(١) أى شئ يحكم عليه بالذهاب ، بدليل قوله : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ ﴾ ^(٢) .
وقوله : ﴿ تَدْمَرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَأَوْثِقَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ^(٤) ؛ مع أنها لم تؤت لحيه ولا ذكرا .
وقوله : ﴿ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ^(٥) أى [كل شئ] ^(٥) أحبوه .
وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا ﴾ ^(٦) أى مما ظنه وقدره .

وقوله حكاية عن نبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(٧) وعن موسى ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٨) ولم يرد الكل ؛ لأن الأنبياء قبله ما كانوا مسلمين ولا مؤمنين .

وقال : ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾ ^(٩) ، ولم يعن كل الشعراء .
وقوله : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ ^(١٠) ، أى أخوان فصاعدا .
وقوله : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ ^(١١) أى بابا من أبوابها ، قاله المفسرون .

(٢) سورة الأحقاف ٢٥

(٤) سورة الأنعام ٤٤

(٦) سورة النور ٣٩

(٨) سورة الأعراف ١٤٣

(١٠) سورة الفناء ١١

(١) سورة الذاريات ٤٢

(٣) سورة النمل ٢٣

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) سورة الأنعام ١٦٣

(٩) سورة الشعراء ٢٢٤

(١١) سورة الأعراف ١٦١

وقوله : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ ^(١) ، وإنما قاله فريق منهم .
 ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ ﴾ ^(٢) ، وأراد الآيات
 التي إذا كُذِّبَ بها نزل العذاب على المكذب .

وقوله : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٣) ، أى من المؤمنين .

وقوله : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾ ^(٥) ، والمراد بعضهم ، فإن منهم أفاضل
 للمسلمين والصدّيق وعليهما رضى الله عنهما .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ ^(٦) ، فإن ﴿ النَّاسَ ﴾
 الأولى لو كان المراد به الاستغراق لما انتظم قوله تعالى بعد ذلك : ﴿ إِنَّ النَّاسَ ﴾ ، ولأن
 ﴿ الذين ﴾ من ﴿ الناس ﴾ ؛ فلا يكون الثانى مستغرقا ، ضرورة خروج ﴿ الذين ﴾ منهم ،
 لأنهم لم يقولوا لأنفسهم .

وقوله : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ ^(٧) والمراد شهران وبعض الثالث .

الحادى عشر

إطلاق الجمع وإرادة المثنى

كقوله تعالى : ﴿ فَقَدْ صَفَتْ قَوُوبُكُمْ ﴾ ^(٨) ؛ أطلق اسم القلوب على القليين .

(٢) سورة الإسراء ٥٩ .

(٤) سورة المؤمن ٧ .

(٦) سورة آل عمران ١٧٣ .

(٨) سورة التحريم ٤ .

(١) سورة المجرات ١٤ .

(٣) سورة الشورى ٥ .

(٥) سورة الأنعام ٦٦ .

(٧) سورة البقرة ١٩٧ .

الثاني عشر

التقصان

ومنه حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، كقوله : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(١) أى أهلها .

وقوله : ﴿ رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ ﴾ ^(٢) أى على لسان رسلك .

وقلوا : ﴿ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، أى أنصار دين الله .

وقال : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ ^(٤) أى حبه .

﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ ^(٥) ، أى من قومه . قالوا : وإنما يحسن الحذف إذا كان فيه زيادة مبالغة ، والمحذوفات في القرآن على هذا النمط ، وسيأتى الإشباع فيه ^(٦) وفي شروطه إن شاء الله تعالى . وذهب المحققون إلى أن حذف المضاف ليس من المجاز ؛ لأنه استعمال اللفظ فيما وضع له ، ولأن الكلمة المحذوفة ليست كذلك ، وإنما التجوز في أن ينسب إلى المضاف إليه ما كان منسوباً إلى المضاف ، كالأمثلة السابقة .

الثالث عشر

الزيادة

كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٧) ، ذكره الأصوليون .

(٢) سورة آل عمران ١٩٤

(٤) سورة البقرة ٩٣

(١) سورة يوسف ٨٢

(٣) سورة الصف ١٤

(٥) سورة الأعراف ١٥٥

(٦) الأسلوب الثانى من أساليب القرآن ، فى النوع السادس والأربعين ، يأتى .

(٧) سورة الشورى ١١

وللنحويين فيها قولان :

أحدهما : أن « مثل » زائدة ؛ والتقدير : ليس كهو شيء .

والثاني - وهو المشهور - : أن الكاف هي الزائدة ، وأن « مثل » خبر ليس .
ولا خفاء أن القول بزيادة الحرف أسهل من القول بزيادة الاسم .

ومن قال به ابن جنّي والسيّراني^(١) وغيرهما ، فقالوا : المعنى ليس مثله شيء ، والكاف زائدة ، وإلا لاستحال الكلام ، لأنها لو لم تكن زائدة كانت بمعنى « مثل » ، وإن كانت حرفا ، فيكون التقدير : ليس مثل مثله شيء ، وإذا قدر هذا التقدير ثبت له مِثْلٌ ، ونفى الشبه عن مثله ؛ وهذا محال من وجهين :

أحدهما : أن الله عز وجل لا مِثْلَ له .

والثاني : أن نفس اللفظ به محال في حق كل أحد ، وذلك أنا لو قلنا : ليس مثل مثل زيد ، لاستحال ذلك ، لأن فيه إثبات أن زيد مِثْلًا ، وذلك يستلزم جعل زيد مثلا له ؛ لأن ما مائل الشيء فقد مائله ذلك الشيء . وغير جائز أن يكون زيد مِثْلًا لعمره ، وعمره ليس مِثْلًا لزيد ، فإذا نفينا المِثْلَ عن مثل زيد ، وزيد هو مثل مثله ، فقد اختلفنا . ولأنه يلزم منه التناقض على تقدير إثبات المِثْلَ ، لأن مثل المِثْلَ لا يصح نفيه ضرورة كونه مثلا لشيء وهو مثل له .

وأجيب عن الأول بأننا لا نسلم لزوم إثبات المِثْلَ ، غاية ما فيه نفي مثل مثل الله ؛ وذلك يستلزم ألا يكون له مثل أصلا ، ضرورة أن مثل كل شيء فذلك الشيء مثله ، فإذا انتفى عن شيء أن يكون مثل عمره انتفى عن عمره أن يكون مثله .

(١) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، أبو سعيد القاضي السيراقي ، شارح كتاب سيبويه ، وصاحب

كتاب أخبار النحاة البصريين ، توفي سنة ٣٦٨ . إنباء الرواة ١ : ٣١٣

وأما الثاني فهو مبنى على أن هذه العبارات يلزم منها إثبات المثل، ونحن قد منعناه، بل أخطاه من العبارة .

وقيل : ليست زائدة ، إما لاعتبار جواز سلب الشيء عن المعدوم ، كما نسلب الكتابة عن زيد وهو معدوم ، أو يحمل المثل على المثل ، أى الصفة ، كقوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ ﴾ ^(١) ، أى صفتها ، فالتقدير : ليس كصفته شيء .

وبهذين التقديرين يحصل التخلص عن لزوم إثبات « مثل » وإن لم تكن زائدة .
وأما القائلون بأن الزائد « مثل » ، وإلا لزم إثبات المثل ، فقيه نظر ، لاستلزام تقدير دخول الكاف على الضمير ، وهو ضعيف لا يجيء إلا فى الشعر . وقد ذكرنا ما يخلص من لزوم إثبات المثل .

وقيل : المراد الذات والعين ، كقوله : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ ^(٢) وقول امرئ القيس :

* على مثل ليلى يقتل المرء نفسه ^(٣) *

فالكاف على بابها ، وليس كذاك ، بل المراد حقيقة المثل ليكون نفيا عن الذات بطريق برهاني كسائر الكنايات . ثم لا يشترط على هذا أن يكون لتلك الذات الممدوحة مثل فى الخارج حصل النفي عنه ؛ بل هو من باب التخيل فى الاستعارة التى يتكلم فيها البياني .

فإن قيل : إنما يكون هذا نفيا عن الذات بطريق برهاني أن لو كانت المماثلة تستدعى المساواة فى الصفات الذاتية وغيرها من الأفعال ، فإن اتفاق الشخصيتين بالذاتيات لا يستلزم اتحاد أفعالهما .

(١) سورة الرعد ٣٥ ، القتال ١٥

(٢) سورة البقرة ١٣٧

(٣) لم أجده فى ديوان امرئ القيس .

قيل : ليس المراد بالمثل هنا المصطلح عليه في العلوم العقلية ، بل المراد مَنْ هو مثل
« حاله في الصفات المناسبة لما سبق الكلام له ، وليس المراد مَنْ هو » مثل في كل شيء
لأن لفظة « مثل » لا تستدعي المشابهة من كل وجه .

وقال الكواشي^(٢) : يجوز أن يقال : إن الكاف و « مثل » ليسا زائدتين ، بل يكون
التحليل هنا على سبيل الفرض ، كقوله : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(٣) ،
وتقدير الكلام : لو فرضنا له مثلاً لا ممتنع أن يُشبه ذلك المثل المفروض شيء ؛ وهذا أبلغ
في نفي المماثلة .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا ﴾^(٤) ، فقيل : إن
« ما » فيه مصدرية . وهذا فيه نظر ، لأن « ما » لو كانت مصدرية لم يَعدُ إليها من الصلة
ضميرٌ ، وهو المَاء في ﴿ بِهِ ﴾ لأن الضمير لا يعود على الحروف ، ولا يعتبر اسماً إلا بالصلة ،
والاسم لا يعود عليه ما هو صفته ؛ إذ لا يحتاج في ذلك إلى ربط .

وجوابه أن تكون « ما » موصولة ، صلها ﴿ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾^(٥) .

وقيل : مزيدة ، والتقدير : فإن آمنوا بالذي آمنتم به ، أى بالله وملائكته وكتبه
ورسوله وجميع ما جاء به الأنبياء .

وقيل : إن « مثلاً » صفة لمحذوف تقديره : فإن آمنوا بشيء مثل ما آمنتم به . وفيه
نظر ، لأن ما آمنوا به ليس له مثل حتى يؤمنوا بذلك المثل .

(١-١) ساقط من ت .

(٢) هو موفق الدين أحمد بن يوسف الموصلي الشافعي المتوفى سنة ٦٨٠ : وله تفسيران :
أحدهما كبير سماه التبصرة ، والثاني صغير سماه التلخيص (كشف الظنون) .

(٤) سورة البقرة ١٣٧

(٣) سورة الأنبياء ٢٢

(٥) سورة البقرة ١٣٧

وحكى الواحدى عن أكثر المفسرين فى قوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَمِنْ وَجْهِ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، أن « الوجه » صلة ، والمعنى : فَمِنْ اللَّهِ يعلم ويرى ، قال : والوجه قد ورد صلة مع اسم الله كثيراً ، كقوله : ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ ^(٤) .

قلت : والأشبه حمله على أن المراد به الذات ، كما فى قوله تعالى : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ ^(٥) وهو أولى من دعوى الزيادة .

ومن الزيادة دعوى أبى عبيدة ﴿ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ ^(٦) أن ﴿ إِذْ ﴾ زائدة . وقوله : وَلَا حِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ^(٧) . وقوله : ﴿ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِى يَعِدُكُمْ ﴾ ^(٨) ، وقد سبق .

الرابع عشر

تسمية الشيء بما يتول إليه

كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاَجِرًا كَفَّارًا ﴾ ^(٩) ، أى صائرا إلى الفجور والكفر

وقوله : ﴿ إِنِّى أَرَانِى أَتْحِلُّ فَوْقَ رَأْسِ خُبْرًا ﴾ ^(١٠) ، أى لأن الذى تأكل الطير منه إنما هو البر لا الخبز . ولم يذكر العلماء هذا من جملة الأمثلة ؛ إنما اقتصروا فى التمثيل

(٢) سورة الرحمن ٢٧
(٤) سورة القصص ٨٨
(٦) سورة الشعراء ٧٢
(٨) سورة المؤمن ٢٨
(١٠) سورة يوسف ٣٦

(١) سورة البقرة ١١٥
(٣) سورة الدهر ٩
(٥) سورة البقرة ١١٢
(٧) سورة آل عمران ٥٠
(٩) سورة نوح ٢٧

على قوله: ﴿أَعَصِرْ خَمْراً﴾^(١)، أى عِنَباً، فعبر عنه لأنه آيل إلى الخمرية . وقيل: لا مجاز فيه، فإن الخمر العنب بعينه، لفظة لأزد عُمان؛ نقله الفارسي في «التذكرة»^(٢)، عن «غريب القرآن»^(٣) لابن دريد .

وقيل: اكتفى بالمسيب، الذى هو الخمر، عن السبب، الذى هو العنب قاله ابن جني في «الخصائص»^(٤) .

وقيل: لا مجاز فى الاسم بل فى الفعل، وهو ﴿أَعَصِرْ﴾؛ فإنه أطلق وأريد به أستخرج وإليه ذهب ابن عزيز فى غريبه^(٥) .

وقوله: ﴿حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾^(٦)، سماه زوجاً لأن العقد يشول إلى زوجية، لأنها لا تنكح فى حال كونه زوجاً .

وقوله: ﴿فَبَشِّرْهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾^(٧)، ﴿وَبَشِّرْهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾^(٨) وصفه فى حال البشارة بما يشول إليه من العلم والحلم .

تنبيه: ليس هذا من الحال المقدرة - كما يتبادر إلى الذهن - لأن الذى يقترن بالفاعل، أو المفعول إنما هو تقدير ذلك وإرادته، فيكون المعنى فى قوله: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً﴾^(٩) مقدراً ضحكك .

(١) سورة يوسف ٣٦

(٢) ذكره صاحب كشف الظنون؛ وقال: «وهو كبير فى مجلدات، لخصه أبو الفتح عثمان بن جنى» .

(٣) ذكره القفطى فى الإنباه ٣ : ٩٧ (٤) الخصائص ٣ : ١٧٧

(٥) هو الإمام أبوبكر محمد بن عزيز السجستانى صاحب كتاب غريب القرآن، وما أورده فى ص ١٥، ونصه: «أعصر خمرأ، أى أستخرج الخمر؛ لأنه إذا عصر العنب فإنما يستخرج الخمر . ويقال: الخمر العنب بعينه» .

(٦) سورة البقرة ٢٣٠

(٧) سورة الصافات ١٠١

(٨) سورة التمل ١٩

(٩) سورة الداريات ٢٨

وكذا قوله : ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ﴾ ^(١) على قول أبي عليّ وهذا حمل منه للخروج على ابتدائه ، وإن حمّله على انتهائه كانت الحال المفوظ بها ناجزة غير مقدرة .
وكذلك قوله : ﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ ^(٢) أى ادخلوها مقدرين الخلود فيها ، فإن من دخل مدخلا كريماً مقدرّاً ألا يخرج منه أبداً كان ذلك أتم لسروره ونعيمه ، ولو توهم انقطاعه لتنقص عليه النعيم الناجز مما يتوهمه من الانقطاع اللاحق .

الخامس عشر

تسمية الشيء بما كان عليه

كقوله تعالى : ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ﴾ ^(٣) ، أى الذين كانوا يتامى ؛ إذ لا يُتَمَّ بعد البلوغ . وقيل : بل هم يتامى حقيقة ، وأما حديث : « لا يُتَمَّ بعد احتلام » فهو من تعليم الشرع لا اللغة ، وهو غريب .
وقوله : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ ^(٤) ، وإذا متن لم يكن أزواجا ، فسمي بذلك لأنهن كن أزواجا .
وقوله : ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ أى الذين كانوا أزواجهن .
وكذلك : ﴿ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ ^(٥) لا نقطاع الزوجية بالموت .
وقوله : ﴿ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾ ^(٦) ، سماء مجرماً باعتبار ما كان عليه فى الدنيا من الإجرام .

(٢) سورة الزمر ٧٣

(٤) سورة النساء ١٢

(٦) سورة البقرة ٢٣٤

(١) سورة يوسف ١٠٠

(٣) سورة النساء ٢

(٥) سورة البقرة ٢٣٢

(٧) سورة طه ٧٤

وقوله : ﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ ^(١) ، ولكن ما ردّ عليهم ما لهم ، وإنما كانوا قد اشتروا بها الميرة ، فجعلها يوسف في متاعهم ، وهي له دونهم ، فتسبها الله إليهم ، بمعنى أنها كانت لهم .

السادس عشر

إطلاق اسم المحل على الحال

كقوله : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَفُرُشٍ مَرْفُوعَةٍ ﴾ ^(٣) ، أى نساؤه ، بدليل قوله : ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً ﴾ ^(٤) .

وكالتعبير باليد عن القدرة ، كقوله : ﴿ بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ ^(٥) ، ونحوه .

والتعبير بالقلب عن الفعل ، كقوله : ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾ ^(٦) أى عقول .

وبالأفواه عن الألسن ، كقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ ^(٧) ، ﴿ يَقُولُونَ

بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ ^(٨) .

وإطلاق الألسن على اللغات ، كقوله : ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ ^(٩) .

والتعبير بالقرية عن ساكنها ، نحو : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة العلق ١٧

(٤) سورة الملك ١

(٦) سورة المائدة ٤١

(٨) سورة الشعراء ١٩٥

(١) سورة يوسف ٦٥

(٣) سورة الواقعة ٣٤ ، ٣٥

(٥) سورة الأعراف ١٧٩

(٧) سورة آل عمران ١٦٧

(٩) سورة يوسف ٨٢

السابع عشر

إطلاق اسم الحال على المحل

كقوله تعالى : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فَنِي رَحْمَةِ اللَّهِ ثُمَّ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(١) ،
أى فى الجنة لأنها محل الرحمة .

وقوله : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٢) ، أى فى الليل .

وقال الحسن^(٣) فى قوله : ﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ﴾^(٤) ، أى فى عينك ،
واستبعده الزمخشري وقدر : يعنى فى رؤياك .

وقوله : ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾^(٥) ، وصف البلد بالأمن ، وهو صفة لأهله .
ومثله : ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾^(٦) . ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾^(٧) .

وقوله : ﴿بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ﴾^(٨) ، وصفها بالطيب وهو صفة لهوائها .

وقد اجتمع هذا والذى قبله فى قوله تعالى : ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ
كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(٩) ، وذلك لأن أخذ الزينة غير ممكن ؛ لأنها مصدر فيكون المراد
محل الزينة ، ولا يجب أخذ الزينة للمسجد نفسه فيكون المراد بالمسجد الصلاة ، فأطلق
اسم المحل على الحال وفى الزينة بالمعكس .

الثامن عشر

إطلاق اسم آلة الشيء عليه

كقوله تعالى : ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾^(١٠) ، أى ذكرنا حسنا ،

(٢) سورة سبأ ٣٣

(١) سورة آل عمران ١٠٧

(٣) نقله الزمخشري فى الكشاف ٢ : ١٧٥ ، ونصه : « وعن الحسن : فى منامك : فى عينك ،
لأنها مكان النوم ؛ كما قيل للقطيفة : النامة ؛ لأنه ينام فيها ؛ وهذا تفسير فيه تعسف » .

(٥) سورة إبراهيم ٣٥

(٤) سورة الأنفال ٣

(٧) سورة الدخان ٥١

(٦) سورة التين ٣

(٩) سورة الأعراف ٣١

(٨) سورة سبأ ١٥

(١٠) سورة الشعراء ٨٤

أطلق اللسان وعبر به عن الذكر ؛ لأن اللسان آية الذكر .
وقال تعالى : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٣) ، أى بمرأى منا ، لما كانت العين آلة الرؤية .
وقوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ﴾ ^(٢) ، أى بلغة قومه .

التاسع عشر

إطلاق اسم الضدين على الآخر

كقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ ^(٤) وهى من المبتدئ سيئة ومن الله حسنة ،
لحمل اللفظ على اللفظ .

وعكسه : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ ^(٥) ، سُمِّيَ الأول إحساناً لأنه مقابل
لجزائه وهو الإحسان ، والأول طاعة ، كأنه قال : هل جزاء الطاعة إلا الثواب !
وكذلك : ﴿ وَمَكْرُؤًا وَمَكْرَ اللَّهِ ﴾ ^(٦) ، مُحِلَّ اللفظ على اللفظ ، فخرج اللفظ
بلفظ الذنب ، لأن الله لا يمكر .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِينُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ ^(٧) ،
فهو وإن لم يتقدم ذكر مكرهم فى اللفظ لكن تقدم فى سياق الآية قبله ما يصير إلى
مكر ، والمتابلة لا يشترط فيها ذكر المقابل لفظاً ، بل هو ، أو ما فى معناه .

وكذلك قوله : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ^(٨) ، لما قال : بشر هؤلاء بالجنة قال :
بشر هؤلاء بالعذاب ؛ والبشارة ؛ إنما تكون فى الخير لا فى الشر .

وقوله : ﴿ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ ﴾ ^(٩) ، والفعل الثانى ليس بسخرية .

(٢) سورة إبراهيم ٤
(٤) سورة الرحمن ٦٠
(٦) سورة الأعراف ٩٩
(٨) سورة هود ٣٨

(١) سورة القمر ١٤
(٣) سورة الشورى ٤٠
(٥) سورة آل عمران ٥٤
(٧) سورة التوبة ٣٤

العشرون

تسمية الداعي إلى الشيء باسم الصّارف عنه

لما بينهما من التعلق ، ذكره السكاكي ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسْجُدَ ﴾^(١) يعني « ما دعاك ألا تسجد » ؟ واعتصم بذلك في عدم زيادة^(٢) « لا » .
وقيل : معناه : ما حاك في ألا تسجد - أي من العقوبة - أي ما جعلك في منعة من عقوبة ترك السجود .

وهذا لا يصح ؛ أما الأول فلم يثبت في اللغة وأما الثاني فكان تركيبه : « ما يمنحك » سؤالا عما يمنعه لا بلفظ الماضي ، لأنه لا تخويف بماض .

ويجاب بأن المخالفة تقتضي الأمانة ، كأنه قيل : ما أمنك حتى خالفت ! بيانا لاغتراره وعدم رشده ، وأنه إنما خالف وحاله حال من امتنع بقوته من عذاب ربه ، فكفى عنه : « ما يمنحك » تهكما ، لا أنه امتنع حقيقة وإنما جسر جسارة من هو في منعة .
ورد أيضا بأنه أجاب بـ ﴿ أنا خير ﴾ ، وهو لا يصلح جوابا إلا لترك السجود .
وأجيب بأنه لم يجب ، ولكن عدل بذلك جواب ما لا يمكن جوابه .

(١) سورة الأعراف ١٢ .

(٢) مفتاح العلوم ١٩٦ ، وعبارته هناك : « يحتمل عندى أن يكون : ﴿ مَنَعَكَ ﴾ ، في قوله علت كفته : ﴿ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تُسْجُدَ ﴾ ، مراداً به : ما دعاك إلى ألا تسجد ، وأن « لا » غير صفة قرينة للجاز ، ونظيره : ﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا إِلَّا تَتَّبِعَنِ ﴾ .

الحادى والعشرون إقامة صيغة مقام أخرى

وله صور :

فنه « فاعل بمعنى « مفعول » ، كقوله : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾^(١) ،
أى لا معصوم .

وقوله تعالى : ﴿ مِنْ دَافِقٍ ﴾^(٢) أى مدفوق .

و ﴿ فِي عِدْشَةٍ ﴾^(٣) ، أى مرضية بها وقيل على النسب ، أى ذات رضا ، وهو مجاز
إفراد لا تركيب .

وقوله : ﴿ أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴾^(٤) ، أى مأمونا .

وعكسه : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾^(٥) ، أى آتيا .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾^(٦) ، أى ساترا ، وحكى
المروى^(٧) فى « الغريب » عن أصل اللغة ، « وتأويل الحجاب الطبع » .

وقال السهيلي^(٨) : الصحيح أنه على بابه ، أى مستورا عن العيون ، ولا يحس به أحد ،

(١) سورة هود ٤٣

(٢) سورة الطارق ٦

(٣) سورة الفارعة ٧

(٤) سورة النكبت ٦٧

(٥) سورة مريم ٦١

(٦) سورة الإسراء ٤٥

(٧) فى باب السين مع التاء ، وهو أحمد بن محمد المروى ، صاحب كتاب الغريبين ، جمع فيه بين
تفسير غريب القرآن وغريب الحديث ؛ ومنه نسخة مخطوطة فى دار الكتب المصرية رقم ٢٠ ش تفسير
ترجم له ابن خلكان فى ١ : ٢٨ ، وقال : إنه توفى سنة ٤١٠

(٨) هو عبد الرحمن بن عبداقة بن أحمد السهيلي ، صاحب كتاب الروض الأتق ، والتعريف والإعلام

لما انبهم فى القرآن من الأسماء والأعلام سنة ٥٨١

وللعنى « مستور عنك وعنهم » كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾^(١) .
وقال الجوهري^(٢) : « أى حجاباً على حجاب ، والأول مستور بالثانى ، يراد بذلك كثافة^(٣) الحجاب ؛ لأنه جعل على قلوبهم أكنة وفى آذانهم وقراً » .
قال أبو الفتح^(٤) فى كتابه « هذا القد » : وسأله - يعنى الفارسي - إذا جعلت فاعلاً بمعنى مفعول فعلام ترفع الضمير الذى فيه ؟ أعلى حد ارتفاع الضمير فى اسم الفاعل أم اسم المفعول ؟ فقال : إن كان بمعنى « مفعول » ارتفع الضمير فيه ارتفاع الضمير فى اسم الفاعل ، وإن جاء على لفظ اسم الفاعل .

ومنه « فعيل » بمعنى « مفعول » كقوله ﴿ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيراً ﴾^(٥) أى مظهوراً فيه ، ومنه ظهرت به فلم ألفت إليه .
أما نحو : ﴿ قُلْ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾^(٦) فقال بعض النحويين : إنه بمعنى « مؤلم » وردّه النحاس ، بأن « مؤلماً » يجوز أن يكون قد آلم ثم زال ، و « أليم » أبلغ ، لأنه يدل على الملازمة ، قال : ولهذا منع النحويون إلا سيبويه أن يعدى « فعيل » .

ومنه محى المصدر على « فعول » ، كقوله تعالى : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرْ أَوْ أَرَادَ شُكُوراً ﴾^(٧) . وقوله : ﴿ لَا تَرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُوراً ﴾^(٨) ، فإنه ليس المراد

(١) سورة المدثر ٣١

(٢) هو إسماعيل بن حماد الجوهري ، صاحب الصحاح فى اللغة ، توفى سنة ٤٠٠ هـ ، وما نقله عن الصحاح (مادة - ستر)

(٣) فى الأصول : « كناية » ، وصوابه من الصحاح .

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جنى ، صاحب كتاب الخصائص : وكتابه « هذا القد » ، ويسميه بعضهم : « كتاب ذى القد » ورد ذكره فى الخزانة ٢ : ١٢٩ ، وبهامشها : « جمعه من كلام شيخه أبى على الفارسي » . وانظر مقدمة الخصائص لمحققه الأستاذ محمد على التجارم ٦٦

(٦) سورة البقرة ١٧٨

(٥) سورة الفرقان ٥٥

(٨) سورة الإنسان ٩

(٧) سورة الفرقان ٦٢

الجمع هنا ، بل المراد : لا تريد منكم شكراً أصلاً ، وهذا أبلغ في قصد الإخلاص في نفي الأنواع .

وزعم السهيلي أنه جمع « شكر » ، وليس كذلك لقوات هذا المعنى .

ومنها إقامة الفاعل مقام المصدر ، نحو : ﴿ لَيْسَ لَوْقَعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾^(١) أى تكذيب ، وإقامة المفعول مقام المصدر ، نحو : ﴿ بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾^(٢) ، أى الفتنة .

ومنه وصف الشيء بالمصدر ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي ﴾^(٣) ، قالوا : إنما وحده ، لأنه في معنى المصدر ، كأنه قال : « فإنهم عداوة » .

ومجيء المصدر بمعنى المفعول ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ ﴾^(٤) ، أى من معلومه .

وقوله : ﴿ ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ ﴾^(٥) ، أى من العلوم .

وقوله : ﴿ صُنِعَ اللَّهُ ﴾^(٦) ، أى مصنوعه .

وقوله : ﴿ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي ﴾^(٧) ، أى مترحم ، قاله الفارسي .

وكذا قوله : ﴿ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ ﴾^(٧) ، أى مقوى به ، ألا ترى أنه أراد منهم

البر الحديد والنفخ عليها !

وقوله : ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ﴾^(٨) ، أى مظلوما فيه .

(١) سورة الواقعة ٢

(٢) سورة الشعراء ٧٧

(٣) سورة النجم ٣٠

(٤) سورة الكهف ٩٨

(٥) سورة القلم ٦

(٦) سورة البقرة ٢٥٥

(٧) سورة النمل ٨٨

(٨) سورة طه ١١١

وقوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾^(١) ، أى مكذوب فيه ، وإلا لو كان على ظاهره لأشكل ، لأن الكذب من صفات الأقوال لا الأجسام . وقال القراء : يجوز فى النحو « بدم كذبا » بالنصب على المصدر ؛ لأن ﴿ جاءوا ﴾ فيه معنى « كذبوا كذبا » ، كما قال تعالى : ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ﴾^(٢) . لأن « العاديات » بمعنى « الضابحات » .

وعكسه : ﴿ وَإِنَّهُ لَدُوٌّ عَلِيمٌ عَلَّمَنَاهُ ﴾^(٣) .

ومنه « فعيل » بمعنى الجمع ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَالْمَلَأْنِيكَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرًا ﴾^(٤) . وقوله : ﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ وَحَسَنَ أَوْلَٰئِكَ رَفِيقًا ﴾^(٦) .

وشرط بعضهم أن يكون الخبر عنه جمعا ، وأنه لا يحى . ذلك فى المتن ؛ ويردده قوله تعالى : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾^(٧) ، فإنه نقل الواحدى عن المبرد ، وابن عطية عن القراء أن « قعيد » أسند لها .

وقد يقع الإخبار بلفظ الفرد عن لفظ الجمع ، وإن أريد معناه لنسكتة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ ﴾^(٨) ، فإن سبب النزول وهو قول أبى جهل « نحن نتصير اليوم »^(٩) يقضى بإعراب « منتصر » خبرا .

(٢) سورة العاديات ١

(٤) سورة التحريم ٤

(٦) سورة النساء ٦٩

(٨) سورة القمر ٤٤

(١) سورة يوسف ١٨

(٣) سورة يوسف ٦٨

(٥) سورة يوسف ٨٠

(٧) سورة نى ١٧

(٩) فى تفسير الكشاف : عن أبى جهل أنه ضرب فرسه يوم بدر ؛ فتقدم فى الصف وقال : نحن

نتصير اليوم من محمد وأصحابه ، فنزلت : ﴿ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴾ .

ومنه إطلاق الخبر وإرادة الأمر، كقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾^(١)،
أى ليرضع الوالدات أولادهن .

وقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾^(٢)، أى تتربص المتوفى عنها .

وقوله: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾^(٣)، والمعنى «ازرعوا سبع سنين» ، بدليل
قوله: ﴿فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ﴾^(٤) .

وقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾^(٥)، معناه: آمنوا واجاهدوا، ولذلك
أجيب بالجزم في قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْلِطْكُمْ جَنَّاتٍ﴾^(٦)، ولا يصح
أن يكون جواباً للاستفهام في قوله: ﴿هَلْ أَذِلَّكُمْ﴾^(٧)؛ لأن المغفرة وإدخال الجنان
لا يترتبان على مجرد الدلالة؛ قاله أبو البقاء^(٨) والشيخ عز الدين^(٩) .

والتحقيق ما قاله النبلى أنه جعل الدلالة على التجارة سبباً لوجودها، والتجارة هي
الإيمان، ولذلك فسرهما بقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾^(١٠)، فلم أن التجارة من جهة الدلالة هي
الإيمان فالدلالة سبب الإيمان، والإيمان سبب الغفران، وسبب السبب سبب . وهذا
النوع فيه تأكيد؛ وهو من مجاز التشبيه، شبه الطلب في تأكيد خبر الصادق الذى لا بد

(١) سورة البقرة ٢٣٣

(٢) سورة البقرة ٢٣٤

(٣) سورة يوسف ٢٧

(٤) سورة الصف ١١

(٥) سورة الصف ١٢

(٦) سورة الصف ١٠

(٧) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى في كتابه: «إملاء مامن به الرحمن من وجوه
الإعراب في القرآن» ٢ : ١٤٠ . والعبارة فيه: «وقال القراء: هو جواب الاستفهام على اللفظ، وفيه
بعد: لأن دلالة إياهم لا توجب المغفرة لهم» .

(٨) هو أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام في كتابه: «الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع
المجاز» ص ٢٧، والعبارة فيه: «ولا يصح أن يكون جواباً للاستفهام في قوله: ﴿هَلْ أَذِلَّكُمْ﴾؛
لأن المغفرة وإدخال الجنان لا يترتبان على مجرد الدلالة؛ وهذا من مجاز التشبيه، شبه الطلب في تأكيد خبر
الصادق الذى لا بد من وقوعه، وإذا شبهه بالخبر الماضى كان تأكيد» .

من وقوعه ، وإذا شبهه بالخبر الماضي كان آكد .

ومنه عكسه كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ^(١) والتقدير : مده الرحمن مداً .

وقوله : ﴿ اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ ^(٢) ، أى نحمل .

قال الكواشى ^(٣) : والأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر لتضمنه اللزوم ، نحو : إن زرتنا فلفكرمك . يريدون تأكيد إيجاب الإكرام عليهم ، كذا قال الشيخ عز الدين ؛ مقصوده تأكيد الخبر ؛ لأن الأمر للإيجاب يشبه الخبر فى إيجابه ^(٤) .

وجعل الفارسي منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُنَا لَشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ^(٥) ، قال : ﴿ كُنْ ﴾ لفظه أمر والمراد الخبر ، والتقدير : « يكون فيكون » أو على أنه خبر مبتدأ محذوف ؛ أى فهو يكون ، قال : ولهذا أجمع القراء على رفع ﴿ فيكون ﴾ ورفضوا فيه النصب ؛ إلا ما روى عن ابن عامر ، وسوغ النصب لكونه بصيغة الأمر قال : ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ﴿ نقول ﴾ فيجىء النصب على الفعل المنصوب ؛ لأن ذلك لا يطرد ، بدليل قوله : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ^(٦) ؛ إذ لا يستقيم هنا العطف المذكور ؛ لأن ﴿ قال ﴾ ماض

(١) سورة مريم ٧٥

(٢) سورة العنكبوت ١٢

(٣) نقله السيوطى فى الإتقان ٢ : . . . وهو موفق الدين أحمد بن يوسف الموصلى الشافعى المتوفى سنة ٦٨٠ هـ ؛ صاحب التفسير ، ذكره صاحب كشف الظنون .

(٤) فى كتابه الإشارة ص ٢٨ وعبارته « النوع السادس » : التجوز بلفظ الأمر عن الخبر تأكيداً للخبر ، لأن الأمر للإيجاب ، فيشبه به الخبر فى إيجابه ، وله مثالان : أحدهما قوله : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ، تقديره : قل من كان فى الضلالة يمد له الرحمن مداً . الثانى قوله : ﴿ اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ ، تقديره : اتبعوا سبيلنا نحمل خطاياكم .

(٥) سورة النحل ٤٠

(٦) سورة عمران ٥٩

﴿ ويكون ﴾ مضارعا ، فلا يحسن عطفه عليه لاختلافهما .

قلت : وهذا الذى قاله الفارسيّ ضعيف مخالف لقواعد أهل السنة .

ومنه إطلاق الخبر وإرادة النهي ، كقوله : ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾^(١) ، ومعناه : « لا تعبدوا » .

وقوله : ﴿ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾^(٢) ، أى لا تسفكوا ولا تخرجوا .

وقوله : ﴿ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ﴾^(٣) أى ولا تنفقوا .

الثانى والعشرون

إطلاق الأمر وإرادة التهديد والتلوين

وغير ذلك من المعانى الستة عشر وما زيد عليها من أنواع المجاز ؛ ولم يذكره هنا فى أقسامه .

الثالث والعشرون

إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل له فى الحقيقة

إما على التشبيه ، كقوله تعالى : ﴿ جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴾^(٤) ، فإنه شبه ميله للوقوع بشبه المرید له .

وإما لأنه وقع فيه ذلك الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ آلم . غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾^(٥) ، فالغلبة واقعة بهم من غيرهم ، ثم قال : ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾^(٦) ، فضاف الغلب إليهم ؛ وإنما كان كذلك ؛ لأن الغلب وإن كان لغيرهم فهو متصل بهم لوقوعه بهم .

(١) سورة البقرة ٨٣

(٢) سورة البقرة ٨٤

(٣) سورة البقرة ٢٧٢

(٤) سورة الكهف ٧٧

(٥) سورة الروم ١ ، ٢

(٦) سورة الروم ٦

ومثله : ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾^(١) ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾^(٢) فالحب في الظاهر مضاف إلى الطعام والمال ؛ وهو في الحقيقة لصاحبهما .

ومثله : ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ﴾^(٣) ، ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي﴾^(٤) أى مقامه بين يدي .

وإما لوقوعه فيه ، كقوله تعالى : ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾^(٥) .

وإما لأنه سببه ، كقوله تعالى : ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾^(٦) . ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ﴾^(٧) . ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾^(٨) . ﴿وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾^(٩) ، كما تقدم في أمثلة المجاز العقلي .

وقد يقال : إن النزع والإحلال يبرّ بهما عن فعل ما أوجبهما ، فالمجاز إفرادى لا إسنادى .

وقوله تعالى : ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾^(٥) ، أى يجعل هو له ؛ فهو من مجاز الحذف .

الرابع والعشرون

إحلاق الفعل والمراد مقاربتة ومشارفته لا حقيقة

كقوله تعالى : ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾^(١٠) ، أى قاربن بلوغ الأجل ، أى انتضاء العدة لأن الإمساك لا يكون بعد انتضاء العدة ، فيكون بلوغ الأجل تمامه ؛

(٢) سورة الإنسان ٨
(٤) سورة إبراهيم ١٤
(٦) سورة التوبة ١٢٤
(٨) سورة الأعراف ٢٧
(١٠) سورة الطلاق ٢

(١) سورة البقرة ١٧٧
(٣) سورة الرحمن ٤٦
(٥) سورة الزمل ١٧
(٧) سورة فصلت ٢٣
(٩) سورة إبراهيم ٢٨

كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾^(١) ، أى أتممن العدة وأردن مراجعة الأزواج . ولو كانت مقاربتة لم يكن للولى حكم فى إزالة الرجعة ؛ لأنها بيد الزوج . ولو كان الطلاق غير رجعى لم يكن للولى أيضاً عليها حكم قبل تمام العدة ، ولا تسمى عاضلاً حتى ينمها تمام العدة من المراجعة .

ومثله قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ ﴾^(٢) ، المعنى قارب ، وبه يندفع السؤال المشهور فيها ، إن عند مجئ الأجل لا يتصور تقديم ولا تأخير . وقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾^(٣) ، أى قارب حضور الموت .

وقوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ سَدَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ . لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ . فَيَأْتِيهِمْ بَغْتَةً ﴾^(٤) ، أى حتى يشارفوا الرؤية ويقاربوها . ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها ؛ وذلك على أن يكون : يرونه فلا يظنونه عذاباً . ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴾^(٥) ، ولا يظنونه واقعاً بهم ، وحينئذ فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته .

ومن دقيق هذا النوع قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ﴾^(٦) ، المراد قارب النداء ، لا أوقع النداء ، لدخول الفاء فى ﴿ فَقَالَ ﴾^(٦) فإنه لو وقع النداء لسقطت ، وكان ما ذكر

(١) سورة البقرة ٢٣٢

(٢) سورة البقرة ١٨٠

(٣) سورة الطور ٤٤

(٤) سورة النحل ٦١

(٥) سورة الشعراء ٢٠٠ - ٢٠٢

(٦) سورة هود ٥٥ : والآية بتمامها : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي

وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴾ .

تفسيراً للنداء ، كقوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ ^(١) ۖ وَقَوْلُهُ : ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ۖ قَالَ رَبِّ ^(٢) ۖ لَمَّا ^(٣) ۖ فَسَرَّ النِّدَاءَ سَقَطَتِ الْفَاءُ .

وذكر النحاة أن هذه الفاء تفسيرية ؛ لأنها عطفت مفسراً على مجمل ، كقوله : « توضحاً ففصل وجهه » ، وقائدة ذلك أن نوحاً عليه السلام أراد ذلك ، فرد القصد إليه ولم يقع ، لا عن قصد .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ^(٤) ۖ أَيْ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ إِنْ شَارَفُوا أَنْ يَتَرَكَوْا ، وَإِنَّمَا أَوَّلُ التَّرْكِ بِمُشَارَفَةِ التَّرْكِ ؛ لِأَنَّ الْخُطَابَ لِلْأَوْصِيَاءِ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِمْ قَبْلَ التَّرْكِ ؛ لِأَنَّهُمْ بَعْدَهُ أَمْوَاتٌ .

وقريب منه إطلاق الفعل وإرادة إرادته ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ^(٥) ۖ أَيْ إِذَا أَرَدْتَ .

وقوله : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ^(٦) ۖ أَيْ إِذَا أَرَدْتُمْ ، لِأَنَّ الْإِرَادَةَ سَبَبُ الْقِيَامِ .

﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا ^(٧) ۖ أَيْ أَرَادَ .

﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ ^(٨) ۖ أَيْ أَرَدْتَ الْحُكْمَ .

ومثله : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ ^(٩) ۖ .

﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ ^(١٠) ۖ أَيْ أَرَدْتُمْ مُنَاجَاتَهُ .

(٢) سورة مريم ٣ ، ٤

(٤) سورة النساء ٩

(٦) سورة المائدة ٦

(٨) سورة المائدة ٤٢

(١٠) سورة المجادلة ١٢

(١) سورة آل عمران ٣٨

(٣) كلمة : « لَمَّا » ساقط من م .

(٥) سورة النحل ٩٨

(٧) سورة مريم ٣٥

(٩) سورة النساء ٥٨

﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾^(٢) ، قال ابن عباس : مَنْ يَرِدِ اللَّهُ هِدَايَتَهُ ؛
ولقد أحسن رضى الله عنه لثلاثا يتحد الشرط والجزاء .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا ﴾^(٣) ، أى أردتم القول .

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا ﴾^(٤) ، أى أرادوا الإنفاق .

وقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾^(٥) لأن الإهلاك إنما هو
بمدحجىء البأس ؛ وإنما خص هذين الوقتين - أعنى البيات والقيولة - لأنها وقت الغفلة
والدعة ، فيكون نزول العذاب فيها أشد وأفظع .

وقوله تعالى : ﴿ مَا آمَنْتَ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾^(٦) ، أى أردنا إهلاكها .
﴿ فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ ﴾^(٧) ، أى فاردنا الانتقام منهم ؛ وحكته أنا إذا
أردنا أمراً قد عرفيه إرادتنا ، وإن كان خارقاً للعادة .

وقال الزمخشري فى قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا ﴾^(٨) أى أردت جدالنا
وشرعت فيه ؛ وكان الموجب لهذا التقدير خوف التكرار ، لأن « جادلت » « فاعلت »
وهو يعطى التكرار ، أو أن المعنى : لم تُرد منا غير الجدال له لا النصيحة .

قلت : وإنما عبروا عن إرادة الفعل بالفعل ؛ لأن الفعل يُوجد بقدرة الفاعل وإرادته
وقصده إليه ، كما عبر بالفعل من القدرة على الفعل فى قولهم : الإنسان لا يطير ، والأعمى

(٢) سورة الأعراف ١٧٨

(٤) سورة الفرقان ٦٧

(٦) سورة الأنبياء ٦

(٨) سورة هود ٣٢

(١) سورة الطلاق ١

(٣) سورة الأنعام ١٥٢

(٥) سورة الأعراف ٤

(٨) سورة الأعراف ١٣٦

لا يبصر ؛ أى لا يقدر على الطيران والإبصار ؛ وإنما نُحِلَّ على ذلك دون الحمل على ظاهره للدلالة على جواز الصلاة بوضوء واحد ، والحمل على الظاهر يوجب أن مَنْ جلس يتوضأ . ثم قام إلى الصلاة يلزمه وضوء آخر ، فلا يزال مشغولاً بالوضوء ولا يتفرغ للصلاة . وفساده بين .

الخامس والعشرون

إطلاق الأمر بالشئ للتلبس به والمراد دوامه

كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا ﴾^(١) هكذا أجاب به الزمخشري وغيره ، وأصل السؤال غير وارد ؛ لأن الأمر لا يتعلق بالماضى ولا بالحال ، وإنما يتعلق بالمستقبل المعلوم حالة توجه الخطاب ، فليس ذلك تحصيلاً للحاصل بل تحصيلاً للمعلوم ؛ فلا فرق بين أن يكون المخاطب حالة الخطاب على ذلك الفعل أم لا ، لأن الذى هو عليه عند الخطاب مثل المأمور به لا نفس المأمور به . والحاصل أن الكل مأمور بالإشياء ، فإثبات ينشئ ما سبق له أمثاله ؛ والكافر ينشئ ما لم يسبق منه أمثاله .

السادس والعشرون

إطلاق اسم البشرى على البشر به

كقوله تعالى : ﴿ بُشِّرَاكُمْ آلْيَوْمَ جَنَّاتٍ ﴾^(٢) ، قال أبو على الفارسي : التقدير : بشراكم دخول جنات أو خلود جنات ، لأن البشرى مصدر ، والجنات ذات ؛ فلا يخبر بالنيات عن المعنى .

(١) سورة النساء ١٣٦

(٢) سورة الحديد ١٢

ونحوه إطلاق اسم المقول على القول ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ ﴾^(١) .

ومنه : ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾^(٢) ، أى عن مدلول قولهم .

ومنه : ﴿ فَبَرَأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا ﴾^(٣) ، أى من مقولهم ؛ وهو الأذرة^(٤) .

وإطلاق الاسم على المسمى ؛ كقوله تعالى : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً تَتَّبِعُهُمْ هَوَاً ﴾^(٥) أى مسميات .

﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾^(٦) ، أى ربك .

وإطلاق اسم الكلمة على المتكلم كقوله تعالى : ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾^(٧) ، أى لمتضى عذاب الله ، و ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾^(٨) ، تجاوز بالكلمة عن المسيح ، لكونه تكون بها من غير أب ، بدليل قوله : ﴿ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾^(٨) ولا تتصف الكلمة بذلك .

وأما قوله تعالى : ﴿ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ﴾^(٨) ، فإن الضمير فيه عائد إلى مدلول الكلمة ، والمراد بالاسم المسمى ، فالمعنى : المسمى المبشر به المسيح بن مريم .

(١) سورة الإسراء ٢٠

(٢) سورة الإسراء ٣

(٣) سورة الأحزاب ٦٩ ، وقبلها : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا

مُوسَى ﴾ .

(٤) هو أحد الأقوال ؛ وقيل لأنهم اتهموه بقتل هارون ، وانظر الكشف .

(٥) سورة يوسف ٤٠

(٦) سورة الأعلى ١

(٧) سورة يونس ٦٤

(٨) سورة آل عمران ٤٥

وإطلاق اسم اليمين على المخلوف به ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِإِيمَانِكُمْ 》^(١) ؛ أى لا تجعلوا يمين الله أو قسم الله مانعا لما تحلفون عليه من البر والتقوى بين الناس .

إطلاق الهوى عن الهوى ، ومنه : ﴿ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى 》^(٢) أى عما نهواه من المعاصى ، ولا يصح نهيها عن هواها ، وهو ميلها ، لأنه تكليف لما لا يطلق ؛ إلا على حذف مضاف ، أى نهى النفس عن اتباع الهوى .

التجوز عن المجاز بالمجاز

وهو أن تحمل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر ؛ فتتجوز بالمجاز الأول عن الثانى لعلاقة بينهما .

مثاله قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُمْ مِرًّا 》^(٣) ، فإنه مجاز عن مجاز ؛ فإن الوطء تجوز عنه بالسر ، لأنه لا يقع غالبا إلا فى السر وتجوز بالسر عن العقد ؛ لأنه مسبب عنه ، فالصحيح للمجاز الأول الملازمة ، والثانى السببية ، والمعنى : « لا تواعدوهم عقد نكاح » .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ 》^(٤) ، إن حبل على ظاهره كان من مجاز المجاز ، لأن قوله : « لا إله إلا الله » مجاز عن تصديق القلب بمدلول هذا اللفظ ، والتعبير بلا إله إلا الله عن الوحدانية من مجاز التعبير بالمقول عن المقول فيه ؛

(٢) سورة النازعات ٤٠

(١) سورة البقرة ٢٢٤

(٣) سورة البقرة ٢٣٥

(٤) سورة المائدة ٥

والأول من مجاز السببية ؛ لأن توحيد اللسان ، مسبب عن توحيد الجنان .

قلت : وهذا يسميه ابن السيد^(١) مجاز المراتب ؛ وجعل منه قوله تعالى : ﴿يَا بَنِي دَاوُدَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾^(٢) ، فإن المنزل عليهم ليس هو نفس اللباس ؛ بل الماء المنبت للزراع ، المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس .

(١) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطلاني ، صاحب الاقتضاب في شرح أدب الكاتب وغيره من كتب اللغة . توفي سنة ٤٤٤ . إنباه الرواة ٣ : ١٤١

(٢) سورة الأعراف ٢٦

النوع الرابع والأربعون في الكِنَايَاتِ والتَّعْرِيفِ في القرآن

اعلم أن العرب تعد الكناية من البراعة والبلاغة ؛ وهي عندهم أبغ من التصريح .
قال الطرطوسي : وأكثر أمثالهم الفصيحة على مجازى الكِنَايَاتِ ؛ وقد ألف
أبو عبيد^(١) وغيره كتباً في الأمثال^(٢) ؛ ومنها قولهم : فلان عفيف الإزار ، طاهر الذيل ،
ولم يُخْصِن فرجه . وفي الحديث : « كان إذا دخل العشر أيقظ أهله ، وشد المِئزر » ،
فكَنُوا عن ترك الوطء بشد المِئزر ، وكنى عن الجماع بالعِيلة^(٣) ، وعن النساء بالقوارير^(٤) ،
لضعف قلوب النساء . ويكونون عن الزوجة بربة البيت ، وعن الأعمى بالحجوب

(١) طبع كتاب أبي عبيد ضمن مجموعة في مطبعة الجوائب سنة ١٣٠٢ ؛ وذكر صاحب كشف
الظنون ص ١٦٧ أن عبد الله بن عبد العزيز بن مصعب البكري وضع شرحاً عليه سماه فصل المقال ؛ كما
شرحه محمد بن آدم الهروي .

(٢) منهم أبو إسحاق الزبدي وأبو بكر بن الأنباري وأبو عبيدة وحسين الخال وأبو هلال العسكري
ويونس وتعلب بن حبيب ومحمد بن زياد الأعرابي والزنجشري والميداني . وراجع كشف الظنون ١٦٧

(٣) قل ابن الأثير أنه عليه السلام : « قال لامرأة رقاعة القرظي : حتى تذوق عيلته وذوق
عيلتك » . شبه لذة الجماع بذوق العسل ، فستعار لها ذوقاً ؛ ولأننا أنت لأنه أراد قطعة من العسل . وقيل :
على إعطائها معنى النطفة . وقيل : العسل في الأصل يذكر ويؤث ؛ فمن صغره مؤثنا قال عيلة كقويمة
وشمية ؛ ولأننا صغره إشارة إلى القدر اليسير الذي يحصل به الحل » . وانظر النهاية ٣ : ٩٦

(٤) الحديث ورواية البراء بن مالك : « رفقا بالقوارير » أراد النساء ؛ شبههن بالقوارير من الزجاج
لأنه يسرع إليها الكسر ؛ وكان أنجشة يحدو وينشد القريض والرجز ؛ فلم يأمن أن يصيبهن أو يقع
في قلوبهن حداؤه ، فأمره بالكف عن ذلك . النهاية لابن الأثير ٣ : ٢٤٠

والمكفوف ، وعن الأبرص بالوضّاح ، وبالأبرش ، وغير ذلك ، وهو كثير في القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ ﴾ ^(١) .
والكناية عن الشيء الدلالة عليه من غير تصريح باسمه .

وهي عند أهل البيان أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له من اللغة ؛ ولكن يحىء إلى معنى هو تاليه ورديقه في الوجود ، فيسمى به إليه ، ويجعله دليلاً عليه ، فيدلّ على المراد من طريق أولى ؛ مثاله ، قولهم : « طویل النّجاد » و « كثير الرّماد » ؛ يعنون طویل القامة وكثير الضيافة فلم يذكروا المراد بلفظه الخاص به ولكن توصلوا إليه بذكر معنى آخر ، هو رديقه في الوجود : لأن القامة إذا طالت طالت النّجاد ؛ وإذا كثّر القرى كثّر الرّماد .

وقد اختلف في أنها حقيقة أو مجاز ، فقال الطرطوسي ^(٢) في العمدة : « قد اختلف في وجود الكناية في القرآن ، وهو كالخلاف في المجاز ؛ فمن أجاز وجود المجاز فيه أجاز الكناية ؛ وهو قول الجمهور ، ومن أنكر ذلك أنكر هذا .

وقال الشيخ عز الدين : الظاهر أنها ليست بمجاز ؛ لأنك استعملت اللفظ فيما وضع له وأردت به الدلالة على غيره ؛ ولم تخرجه عن أن يكون مستعملاً فيما وضع له ؛ وهذا شبيه بدليل الخطاب . في مثل قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾ ^(٣) .

[أسباب الكناية]

ولها أسباب :

أحدها : التنبيه على عظم القدرة ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ ^(٤) كناية عن آدم .

(١) سورة البقرة ٢٣٥

(٢) هو القاضي نجم الدين إبراهيم بن علي الطرسوسي المتوفى سنة ٧٥٨ ، وكتابه « عمدة الأحكام فيما لا ينفذ من الأحكام » ذكره صاحب كشف الظنون .

(٤) سورة الأعراف ١٨٩

(٣) سورة الإسراء ٢٣

ثانيها : فطنة المخاطب ، كقوله تعالى في قصة داود : ﴿ خَصِمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ ﴾^(١) ، فكنى داود بمخضم على لسان مَلَكَيْنِ تعريضا .

وقوله في قصة النبي صلى الله عليه وسلم وزيد : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾^(٢) أى زيد ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾^(٤) ؛ فإنه كناية عن ألا تماندوا عند ظهور المعجزة فتمسكم هذه النار العظيمة .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا . . . ﴾^(٦) الآيات ، فإن هذه تسليية للنبي صلى الله عليه وسلم . والمعنى . لا تظن أنك مقصر في إنذارهم ؛ فإننا نحن المانعون لهم من الإيمان ؛ فقد جعلناهم حطباً للنار ؛ ليقوى التذاذ المؤمن بالنعيم ، كما لا تتبين لذة الصحيح إلا عند رؤية المريض .

ثالثها : ترك اللفظ إلى ما هو أجل منه ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةً وَاحِدَةً ﴾^(٧) ، فكنى بالمرأة عن النعجة كمادة العرب ، أنها تسمى بها عن المرأة .

وقوله : ﴿ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ ﴾^(٨) ، كنى بالتحيز عن الهزيمة

(٢) سورة الأحزاب ٤٠

(٤) سورة البقرة ٢٣

(٦) سورة ص ٢٣

(١) سورة ص ٢٢

(٣) سورة البقرة ٢٤

(٥) سورة يس ٨

(٧) سورة الأنفال ١٦

وقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾^(١) ، كنى بنفى قبول التوبة عن الموت على الكفر ؛ لأنه يرداه .

رابعها : أن يفحش ذكره في السمع ، فيكنى عنه بما لا ينبو عنه الطبع ؛ قال تعالى : ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾^(٢) ، أى كَنُوا عن لفظه ، ولم يوردوه على صيغته .
ومنه قوله تعالى في جواب قوم هود : ﴿إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾^(٣) . ﴿قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤) ، فكنى عن تكذيبهم بأحسن .

ومنه قوله : ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾^(٥) ، فكنى عن الجماع بالسر .
وفيه لطيفة أخرى ، لأنه يكون من الآدميين في السر غالبا ، ولا يُسرّه - ما عدا الآدميين - إلا الغراب . فإنه يسره ؛ ويحكى أن بعض الأدباء أسرّ إلى أبي عليّ الحاتمي كلاما فقال : « ليكن عندك أخفى من سيفاد الغراب ، ومن الرءاء في كلام الألتغ » ،
قال : نعم ياسيدنا ؛ ومن ليلة القدر ، وعلم الغيب .

ومن عادة القرآن العظيم الكناية عن الجماع باللمس والملازمة والرفق ، والدخول ، والنكاح ، ونحوهن ، قال تعالى : ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ﴾^(٦) ، فكنى بالمباشرة عن الجماع لما فيه من التقاء البشريتين .

وقوله تعالى : ﴿أَوْ لَا مَسْتَمُ النَّسَاءِ﴾^(٧) إذ لا يخلو الجماع عن الملازمة .

(١) سورة آل عمران ٩٠

(٢) سورة الأعراف ٦٦

(٣) سورة البقرة ٢٣٥

(٤) سورة النساء ٤٣

(٥) سورة الفرقان ٧٢

(٦) سورة الأعراف ٦٧

(٧) سورة البقرة ١٨٧

وقوله في الكناية عنهن : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾^(١) ، واللباس من الملابس ، وهى الاختلاط والجماع .

وكنى عنهن فى موضع آخر بقوله : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتَى شِئْتُمْ ﴾^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا ﴾^(٣) ، كناية عما تطلب المرأة من الرجل .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَفَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا ﴾^(٤) .

ومنه قوله تعالى فى مريم وابنها : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾^(٥) ، فكنى بأكل الطعام عن البول والغائط ؛ لأنهما منه مسببان ، إذ لا بدّ للآكل منها ، لكن استقبح فى المخاطب ذكر الغائط ، فكنى به عنه .

فإن قيل : فقد صرح به فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾^(٥) . قلنا : لأنه جاء على خطاب العرب وما يألون ؛ والمراد تعريفهم الأحكام فكان لا بدّ من التصريح به ؛ على أن الغائط أيضا كناية عن النجس ؛ وإنما هو فى الأصل اسم للمكان المنخفض من الأرض ؛ وكانوا إذا أرادوا قضاء حاجتهم أبعدوا عن العيون إلى منخفض من الأرض ، فسعى نه لذلك ؛ ولكنه كثر استعماله فى كلامهم ؛ فنصار بمنزلة التصريح .

وما ذكرناه فى قوله تعالى : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾^(٦) هو المشهور ، وأنكره الجاحظ ، وقال : بل الكلام على ظاهره ، ويكفى فى الدلالة على عدم الإلهية نفس أكل

(١) سورة البقرة ١٨٧

(٣) سورة يوسف ٢٣

(٥) سورة المائدة ٧٥

(٢) سورة البقرة ٢٢٣

(٤) سورة الأعراف ١٨٩

(٦) سورة المائدة ٦

الطعام ، لأن الإله هو الذى لا يحتاج إلى شىء يأكله؛ ولأنه كما لا يجوز أن يكون المعبود محدثاً ، كذلك لا يجوز أن يكون طاعماً ، قال الخفاجى : « وهذا صحيح »^(١) .

ويقال لهما : الكناية عن الغائط فيه تشنيع وبشاعة على من اتخذها آلهة ، فأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ ﴾^(٢) ، فهو على حقيقته .

قال الوزير ابن هبيرة^(٣) : وفي هذه الآية فضل العالم المتصدى للخلق على الزاهد المنقطع ، فإن النبىء كالطبيب ، والطبيب يكون عند المرضى ، فلو انقطع عنهم هلكتوا .
ومنه قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُمْ كَعْصَفٍ مَّا كُولٍ ﴾^(٤) ، كنى به عن مصيرهم إلى العذرة ، فإن الورق إذا أكل انتهى حاله إلى ذلك .

وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا ﴾^(٥) ، أى افروجهم ، فكنى عنها بالجلود ، على ما ذكره المفسرون .

فإن قيل : فقد قال الله تعالى : ﴿ وَالَّتِي أَحْصَانَتْ فَرْجَهَا ﴾^(٦) ، فصرح بالفرج ؟ قلنا : أخطأ من توهم هنا الفرج الحقيقى ، وإنما هو من لطيف الكنايات وأحسنها ، وهى كناية عن فرج القميص ، أى لم يعلق ثوبها ربية ، فهى طاهرة الأثواب ، وفروج القميص أربعة : السكمان والأعلى والأسفل ، وليس المراد غير هذا ، فإن القرآن أنزه معنى ،

(١) فى كتاب سر الفصاحة ١٥٩

(٢) سورة الفرقان ٢٠

(٣) هو أبو المظفر يحيى بن هبيرة بن محمد بن هبيرة الدهلى الشيبانى ، من كبار الوزراء فى الدولة العباسية ، وصاحب كتاب « الإشراف على مذهب الأشراف » ، فى فقه الشافعية « والإفصاح على شرح معاني الصحاح » ، وغيرها . توفى سنة ٥٦٠ هـ . الأعلام للزركلى ص ١١٥٦ (المطبعة العربية) .

(٤) سورة الفيل ٥

(٥) سورة الفيل ٥

(٦) سورة الأنبياء ٩١

والطفُ إشارة، وأملح^(١) عبارة من أن يُريد ماذهب إليه وهمُ الجاهل، لاسيما والنفخ من روح القدس بأمر القدوس، فأضيف القدس إلى القدوس، ونزّهت القاتنة المطهرة عن الغان الكاذب والحدس. ذكره صاحب « التعريف والإعلام »^(٢).

ومنه قوله تعالى : ﴿ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ ﴾^(٣)، يريد الزناة .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتِينَ بَهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ ﴾^(٤)؛ فإنه كناية عن الزنا. وقيل : أراد طرح الولد على زوجها من غيره؛ لأن بطنها بين يديها ورجليها وقت الحمل .

وقوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾^(٥)؛ وإنما يوضع في الأذن السبابة، فذكر الإصبع وهو الاسم العام أدباً، لاشتقاقها من السب، ألا تراهم كنوا عنها بالمسبحة، والدعاء، وإنما يعبر بهما عنها لأنها ألفاظ مستحدثة . قاله الزمخشري .

وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح «الإمام»^(٦) : يمكن أن يقال إن ذكر الإصبع هنا جامع لأمرين : أحدهما التنزه عن اللفظ المكروه، والثاني حط منزلة الكفار عن التعبير باللفظ الحمود، والأعم يفيد المقصودين معاً، فأتى به وهو لفظ الإصبع، وقد جاء في الحديث الأمر بالتعبير بالأحسن مكان القبيح كما في حديث : « من سبقه الحدث في الصلاة فليأخذ بأنفه ويخرج »، أمر بذلك إرشاداً إلى إيهام سبب أحسن من الحدث، وهو الزعاف، وهو أدب حسن من الشرع في ستر العورة وإخفاء القبيح . وقد صحّ نهيه عليه السلام

(١) : ت ه وأحسن .

(٢) السهيل ، ص ٨٤

(٣) سورة النور ٢٠

(٤) سورة البقرة ١٩

(٥) سورة المتعنة ١٢

(٦) كتاب الإمام في أحاديث الأحكام ؛ لابن دقيق العيد ، جمع فيه متون الأحاديث المتعلقة بالأحكام

مجردة عن الأسانيد، ثم شرحه وبرع فيه ، وسماه الإمام ؛ قيل إنه لم يؤلف في هذا النوع أعظم منه، لما فيه من الاستبالات والفوائد ؛ لكنه لم يكمله . شرح الطنون ١٥٨

أن يقال [لشجر العنب] ^(١) : الكرم ، وقال : « إنما الكرم الرجل المسلم » ، كره الشارع تسميتها بالكرم لأنها تقتصر منها أم الغبائت .

وحديث : « كان يصيب من الرأس وهو صائم » ، قيل هو إشارة إلى القبلة ، وليس لفظ القبلة مستهجنًا .

وقوله : « إياكم وحضراء الدمن » .

خامسها : تحمين اللفظ ؛ كقوله تعالى : ﴿ بَيِّضٌ مَّكْنُونٌ ﴾ ^(٢) ، فإن العرب كانت عادتهم الكناية عن حرائر النساء بالبيض ، قال امرؤ القيس :

وَبَيِّضَةٌ خِذْرٍ لَا يُرَامُ خِيَاؤُهَا تَمْتَعْتُ مِنْ لَهْوِهَا غَيْرَ مُعْجَلٍ ^(٣)

^(٤) وقوله تعالى ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ ^(٥) ، ومثله قول عنتره :

فَشَكَّكَتْ بِالرُّمَحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَاءِ بِمَحْرَمٍ ^(٦)

سادسها : قصد البلاغة ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ يُنشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ ^(٧) ، فإنه سبحانه كفى عن النساء بأنهن يُنشأن في الترفه والتزين والتشاغل

(١) زيادة يقتضيهما السياق ؛ والحديث كما رواه ابن الأثير « لاسموا العنب الكرم ؛ فإنما الكرم الرجل المسلم » . وقال الزمخشري : أراد أن يقرر ويدد ما في قوله عز وجل . ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ بطريقة أنيقة ومسلكت لطيب ؛ وليس الغرض حقيقة انتهى عن تسمية العنب كرما ؛ ولكن الإشارة إلى أن المسلم لا يشارك فيما ساء الله به ، وقوله : « الكرم الرجل المسلم » أى إنما المستحق للاسم المشتق من الكرم الرجل المسلم . النهاية ٤ : ١٦ ، ١٧

(٢) سورة الصافات ٤٩ (٣) ديوانه ١٣

(٤) الكلام من هنا إلى آخر البيت ساقط من ت . (٥) سورة المدثر ٤

(٦) من المعلقة بشرح التبريزي ١٩٦ : وروايته هناك : « بالروح الأصم » .

(٧) سورة الزخرف ١٨

عن النظر في الأمور ودقيق المعاني ، ولو أتى بلفظ النساء لم يشعر بذلك ؛ والمراد نفي ذلك - أعني الأنوثة - عن الملائكة ، وكونهم بنات الله ؛ تعالى الله عن ذلك .

وقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرُكُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ^(١) ، أى هم في التمثيل بمنزلة المتعجب منه بهذا التعجب .

سابعها : قصد المبالغة في التشنيع ؛ كقوله تعالى حكاية عن اليهود لعنهم الله : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ ^(٢) فإن الغل كناية عن البخل ، كقوله تعالى ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ ﴾ ^(٣) ؛ لأن جماعة كانوا متمولين ، فكذبوا النبي صلى الله عليه وسلم فكف الله عنهم ما أعطاهم ، وهو سبب نزولها .

وأما قوله تعالى : ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٤) فيحمل على المجاز على وجه الدعاء والمطابقة للفظ ؛ ولهذا قيل : إنهم أبخل خلق الله ، والحقيقة أنهم تغل أيديهم في الدنيا بالإسار ، وفي الآخرة بالعذاب وأغلال النار .

وقوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ ^(٥) ، كناية عن كرمه ، وثني اليد - وإن أفردت في أول الآية - ليكون أبلغ في السخاء والجود .

ثامنها : التنبيه على مصيره ، كقوله تعالى : ﴿ نَبَتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ ^(٦) ، أى جهنمى مصيره إلى اللهب .

وكقوله : ﴿ حَمَالَةَ الْخَطَبِ ﴾ ^(٧) ، أى نمامة ، ومصيرها إلى أن تكون خطبا لجهنم .

(٢) سورة المائدة ٦٤
(٤) سورة اللهب ١ ، ٤

(١) سورة البقرة ١٧٥
(٣) سورة الإسراء ٢٩

تاسعها : قصد الاختصار؛ ومنه الكناية عن أفعال متعددة بلفظ « فعل » ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ ^(٣) ، أى فإن لم تأتوا بسورة من مثله ولن تأتوا .

عاشرها : أن يعمد إلى جملة ورد معناها على خلاف الظاهر ، فيأخذ الخلاصة منها من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة أو المجاز ، فمعرّبها عن مقصودك ؛ وهذه الكناية استنبطها الزمخشري ، وخرج عليها قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ^(٤) ؛ فإنه كناية عن الملك ؛ لأن الاستواء على السرير لا يحصل إلا مع الملك ، فجعلوه كناية عنه .
وكقوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . . . ﴾ ^(٥) الآية ، إنه كناية عن عظمته وجلالته من غير ذهاب بالقبض واليمين إلى جهتين : حقيقة ومجاز .
وقد اعترض الإمام فخر الدين على ذلك بأنها تفتح باب تأويلات الباطنية ، فلمهم أن يقولوا : المراد من قوله : ﴿ فَأَخْلَعَ نَعْلَيْكَ ﴾ ^(٦) الاستغراق في الخدمة من غير الذهاب إلى نعل وخلعه ، وكذا نظائره . انتهى .

وهذا مردود لأن الكناية إنما يصار إليها عند عدم إجراء اللفظ على ظاهره ، كما سبق من الأمثلة ، بخلاف خلع النعلين ونحوه .

(٢) سورة النساء ٦٦

(١) سورة المائدة ٧٩

(٣) سورة البقرة ٢٤

(٤) سورة طه ٥ ؛ وعبارة الزمخشري . « لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك فقالوا : استوى فلان على العرش ، يريدون ملك ، وإن لم يقعد على سرير البعة »

(٦) سورة طه ١٢

(٥) سورة الزمر ٦٧

تَشْبِيهَات

الأول : في أنه هل يشترط في الكناية قرينة كالمجاز ؟

هذا ينبنى على الخلاف السابق أنها مجاز أم لا . وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(١) ، في سورة آل عمران : إنه مجاز ^(٢) عن الاستهانة بهم ، والسخط عليهم ، تقول : فلان لا ينظر إلى فلان ، تريد نفى اعتداده به وإحسانه إليه ، قال ^(٣) : وأصله فيمن يجوز عليه [النظر] ^(٤) الكناية ؛ لأن من اعتد بالإنسان التفت إليه ، وأعاره نظر عينيه ، ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتداء والإحسان ، وإن لم يكن ثمَّ نظر ، ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجرداً لمعنى الإحسان ، مجازاً عما وقع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر . انتهى .

وهذا بناء منه على مذهبه الفاسد في نفى الرؤية ؛ وفيه تصريح بأن الكناية مجاز ، وبه صرح في قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ ﴾ ^(٥) . وصرح الشيخ عبد القادر الجرجاني ^(٦) في « الدلائل » بأن الكناية لا بد لها من قرينة .

الثاني : قيل من عادة العرب أنها لا تكُنِّي عن الشيء بغيره ؛ إلا إذا كان يقبح

(٢) تفسير الكشاف ١ : ٢٧٨

(١) سورة آل عمران ٧٧

(٣) عبارة الزمخشري : « فإن قلت : أي فرق بين استعماله فيمن يجوز عليه النظر وفيمن لا يجوز عليه ؟ قلت : أصله فيمن . . . »

(٤) تكملة من تفسير الكشاف .

(٥) سورة البقرة ٢٣٥ : وانظر تفسير الكشاف ١ : ٢١٤ ، ٢١٥

(٦) هو الإمام عبد القادر الجرجاني صاحب كتاب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وشرح الإيضاح ، وغيرها من الكتب الجليلة ، توفي سنة ٤٧١ . إنباه الرواة ٢ : ١٨٨ ، وانظر دلائل الإعجاز ٣٤٣ ، ٣٤٢

ذكره ، وذكروا احتمالين في قوله : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾^(١) .

أحدهما : أنه كنى بالإفضاء عن الإصابة .

والثاني : أنه كنى عن الخلوة .

ورجعوا الأول ؛ لأن العرب إنما تسكني عما يقبح ذكره في اللفظ ، ولا يقبح ذكر الخلوة . وهذا حسن ، لكنه يصلح للترجيح .

وأما دعوى كون العرب لا تسكني إلا عما يقبح ذكره فغلط ، فكنوا عن القلب بالثوب ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾^(٢) ، وغير ذلك مما سبق .

[التعريض والتلويح]

وأما التعريض ، فقليل : إنه الدلالة على المعنى من طريق المفهوم ، وسمى تعريضا لأن المعنى باعتباره يفهم من عرض اللفظ ، أي من جانبه ، ويسمى التلويح ؛ لأن المتكلم يلوح منه للسامع ما يريد ، كقوله تعالى : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴾^(٣) ، لأن غرضه بقوله : ﴿ فَاسْأَلُوهُمْ ﴾ ، على سبيل الاستهزاء وإقامة الحجة عليهم بما عرض لهم به ، من عجز كبير الأصنام عن الفعل ، مُستدلاً بذلك بعدم إجابتهم إذا سُئلوا ، ولم يرد بقوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾^(٣) ، نسبة الفعل الصادر عنه إلى الصنم ، فدلالة هذا الكلام عجز كبير الأصنام عن الفعل بطريق الحقيقة .

ومن أقسامه أن يخاطب الشخص والمراد غيره ، سواء كان الخطاب مع نفسه ، أو مع

(٢) سورة الدثر ٤

(١) سورة النساء ٢١

(٣) سورة الأنبياء ٦٣

غيره ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ ^(١) .

﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ ^(٢) .

﴿ فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ ﴾ ^(٣) ، تعريضا بأن قومه أشركوا واتبعوا أهواءهم ، وزلوا فيما مضى من الزمان ؛ لأن الرسول لم يقع منه ذلك ، فأبرز غير الحاصل في معرض الحاصل ادعاء .

وقوله : ﴿ فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ ﴾ ، فإن الخطاب للمؤمنين والتعريض لأهل الكتاب ؛ لأن الزلل لهم لا للمؤمنين .

فأما الآية الأولى ففيها ثلاثة أمور : مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد غيره ، وإخراج الحال عليه في صورة المشكوك والمراد غيره ، واستعمال المستقبل بصيغة الماضي . وأمر رابع وهو « إن » الشرطية قد لا يراد بها إلا مجرد الملازمة التي هي لازمة الشرط والجزاء ، مع العلم باستحالة الشرط أو وجوبه أو وقوعه .

وعلى هذا يحمل قول مَنْ لَمْ يَرِ مِنَ الْمَفْسَرِينَ حُمْلَ الْخَطَابِ عَلَى غَيْرِهِ ؛ إِذْ لَا يُلْزَمُ مَنْ فَرَضَ أَمْرًا - لَا بَدَّ مِنْهُ - صَحَّةَ وَقُوعِهِ ؛ بَلْ يَكُونُ فِي الْمُمْكِنِ وَالْوَاجِبِ وَالْحَالِ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ ^(٤) ؛ إِذَا جُعِلَتْ شَرْطِيَّةً لَا نَافِيَةَ .

ومنه : ﴿ إِنْ كُنَّا قَاعِيلِينَ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة البقرة ١٢٠

(٤) سورة البقرة ٢٠٩

(٦) سورة الأنبياء ١٧

(١) سورة الزمر ٦٥

(٣) سورة البقرة ٢٠٩

(٥) سورة الزخرف ٨١

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ ^(١)؛ المراد : ما لكم لا تعبدون ،
بدليل قوله : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ^(٢) ، ولولا التعريض لكان المناسب « وإليه أرجع » .
وكذا قوله : ﴿ أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً ﴾ ^(٣) ، والمراد : أتتخذون من دونه آلِهَةً .
﴿ إِنْ يَرِذُنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ . إِنْ أَرَادَنِيَ ضَلَالٌ مُبِينٌ ﴾ ^(٤) ، ولذلك قيل ﴿ آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمِعُونِ ﴾ ^(٥) دون « ربِّي » ، و « أتبعه » ،
« فَاسْمِعُوهُ » .

ووجه حسنه ظاهر ، لأنه يتضمن إغلام السامع على صورة لا تقتضي مواجهته بالخطاب
المنكر ، كأنك لم تعنه ، وهو أعلى في محاسن الأخلاق وأقرب للقبول ، وأدعى للتواضع
والكلام ممن هو رب العالمين نزله بلغتهم ، وتعلما للذين يعقلون .

قيل : ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا تَسْأَلُونَ عَمَّا أُجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٦) ،
فحصل المقصود في قالب التلطف ، وكان حق الحال من حيث الظاهر ، لولاه أن يقال :
« لا تسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون » .

وكذا مثله : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ^(٧) ، حيث ردد
الضلال بينهم وبين أنفسهم ، والمراد : إنا على هدى وأنتم في ضلال ، وإنما لم يصرح به لئلا
تصير هنا نكتة ، هو أنه خولف في هذا الخطاب بين « على » و « في » بدخول « على »
على الحق ، و « في » على الباطل ، لأن صاحب الحق ، كأنه على فرس جواد يركض به ،
حيث أراد ، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام لا يدرى أين يتوجه .

قال السكاكي : ويسى هذا النوع الخطاب المنصف ، أى لأنه يوجب أن

(٢) سورة يس ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥

(٤) سورة سبأ ٢٤

(١) سورة يس ٢٢ ، ٢٣

(٣) سورة سبأ ٢٥

أن يُنصف المخاطب إذا رجع إلى نفسه استدراجاً لاستدراجهِ الخصم إلى الإذعان والتسليم ، وهو شبيه بالجدل ، لأنه تصرف في المغالطات الخطائية .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ ﴾^(١) ، المقصود التعريض بدم من ليست له هذه الخشية ، وأن يعرف أنه لفرط عناده كأنه ليس له أذن تسمع ، ولا قلب يعقل ، وأن الإنذار له كلاً إنذار ، وأنه قد أنذر من له هذه الصفة ، وليست له .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾^(٢) القصد التعريض ، وأنهم لغلبة هوام في حكم من ليس له عقل .

وقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾^(٣) ، نزلت في أبي جهل ، لأنه قال : « ما بين أخشيها - أي جليها ، يعني مكة - أعز مني ولا أكرم » ، وقيل : بل حوطب بذلك استهزاء .

[التوجيه]

وأما التوجيه ، وهو ما احتمل معنيين ويؤتى به عند فطنة المخاطب ، كقوله تعالى حكاية عن أخت موسى عليه السلام : ﴿ هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ ﴾^(٤) ، فإن الضمير في ﴿ له ﴾ يحتمل أن يكون لموسى ، وأن يكون لفرعون .

قال ابن جرير : وبهذا تخلصت أخت موسى من قولهم : « إنك عرفته » ، فقالت : أردت : « ناصحون للملك » ، واعترض عليه بأن هذا في لغة العرب لا في كلامها المحكي

(٢) سورة الرعد ١٩

(٤) سورة القصص ١٢

(١) سورة فاطر ١٨

(٣) سورة الدخان ٤٩

وهذا مردود ، فإن الحكاية مطابقة لما قالته ؛ وإن كانت بلغة أخرى .
ونظيره جواب ابن الجوزي لمن قال له : من كان أفضل عند النبي صلى الله عليه وسلم ؟
أبو بكر أم علي ؟ فقال : من كانت ابنته تحته ^(١) .
وجعل السكاكي من هذا القسم مشكلات القرآن .

(١) الإشكال في ضمير « ابنته » ، وضمير « تحته » فإن فاطمة الزهراء ابنة الرسول كانت زوج علي ، وعائشة بنت الصديق كانت زوج الرسول .

النوع الخامس والأربعون في أقسام معاني الكلام

زعم قوم أن معاني القرآن لا تنحصر، ولم^(١) يتعرضوا لحصرها، وحكاية ابن السيد عن أكثر البصريين في زمانه .

وقيل : قسمان^(٢) : خبر ، وغير خبر .

وقيل : عشرة : نداء ، ومسألة ، وأمر ، وتشفع ، وتعجب ، وقسم ، وشرط ، ووضع ، وشك ، واستفهام .

وقيل : تسعة ، وأسقطوا الاستفهام لدخوله في المسألة .

وقيل : ثمانية ، وأسقطوا التشفع لدخوله في المسألة .

وقيل : سبعة ، وأسقطوا الشك لأنه في قسم الخبر .

وكان أبو الحسن الأخفش يرى أنها ستة أيضا ، وهي عنده : الخبر والاستخبار ، والأمر ، والنهي ، والنداء ، والتمنى .

وقيل : خمسة : الخبر ، والأمر ، والتصريح ، والطلب ، والنداء ، وقيل غير ذلك^(٣) .

(١) م : « فلم » .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) الإتيان ٢ : ٨٥٠ « وقال قوم أربعة : خبر ، واستخبار ، وطلب ، ونداء . وقال كثيرون ثلاثة : خبر ، وطلب ، وإنشاء ؛ قالوا لأن الكلام إما أن يحتمل التصديق والتكذيب أولا ، الأول الخبر ، والثاني : إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب . والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء ، وأن معنى اضرب مثلا - وهو طلب الضرب - مقترن بلفظه ، وأما الضرب الذي لا يوجد بعد ذلك ، فهو متعلق الطلب لاقفه » .

[الخبر]

الأول الخبر^(١) والقصد به إفادة المخاطب وقد يشرب مع ذلك معاني آخر :

منها التعجب ، قال ابن^(٢) فارس : وهو تفضيل الشيء على أضرابه [بوصف]^(٣) .
وقال ابن الضائع : استعظام صفة خرج بها المتعجب منه عن نظائره ، نحو : ما أحسن زيدا ! وأحسن به ! استعظمت حسنه على حسن غيره .

وقال الزمخشري في تفسير سورة الصف^(٤) : معنى التعجب تعظيم الأمر في قلوب السامعين ؛ لأن التعجب لا يكون إلا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله .

وقال الرماني : المطلوب في التعجب الإبهام ؛ لأن من شأن الناس أن يتعجبوا مما لا يعرف سببه ، وكما^(٥) استبهم السبب كان التعجب أحسن ، قال : وأصل التعجب إنما هو للمعنى الخفى سببه ، والصفة الدالة عليه تسمى تعجبا ، يعني مجازا . قال : ومن أجل الإبهام لم تعمل « نعم » إلا في الجنس من أجل التفخيم ؛ ليقع التفسير على نحو التفخيم بالإضمار قبل الذكر .

ثم قد وضعوا للتعجب صيغا من لفظه ، وهي : « ما أفعله » و « أفعل به » ، وصيغا

(١) اختلف العلماء في حد الخبر ، ف قيل لا يحد لفسره وقيل لأنه ضروري ، لأن الإنسان يفرق بين الخبر والإنشاء ضرورة . والأكثر على حده ؛ قالت المعتزلة : الخبر الكلام الذي يدخله الصدق والكذب . وقال أبو الحسن البصري : كلام يفيد بنفسه نية . وقيل : الذي يدخله التصديق والتكذيب . وقيل : الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفيًا أو إثباتًا . وقد أورد السيوطي في الإتيان (٢ : ٨٥) تفصيل الكلام في ذلك .

(٣) تكملة من فقه اللغة .

(٢) في فقه اللغة ص ١٥٨

(٥) م : « فكلمًا » .

(٤) الكشف ٤ : ١٨

من غير لفظه نحو « كَبُرَ » ، [في] نحو : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ ^(١) ،
﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ كَيْفَ نَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٣) .

واحتج الثمانيني ^(٤) على أنه خبر بقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ^(٥) ، تقديره :
ما أسمعهم وأبصرهم ! والله سبحانه لم يتعجب بهم ولكن دل المكلفين على أن هؤلاء
قد نزلوا منزلة من يتعجب منه .

وهنا مسألتان :

الأولى : قيل لا يتعجب من فعل الله ؛ فلا يقال : « ما أعظم الله ! » لأنه يشول إلى :
« شئ عظم الله » كما في غيره من صيغ التعجب ، وصفات الله تعالى قديمة . وقيل بجوازه
باعتبار أنه يحب تعظيم الله شئ من صفاته ، فهو يرجع لاعتقاد العباد عظمته وقدرته ،
وقد قال الشاعر :

ما أقدر الله أن يذني على شحطٍ من داره الحزنُ بمن داره صولُ
والأولون قالوا : هذا أعرابي جاهل بصفات الله . وقال بعض المحققين : التعجب إنما
يقال لتعظيم الأمر التعجب منه . ولا يخطر بالبال أن شيئاً صيره كذلك وخفى علينا ،
فلا يمتنع حينئذ التعجب من فعل الله .

والثانية : هل يجوز إضلاق التعجب في حق الله تعالى ؟ فقيل بالمنع ؛ لأن التعجب استمظام
ويستحبه الجهل والله سبحانه منزّه عن ذلك ، وبه جزم ابن عصفور ^(٦) في « المقرب » .

(١) سورة الكهف ٥

(٢) سورة الصف ٣

(٣) سورة البقرة ٢٨

(٤) هو عمر بن ثابت أبو القاسم الثمانيني النحوي الضرير ، شارح كتابي اللع والتصريف للوكي

توفي سنة ٤٤٢ . بغية الوعاة ٣٦٠

(٥) سورة مريم ٢٨

(٦) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي المروفي بأبي الحسن بن عصفور النحوي الإشبيلي ، حامل لواء العرب

في زمانه بالأندلس ، وصاحب كتاب المنع في التصريف والمقرب وشارح أشعار السنة الجاهليين وغير

توفي سنة ٦٦٣ ؛ ومن كتابه المقرب نسختان خطيتان بدار الكتب المصرية برقي ٤٥٩ ، ٧٩ م نحو

وانظر بغية الوعاة ص ٣٥٧

قال : فإن ورد ما ظاهره ذلك صرف إلى المخاطب ؛ كقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾^(١) ، أى "هؤلاء يجب أن يتعجب منهم"^(٢) .

وقيل : بالجواز ، لقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾^(١) ، إن قلنا : « ما » تعجبية لا استفهامية ، وقوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾^(٣) فى قراءة بعضهم بالضم .

والختار الأول ، وما وقع منه أوّل بالنظر إلى المخاطب ، أى علمت أسباب ما يتعجب منه العباد ، فسمى العلم بالمعجب عجباً .

وأصل الخلاف فى هذه المسألة يلتف على خلاف آخر ، وهو أن حقيقة التعجب ؛ هل يشترط فيه خفاء سببه فيتعجب فيه المتعجب منه أولاً ؟

ولم يقع فى القرآن صيغة التعجب إلا قوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ، وقوله : ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾^(٤) ، و ﴿ يَأْيُهَا الْإِنْسَانُ مَا أَغْرَكَ ﴾^(٥) ، فى قراءة مَنْ زاد الهمزة .

ثم قال المحققون : التعجب مضروف إلى المخاطب ، ولهذا تطف الزمخشري فيه برعنه بالتعجب ، ومجىء التعجب من الله كمجىء الدعاء منه والترجى ؛ وإنما هذا بالنظر إلى ما تفهمه العرب ، أى هؤلاء عندكم ممن يجب أن تقولوا لهم هذه . وكذلك تفسير سيبويه

(١) سورة البقرة ١٧٥

(٢ - ٢) ساقط من ت .

(٣) سورة الصافات ١٢ ، وهى قراءة حمزة والكسائى وخلف ، بناء التكلم المضمومة ، والمعنى على هذه القراءة : قل يا محمد بل عجب أنا أو أن هؤلاء من رأى حالهم يقول عجب وانظر لآخاف هؤلاء البشر ٣٦٨

(٤) سورة عبس ١٧

(٥) سورة الانطار ٦ ، وهى قراءة سعيد بن جبير ، قال صاحب الكشاف : « لما على التعجب ولما على الاستفهام » من قولك : غر الرجل فهو غار ، إذا غفل ، من قولك : يتهم العدو وهم غارون ، وأغره غيره جله غارا .

قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾^(١) قال : المعنى : اذهبا على رجائكما وطمعكما^(٢)
قال ابن الضائع^(٣) : وهو حسن جدا .

قلت : وذكر سيبويه أيضا قوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾^(٤) ، ﴿ وَيْلٌ
لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾^(٥) ، فقال : لا [ينبغي]^(٦) أن تقول [إنه]^(٧) دعاء هاهنا ، لأن الكلام
بذلك^(٨) [واللفظ به]^(٩) قبيح ، ولكن العباد إنما كلموا^(١٠) بكلامهم ، وجاء القرآن
على لغتهم وعلى ما يعنون ؛ فكأنه - والله أعلم - قيل لهم : ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ ،
و ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ، أى هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ؛ لأن هذا
الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة ، فقيل : هؤلاء ممن دخل في الهلكة ، ووجب
لهم هذا^(١١) . انتهى

ومنها الأمر ، كقوله تعالى ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾^(١٢) ، ﴿ وَالْوَالِدَاتُ
يُرْضِعْنَ ﴾^(١٣) ، فإن السياق يدل على أن الله تعالى أمر بذلك ؛ لا أنه خبر ، وإلا لزم الخلف
في الخبر ، وسبق في المجاز .

(١) سورة طه ٤٤ :

(٢) الكتاب ١ : ١٦٧ ؛ والعبارة فيه : « فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ولكن اذهبا أنما في
رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم ؛ وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلم » .

(٣) هو على بن محمد بن علي الكتامي الإشبيلي المعروف بابن الضائع ؛ أحد شراح كتاب سيبويه ، جمع
فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف ، وتوفي سنة ٦٨٠ ، بغية الوعاة ٣٥٥ .

(٤) سورة المرسلات ١٥ (٥) سورة المطففين ١١

(٦) تكملة من الكتاب

(٧) كذا في ط ، م ، وفي ت : « في ذلك » ، وفي الكتاب « بذاك »

(٨) كلمة « وإنما » زائدة عن الكتاب ، وفي م : « تكلموا » تحريف

(٩) الكتاب ١ : ١٦٧ (١٠) سورة البقرة ٢٢٨

(١١) سورة البقرة ٢٣٣

ومنها النهي ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ ^(١) .

ومنها الوعد ، كقوله : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ ﴾ ^(٢) .

ومنها الوعيد ، كقوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مَنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ ^(٣) .

ومنها الإنكار والتبكيث ، نحو : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ ^(٤) .

ومنها الدعاء ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ^(٥) ، أى أعنا على عبادتك .

وربما كان اللفظ خبرا والمعنى شرطا وجزاء ؛ كقوله : ﴿ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ﴾ ^(٦) ، فظاهره خبر ، والمعنى ^(٧) : إِنَّا إِنْ نَكْشَفْ عَنْكُمْ الْعَذَابَ تَعُودُوا . ومنه قوله : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ ^(٨) ، : مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ مَرَّتَيْنِ فَلْيُمْسِكْهَا بَعْدَهَا بِمَعْرُوفٍ ، أَوْ يَسْرِحْهَا بِإِحْسَانٍ .

ومنها التمنى ، وكلمته للوضوعة له « ليت » ، وقد تستعمل ثلاثة أحرف : أحدها : « هل » ، كقوله : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ ^(٩) ، حُجِلَتْ « هل » على إفادة التمنى لعدم التصديق بوجود شفيع فى ذلك المقام ، فيتولد ^(١٠) التمنى . بمعونة قرينة الحال .

(٢) سورة فصلت ٥٣

(٤) سورة الدخان ٩

(٦) سورة الدخان ١٥

(٨) سورة البقرة ٢٢٩

(١٠) ت : « فيتوكد » .

(١) سورة الواقعة ٧٩

(٣) سورة الشعراء ٢٢٧

(٥) سورة الفاتحة ٥

(٧) ت : « أما إن »

(٩) سورة الأعراف ٥٣

والثاني : « لو » سواء كانت مع « ودة » كقوله تعالى : ﴿ وَدُّوا لَوْ تَدَّهِنُ فَيَذْهَبُونَ ﴾^(١) بالنصب ، أو لم تكن ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأُ مِنْهُمْ ﴾^(٣) ، ﴿ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونُ ﴾^(٤) .

والثالث : « لعل » ، كقوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ ﴾^(٥) ، في قراءة النصب .

واختلف : هل التمني خبر ومعناه النفي ، أو ليس بخبر ، ولهذا لا يدخله التصديق والتكذيب ؟ قولان عن أهل العربية ، حكاهما ابن فارس في كتاب « فقه العربية »^(٦) . والزحشرى بنى كلامه على أنه ليس بخبر ، واستشكل دخول التكذيب في جوابه ، في قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ ﴾^(٧) ، إلى قوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾^(٨) ، وأجاب بتضمنه معنى العدة فدخله التكذيب^(٩) .

(١) سورة ن ٩ : والقراءة المشهورة ﴿ وَدُّوا لَوْ تَدَّهِنُ فَيَذْهَبُونَ ﴾ ، وتوجيهها : جعلت الجملة مبتدأ محذوف ، والتقدير « فهم يذهنون » . وقراءة النصب : ذكر سيبويه في الكتاب ١ : ٤٢٢ : « وزعم هارون أنها في بعض المصاحف » .

(٢) سورة البقرة ١٦٧

(٣) سورة هود ٨٠

(٤) سورة الزمر ٥٨

(٥) سورة المؤمن ٣٦ ، ٣٧ ، والنصب قراءة حفص ، بتقدير « أن » بعد الأمر في : ﴿ ابْنِ لِي ﴾ وقيل : في جواب الترجى في : ﴿ لَعَلِّي ﴾ . حلا على التمني على مذهب الكوفيين ، أما البصريون فيمنون ؛ والباقي بالرفع عطفا على ﴿ أَبْلُغُ ﴾ . إتحاف فضلاء البشر ٣٧٩

(٦) ص ١٥٨ ، والعبارة فيه : « قال قوم : هو — أي التمني — من الأخبار ، لأن معناه « ليس » ، إذا قال القائل : ليت لي مالا ؛ فعناه : ليس لي مال ، وآخرون يقولون : لو كان خيرا جاز تصديق قائله أو تكذيبه ؛ وأهل العربية يختلفون فيه على هذين الوجهين » .

(٧) سورة الأنعام ٢٧

(٨) سورة الأنعام ٢٨

(٩) الكشاف ١١ : ٢ ، وعبارته : « هذا تمن قد تضمن معنى العدة ؛ فجاز أن يتعلق به التكذيب ؛ كما يقول الرجل : ليت الله يرزقني مالا فأحسن إليك وأكافئك على صنيعك ؛ فهذا تمن في معنى الواعد فلو رزق مالا ولم يحسن لك صاحبه ولم يكافئه كذب » .

قال ابن الضائع : التمنى حقيقة لا يصح فيه الكذب ؛ وإنما يرد الكذب في التمنى الذى يترجح عند صاحبه وقوعه ؛ فهو إذن وارد على ذلك الاعتقاد ، الذى هو ظن ، وهو خير صحيح .

قال : وليس المعنى فى قوله : ﴿وَأَنَّهُمْ لَكََاذِبُونَ﴾ أن ما تمنوا ليس بواقع ، لأنه ورد فى معرض الذم لهم ، وليس فى ذلك المعنى ذم ، بل التكذيب ورد على إخبارهم عن أنفسهم أنهم لا يكذبون ، وأنهم يؤمنون .

ومنها الترجى ؛ والفرق بينه وبين التمنى أن الترجى لا يكون إلا فى الممكنات ، والتمنى يدخل المستحيلات .

ومنها النداء ، وهو طلب إقبال المدعو على الداعى بحرف مخصوص ، وإنما يصحب فى الأكثر الأمر والنهى ، كقوله : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾^(١) . ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾^(٢) . ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾^(٣) . ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٤) . ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾^(٥) .

وربما تقدمت جملة الأمر جملة النداء ؛ كقوله تعالى : ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٦) .

(٢) سورة الأحزاب ١

(٤) سورة هود ٥٢

(٦) سورة التحريم ٧

(١) سورة البقرة ٢١

(٣) سورة الزمر ١٦

(٥) سورة الحجرات ١

(٧) سورة النور ٣١ .

وإذا جاءت جملة الخبر بعد النداء^(١) تتبعها جملة الأمر ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ ﴾^(٢) .

وقد تجيء معه الجمل الاستفهامية والخبرية ؛ كقوله تعالى في الخبر : ﴿ يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ ﴾^(٣) ، وفي الاستفهام : ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾^(٤) . ﴿ وَبِأَقْوَمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ ﴾^(٥) . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾^(٦) . ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾^(٧) .

وهنا فائدتان :

إحداها : قال الزمخشري رحمه الله : كل نداء في كتاب الله يعقبه فهم في الدين ، إما من ناحية الأوامر والنواهي التي عقدت بها سعادة الدارين ، وإما مواعظ وزواجر وقصص لهذا المعنى ؛ كل ذلك راجع إلى الدين الذي خلق الخلق لأجله ، وقامت السموات والأرض به ، فكان حق هذه أن تدرك بهذه الصيغة البليغة .

الثانية : النداء إنما يكون للبعيد حقيقة أوحكاماً ؛ وفي قوله تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا ﴾^(٨) . لطيفة ؛ فإنه تعالى بين أنه كما ناداه ناجاه أيضاً ؛ والنداء مخاطبة الأبعد ، والمناجاة مخاطبة الأقرب ؛ ولأجل هذه اللطيفة أخبر سبحانه عن مخاطبته لآدم وحواء بقوله : ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾^(٩) ،

(٢) سورة الحج ٧٣

(٤) سورة مريم ٤٢

(٦) سورة التحريم ١

(٨) سورة مريم ٥٢

(١) ت « تشفعها »

(٣) سورة الزخرف ٦٨

(٥) سورة المؤمن ٤١

(٧) سورة الصف ٢

(٩) سورة البقرة ٣٥

وفي موضع : ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ﴾^(١) ، ثم لما حكى عنهما ملابسة المخالفة ، قال في وصف خطابه لهما : ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا﴾^(٢) ، فأشعر هذا اللفظ بالبعد لأجل المخالفة ، كما أشعر اللفظ الأول بالتقرب عند السلامة منها .

وقد يستعمل النداء في غير معناه مجازا في مواضع :

الأول : الإغراء والتحذير ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾^(٣) ، والإغراء أمر بمعناه الترغيب والتحريض ، ولهذا خصوا به المخاطب .

الثاني : الاختصاص ، وهو كالنداء إلا أنه لا حرف فيه .

الثالث : التنبيه ، نحو : ﴿يَا كَيْتَنِي مِتْ قَبْلَ هَذَا﴾^(٤) ؛ لأن حرف النداء يختص بالأسماء .

وقال النحاس في قوله تعالى : ﴿يَا وَدَّعْتُ﴾^(٥) نداء مضاف ، والفائدة فيه أن معناه : هذا وقت حضور الويل . وقال الفارسي في قوله تعالى : ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾^(٦) ، معناه أنه لو كانت الحسرة مما يصح نداء لكان هذا وقتها .

وقد اختلف في أن النداء خبر أم لا ، قال أبو البقاء^(٧) في شرح « الإيضاح » : ذهب الجميع إلى أن قولك : « يا زيد » ليس بخبر محتمل للتصديق والتكذيب ، إنما هو بمنزلة الإشارة والتصويت .

واختلفوا في قولك^(٨) : « يا فاسق » فالأكثر على أنه ليس بخبر أيضا ، قال أبو علي

(١) سورة الأعراف ١٩

(٢) سورة الأعراف ٢٢

(٣) سورة الشمس ١٣

(٤) سورة مريم ٢٣

(٥) سورة الفرقان ٢٨

(٦) سورة يس ٣٠

(٧) أبو البقاء عبد الله بن حسين العكبري ؛ شرح كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ؛ في النحو

والصرف ؛ ذكره صاحب كشف القانون ٢١١ . (٨) ت : « في ذلك » .

الفرسي : خبر ؛ لأنه تضمن نسبته للفسق .

ومنها الدعاء ، نحو : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أُنَى لَهَبٍ ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ﴾^(٢) ،
﴿ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾^(٣) ، ﴿ وَبَلَّ لِلْمُطَفِّينَ ﴾^(٤) .

قال سيبويه^(٥) : هذا دعاء ، وأنكره ابن الطراوة^(٦) لاستحالته هنا ، وجوابه أنه
مصرف للخلق وإعلامهم بأنهم أهل لأن يدعى عليهم ، كما في الرجاء وغيره مما سبق .

فائدة

ذكر^(٧) الزمخشري أن الاستعطاف ، نحو « تالله هل قام زيد » قسم ، والصحيح
أنه ليس بقسم ، لكونه خبرا .

[الاستخبار ، وهو الاستفهام]

الثاني الاستخبار ؛ وهو طلب خبر ما ليس عندك ، وهو بمعنى الاستفهام ؛ أي طلب
الفهم ؛ ومنهم من فرق بينهما بأن الاستخبار ما سبق أولا ولم يفهم حق الفهم ؛ فإذا
سألت عنه عنه ثانيا كان استفهاما ؛ حكاه ابن فارس في « فقه العربية »^(٨) .

ولكون الاستفهام طلبا ما في الخارج أو تحصيله في الذهن لزم ألا يكون حقيقة

(٢) سورة المنافقون ٤

(٤) سورة المطففين ١

(١) سورة اللهب ١

(٣) سورة النساء ٩

(٥) الكتاب ١ : ١٦٧

(٦) هو أبو الحسن سليمان بن عبد الله الملقب المعروف بابن الطراوة ؛ ألف كتاب المقدمات على

سيبويه وغيرها من كتب النحو ، توفي سنة ٥٢٨ هـ بنية الوعاة ٢٦٣ .

(٧) هذه الفائدة ساقطة من ت ، وهي في م وحاشية ط .

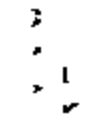
(٨) ص ١٥١ ، ١٥٢ .

إلا إذا صدر من شاك مصدق بإمكان الإعلام ؛ فإن غير الشاك إذا استفهم يلزم تحصيل
الحاصل ، وإذا لم يصدق بإمكان الإعلام انتفت فائدة الاستفهام .



وفي الاستفهام فوائد :

الأولى : قال بعض الأئمة : ما جاء على لفظ الاستفهام في القرآن وإنما يقع في خطاب الله
تعالى على معنى أن المخاطب عنده علم ذلك الإثبات أو النفي حاصل ، فيستفهم عنه نفسه تخبره
به ، إذ قد وضعه الله عندها ، فالإثبات كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ ^(١)
والنفي كقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾ ^(٢)
﴿ فَمَهْلُكُمْ أَمْ مُسْمِعُونَ ﴾ ^(٣) ، ومعنى ذلك أنه قد حصل لكم العلم بذلك تجدونه عندكم إذا
استفهمتم أنفسكم عنه ، فإن الرب تعالى لا يستفهم خلقه عن شيء ، وإنما يستفهمهم
ليقرّهم ويذكرهم أنهم قد علموا حق ذلك الشيء ؛ فهذا أسلوب بديع انفرد به خطاب
القرآن ، وهو في كلام البشر مختلف .



الثانية : الاستفهام إذا بني عليه أمر قبل ذكر الجواب فهم ترتب ذلك الأمر على
جوابه ، أي جواب كان ؛ لأن سبقه على الجواب يشعر بأن ذلك حال من يذكر في الجواب ؛
لئلا يكون إirاده قبله عبثا ، فيفيد حينئذ تعميما ، نحو « من جاءك فأكرمه » بالنصب ؛
فإنه لما قال قبل ذكر جواب الاستفهام « أكرمه » عُلِمَ أنه يكرم من يقول الحبيب : إنه جاء ،
أي جاء كان ، وكذا حكم « من ذا جاءك أكرمه » ، بالجزم .



الثالثة : قد يخرج الاستفهام عن حقيقته ؛ بأن يقع ممن يعلم ويستغنى عن طلب الإفهام .

[أقسام الاستفهام]

وهو قسمان : بمعنى الخبر ، وبمعنى الإنشاء :

[الاستفهام بمعنى الخبر]

الأول : بمعنى الخبر ، وهو ضربان : أحدهما نفي والثاني إثبات ، فالوارد للنفي يسى استفهام إنكار ، والوارد للإثبات يسى استفهام تقرير ؛ لأنه يطلب بالأول إنكارُ المخاطب ، وبالثاني إقراره به .

[استفهام الإنكار]

فالأول : المعنى فيه على أن ما بعد الأداة منفي . ولذلك نصبحه «إلا» ، كقوله تعالى : ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾^(١) .

وقوله تعالى : ﴿وَهَلْ يُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾^(٢) .

ويعطف عليه النفي ، كقوله تعالى : ﴿فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾^(٣) ، أى لا يهدى ؛ وهو كثير .

ومنه ﴿أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾^(٤) ، أى لست تنقذ من في النار .

﴿أَفَأَنْتَ تُسْكِرُ الْنَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(٥) .

(٢) سورة سبأ ١٧

(٤) سورة الزمر ١٩

(١) سورة الأحقاف ٣٥

(٣) سورة الروم ٢٩

(٥) سورة يونس ٩٩ .

﴿ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ أَبْتَغَى حَكَمًا ﴾^(١) .

وكقوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَالُونَ ﴾^(٢) .

﴿ قَالُوا أَنْتُمْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْهُمَا لَنَا عَابِدُونَ ﴾^(٣) ، أى لا تؤمن .

وقوله : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ ﴾^(٤) ، أى لا يكون هذا .

وقوله تعالى : ﴿ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا ﴾^(٥) ، أى ما أنزل .

وقوله تعالى : ﴿ أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ ﴾^(٦) ، أى ما شهدوا ذلك .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تَسْمِعُ الصَّمَّ أَوْ تَهْدِي الْأَعْمَى ﴾^(٧) ، أى ليس ذلك إليك ؛

كما قال تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمِعُ الصَّمَّ الدُّعَاءَ ﴾^(٨) .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَعَيِّنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾^(٩) ، أى لم نَعْنِ به .

وهنا أمران :

أحدهما : أن الإنكار قد يحى لتعريف المخاطب أن ذلك المدعى ممتنع عليه ؛ وليس من قدرته ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تَسْمِعُ الصَّمَّ أَوْ تَهْدِي الْأَعْمَى ﴾^(١٠) ؛ لأن إسماع الصم لا يدعيه أحد ؛ بل المعنى أن إسماعهم لا يمكن ؛ لأنهم بمنزلة الصم والأعمى ؛ وإما قدم الاسم في الآية ؛ ولم يقل : « أتسمع الصم » ؛ إشارة إلى إنكار موجه عن تقدير ظن منه عليه السلام أنه يختص بإسماع مَنْ بِهِ صَمَمٌ ، وأنه ادعى القدرة على ذلك . وهذا أبلغ من إنكار الفعل .

(٢) سورة الشعراء ١١١

(٤) سورة الطور ٣٩

(٦) سورة الزخرف ١٩

(٨) سورة النمل ٨٠

(١٠) سورة الزخرف ٤٠

(١) سورة الأنعام ١١٤

(٣) سورة المؤمنون ٧٤

(٥) سورة ص ٨

(٧) سورة الزخرف ٤٠

(٩) سورة ق ١٥

وفيه دخول الاستفهام على المضارع ، فإذا قلت : أتفعل ؟ أو أأنت تفعل ؟ احتمل وجهين :

أحدهما : إنكار وجود الفعل ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَنْلَزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾^(١) والمعنى لسنا بمثابة مَنْ يقع منه هذا الإلزام ، وإنْ عبرنا بفعل ذلك ؛ جلَّ الله تعالى عن ذلك ، بل المعنى إنكار أصل الإلزام .

والثاني : قولك لمن يركب الخطر : أتذهب في غير طريق ؟ انظر لنفسك واستبصر . فإذا قدمت المفعول توجه الإنكار إلى كونه بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل ، كقوله : ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ اتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ ﴾^(٣) ، المعنى : أغير الله بمثابة مَنْ يتخذ وليًّا !

ومنه : ﴿ أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ ﴾^(٤) ؛ لأبيهم بنوا كفرهم على أنه ليس بمثابة من يقع صيغة المستقبل ، إما أن يكون للحال ، نحو : ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا ﴾^(٥) . أو للاستقبال ، نحو : ﴿ أَمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ ﴾^(٦) .

الثالث : قد يصحب الإنكار التكذيبُ للتعريض بأن المخاطب ادعاه وقصد تكذيبه ، كقوله تعالى : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾^(٧) . ﴿ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى ﴾^(٨) . ﴿ أَلَا إِلَهَ مَعَ اللَّهِ ﴾^(٩) .

(٢) سورة الأنعام ١٤
(٤) سورة القمر ٢٤
(٦) سورة الزخرف ٣٢
(٨) سورة النجم ٢١

(١) سورة هود ٢٨
(٣) سورة الأنعام ٢٠
(٥) سورة يونس ٩٩
(٧) سورة الصافات ١٥٣
(٩) سورة النمل ٦٠

وسواء كان زعمهم له صريحا ، مثل : ﴿ أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ ﴾ ^(١) ،
أو التزاما ، مثل : ﴿ أَشْهَدُوا خَلَقْنَاهُمْ ﴾ ^(٢) ، فإنهم لما جزموا بذلك جزم من يشاهد خلق
اللائكة كانوا كمن زعم أنه شهد خلقهم .

وتسمية هذا استفهام إنكار ؛ من أنكر إذا جحد ، وهو إما بمعنى « لم يكن »
كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ ﴾ ^(٣) ، أو بمعنى « لا يكون » نحو : ﴿ أَنْزَلْنَاهُ مَكُونًا ﴾ ^(٤) .
والحاصل أن الإنكار قسمان : إبطالي وحقيقي .

فالإبطالي أن يكون ما بعدها غير واقع ، ومدعيه كاذب كما ذكرنا ، والحقيقي يكون
ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم ؛ نحو : ﴿ اتَّعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ ^(٥) . ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ
تَدْعُونَ ﴾ ^(٦) . ﴿ أَإِنْكَ آِلَهَةٌ ﴾ ^(٧) . ﴿ أَتَأْتُونَ اللَّهَ كِرَانًا ﴾ ^(٨) . ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ
بِهَتَانًا ﴾ ^(٩) .

[استفهام التقرير]

وأما الثاني ، فهو استفهام التقرير ، والتقرير حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف
بأمر قد استقر عنده ، قال أبو الفتح في « الخاطريات » ^(٩) : ولا يستعمل ذلك بهل ، وقال
في قوله :

(٢) سورة الإسراء ٤٠

(٤) سورة الصافات ٩٥

(٦) سورة الصافات ٨١

(٨) سورة النساء ٢٠

(١) سورة الطور د ١٥

(٣) سورة هود ٢٨

(٥) سورة الأنعام ٤٠

(٧) سورة الشعراء ١٦٥

(٩) الخاطريات ، لأبي الفتح عثمان بن جني ؛ يذكره بقوله : « ما أحضرني الخاطر من المسائل المثورة ؛
عما أملت ، أو حصل في آخر تعالقي عن نفسي ؛ وغير ذلك مما هذه حالته وصورته » وانظر مقعمة
الأستاذ النجار لكتاب الخصائص ٦٤ .

• جاءوا بمَذْقٍ هل رأيت الذئب قط •^(١)

و « هل » لا تقع تقريراً كما يقع غيرها مما هو للاستفهام .

وقال الكندي :^(٢) ذهب كثير من العلماء في قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ ﴾^(٣)

إلى أن « هل » تشارك الهمزة في معنى التقرير والتوبيخ ، إلا أنى رأيت أبا عليّ ذلك ، وهو معذور ، فإن ذلك من قبيل الإنكار .

ونقل الشيخ أبو حيان عن سيبويه أن استفهام التقرير لا يكون بهل ، إنما تستعمل

فيه الهمزة . ثم نقل عن بعضهم أن « هل » تأتي تقريراً ، في قوله تعالى : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴾^(٤) .

والكلام مع التقرير موجب ، ولذلك يعطف عليه صريح الموجب ، ويعطف على صريح الموجب .

فالأول كقوله : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى . وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴾^(٥) ، وقوله :

﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ . وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ ﴾^(٦) . ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدُكُمْ فِي تَفْلِيلٍ ﴾^(٧) .

(١) قبله :

• حَتَّىٰ إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ •

والبيت من شواهد ابن عقيل ٢ : ١٥٨

(٢) نقله السيوطي في الإتقان ٢ : ٨٩ هو التاج أبو العين زيد بن الحسن بن زيد الكندي النحوي ،

أحد علماء اللغة والنحو ؛ توفي سنة ٦١٣ بغية الوعاة ٢٤٩ .

(٤) سورة الفجر ٥

(٣) سورة الشعراء ٧٦ .

(٦) سورة الانشراح ١ . ٢٠

(٥) سورة الضحى ٦ ، ٧

(٧) سورة الفيل ٢ .

والثاني : كقولہ : ﴿ أَكْذَبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا ﴾ ^(١) ، على ما قرره
المرجاني في النظم ؛ حيث جعلها مثل قوله : ﴿ وَجَعَدُوا بِهَا وَأَسْتَيْقِنَتْهَا
أَنْفُسُهُمْ ﴾ ^(٢) .

ويجب أن يلى الأداة الشيء الذي تقرر بها ، فتقول في تقرير الفعل : « أضربت
زيدا ؟ » ، والفاعل محو : « أنت ضربت ؟ » ، أو المفعول « زيدا ضربت » ، كما يجب
في الاستفهام الحقيقي .

وقوله تعالى : ﴿ أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِلَا إِلَهٍ نَا ﴾ ^(٣) ، يحتمل الاستفهام الحقيقي ، بأن
يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل ، والتقريرى بأن يكونوا علموا ، ولا يكون استفهاما عن الفعل ،
ولا تقريراً له ، لأنه لم يله ، ولأنه أجاب بالفاعل بقوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ ﴾ ^(٤) .
وجعل الزمخشري منه : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٥) .

وقيل : أراد التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي ، والأولى أن يجعل على الإنكار ،
أى ، ألم تعلم أيها المنكر للنسخ ^(٦) !

وحقيقة استفهام التقرير أنه استفهام إنكار ، والإنكار نفي ، وقد دخل على النفي
ونفى النفي إثبات . والذي يُقرّر عندك أن معنى التقرير الإثبات قول ابن السراج : فإذا
أدخلت على « ليس » ألف الاستفهام كانت تقريراً ودخاها معنى الإيجاب فلم يحسن معها « أحد » ؛

(٢) سورة النحل ١٤

(٤) سورة الأنبياء ٦٣

(١) سورة النحل ٨٤

(٣) سورة الأنبياء ٦٢ .

(٥) سورة البقرة ١٠٦ .

(٦) إشارة إلى ما ورد في صدر الآية السابقة : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ .

لأن « أحدا » إنما يجوز مع حقيقة النفي ؛ لا نقول : أليس أحداً في الدار ؛ لأن المعنى يؤول إلى قولك : أحد في الدار ، وأحد لا تستعمل في الواجب .

وأمثله كثيرة ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ^(١) ، أى أنا ربكم .

وقوله ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّبَ الْوَتَّى ﴾ ^(٢) .

﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ ^(٣) .

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ^(٤) .

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾ ^(٥) .

﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴾ ^(٦) .

﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٧) ، ومنه قوله صلى الله

عليه وسلم : « أبنقص الرطب إذا جف » ، وقول جرير :

* أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا ^(٨) *

واعلم أن في جملهم الآية الأولى من هذا النوع إشكالا ، لأنه لو خرج الكلام عن النفي

لجاز أن يجاب بنعم ، وقد قيل : إيهام لو قالوا : « نعم » كفروا ، ولما حسن دخول الباء في

الخبر ، ولو لم تفد لفظة الهمزة استفهاماً لما استحق الجواب ، إذ لا سؤال حينئذ .

والجواب بتوقف على مقدّمة ، وهى أن الاستفهام إذا دخل على النفي ، يدخل بأحد

وجهين :

(١) سورة الأعراف ١٧٢

(٣) سورة يس ٨١

(٥) سورة الزمر ٣٢

(٧) غزوه .

(٢) سورة القيامة ٤٠

(٤) سورة الزمر ٣٦ ، ٣٧

(٦) سورة العنكبوت ٥١ .

* وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُون رَاحِ *

إما أن يكون الاستفهام عن النفي : هل وجد أم لا ؟ فيبقى النفي على ما كان عليه ،
أو للتقرير كقوله : ألم أحسن إليك ! وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ^(١) ،
﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾ ^(٢) .

فإن كان بالمعنى الأول لم يجز دخول « نعم » في جوابه إذا أردت إيجابه ، بل تدخل
عليه « بلى » . وإن كان بالمعنى الثانى - وهو التقرير - فلا كلام حينئذ لفظ ومعنى ،
فلفظه نقي داخل عليه الاستفهام ، ومعناه الإثبات ؛ فبالنظر إلى لفظه تجيبه ببلى ، وبالنظر
إلى معناه ، وهو كونه إثباتاً تجيبه بنعم .

وقد أنكر عبد القاهر كون ^(٣) الهمزة للإيجاب ؛ لأن الاستفهام يخالف الواجب ،
وقال : إنها إذا دخلت على « ما » أو « ليس » يكون تقريراً وتحقيقاً ، فالتقرير كقوله تعالى :
﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ ^(٤) ، ﴿ أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا ﴾ ^(٥) .

واعلم أن هذا النوع يأتى على وجوه :

الأول : مجرد الإثبات ، كما ذكرنا .

الثانى : الإثبات مع الافتخار ؛ كقوله تعالى عن فرعون : ﴿ أَلَيْسَ لِي مَلَكٌ
مِصْرَ ﴾ ^(٦) .

(١) سورة الانشراح ١

(٢) سورة الضحى ٦

(٣) دلائل الإعجاز ص ٨٨ ، ٨٩

(٤) سورة المائدة ١١٦ .

(٥) سورة الأنبياء ٦٢

(٦) سورة الزخرف ٥١ .

الثالث : الإثبات مع التوبيخ ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً ﴾^(١) أى هى واسعة ، فهلاً هاجرتم فيها !

الرابع : مع العتاب ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(٢) ، قال ابن مسعود : ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية^(٣) إلا أربع سنين^(٤) . وما ألطف ما عاتب الله به خير خلقه بقوله تعالى : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾^(٥) ، ولم يتأدب الزمخشري بأدب الله تعالى فى هذه الآية .

الخامس : التبكيت ، كقوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهَيْنِ ﴾^(٦) هو تبكيت للنصارى فيما ادَّعوه ؛ كذا جعل السكاكى وغيره هذه الآية من نوع التقرير^(٧) . وفيه نظر لأن ذلك لم يقع منه .

السادس : التسوية^(٨) ، وهى الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محاتها ، كقوله تعالى : ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾^(٩) . أى سواء عليهم الإنذار وعدمه ، مجردة للتسوية ، مضمحلا عنها معنى الاستفهام .

ومعنى الاستواء فيه استواءهما فى علم المستفهم ؛ لأنه قد عُلِمَ أنه أحد الأمرين كائن ،

(١) سورة الأنبياء ٩٧

(٢) سورة الحديد ١٦ .

(٣-٤) ساقط من ت

(٤) سورة التوبة ٣ : وتفسير الزمخشري لهذه الآية :

« معناه : أخطأت وبئس ما فعلت » : وانظر الكشف وتعليق ابن النير ٢ : ٢١٥

(٥) سورة المائدة ١١٦

(٦) كذا فى ط ، م وفى ت : « من هذا النوع » .

(٧) كذا فى الأصول ، وعبارة السيوطى فى الإتقان ٢ : ٩٠ « وهو الاستفهام الداخلى على جملة . . . »

(٨) سورة يس ١٠

إما الإنذار وإما عدمه ؛ ولكن لا يمينه ، وكلاهما معلومٌ بعلم غير معين .
فإن قيل : الاستواء يُعلم من لفظة « سواء » ، لا من الهمزة ، مع أنه لو علم منه
لزم التكرار .

قيل : هذا الاستواء غير ذلك الاستواء المستفاد من لفظة « سواء » .
وحاصله أنه كان الاستفهام عن مستويين فجرد عن الاستفهام ، وبقي الحديث عن
المستويين . ولا يكون ضرر في إدخال « سواء » عليه لتغايرهما ، لأن المعنى أن المستويين
في العلم يستويان في عدم الإيمان . وهذا - أعني حذف مقدر واستعماله فيما بقي - كثير
في كلام العرب ، كما في النداء ، فإنه لتخصيص المنادى وطلب إقباله ، فيحذف قيد الطلب ،
ويستعمل في مطلق الاختصاص ، نحو « اللهم اغفر لنا أيتها العصابة » ، فإنه يفسخ عن معنى
الكلمة ؛ لأن معناه مخصوص من بين سائر العصابات .

ومنه قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾ ^(١) .
وقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ ^(٢) .
﴿ أَوْعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾ ^(٣) .
وتارة تكون التسوية مصرحاً بها كما ذكرناه ، وتارة لا تكون ، كقوله تعالى :
﴿ وَإِنْ أَذْرَى أَقْرَبٌ أَمْ بَعِيدٌ ﴾ ^(٤) .

السابع : التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة « المنافقون » ٦

(٤) سورة الأنبياء ١٠٩

(١) سورة إبراهيم ٢١

(٣) سورة الشعراء ١٣٦

(٥) سورة البقرة ٢٥٥

الثامن : التهويل ، نحو : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾^(١)

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهٗ ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾^(٣) ، تفخيم للعذاب الذى يستعجلونه .

التاسع : التسهيل والتخفيف ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ ﴾^(٤) .

العاشر : التفجع ، نحو : ﴿ مَالِ هَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴾^(٥) .

الحادى عشر : التكثير ، نحو : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾^(٦) .

الثانى عشر : الاسترشاد ، نحو : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾^(٧) ؛ والظاهر أنهم استفهموا مسترشدين ، وإنما فرّق بين العبارتين أدباً . وقيل : هى هنا للتعجب .

[الاستفهام بمعنى الإنشاء]

القسم الثانى : الاستفهام المراد به الإنشاء ، وهو على ضربين :

(١) سورة الحاقة ١

(٢) سورة يونس ٥٠

(٣) سورة السجدة ٤٩

(٤) سورة البقرة ٣٠ .

(٥) سورة القارعة ١٠

(٦) سورة النساء ٣٩

(٧) سورة الأعراف ٤

الأول : مجرد الطلب، وهو الأمر، كقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾^(١) ، أى اذكروا .
 وقوله : ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالنَّبِيِّينَ اسْلَمْتُمْ ﴾^(٢) أى أسلموا .
 وقوله : ﴿ لَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾^(٣) أى أحبوا .
 وقوله : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٤) ، أى قاتلوا .
 وقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾^(٥) .
 وقوله : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾^(٦) انتهوا، ولهذا قال عمر رضى الله عنه : « انتهينا » .
 وجعل بعضهم منه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾^(٧) .
 وقوله تعالى : ﴿ أَتَصْبِرُونَ ﴾^(٨) ، وقال ابن عطية والزمخشري : المعنى أتصبرون
 أم لا تصبرون ؟ والجرجاني فى « النظم » على حذف مضاف ، أى لنعلم أتصبرون .

الثانى : النهى ، كقوله تعالى : ﴿ مَا غَرَّكَ رَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾^(٩) ، أى لا يفرك .
 وقوله فى سورة التوبة : ﴿ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ ﴾^(١٠) ، بدليل قوله :
 ﴿ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ ﴾^(١١) .

الثالث : التحدير، كقوله : ﴿ أَلَمْ يَهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴾^(١٢) ، أى قدرنا عليهم فنقدر عليكم .

- | | |
|----------------------|-----------------------|
| (١) سورة يونس ٣ | (٢) سورة آل عمران ٢٠ |
| (٣) سورة النور ٢٢ | (٤) سورة النساء ٧٥ |
| (٥) سورة النساء ٨٢ | (٦) سورة المائدة ٩١ |
| (٧) سورة البقرة ١٠٦ | (٨) سورة الفرقان ٢٠ |
| (٩) سورة الانطار ٦ | (١٠) سورة التوبة ١٣ |
| (١١) سورة المائدة ٤٤ | (١٢) سورة المرسلات ١٦ |

الرابع : التذكير ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾^(١) .
وجعل بعضهم منه : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾^(٢) . ﴿ أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾^(٣) .

الخامس : التنبيه ، وهو من أقسام الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾^(٤) .

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾^(٥) .

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ﴾^(٦) .

﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾^(٧) ، والمعنى في كل ذلك : انظر بفكرك في هذه الأمور وتنبه .

وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾^(٨) ، حكاه صاحب « الكافي »^(٩) عن الخليل ، ولذلك رفع الفعل ولم ينصبه .

وجعل منه بعضهم ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾^(١٠) ، للتنبيه على الضلال .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ ﴾^(١١) .

- | | |
|--|-----------------------|
| (١) سورة يوسف ٨٩ | (٢) سورة الضحى ٦ |
| (٣) سورة الانشراح ١ | (٤) سورة البقرة ٢٥٨ |
| (٥) سورة الفرقان ٤٥ | (٦) سورة العنكبوت ٢٤٣ |
| (٧) سورة الفيل ١ | (٨) سورة الحج ٦٣ |
| (٩) لعله كتاب الكافي في النحو ، لأبي جعفر النحاس ، وانظر كشف الظنون ١٣٧٩ | (١٠) سورة البقرة ١٣٠ |
| (١٠) سورة التكاوير ٢٦ | |

السادس : الترغيب ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾^(١) .
﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ ﴾^(٢) .

السابع : التمني ، كقوله : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ ﴾^(٣) .
﴿ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ آلهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾^(٤) ، قال العزيزي^(٥) في تفسيره : أى كيف ،
وما أعجب معاينة الإحياء !

الثامن : الدعاء ، وهو كاللهي ، إلا أنه من الأدنى إلى الأعلى ، كقوله تعالى :
﴿ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ ﴾^(٦) .
وقوله : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾^(٧) ، وهم لم يستفهموا ، لأن الله قال : ﴿ إِنِّي
جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾^(٧) .
وقيل : المعنى إنك ستجعل ؛ وشبهه أبو عبيدة^(٨) بقول الرجل لفلان وهو يضربه :
أأنت الفاعل كذا !

وقيل : بل هو تعجب ، وضعف .

وقال النحاس : الأولي ما قاله ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما ، ولا يخالف لهما :

(١) سورة الحديد ١١

(٢) سورة الصف ١٠

(٣) سورة الأعراف ٥٣

(٤) سورة البقرة ٢٥٩

(٥) هو أبو المعالي عزيزي بن عبد الملك ، الفقيه الشافعي ، صاحب كتاب البرهان في مشكلات القرآن ،

توفي سنة ٤٩٥ : ابن خلكان ١ : ٣١٨

(٦) سورة الأعراف ١٥٥

(٧) سورة البقرة ٣٠

(٨) في كتاب مجاز القرآن ؛ نشره الدكتور محمد فؤاد سزجين ، وطبع في مصر سنة ١٩٥٥ : والعبارة

في ١ : ٣٦ : هـ وتقول وأنت تضرب الغلام على الذنب : أأنت للفاعل كذا ؟ ليس باستفهام ؛ ولكنه
تهديد . هـ

أن الله تعالى لما قال : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ ﴾^(١) قالوا : وما ذاك الخليفة !
يكون له ذرية يفسدون ، ويقتل بعضهم بعضا !

وقيل : المعنى : أتجعلهم فيها أم تجعلنا ، وقيل : المعنى : تجعلهم وحالنا هذه أم يتغير .

التاسع والعاشر : العرض والتحضيض ، والفرق بينهما : الأول طلب برفق ،
والثاني بشق ؛ فالأول كقوله تعالى : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ۖ ﴾^(٢) ،
والثاني ﴿ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ۖ ﴾^(٣) .
ومن الثاني : ﴿ أَنْ أَنْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ ۖ ﴾^(٤) ،
المعنى إثمهم وأمرهم بالاتقاء .

الحادي عشر : الاستبطاء ، كقوله : ﴿ مَتَىٰ هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۖ ﴾^(٥) ،
بدليل : ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ ۖ ﴾^(٦) .
ومنه ما قال صاحب الإيضاح^(٧) البيهقي : ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ
مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ۖ ﴾^(٨) .

وقال الجرجاني : في الآية تقديم وتأخير ؛ أي « حتى يقول الرسول : أَلَا إِنَّ

(١) سورة البقرة ٣٠

(٢) سورة النور ٢٢

(٣) سورة التوبة ١٣

(٤) سورة الشعراء ١٠ ، ١١

(٥) سورة يس ٨

(٦) سورة الحج ٤٧

(٧) هو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني المعروف بالخطيب ، المتوفى سنة ٧٣٩ : وكتابه

الإيضاح في المعاني والبيان ؛ وانظر الجزء الأول ص ١٢٧ .

(٨) سورة البقرة ٢١٤

نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ، والذين آمنوا : متى نصر الله ؟ « وهو حسن .

الثاني عشر : الإيَّاس ، ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾^(١) .

الثالث عشر : الإيَّاس ، نحو : ﴿ وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾^(٢) .

وقال ابن فارس : [المراد به] ^(٣) الإِفْهَام ؛ فإن الله تعالى قد علم أن لها أمراً قد خفي على موسى عليه السلام فأعلم من حالها ما لم يعلم ^(٤) .

وقيل : هو للتقرير ، فيعرف ما في يده حتى لا ينفر إذا انقلبت حية .

الرابع عشر : التَّهْكُم والاستهزاء ، ﴿ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾^(٥) .

﴿ أَلَا تَأْكُلُونَ . مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ ﴾^(٦) .

الخامس عشر : التحقير ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا

الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾^(٧) ، ومنه ما حكى صاحب الكتاب : مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؟ على معنى
من أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْدًا !

(١) سورة التَّكْوِير ٢٦

(٣) فقه اللغة ١٥٣ ، والتَّكَلُّمُ منه

(٥) سورة هود ٨٧

(٧) سورة الفرقان ٤١ .

(٢) سورة طه ١٧

(٤) فقه اللغة : « يعلمه » .

(٦) سورة الصافات ٩٢

السادس عشر : التعجب ، نحو : ﴿ مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْيَ ﴾^(١) .

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾^(٢) .

ومنهم من جعله للتنبيه .

السابع عشر : الاستبعاد ، كقوله : ﴿ أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ﴾^(٣) ،
أى يُستبعد ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا .

الثامن عشر : التوبيخ ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْتَغُونَ ﴾^(٤) .

﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾^(٥) .

﴿ افْتَتَحِدُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ ﴾^(٦) ؛ ولا تدخل همزة التوبيخ إلا على فعل قبيح
أو ما يترتب عليه فعل قبيح .

القائدة الرابعة : قد يجتمع الاستفهام الواحد للإنكار والتقرير ، كقوله : ﴿ فَأَيُّ
الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾^(٧) ، أى ليس الكفار آمنين ، والذين آمنوا أحق بالأمن ؛
ولما كان أكثر مواقع التقرير دوافع الإنكار ، قال : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا
إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ... ﴾^(٧)

(١) سورة النمل ٢٠

(٢) سورة الدخان ١٣

(٣) سورة الصف ٢

(٤) سورة الأنعام ٨١ ، ٨٢ .

(٥) سورة البقرة ٢٨

(٦) سورة آل عمران ٨٣

(٧) سورة الكهف ٥٠

وقد يحتملها ، كقوله : ﴿ أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ ^(١) .
ويحتمل أنه استفهام تقرير ، وأنه طلب منهم أن يُقروا بما عندهم تقرير ذلك ؛ ولهذا
قال مجاهد : التقدير « لا » فإنهم لما استفهموا استفهام تقرير بما لا جواب له إلا أن يقولوا
« لا » جعلوا كأنهم قالوا ، وهو قول الفارسي والزمخشري .

ويحتمل أن يكون استفهام إنكار ، بمعنى التوبيخ على محبتهم لأكل لحم أخيه
فيكون « ميتة » ، والمراد محبتهم له غيبته على سبيل المجاز ، و « فكرهتموه » بمعنى الأمر ،
أي اكرهوه .

ويحتمل أن يكون استفهام إنكار بمعنى التكذيب ، أنهم لما كانت حالهم حال من يدعى
محبة أكل لحم أخيه نسب ذلك إليهم ، وكذبوا فيه ، فيكون « فكرهتموه » .



الخامسة : إذا خرج الاستفهام عن حقيقته ؛ فإن أريد التقرير ونحوه لم يحتاج إلى معادل ،
كافي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٢) ، فإن معناه التقرير .
وقال ابن عطية : ظاهره الاستفهام المحض ، والمعادل على قول جماعة : « أم يريدون » .
وقيل « أم » منقطعة فالمعادل عندهم محذوف ، أي « أم علمتم » ، وهذا كله على أن
القصد مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم مخاطبة أمة ، وأما إن كان هو المخاطب وحده فالمعادل
محذوف لا غير ، وكلا القولين مروى . انتهى .

وماقاله غير ظاهر ، والاستفهام هنا للتقرير فيستغنى عن المعادل ، أما إذا كان على حقيقته ،
فلا بد من تقدير المعادل ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَتَّبِعِ بَوَاجِهِمْ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٣) ، أي ، كمن ينعم في الجنة ؟

(٢) سورة البقرة ١٠٦

(١) سورة الحجرات ١٢

(٣) سورة الزمر ٢٤ .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾ ^(١) ، أى كمن هداه الله ،
بدليل قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(١) ، التقدير : ذهب
نفسك عليهم حسرات ، بدليل ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ ﴾ ^(٢) .

وقد جاء فى التنزيل موضع صُرح فيه بهذا الخبر ، وحذف المبتدأ ، على العكس مما نحن
فيه ، وهو قوله تعالى : ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءُهُمْ ﴾ ^(٣) ،
أى أكن هو خالد فى الجنة يسقى من هذه الأنهار ، كمن هو خالد فى النار؟ على أحد الأوجه .
وجاء مصرحا بهما على الأصل فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا
لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ ^(٤) .
﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾ ^(٥) .



السادسة : استفهام الإنكار لا يكون إلا على ماض ، وخالف فى ذلك صاحب ^(٦)
« الأقصى القريب » وقال : قد يكون عن مستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ
يَبْتَغُونَ ﴾ ^(٧) ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾ ^(٨) ، قال : أنكر أن
حكم الجاهلية مما يُبغى لحقارته ، وأنكر عليهم سلب العزة عن الله تعالى ، وهو منكر فى
الماضى والحال والاستقبال .

وهذا الذى قاله مخالف لإجماع البيانين ، ولا دليل فيما ذكره ، بل الاستفهام فى الآيتين
عن ماض ودخله الاستقبال ، تغليباً لعدم اختصاص المنكر بزمان . ولا يشهد له قوله

(١) سورة فاطر ٨

(٢) سورة فاطر ٨

(٣) سورة محمد ١٥

(٤) سورة الأنعام ١٢٢

(٥) سورة محمد ١٤

(٦) كذا ورد اسمه فى الأصول والإتقان ٢ : ٩١ ، وسماه صاحب كتاب كشف الظنون : « أقصى

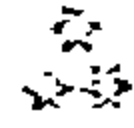
الهرب فى صناعة الأدب » ، ؛ الشيخ زين الدين محمد بن محمد التنوخى ، المتوفى سنة ٨ : ٨

(٨) سورة الزمر ٢٧ .

(٧) سورة النجم ٥٠

تعالى: ﴿أَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾^(١)، لأن الاستبدال - وهو طلب
البدل - وقع ماضياً، ولا: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾^(٢) وإن كانت «أن»
تختص المضارع للاستقبال، لأنه كلام ملموح به جانب المعنى. وقد ذكر ابن جني في
«التنبيه»^(٣) أن الإعراب قد يرد على خلاف ما عليه المعنى.

التابعة: هذه الأنواع من خروج الاستفهام عن حقيقته في النفي؛ هل تقول: إن
معنى الاستفهام فيه موجود، وانضم إليه معنى آخر؟ أو تجرد عن الاستفهام بالكلية؟
لا ينبغي أن يطلق أحد الأمرين، بل منه ما تجرد كما في التسوية، ومنه ما يبقى، ومنه
ما يحتمل ويحتمل؛ ويعرف ذلك بالتأمل. وكذلك الأنواع المذكورة في الإثبات؛ وهل
المراد بالتقرير الحكم بثبوته، فيكون خبراً محضاً؟ أو أن المراد طلب إقرار المخاطب به مع كون
السائل يعلم فهو استفهام تقرير المخاطب، أي يطلب أن يكون مقرراً به؟ وفي كلام الـ
والبيانين، كلٌّ من القولين، وقد سبق الإشارة إليه.



الثامنة: الحروف الموضوعة للاستفهام ثلاثة: الهمزة، وهل، وأم، وأما غيرها مما
يستفهم به كمن، وما، ومتى، وأين، وأنى، وكيف، وكم، وأيان، فأسماء استفهام،
استفهم بها نيابة عن الهمزة. وهي تنقسم إلى ما يختص بطلب التصديق، باعتبار الواقع،
كهل وأم المنقطعة، وما يختص بطلب التصور كأم المتصلة، وما لا يختص بالهمزة.

[أحكام اختصت بها همزة الاستفهام]

ولكون الهمزة أم الباب اختصت بأحكام لفظية، ومعنوية.

(٢) سورة المؤمن ٢٨

(١) سورة البقرة ٦١

(٣) ذكره صاحب كشف الظنون ص ٩٣؛

فمنها كون الهمزة لا يستفهم بها حتى يهجم في النفس إثبات ما يستفهم عنه ،
بمخلاف «هل» فإنه لا ترجع عنده بنفى ولا إثبات . حكاه الشيخ أبو حيان عن بعضهم .
ومنها اختصاصها باستفهام التقرير ، وقد سبق عن سيبويه وغيره أن التقرير لا يكون
بهل ، والمخلاف فيه .

وقال الشيخ أبو حيان : إن طُلب بالاستفهام تقرير ، أو توبيخ ، أو إنكار ،
أو تعجب ، كان بالهمزة دون «هل» ، وإن أريد الجحد كان بهل ، ولا يكون بالهمزة .
ومنها أنها تستعمل لإنكار إثبات ما يقع بعدها ، كقولك : أتضرب زيدا وهو
أخوك ؟ قال تعالى : ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَالًا تَعْلَمُونَ ﴾^(١) ، ولا تقع «هل» هذا
الموقع . وأما قوله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾^(٢) فليس منه ، لأن هذا
نقي له من أصله ؛ والمنوع من إنكار إثبات ما وقع بعدها . قاله ابن الحاجب .
ومنها أنها يقع الاسم منصوبا بعدها بتقدير ناصب ، أو مرفوعا بتقدير رافع يفسره
ما بعده ، كقولك : أزيدا ضربت ؟ وأزيد قام ؟ ولا تقول : « هل زيدا ضربت ؟ »
ولا « هل زيد قام ؟ » إلا على ضعف .

وإن شئت قل : ليس في أدوات الاستفهام ما إذا اجتمع بعده الاسم والفعل يليه
الاسم في فصيح الكلام إلا الهمزة ، فتقول : أزيد قام ؟ ولا تقول : هل زيد قام ؟
إلا في ضرورة ، بل الفصيح : هل قام زيد ؟

ومنها أنها تقع مع « أم » المتصلة ولا تقع مع « هل » ، وأما المنقطعة فتقع فيهما

جميعا . فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فهذا الموضع لا تقع فيه « هل » ما لم تقصد إلى النقطة . ذكره ابن الحاجب .

ومنها أنها تدخل على الشرط، تقول : إِنْ أكرمْتَنِي أكرمْتكَ . وإِنْ تخرج أخرج معك ؟ إِنْ تضرب أضرب ؟ ولا تقول : هل إِنْ تخرج أخرج معك ؟

ومنها جواز حذفها ، كقوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ ^(٢) ، في أحد الأقوال ، وقراءة ابن محيصن : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ ^(٣) .

ومنها زعم ابن الطراوة أنها لا تكون أبدا إلا معادلة أو في حكمها ؛ بخلاف غيرها ، فتقول : أقام زيد أم قعد ؟ ويجوز ألا يذكر المعادل ؛ لأنه معلوم من ذكر الضد .

ورد عليه الصفار وقال : لا فرق بينها وبين غيرها ؛ فإنك إذا قلت : هل قام زيد ؟ فالمعنى هل قام أم لم يقم ؟ لأن السائل إنما يطلب اليقين ، وذلك مطرد في جميع أدوات الاستفهام . قال : وأما قوله : إنه عزيز في كلامهم لا يأتون لها بمعادل نخطأ ؛ بل هو أكثر من أن يحصر ، قال تعالى : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ ^(٤) . ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي نَوَّلَى ﴾ ^(٥) . ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى ﴾ ^(٦) . ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا ﴾ ^(٧) . وهو كثير جدا .

(١) سورة الشعراء ٢٢ (٢) سورة الأنعام ٧٦ : قال أبو عبادة

القرطبي : « والمعنى : أهداربي ! ومثل هذا يكون ربا ! لحذف الهمزة » .

(٣) سورة البقرة ٦ ، وفي كتاب فضلاء البشر ص ١٢٨ : « وعن ابن محيصن : ﴿ أُنْذِرْتَهُمْ ﴾ »

بهمزة واحدة مقصورة .

(٥) سورة النجم ٣٣

(٤) سورة المؤمنون ١١٥

(٧) سورة مريم ٧٧ .

(٦) سورة النجم ١٩

ومنها تقديمها على الواو وغيرها من حروف العطف ، فتقول : « أفلم أكرمك ؟ »
 « أولم أحسن إليك ؟ » قال الله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾ ^(١) ، وقال تعالى :
 ﴿ أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ ^(٢) ، وقال تعالى : ﴿ أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ ^(٣) ، فتقدم
 الهمزة على حروف العطف : الواو ، والفاء ، وثم . وكان القاس تأخيرها عن العاطف ،
 فيقال : « فإلم أكرمك ؟ » ، « وألم أحسن إليك ؟ » كما تقدم على سائر أدوات الاستفهام ،
 نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ
 رَسُولُهُ ﴾ ^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ ^(٥) ، وقوله تعالى :
 ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ ^(٦) ، فلا يجوز أن يؤخر العاطف عن شيء من هذه الأدوات ، لأن
 أدوات الاستفهام جزء من جملة الاستفهام ، والعاطف لا يقدم عليه جزء من المعطوف ،
 وإنما خولف هذا في الهمزة ، لأنها أصل أدوات الاستفهام ، فأرادوا تقديمها تنبيهاً على أنها
 الأصل في الاستفهام ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ،

والزنجشري اضطرب كلامه ، فتارة يجعل الهمزة في مثل هذا داخلة على محذوف عطف
 عليه الجملة التي بعدها ، فيقدر بينهما فعلاً محذوفاً تعطف الفاء عليه ما بعدها ، وتارة يجعلها
 متقدمة على العاطف كما ذكرناه ، وهو الأولى .

وقد ردّ عليه في الأول بأن ثمّ مواضع لا يمكن فيها تقدير فعل قبلها ، كقوله تعالى :
 ﴿ أَوْمَنْ يُنَشِّئُ فِي الْحُلِيِّ ﴾ ^(٧) ، ﴿ أَوْمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ ﴾ ^(٨) ،
 ﴿ أَوْمَنْ هُوَ قَائِمٌ ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة يونس ٥١

(٤) سورة الزمر ١٦

(٦) سورة الزخرف ١٨

(١) سورة البقرة ٧٤ ، ١٠٠

(٣) سورة آل عمران ١٠١

(٥) سورة التكاوير ٢٦

(٧) سورة الرعد ١٩ ، ٢٣

وقال ابن خطيب زملكا^(١) : الأوجه أن يقدر محذوف بعد الهمزة قبل الفاء تكون الفاء عاطفة عليه ؛ ففي مثل قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ مَاتَ ﴾^(٢) لو صرح به ل قيل : « أتؤمنون به مدة حياته فإن مات ارتددتم فتخالفوا سنن اتباع الأنبياء قبلكم في ثباتهم على ملك أنبيائهم بعد موتهم » ؟ وهذا مذهب الزمخشري .

فائدة

زعم ابن سيده^(٣) في كلامه على إثبات الجمل أن كل فعل يستفهم عنه ولا يكون إلا مستقبلاً . وردّ عليه الأعم^(٤) ، وقال : هذا باطل ، ولم يمنع أحد : « هل قام زيد أمس ؟ » و « هل أنت قائم أمس ؟ » ، وقد قال تعالى : ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ﴾^(٥) فهذا كله ماض غير آت .

[الشرط]

الثالث : الشرط ، ويتعلق به قواعد .

(١)

القاعدة الأولى : المجازاة إنما تنمقد بين جملتين :

(١) هو عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين الشافعي ابن خطيب زملكا ، والمعروف بالزملكاني ، وصاحب كتاب نهاية التأميل في علوم التنزيل في التفسير ، توفي سنة ٦٥١ . طبقات الشافعية .

١٣٣ : ٥ . (٢) سورة آل عمران ١٤٥

(٣) هو علي بن أحمد - وقيل ابن إسماعيل المعروف بابن سيده الضرير الأندلسي ، صاحب المحكم والمخصر وشرح الحماسة وغيرها ، توفي سنة ٤٤٣ . إنباء الرواة ٢ : ٢٢٥

(٤) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنمري المعروف بالأعلم ، أحد علماء اللغة والنحو والأدب بالأندلس ، توفي سنة ٤٧٦ . بضية الوعاة ٤٢٢

(٥) سورة الأعراف ٤٤

أولاهما فعلية ، لتلائم الشرط ، مثل قوله تعالى : ﴿يُرِدُّ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ﴾^(١) ، ﴿كُنْتَ جَنَّتَ بَايَةَ﴾^(٢) ، ﴿اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ﴾^(٣) ، ﴿نُرَيْنَكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُّهُمْ﴾^(٤) .
﴿يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾^(٥) .

وثانيهما قد تكون اسمية ، وقد تكون فعلية جازمة ، وغير جازمة ، أو ظرفية أو شرطية ، كما يقال : ﴿قَاوَلْتُكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾^(٦) . ﴿شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾^(٧) .
﴿فَأَنْتَ بَايَةَ﴾^(٨) . ﴿فَسَوْفَ تَرَانِي﴾^(٩) . ﴿إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾^(١٠) . ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾^(١١) .

فإذا جمع بينهما وبين الشرط اتحدتا جملة واحدة ، نحو قوله : ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنشَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ قَاوَلْتُكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾^(١٢) . وقوله سبحانه : ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾^(١٣) . وقوله : ﴿إِنْ كُنْتَ جَنَّتَ بَايَةَ فَأَنْتَ بِهَا﴾^(١٤) . وقوله : ﴿فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾^(١٥) . وقوله : ﴿وَإِمَّا نُرَيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُّهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾^(١٦) . وقوله : ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾^(١٧) ، فالأولى من جملة المجازاة تسمى شرطاً ، والثانية تسمى جزاء .

ويسمى المنطقة الأول مقدما والثاني تاليا .

فإذا انحل الرباط الواصل بين طرفي المجازاة عاد الكلام جملتين كما كان .

- | | | |
|-----------------------|-----------------------|----------------------|
| (١) سورة الأنعام ١٢٥ | (٢) سورة الأعراف ١٠٦ | (٣) سورة الأعراف ١٤٣ |
| (٤) سورة الرعد ٤٠ | (٥) سورة البقرة ٣٨ | |
| (٦) سورة مريم ٦٠ | (٧) سورة الزمر ٢٢ | |
| (٨) سورة الشعراء ١٥٤ | (٩) سورة الأعراف ١٤٣ | |
| (١٠) سورة يونس ٧٠ | (١١) سورة البقرة ٣٨ | |
| (١٢) سورة النساء ١٢٤ | (١٣) سورة الأنعام ١٢٥ | |
| (١٤) سورة الأعراف ١٠٦ | (١٥) سورة الأعراف ١٤٣ | |
| (١٦) سورة يونس ٤٦ | (١٧) سورة طه ١٢٣ | |

فإن قيل : فمن أى أنواع الكلام تكون هذه الجملة المنتظمة من الجملتين ؟ قلنا : قال صاحب « المستوفى » ^(١) : العبرة في هذا بالتالى ؛ إن كان التالى قبل الانتظام جازماً كانت هذه الشرطية جازمة - أعنى خبراً محضاً - ولذلك جاز أن توصل بها الموصولات ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ﴾ ^(٢) ، وإن لم يكن جازماً لم تكن جازمة ، بل إن كان التالى أمراً ؛ فهى في عداد الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ ^(٣) ، وإن كانت رجاء فهى في عداد الرجاء ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾ ^(٤) ؛ أى فهذا القسوف بالنسبة إلى المخاطب . فإن جعلت « سوف » بمعنى « أمكن » كان الكلام خبراً صرفاً ، فأما القاء التالى تلحق التالى معقبة فلاحتياج إليها حيث لا يمكن أن يرتبط التالى بذاته ارتباطاً ؛ وذلك إن كان افتتح بغير الفعل ، كقوله : ﴿ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَمِنْ وَجْهِ اللَّهِ ﴾ ^(٥) وقوله سبحانه : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا ﴾ ^(٦) ، لأن الاسم لا يدل على الزمان فيجازى به . وكذلك الحرف إن كان مفتوحاً بالأمر ، كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ ^(٧) لأن الأمر لا يناسب معناه الشرط ، فإن كان مفتوحاً بفعل ماضٍ أو مستقبل ارتبط بذاته ، نحو قولك : « إن جئتني أكرمتك » ، ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ ﴾ ^(٨) ، وكذا قوله : ﴿ وَإِنْ تَعَدِلْ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذْ مِنْهَا ﴾ ^(٩) ، لأن

(١) المستوفى في النحو ، لأبى سعد كمال الدين مسعود القرغاني ، ذكره صاحب كشف الظنون ؛ ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية .

(٢) سورة الحج ٤١

(٣) سورة الأعراف ١٠٦

(٤) سورة البقرة ١١٥

(٥) سورة الحجرات ٦

(٦) سورة الأنعام ٢٠

(٧) سورة الحج ٤١

(٨) سورة الأعراف ١٤٣

(٩) سورة الأنعام ١٦٠

(١٠) سورة القتال ٧

هذه كالجزم من الفعل، وتخطاها العامل؛ وليست كـ «إن» في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾^(١).

فإن قيل: فما الوجه في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(٣)؟

قلنا: الأظهر أن يكون كل واحد منهما محمولا على الاسم، كما أن التقدير «فإنما قد صغت قلوبكما» و«فهو ينتقم الله منه»، يدلُّك على هذا أن «صغت» لو جعل نفسه الجزاء للزم أن يكتسب من الشرط معنى الاستقبال، وهذا غير مسوغ هنا. ولو جاز لجاز أن تقول: «أنما إن تتوبا إلى الله صغت -أو- فصغت قلوبكما» لكن المعنى: «إن تتوبا فبعد صغو من قلوبكما» ليتصور فيه معنى الاستقبال، مع بقاء دلالة الفعل على الممكن، وأن «ينتقم» لو جعل وحده جزاء لم يدلَّ على تكرار الفعل كما هو الآن، والله أعلم بما أراد.

(٢)

الثانية: أصل الشرط والجزاء أن يتوقف الثاني على الأول، بمعنى أن الشرط إنما يستحق جوابه بوقوعه هو في نفسه، كقولك: «إن زرتني أحسنت إليك»، فالإحسان إنما يستحق بالزيارة، وقولك: «إن شكرتني زرتك» فالزيارة إنما استحققت بالشكر، هذا هو القاعدة.

وقد أورد على هذا آيات كريمات:

منها قوله تعالى: ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾^(٤)، وهم عباده، عذبتهم أو رحمتهم

(١) سورة الكهف ٥٧

(٢) سورة التحريم ٤

(٣) سورة المائدة ٩٥

(٤) سورة المائدة ١١٨

وقوله : ﴿ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ ^(١) ، وهو العزيز الحكيم ، غفر لهم أو لم يغفر لهم .

وقوله : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ^(٢) ، وصغوا القلوب هنا لأمر قد وقع ، فليس بمتوقف على ثبوته .

والجواب أن هذه في الحقيقة ليست أجوبة ؛ وإنما جاءت عن الأجوبة المحذوفة ، لكونها أسبابا لها .

فقوله : ﴿ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ ^(١) ، الجواب في الحقيقة : فتحكم فيمن يحق لك التحكم فيه ، ودكر العبودية التي هي سبب القدرة .

وقوله : ﴿ وَإِنْ تَغْفِرْ ﴾ ^(١) فالجواب : فأنت متفضل عليهم ، بآلا تجازيهم بذنوبهم فكذلك غير مفتقر إلى شيء ، فإنك أنت العزيز الحكيم .

وقال صاحب « المستوفى » : اعلم أن المجازاة لا يجب فيها أن يكون الجزاء موقوفاً على الشرط أبداً ، ولا أن يكون الشرط موقوفاً على الجزاء أبداً ؛ بحيث يمكن وجوده ، ولا أن تكون نسبة الشرط دائماً إلى الجزاء نسبة السبب إلى المسبب ؛ بل الواجب فيها أن يكون الشرط بحيث إذا فرض حاصلًا لزم مع حصوله حصول الجزاء ؛ سواء كان الجزاء قد يقع ، لا من جهة وقوع الشرط ، كقول الطبيب : من استحم بالماء البارد احتقنت الحرارة باطن جسده ، لأن احتقان الحرارة قد يكون لا عن ذلك ، أو لم يكن كذلك ؛ كقولك : إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً .

وسواء كان الشرط ممكناً في نفسه كالأمثلة السابقة ، أو مستحيلاً ؛ كما في قوله تعالى :

(١) سورة المائدة ١١٨

(٢) سورة التحريم ٤

﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾^(١) .

وسواء كان الشرط سببا في الجزاء ووصلة إليه؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ يَأْتِكُمْ رَحْمَتٌ مِنْ رَبِّكُمْ مُبَارَكَةٌ﴾^(٢) أو كانت الأمر بالعكس، كقوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾^(٣)، أو كان لا هذا ولا ذاك، فلا يقع إلا مجرد الدلالة على اقتران أحدهما بالآخر، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذْ نُنَزِّلُ الْأَنْزَالَ﴾^(٤) إذ لا يجوز أن تكون الدعوة سببا للضلال ومفضية إليه . ولا أن يكون الضلال مفضيا إلى الدعوة . وقد يمكن أن يحمل على هذا قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُضْهِبْكُمْ أَوْ يُبَدِّلْ سَبْقَكُمْ﴾^(٥) . وعلى هذا ما يكون من باب قوله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾^(٦) فإن التأويل « إن يمسكم قرح فمع اعتبار قرح قد مسهم قبل » . والله أعلم بمراده .

(٣)

الثالثة : أنه لا يتعلق إلا بمستقبل؛ فإن كان ماضى اللفظ كان مستقبلا المعنى، كقوله: « إن مت على الإسلام دخلت الجنة » . ثم للنحاة فيه تقديران : أحدهما : أن الفعل يغير لفظا لا معنى، فكأن الأصل: « إن تمت مسلما تدخل الجنة »، فغير لفظ المضارع إلى الماضي تنزيلا له منزلة المحقق . والثاني : أنه تغير معنى، وإن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال، وبقي لفظه على حاله .

(١) سورة الزخرف ٨١

(٢) سورة الفاء ٧٩

(٣) سورة المتحنة ٢

(٤) سورة محمد ٣٦

(٥) سورة آل عمران ٥٧

(٦) سورة آل عمران ١٤٠

والأول أسهل ، لأن تغيير اللفظ أسهل من تغيير المعنى .

وزهب المبرد إلى أن فعل الشرط إذا كان لفظ « كان » بقي على حاله من المضي ؛ لأن « كان » جُرِّدت عنده للدلالة على الزَّمن الماضي فلم تغيرها أدوات الشرط . وقال : إن « كان » مخالفة في هذا الحكم لسائر الأفعال ؛ وجعل منه قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ ﴾ ^(١) ﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾ ^(٢) .

والجمهور على المنع ، وتأولوا ذلك . ثم اختلفوا :

فقال ابن عصفور والشلوبين وغيرها : إن حرف الشرط دخل على فعل مستقبل محذوف ، أى إن أكن كنت قلته ، أى إن أكن فيما يستقبل موصوفاً بأنى كنت قلته فقد علمته . ففعل الشرط محذوف مع هذا ، وليست « كان » المذكورة بعدها هى فعل الشرط .

قال ابن الضائع : وهذا تكلف لا يحتاج إليه ، بل ﴿ كنت ﴾ بعد ﴿ إن ﴾ مقنونة المعنى إلى الاستقبال ، ومعنى ﴿ إن كنت ﴾ « إن أكن » ، فهذه التى بعدها هى التى يراد بها الاستقبال ؛ ، لا أخرى محذوفة ، وأبطلوا مذهب المبرد بأن « كان » بعد أداة الشرط فى غير هذا الموضع قد جاءت مراداً بها الاستقبال ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ ^(٣) .

وقد نبه فى « التسهيل » ^(٤) فى باب الجوازم على أن فعل الشرط لا يكون إلا مستقبل المعنى ، واختار فى « كان » مذهب الجمهور ؛ إذ قال : ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى بلفظ « كان » أو غيرها إلا مؤولاً .

(١) سورة المائدة ١١٦

(٢) سورة يوسف ٢٦

(٣) سورة المائدة ٦

(٤) هو جمال الدين أبو عبيد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك : وكتابه « تسهيل الفوائد » وتكميل المقاصد « فى النحو » ذكره صاحب كشف الظنون . وذكر العلماء الذين عنوا به وشرحوه .

واستدرك عليه « لو » « ولما » الشرطيتين ؛ فإن الفعل بعدهما لا يكون إلا ماضياً
فحين استثناءه من قوله : « لا يكون إلا مستقبل المعنى » .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَهْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴾ ^(١) إلى ﴿ إِنْ وَهَبْتَ ﴾ ^(٢) فوق
فيها « أهللنا » المنطوق به أو المقدر ، على القولين ، جواب الشرط ، مع كون الإحلال
قديماً ، فهو ماض . وجوابه أن المراد : « إِنْ وَهَبْتَ فَقَدْ حَلَّت » ، بجواب الشرط حقيقة
الحل المفهوم من الإحلال لا الإحلال نفسه ، وهذا كما أن الظرف من قولك : « قم غدا »
ليس هو لفعل الأمر ، بل للقيام المفهوم منه .

وقال البيانىون : يجىء فعل الشرط ماضى اللفظ لأسباب :

منها : إيهامُ جعل غير الحاصل كالحاصل ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ
نَعِيماً ﴾ ^(٣) .

ومنها : إظهار الرغبة من المتكلم في وقوعه ، كقولهم : « إِنْ ظَفَرْتَ بِحَسَنِ الْعَاقِبَةِ
فَذَاكَ » ، وعليه قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَرَدْنَا تَحْصِيْنًا ﴾ ^(٤) ، أى امتناعاً من الزنا ، جىء بلفظ
الماضى ولم يقل « يردن » إظهاراً لتوفير رضا الله ، ورغبة فى إرادتهن التحصين .

ومنها : التعريض ، بأن يخاطب واحداً ومراده غيره ، كقوله تعالى : ﴿ لَنْ أَشْرَكَكَ
لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ ^(٥) .

(١) سورة الأحزاب ٥٠
(٢) سورة التور ٣٣

(٣) سورة الإنسان ٢٠
(٤) سورة الزمر ٦٥

(٤)

الرابعة : جواب الشرط أصله الفعل المستقبل ، وقد يقع ماضيا ، لا على أنه جواب في الحقيقة ، نحو : « إن أكرمتك فقد أكرمتني » اكتفاء بالموجود عن المعلوم .

ومثله قوله تعالى : ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ﴾^(١) ، ومسّ القرع قد وقع بهم ، والمعنى : إن يؤلمكم ما نزل بكم فيؤلمهم ما وقع ، فالقصد ذكر الألم الواقع لجميعهم ، فوقع الشرط والجزاء على الألم .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِن كُنْتَ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾^(٢) ، فعلى وقوع الماضى موقع المستقبل فيهما ، دليله قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ﴾^(٣) ، أى : ﴿ إِن كُنْتَ قُلْتُهُ ﴾^(٤) « تكن قد علمته » وهو عدول إلى الجواب إلى ما هو أبعد منه كما سبق .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾^(٥) ، فالمعنى - والله أعلم - : « ما أنت بمصدق لنا ولو ظهرت لك براءتنا ، بتفضيلك إياه علينا » ، وقد أتوه بدلائل كاذبة ولم يصدقهم ، وقرعوه بقولهم : ﴿ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالٍ الْقَدِيمِ ﴾^(٦) ، وإجماعهم على إرادة قتله ، ثم رميهم له في الجب أكبر من قولهم : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾^(٧) عندك .

(٥)

الخامسة : أدوات الشرط : حروف ، وهى « إن » ، وأسماء مضمّنة معناها .
ثم منها ما ليس بظرف ، كمن ، وما ، وأى ، ومهما . وأسماء هى ظروف : أين ، وأينما ، ومتى ، وحيثما ، وإذما .

(٢) سورة المائدة ١١٦

(٤) سورة يوسف ٩٥

(١) سورة آل عمران ١٤٠

(٣) سورة يوسف ١٧

وأقواها دلالة على الشرط دلالة « إن » لبساطتها ، ولهذا كانت أم الباب .

وما سواها فمركب من معنى « إن » وزيادة معه ، فمن معناه كل في حكم إن ، وما معناه كل شيء إن ، وأينما وحيثما يدلان على المكان وعلى إن ، وإذا ما ومتى يدلان على الشرط والزمان .

وقد تدخل « ما » على « إن » وهي أبلغ في الشرط من « إن » ولذلك تُتلقى بالنون المبني عليها المضارع ؛ نحو : ﴿ وَإِمَّا يَنْتَحِفْنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانْبِذْ ﴾^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾^(٢) .

ومما ضَمَّن معنى الشرط « إذا » ، وهي كـ « إن » ، ويقتركان في أن « إن » تستعمل في المحتمل المشكوك فيه ، ولهذا يقبح : إن احمرّ البسر كان كذا ، وإن انتصف النهار آتاك ، وتكون « إذا » للجزم ، فوقوعه ، إما تحقيقا نحو : إذا اطلعت الشمس كان كذا ، أو اعتبارا كما سنذكره .

قال ابن الضائع : ولذلك إذا قيل : « إذا احمرّ البسر فانت طالق » وقع الطلاق في الحال عند مالك ؛ لأنه شيء لا بد منه ؛ وإنما يتوقف على السبب الذي قد يكون وقد لا يكون ، وهذا هو الأصل فيهما .

وقد تستعمل « إن » في مقام الجزم لأسباب :

منها : أن تأتي على طريقة وضع الشرطي المتصل الذي يوضع شرطه تقديرا لتبيين

(١) سورة الأنفال ٨٠

(٢) سورة الإسراء ٢٣

مشروطه تحقيقا ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ ﴾ ^(٣) .

ومنها أن تأتي على طريق تبين الحال ، على وجه يأنس به المخاطب ، وإظهارا للتناصف في الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي ﴾ ^(٤) .

ومنها تصوير أن المقام لا يصلح إلا بمجرد فرض الشرط ؛ كفرض الشيء المستحيل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ سَمِعْتُمْ مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾ ^(٥) ، والضمير للأصنام . ويحتمل منه ما سبق في قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴾ ^(١) .

ومنها لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب مدلول الشرط وأنه واجب الانتفاء ، حقيق ألا يكون ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ ^(٦) ، فيمن يكسر « إن » ، فاستعملت « إن » في مقام الجزم ، بكونهم « مسرفين » لتصور أن الإسراف ينبغي أن يكون متقيا ، فأجراه لذلك بحرى المحتمل المشكوك .

ومنها تنبيه المخاطب وتهيجه ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِبَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ ^(٧) ، والمعنى عبادتكم لله تستلزم شكركم له ، فإن كنتم ملتزمين عبادته فكلوا من رزقه واشكروه ، وهذا كثيرا ما يورد في الجملج والإلزام ، تقول : « إن كان لقاء الله حقا فاستعد له » .

وكذا قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة الأنبياء ٢٢

(٤) سورة سبأ ٥٠

(٦) سورة الزخرف ٥

(٨) سورة الأنعام ١١٨

(١) سورة الزخرف ٨١

(٣) سورة الإسراء ٤٢

(٥) سورة فاطر ١٤

(٧) سورة البقرة ١٧٢

ومنها التغليب ، كقوله تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ﴾^(١) ، وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾^(٢) ، فاستعمل « إن » مع تحقق الارتياب منهم ؛ لأن الكل لم يكونوا مرتابين ، فغلب غير المرتابين منهم على المرتابين ؛ لأن صدور الارتياب من غير الارتياب مشكوك في كونه ، فلذلك استعمل « إن » على حدّ قوله : ﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾^(٣) .

واعلم أنّ « إن » لأجل أنها لا تستعمل إلا في المعاني المحتملة كان جوابها معاقاً على ما يحتمل أن يكون وألا يكون ، فيختار فيه أن يكون بلفظ المضارع المحتمل للوقوع وعدمه ، ليطابق اللفظ والمعنى ، فإن عدل عن المضارع إلى الماضي لم يعدل إلا لنكتة ، كقوله تعالى : ﴿إِنْ يَشَقُّوْكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءٌ وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا نَوْكَرُوكُمْ﴾^(٤) ، فأتى الجواب مضارعاً ، وهو « يكونوا » وما عطف عليه ، وهو « يبسطوا » مضارعاً أيضاً ، وأنه قد عطف عليه « ودّوا » بلفظ الماضي ، وكان قياسه المضارع ؛ لأن المعطوف على الجواب جواب ، ولكنه لما لم يحتمل ودادتهم لكفرهم من الشك فيها ما يحتمله أنهم إذا ثقفوهم صاروا لهم أعداء ، وبسطوا أيديهم إليهم بالقتل ، وألسنتهم بالشرم - أتى فيه بلفظ الماضي ؛ لأن ودادتهم في ذلك مقطوع بها ، وكونهم أعداء وبسطى الأيدي والألسن بالسوء مشكوك ، لاحتمال أن يعرض ما يصدّم عنه ، فلم يتحقق وقوعه .

وأما « إذا » فلما كانت في المعاني المحققة غلب لفظ الماضي معها ، لكونه أدلّ على الوقوع باعتبار لفظه في المضارع ؛ قال تعالى : ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ

(١) سورة الحج ٥

(٢) سورة البقرة ٢٣

(٣) سورة الأعراف ٨٩

(٤) سورة المتحنة ٢

تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ ^(١) بلفظ الماضي مع « إذا » في جواب الحسنة حيث أريد مطلق الحسنة ، لا نوع منها ، ولهذا عُرِفَتْ تعريف العهد ، ولم تنكّر كما نكّر المراد به نوع منها في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، وكما نكّر الفعل حيث أريد به نوع في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنْ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، ولفظ المضارع مع « إِنْ » في جانب السيئة وتنكيرها بقصد النوع .

وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ^(٤) لفظ الماضي مع « إذا » والمضارع مع « إِنْ » إلا أنه نكّرت الرحمة ليطابق معنى الإذاقة بقصد نوع منها ، والسيئة بقصد النوع أيضاً .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ ^(٥) أتى بإذا لما كان مسّ الضرّ لهم في البحر محققاً ، بخلاف قوله تعالى : « لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَنْتَوِسْ قَنُوطاً » ^(٦) فإنه لم يقيد مسّ الشرها هنا بل أطلقه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَتُوسَّسُ ﴾ ^(٧) ؛ فإن اليأس إنما حصل عند تحقق مسّ الضرّ له ، فكان الإتيان بإذا أدلّ على المقصود من « إِنْ » ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ ﴾ ^(٨) ، فإنه لقلة صبره وضعف احتماله في موقع انشراح عرض ، والحال في الدعاء ، فإذا تحقق وقوعه كان يتوسّساً . وأما قوله : ﴿ إِنْ أَمْرُوهُمْ هَلَكَ ﴾ ^(٩) مع أن الهلاك محقق ، لكن جهل وقته ، فلذلك جيء « إِنْ » .

(١) سورة الأعراف ١٣١

(٢) سورة النساء ٧٨

(٣) سورة الروم ٣٦

(٤) سورة فصلت ٤٩

(٥) سورة فصلت ٥١ ، وفي الأصل « وإن مسه » وهو خطأ ، وفي الكلام بعد ذلك غموض .

(٦) سورة النساء ١٧٦

(٧) سورة النساء ٧٣

(٨) سورة الإسراء ٦٧

(٩) سورة الإسراء ٨٣

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتُمْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ ﴾ ^(١) ، فأتى بإن المقتضية للشك ، والموت أمر محقق ؛ لكن وقته معلوم ، فأورد مورد للشكوك فيه ، المتردد بين الموت والقتل .
وأما قوله تعالى : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾ ^(٢) مع أن مشيئة الله محققة ، فجاء على تعليم الناس كيف يقولون ، وهم يقولون في كل شيء على جهة الاتباع ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ^(٣) فيقول الرجل في كل شيء : إن شاء الله ؛ على مخبر به ، مقطوعا أو غير مقطوع ، وذلك سنة متبعة .

ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » . ويحتمل أن تكون للإيهام في وقت اللحق متى يكون .

تنبيه : سكت البيانون عما عدا « إذا » و « إن » ، وألحق صاحب « البسيط » ^(٤) وابن الحاجب « متى » بأن قال : لا تقول : متى طلعت الشمس ؟ مما عليم أنه كائن ؛ بل تقول : متى تخرج أخرج . وقال الزمخشري في الفصل بين متى وإذ : إن « متى » للوقت المبهم ، و « إذا » للعين ؛ لأنهما ظرفا زمان ، ولإيهام « متى » جزم بها دون « إذا » .

(٦)

السادسة : قد يعلق الشرط بفعل محال يستلزمه محال آخر ، ونصدق الشرطية دون

(٢) سورة الفتح ٢٧

(١) سورة آل عمران ١٥٤ .

(٣) سورة الكهف ٢٣ ، ٢٤ .

(٤) هو السيد ركن الدين حسن بن محمد الأسناباذي ؛ المتوفى سنة ٧١٧ هـ ؛ والبسيط أحد شروحه الثلاثة على كتاب الكافية في النحو للشيخ جمال الدين عثمان بن عمر المروفي بابن الحاجب ، والتوفى سنة ٦٤٦ هـ ، وانظر كشف الظنون ص ١٣٧٠

مفردتيها ؛ أما صدقها فلا استلزام الحéal ، وأما كذب مفردتيها فلا استخالفهما .
وعليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ ^(١) .
وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(٢) .
وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ . . . ﴾ ^(٣) الآية .
وقائدة الربط بالشرط في مثل هذا أمران : أحدهما بيان استلزام إحدى القضيتين
للأخرى ، والثاني أن اللازم منتفٍ ، فاللزم كذلك .

وقد تبين بهذا أن الشرط يعلّق به المحقق الثبوت ، والممتنع الثبوت ، والممكن الثبوت .

(٧)

السابعة : الاستفهام إذا دخل على الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ
اٰتْلِبْتُمْ ﴾ ^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ مِتَ فَهُمْ اٰتْلِلِدُونَ ﴾ ^(٥) ، ونظائره ؛ فالهمزة
في موضعها ، ودخولها على أداة الشرط . والفعل الثاني الذي هو جزاء الشرط ليس جزاء
للشرط ، وإنما هو المستفهم عنه والهمزة داخلة عليه تقديرًا ، فيُنوَى به التقديم ، وحينئذٍ
فلا يكون جوابًا ، بل الجواب محذوف ، والتقدير عنده : « اٰتْلِبْتُمْ على أعقابكم إن مات
محمد ؟ » ، لأنّ الغرض إنسكار اٰتْلِبْتُمْ على أعقابهم بعد موته .

ويقول يونس : قال كثير من النحويين ، إنهم يقولون : ألف الاستفهام دخلت في
غير موضعها ؛ لأنّ الغرض إنما هو : « اٰتْلِبْتُمْ إن مات محمد » .

وقال أبو البقاء : « قال يونس : الهمزة في مثل هذا أحقّها أن تدخل على جواب

(٢) سورة الأنبياء ٢٢

(٤) سورة آل عمران ١٤٤

(١) سورة الزخرف ٨١

(٣) سورة الإسراء ٤٢

(٥) سورة الأنبياء ٣٤

الشرط ، تقديره : أتقبلون [على أعقابكم]^(١) إن مات محمد ؟ لأن الغرض التنبيه أو التوبيخ على هذا الفعل المشروط ، ومذهب سيبويه الحق لوجهين : أحدهما أنك لو قدمت الجواب لم يكن للقاء وجه ؛ إذ لا يصح أن تقول : أتزورني فإن زرتك ، ومنه قوله : ﴿ أَفَأَنْتَ مِتَّ فَهُمْ آخِلَالِدُونَ ﴾^(٢) . والثاني أن الهمزة لها صدر الكلام ، و « إن » لها صدر الكلام ، فقد وقعا في موضعهما ، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب ؛ لأنهما كالشيء الواحد^(٣) . انتهى .

وقد رد النحويون على يونس بقوله : ﴿ أَفَأَنْتَ مِتَّ فَهُمْ آخِلَالِدُونَ ﴾^(٢) ، لا يجوز في ﴿ فهم ﴾ أن ينوى به التقديم ؛ لأنه يصير التقدير : « أفهم الخالدون فإن مت ؟ » ، وذلك لا يجوز ، لئلا يبقى الشرط بلا جواب ؛ إذ لا يتصور أن يكون الجواب محذوفا يدل عليه ما قبله ؛ لأنَّ اللقاء المتصلة بأن تمنعه من ذلك ؛ ولهذا يقولون : « أنت ظالم إن فعلت » ، ولا يقولون : « أنت ظالم فإن فعلت » ، فدل ذلك على أن أدوات الاستفهام إنما دخلت لفظاً وتقديراً على جملة الشرط والجواب .

(٨)

الثامنة : إذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء ، ثم ذكر فعل الشرط ولم يذكر له جواب ، نحو : « أقوم إن قت » ، و « أنت طالق إن دخلت الدار » ؛ فلا تقدير عند الكوفيين ، بل المقدم هو الجواب ، وعند البصريين دليل الجواب .

والصحيح هو الأول ؛ لأن اللقاء لا تدخل عليه ، ولو كان جواباً لدخلت ؛ ولأنه لو كان مقدماً من تأخير لما افترق المعنيان ، وهما مفترقان ، ففي التقدم بني الكلام على الخبر

(١) تكملة من كتاب مامن به الرحمن .

(٢) سورة الأنبياء ٣٤

(٣) إملاء مامن به الرحمن ١ : ٨٨

ثم طرأ التوقف ، وفي التأخيرُ بنى الكلام من أوله على الشرط ؛ كذا قاله ابن السراج وتابعه ابن مالك وغيره .

ونوزعا في ذلك ؛ بل مع التقديم الكلام مبنى على الشرط ، كما لو قال : « له على عشرة إلا درهما » فإنه لم يقرّ بالعشرة ، ثم أنكر منها درهما ، ولو كان كذلك لم ينفعه الاستثناء . ثم زعم ابن السراج أن ذلك لا يقع إلا في الضرورة ؛ وهو مردود بوقوعه في القرآن ، كقوله : ﴿ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ ^(١) .

(٩)

التاسعة : إذا دخل على أداق الشرط واو الحال لم يحتج إلى جواب ، نحو : أحسن إلى زيد وإن كفر ، واشكره وإن أساء إليك ، أى أحسن إليه كافرأ لك ، واشكره مسيئاً إليك .

فإن أجيب الشرط كانت الواو عاطفة ؛ لا للحال ، نحو : أحسن إليه ، وإن كفر فلا تدع الإحسان إليه ، واشكره وإن أساء إليك فاقم على شكره . ولو كانت الواو هنا للحال لم يكن هناك جواب .

قال ابن جنى : وإنما كان كذلك ؛ لأن الحال فضلة ، وأصل وضع الفضلة أن تكون مفرداً ، كالظرف والمصدر والمفعول به ؛ فلما كان كذلك لم يجب الشرط إذا وقع موقع الحال ؛ لأنه لو أجيب لصار جملة ؛ والحال إتماهى فضلة ، فالفرد أولى بها من الجملة ، والشرط وإن كان جملة فإنه يجري عندهم مجرى الآحاد : من حيث كان محتاجاً إلى جوابه احتياج المبتدأ إلى الخبر .

(١٠)

العاشرة : الشرط والجزاء لا بد أن يتغايرا لفظا ، وقد يتحدان ، فيحتاج إلى التأويل ،
كقوله : ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ ﴾ ^(١) ، والآية التي تليها : ﴿ وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾ ^(٢)
ثم قال : ﴿ فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴾ ^(٣) ؛ فقيل على حذف الفعل ، أى من أراد التوبة
فإن التوبة معرصة له ، لا يحول بينه وبينها حائل . ومثله : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ ^(٤) أى أردت .
وبدل لهذا تأكيده التوبة بالمصدر .

وأما قوله تعالى : ﴿ جَزَاؤُهُ مَنْ وَجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ ﴾ ^(٥) ، فقال الزمخشري :
يجوز ^(٦) أن يكون « جزاؤه » مبتدأ ، والجملة الشرطية كما هي خبره ، على إقامة الظاهر
مقام المضمير ^(٧) ، والأصل : « جزاؤه من وجد في رحله فهو هو » فوضع الجزاء موضع
« هو » .

وقوله : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى ﴾ ^(٨) ، قدره ابن عباس : « من يرد الله
هدايته » ، فلا يتحد الشرط والجزاء .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ ^(٩) وقد سبق فيها
أقوال كثيرة .

وقد يتقاربان في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ ﴾ ^(١٠)
وقوله : ﴿ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾ ^(١١) ، وقوله ﴿ وَمَنْ يَبْخُلْ
فَأَنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ ^(١٢) .

(٢) سورة النحل ١٦
(٤) الكشاف ٢ : ٣٨٢
(٦) سورة الأعراف ١٧٨
(٨) سورة آل عمران ١٩٢
(١٠) سورة محمد ٣٨

(١) سورة الفرقان ٧٠ ، ٧١
(٣) سورة يوسف ٧٥
(٥) م : « الضمير » .
(٧) سورة المائدة ٦٧
(٩) سورة آل عمران ١٨٥

والنسكةُ في ذلك كله تفخيم الجزاء ، والمعنى أن الجزاء هو الكامل البالغ النهاية ،
يعنى : مَنْ يبخل في أداء ربع المشر فقد بالغ في البخل ؛ وكان هو البخل في الحقيقة .

(١١)

الحادية عشرة : في اعتراض الشرط على الشرط ، وقد عدوا من ذلك آيات شريفة ،
بعضها مستقيم وبعضها بخلافه .

الآية الأولى : قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ . فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ... ﴾ ^(١) الآية .
قال الفارسي : قد اجتمع هنا شرطان وجواب واحد ؛ فليس يخلو : إمّا أن يكون جواباً
لأما ، أو لإن ، ولا يجوز أن يكون جواباً لهما ، لأننا لم نرَ شرطين لهما جواب واحد ؛ ولو كان
هذا لجاز شرط واحد له جوابان ، ولا يجوز أن يكون جواباً لإن دون «أما» ، لأن «أما»
لم تستعمل بغير جواب ، فجعل جواباً لأما ، فتجعل «أما» وما بعدها جواباً لإن .
وتابعه ابن مالك في كون الجواب لأما .

وقد سبقهما إليه إمام الصناعة سيبويه . ونازع بعض المتأخرين في عد هذه الآية من هذا ،
قال : وليس من الاعتراض أن يقرن الثاني بقاء الجواب لفظاً ؛ نحو إن تكلم زيد فإن
أجاد فأحسن إليه ؛ لأن الشرط الثاني ، وجوابه جواب الأول . أو يقرن بقاء الجواب
تقديراً كهذه الآية الشريفة ؛ لأن الأصل عند النحاة : « مهما يكن من شيء » ، فإن كان
المتوفى من المقربين فجزاؤه رَوْحٌ » ، لحذف « مهما » وجملة شرطها ، وأنيب عنها « أما »

(١) سورة الواقعة ٨٨ ، ٨٩ .

فصار «أما، فإن كان» مفرداً من ذلك لوجهين : أحدهما أن الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل ، وثانيهما أن الفاء في الأصل للعطف ، فحقها أن تقع بين سببين ، وهما المتعاطفان ؛ فلما أخرجوها من باب العطف ، حفظوا عليها المعنى الآخر ، وهو التوسط ، فوجب أن يقدم شيء مما في حيزها عليها إصلاحاً للفظ ، فقدمت جملة الشرط الثاني ؛ لأنها كالجزء الواحد ، كما قدم المفعول في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾^(١) ، فصار ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ ﴾^(٢) ، فحذفت الفاء التي في جواب « إن » لئلا يلتقي فاءان .

فتلخص أن جواب « أما » ليس محذوفاً ، بل مقدماً بعضه على الفاء ، فلا اعتراض .

الآية الثانية : قوله تعالى عن نوح : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾^(٣) ، وإثماً يكون من هذا لو كان ﴿ لا ينفعكم نصحي ﴾ مؤخراً بعد الشرطين ، أو لازماً أن يقدر كذلك ، وكلا الأمرين منتفٍ .

أما الأول فظاهر ، وأما الثاني فلا نـ ﴿ لَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ ﴾ جملة تامة ، أما على مذهب الكوفيين فمن شرط مؤخر وجزاء مقدم ، وأما على مذهب البصريين فالمقدم دليل الجزاء ، والمدلول عليه محذوف فيقدر بعد شرطه ، فلم يقع الشرط الثاني معترضاً ؛ لأن المراد بالمعترض ما أعترض بين الشرط وجوابه ، وهنا ليس كذلك ؛ فإن على مذهب الكوفيين لا حذف ، والجواب مقدم ، وعلى قول البصريين الحذف بين الشرطين .

(٢) سورة الواقعة ٨٨ ، ٨٩

(١) سورة الضحى ٩

(٢) سورة هود ٣٤ .

وهنا فائدة ؛ وهي أنه لم يعدل عن « إن نصحت » إلى ﴿ إن أردت أن أنصح ﴾ ؛ وكأنه - والله أعلم - أدب مع الله تعالى ، حيث أراد الإغواء .

وقد أحسن الزمخشري فلم يأت ^(١) بلفظ الاعتراض في الآية ؛ بل سماه مرادفاً ؛ وهو صحيح ، وقال : إن قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾ ، جزاؤه ما دل عليه قوله : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي ﴾ .

وجعل ابن مالك تقدير الآية : « إن أردت أنصح لكم » مراداً ذلك منكم ، لا ينفعكم نصحي ، وهو يجعله من باب الاعتراض ، وفيه ما ذكرناه .

الآية الثالثة : قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ ^(٢) الآية ؛ وهي كالتى قبلها ، لتقدم الجزاء أو دليله على الشرطين ، فالاحتمال فيها كما قدمنا . وقال الزمخشري : « شرط فى الإحلال هبتها نفسها ، وفى الهبة إرادة الاستنكاح ، كأنه قال : أحللتها لك إن وهبت نفسها لك ، وأنت تريد أن تنكحها ، لأن إرادته هى قبول الهبة ، وما به تتم ^(٣) » .

وحاصله أن الشرط الثانى مقيد للأول .

ويحتمل أن يكون من الاعتراض . كأنه قال : إن وهبت نفسها ، إن أراد النبی . أحللتها ، فيكون جواباً للأول . ويقدر جواب الثانى محذوفاً .

الآية الرابعة : قوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ

(١) الكشاف ٢ : ٢٠٦ (٢) سورة الأحزاب ٥٠

(٣) الكشاف ٣ : ٤٣٥ .

مُسْلِمِينَ»^(١) ، وغلط من جعلها من الاعتراض ، لأن الشرط الأول اقترن بجوابه ، ثم أتى بالثاني بعد ذلك ، وإذا ذكر جواب الثاني تالياً له فأى اعتراض هنا؟ ولهذا قال المجوزون لهذه المسألة : إن الجواب المذكور للأول ، وجواب الثاني محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه ، والتقدير فى الآية : « إن كنتم مسلمين فإن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا » ، فحذف الجواب لدلالة السابق عليه .

الآية الخامسة : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَنْتُمْ أُولَئِكَ الَّذِينَ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِمْ ﴾^(٢) ، وكلام ابن مالك يقتضى أنها من الاعتراض ؛ وليس كذلك ، بل عطف على الشرط على فعل آخر .

الآية السادسة : قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ ﴾^(٣) إلى قوله : ﴿ لَعَذَابُنَا ﴾ وهذه الآية هى العدة فى هذا الباب ، فالشرطان وهما « لولا » ، و « لو » قد اعترضتا ، وليس معهما إلا جواب واحد ، وهو متأخر عنهما وهو ﴿ لَعَذَابُنَا ﴾ .

الآية السابعة . قوله تعالى : ﴿ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾^(٤) وهذه تأتى على مذهب الأحفش ، فإنه يزعم أن قوله تعالى : ﴿ الْوَصِيَّةُ ﴾ على تقدير الفاء ، أى « فالوصية » ، فعلى هذا يكون مما نحن فيه . فأما إذا رفعت ﴿ الوصية ﴾ بـ ﴿ كَتَبَ ﴾^(٥) فهى كالآيات السابقة فى حذف الجوابين .

(١) سورة يونس ٨٤

(٢) سورة القتال ٣٦ ، ٣٧

(٣) سورة النع ٢٥

(٤) سورة البقرة : ١٨٠ .

(٥) من قوله تعالى فى أول الآية : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ . . . ﴾

تَنْبِيْهِ

[في ضابط اعتراض الشرط على الشرط]

ذكر بعضهم ضابطاً في هذه المسألة فقال : إذا دخل الشرط على الشرط ، فإن كان الثاني بالقاء فالجواب المذكور جوابه ، وهو وجوابه جواب الشرط الأول ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا يَا تِئِنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) .

وإن كان بغير القاء ، فإن كان الثاني متأخراً في الوجود عن الأول ، كان مقدراً بالقاء وتكون القاء جواب الأول ، والجواب المذكور جواب الثاني ، نحو « إن دخلت المسجد إن صليت فيه فلك أجر » تقديره : « فإن صليت فيه » فحذفت القاء لدلالة الكلام عليها .

وإن كان الثاني متقدماً في الوجود على الأول ، فهو في بية التقديم وما قبله جوابه ، والقاء مقدرة فيه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي ﴾ ^(٢) ، تقديره : « إن أراد الله أن ينصحك ، فإن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحي »

وأما إن لم يكن أحدهما متقدماً في الوجود ، وكان كل واحد منهما صالحاً الآن يكون هو للتقدم ، والآخر متأخراً ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَمْرَأَةٌ مُّؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ ﴾ ^(٣) كان الحكم راجعاً إلى التقدير والنية ، فأيهما قدرته الشرط كان الآخر جواباً له .

وإن كان مقدراً بالقاء كان المتقدم في اللفظ أو المتأخر ، فإن قدرنا الهبة شرطاً كانت الإرادة جواباً ، ويكون التقدير : « إن وهبت نفسها للنبي فإن أراد النبي أن يستنكحها وإن قدرنا الإرادة شرطاً كانت الهبة جزاء ، وكان التقدير : إن أراد النبي أن يستنكحها فإن وهبت نفسها للنبي » .

(٢) سورة هود ٣٤

(١) سورة البقرة ٣٨

(٣) سورة الأحزاب ٥٠

وعلى كلا التقديرين ، فجواب الشرط الذى هو الجواب محذوف ، والتقدير : « ففى حلال لك » . وقس عليه ما يرد عليك من هذا الباب .

فائدة

[قد يسمى الشرط يمينا]

قال ابن جنى فى كتاب « القد » يجوز أن يسمى الشرط يمينا ، لأن كل واحد منهما مذكور لما بعده ؛ وهو جملة مضمومة إلى أخرى ، وقد جرت الجملةتان تجرى الجملة الواحدة ؛ فمن هنا يجوز أن يسمى الشرط يمينا ، ألا ترى أن كل واحد منهما مذكور لما بعده !

القسم وجوابه

وهما جملةتان بمنزلة الشرط وجوابه ؛ وسنتكلم عليه فى الأساليب إن شاء الله تعالى فى باب التأكيد . والقسم لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الإنشاء والالتزام بفعل المحلوف عليه أو تركه ، وليس بإخبار عن شيء وقع أو لا يقع ، وإن كان لفظه المضى أو الاستقبال وفائدته تحقق الجواب عند السامع وتأكيد كده ليزول عنه التردد فيه .

[الأمر]

الأمر حيث وقع فى القرآن كان بغير الحرف ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(١) ، ﴿ إِذْ خُلُوا مِنَّا لِنَنظُرَ ﴾^(٢) ، ﴿ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ ﴾^(٣) ، ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ ﴾^(٤)

(١) سورة البقرة ٤٣

(٢) سورة النمل ١٨

(٣) سورة النساء ٦٦

(٤) سورة الأنعام ١٤٤

وجاء بالحرف في مواضع يسيرة على قراءة بعضهم: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَحُوا﴾^(١) ووجهه أنه من باب حمل المخاطب على الغائب إلى الخطاب ، فكأنه لا غائب ولا حاضر ؛ وذلك لأن قوله تعالى : ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَحُوا﴾^(١) فيه خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم مع المؤمنين ، وخطابُ الله تعالى مع النبي للمؤمنين كخطاب الله تعالى لهم ؛ فكأنهما اتحدا في الحكم ووجود الاستماع والاتباع ، فصار المؤمنون كأنهم مخاطبون في المعنى ، فاتى باللام كأنه يأمر قوما غيبا ، وبالتالي للخطاب كأنه يأمر حضورا . ويؤيد هذا قوله تعالى في أول الآية : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ...﴾^(٢) الآية ، فصار المؤمنون مخاطبين ، ثم قال لنبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ﴾^(١) ينبغي أن يكون فرحهم ، فصاروا مخاطبين من وجه دون وجه . ونظيره : ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾^(٣) إلا أن ذلك جعل في كلمتين وحالتين ؛ وهذا في كلمة واحدة .

ومنها قوله تعالى : ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾^(٤) .
ومنها قوله تعالى : ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ﴾^(٥) .

النفي

هو شطر الكلام كله ، لأن الكلام إما إثبات أو نفي ، وفيه قواعد :

(١) سورة يونس ٥٨ ؛ وهي قراءة يزيد بن القعقاع . (الجامع لأحكام القرآن ٨ : ٣٥٤) .

(٢) سورة يونس ٧٥

(٣) سورة يونس ٢٢

(٤) سورة الحشر ١٨ .

(٥) سورة الزخرف ٧٧

(١)

الأولى : فى الفرق بينه وبين الجحد ، قال ابن الشجرى^(١) : إن كان النافى صادقا فيما قاله ، سُمى كلامه نفياً ، وإن كان يعلم كذب ما نفاه كان جحداً ؛ فالنفي أعم ، لأن كل جحد نفي من غير عكس ؛ فيجوز أن يسمى الجحد نفياً ، لأن النفي أعم ، ولا يجوز أن يسمى النفي جحداً .

فمن النفي : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾^(٢) .

ومن الجحد نفي فرعون وقومه آيات موسى عليه السلام ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ . وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلوًا ﴾^(٣) ، أى وهم يعلمون أنها من عند الله .

وكذلك إخبار الله بمن كفر من أهل الكتاب : ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾^(٤) فأكذبهم الله بقوله : ﴿ آخِزْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا ﴾^(٦) ، فأكذبهم الله بقوله : ﴿ وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ ﴾^(٦) .

قال : ومن العلماء من لا يفرق بينهما ، والأصل ما ذكرته .

(٢)

الثانية : زعم بعضهم أن من شرط صحة النفي عن الشيء صحة اتصاف النفي عنه بذلك

(١) هو أبو العادات هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجرى ، وصاحب كتاب الأمانى ، والانتصار ، والحماسة ، وشارح اللمع والتصريف الملوكى ، وغيرها ، توفى سنة ٥٤٢ . ابن خلكان ٢ : ١٨٣

(٢) سورة النمل ١٣ ، ١٤

(٣) سورة الأحزاب ٤٠

(٤) سورة الأأنام ٢٤

(٥) سورة المائدة ١٩

(٦) سورة التوبة ٧٤

الشيء ، ومن ثمَّ قال بعض الحنفية : إنَّ النهي عن الشيء يقتضى الصحة ، وذلك باطل ؛
بقوله تعالى : ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ ^(٢) ، ﴿ لَا تَأْخُذْهُ
سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾ ^(٤) ، ونظائره .

والصواب أن انتفاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلاً ، وقد
يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه ، فنفي الشيء عن الشيء لا يستلزم إمكانه .

(٣)

الثالثة : المنفى ما وَلِيَ حرف النفي ، فإذا قلت : « ما ضربت زيدا » كنت نافياً
للفعل الذى هو ضربك إياه ، وإذا قلت : « ما أنا ضربته » ، كنت نافياً لفاعلينك للضرب .
فإن قلت : الصورتان دلّتا على نفي الضرب ، فما الفرق بينهما ؟ .

قلت : من وجهين :

أحدهما : أن الأولى نفت ضرباً خاصاً ، وهو ضربك إياه ، ولم تدلّ على وقوع
ضرب غيرك ولا عدمه ، إذا نفى الأخص لا يستلزم نفي الأعم ولا ثبوته . والثانية نفت
كونك ضربته ، ودلّت على أن غيرك ضربه ، بالمفهوم .

الثانى : أن الأولى دلت على نفي ضربك له بغير واسطة ، والثانية دلت على نفيه
بواسطة . وأما قوله : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة مريم ٦٤

(٤) سورة الأنعام ١٤

(١) سورة البقرة ١٤٤

(٣) سورة البقرة ٢٥٥

(٥) سورة المائدة ١١٧ : وسقط بقية الكلام في جميع الأصول ، وموضعه يباين في نسخة ت .

(٤)

الرابعة : إذا كان الكلام عاما ونفيته ، فإن تقدم حرف النفي أداة العموم ، كان نفياً للعموم ، وهو لا ينافي الإثبات الخاص ، فإذا قلت : « لم أفعل كلَّ ذا ؛ بل بعضه » استقام ، وإن تقدم صيغة العموم على النفي ، قلت : « كلَّ ذا لم أفعله » كان النفي عاما ، ويناقضه الإثبات الخاص .

وحكى الإمام^(١) في « نهاية الإيجاز » عن الشيخ عبد القاهر أن نفي العموم يقتضى خصوص الإثبات . فقوله : « لم أفعل كلّه » يقتضى أنه فعل بعضه . قال : وليس كذلك إلا عند من يقول بدليل الخطاب ، بل الحق أن نفي العموم كما لا يقتضى عموم النفي لا يقتضى خصوص الإثبات .

(٥)

الخامسة : أدواته كثيرة ، قال الخوي^(٢) : وأصلها « لا » و « ما » لأن النفي إما في الماضي ، وإما في المستقبل ، والاستقبال أكثر من الماضي أبداً ، و « لا » أخف من « ما » فوضعوا الأخف للأكثر .

ثم إن النفي في الماضي إما أن يكون نفياً واحداً مستمراً ، وإما أن يكون نفياً فيه أحكام متعددة ، وكذلك النفي في المستقبل ، فصار النفي على أربعة أقسام ، واختاروا له أربع كلمات : ما ، لم ، لن ، لا .

وأما « ان » و « لما » فليسا بأصليين .

(١) هو الإمام غفر الدين محمد بن عمر الرازى المتوفى سنة ٦٠٦ ؛ لخص في كتابه كتابي دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ، وراعى ما فاتته من ترتيب الفصول والأبواب . كشف الظنون .
(٢) هو شمس الدين أحمد بن خليل بن سعادة الخوي الشافعى ، صاحب الإمام غفر الدين الرازى ؛ سبقت ترجمته في الجزء الأول ص ١٦ .

فما و « لا » في الماضي والمستقبل متقابلان ، و « لم » و « لن » في الماضي والمستقبل متقابلان ، و « لم » كأنه مأخوذ من « لا » و « وما » لأن « لم » تنفي للاستقبال لفظاً ، فأخذ اللام من « لا » التي هي لنفي الأمر في المستقبل ، والميم من « ما » التي هي لنفي الأمر في الماضي ، وجمع بينهما إشارة إلى أن في « لم » المستقبل والماضي ، وقدم اللام على الميم إشارة إلى أن « لا » هو أصل النفي ، ولهذا يُنفي بها في أثناء الكلام ، فيقال : « لم يفعل زيد ولا عمرو » و « لن أضرب زيدا ولا عمراً » .

أما « لما » فتركيب بعد تركيب ، كأنه قال : « لم » و « ما » ، لتوكيد معنى النفي في الماضي ، وتفيد الاستقبال أيضاً ، ولهذا تفيد « لما » الاستمرار ، كما قال الزمخشري : إذا قلت : « قدم زيد ولم ينفعه الندم » أي حال الندم لم ينفعه وإذا قلت : « ندم زيد ولما ينفعه الندم » أي حال الندم ، واستمر عدم نفعه .

قلت : وقال الفارسي : إذا نفي بها الفعل اختصت بنفي الحال ، ويجوز أن يتسع فيها فينفي بها الحاضر ، نحو : « ما قام وما قعد » .

قال الخويي : والفرق بين النفي « بلم » و « بما » أن النفي « بما » كقولك : « ما قام زيد » معناه أن وقت الإخبار هذا الوقت ؛ وهو إلى الآن ما فعل ، فيكون النفي في الماضي ، وأن النفي « بلم » كقولك : « لم يتم » تجعل الخبر نفسه بالعرض متكهما في الأزمنة الماضية ، ولأنه يقول في كل زمان في تلك الأزمنة : أنا أخبرك بأنه لم يتم .

وعلى هذا فتأمل السر في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ﴾ ^(١) وفي موضع آخر : ﴿ مَا آتَاخُذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ﴾ ^(٢) ، لأن الأول في مقام طلب الذكر والتشريف به للشواب ، والثاني في مقام التعليم ، وهو لا يفيد إلا بالنفي عن جميع الأزمنة .

وكذلك قوله : ﴿ مَا كَانَ أَبُوكَ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرًا وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ ^(٢) فإن مريم كأنها قالت : إني تفكرت في أزمنة وجودي ومثلتها في عيني : « لم أك بغيا » فهو أبلغ في التنزيه ؛ فلا يظن ظان أنها تنفي نفيًا كليًا ؛ مع أنها نسيت بعض أزمنة وجودها ؛ وأما هم لما قالوا : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا ﴾ ما كان يمكنهم أن يقولوا : نحن تصورنا كل زمان من أزمنة وجود أمك ، وننفي عن كل واحد منها كونها بغيًا لأن أحداً لا يلزم مخيره ، فيعلم كل زمان من أزمنة وجوده ، وإنما قالوا لها : إن أمك اشتهرت عند الكل ، حتى حكموا عليها حكماً واحداً عامّاً أنها ما بغت في شيء من أزمنة وجودها .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾ ^(٣) . وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا ﴾ ^(٤) ؛ فانه سبحانه لما قال : ﴿ بِظُلْمٍ ﴾ كان سبب حسن الهلاك قائماً ، وأما الظلم فكان يتوقع في كل زمن الهلاك ؛ سواء كانوا غافلين أم لا ؛ لكن الله برحمته يمسك عنهم في كل زمان واقفته غفلتهم . وأما قوله : ﴿ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾ ^(٥) وإن جد الظلم لكن لم يبق سبباً مع الإصلاح ، فبقى النفي العام بعدم تحقيق المقتضى في كل زمان .

وكذلك قوله : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾ ^(٦) ، لأنه لما لم يذكر الظلم لم يتوقع الهلاك ، فلم يبق متكرراً في كل زمان .

وكذلك قوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُبَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ ^(٧) . وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ ﴾ ^(٨) ذكر عند ذكر النعمة لم يكن إشارة

(٢) سورة مريم ٢٠

(٤) سورة القصص ٥٩

(٦) سورة الأفعال ٣٣

(١) سورة مريم ٢٨

(٣) سورة الأنعام ١٣١

(٥) سورة الأفعال ٥٣

إلى الحكم في كل زمان تذكيراً بالنعمة، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ﴾ نفيًا واحدًا
عاما عند ذكر العذاب ؛ لئلا يتكرر ذكر العذاب، ويتكرر ذكر النعمة لا للمنة بل للتفويه
على سعة الرحمة .

وكذلك قال تعالى : ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾^(١) ، وقال :
﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٢) ، ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ﴾^(٣)
وقوله تعالى : ﴿لَمْ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا﴾^(٤) ، وقال تعالى : ﴿وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا
شَقِيًّا﴾^(٥) ، وقال تعالى : ﴿لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا﴾^(٦) ، في جميع مواضع ما حصل
المذكور أموراً لا يتوقع تجددها ، وفي جميع المواضع لم يحصل توقع تجدد المذكور .
فاستتمك بما ذكرنا واجعله أصلاً ؛ فإنه من المواهب الربانية^(٧) .

(١) سورة الأحزاب ٤

(٢) سورة المائدة ١٠٣

(٣) سورة مريم ٣٢

(٤) سورة الحج ٧٨

(٥) سورة مريم ٧

(٦) سورة الكهف ٩٠

(٧) في م : « انتهى الجزء الأول من تجزئة المؤلف » ؛ وهو أيضاً نهاية مافي دار الكتب المصرية
من نسخة ط ، ونهاية المجلد الأول من ت .

النوع السادس والأربعون في أساليب القرآن

وفنونه البليغة

وهو المقصود الأعظم من هذا الكتاب ، وهو بيت القصيدة ، وأول الجريدة ، وغرة
الكتيبة ، وواسطة القلادة ، ودرّة التاج ، وإنسان الحدقة ؛ على أنه قد تقدمت الإشارة
للكثير من ذلك .

اعلم أن هذا علم شريف المحلّ ، عظيم المكان ، قليل الطلاب ، ضعيف الأصحاب ،
ليست له عشيرة تحميه ، ولا ذوو بصيرة تستقصيه ، وهو أرق من الشعر ، وأهول من البحر ،
وأعجب من السحر ، وكيف لا يكون ! وهو المطلع على أسرار القرآن العظيم ، الكافل
بإبراز إعجاز النظم المبين ما أودع من حسن التأليف ، وبراعة التركيب ، وما تضمنه في
الحلاوة ، وجلّله في رونق الطلاوة ؛ مع سهولة كلمه وجزالتها ، وعذوبتها وسلاستها . ولا
فرق بين ما يرجع الحسن إلى اللفظ أو المعنى .

وشدّ بعضهم فزعم أن موضع صناعة البلاغة فيه إنما هو المعاني ، فلم يعدّ الأساليب
البليغة ، والمحاسن اللفظية^(١) .

والصحيح أن الموضوع مجموع المعاني والألفاظ إذ اللفظ مادّة الكلام الذي منه
يتألف ، ومتى أخرجت الألفاظ عن أن تكون موضوعا خرجت عن جملة الأقسام المعبرة ؛
إذ لا يمكن أن توجد إلا بها .

(١) م : « اللطيفة » ، والأجود ما أثبتته من ت .

وها أنا ألقى إليك^(١) منه ما يقضى له البليغ عجبا ، ويهتز به الكاتب طربا :
فمنه التوكيد بأقسامه ، والحذف بأقسامه ، الإيجاز ، التقديم والتأخير ، القلب ، المدرج ،
الاقتصاص ، الترقى ، التغليب ، الالتفات ، التضمين ، وضع الخبر موضع الطلب ، وضع
الطلب موضع الخبر ، وضع النداء موضع التعجب ، وضع جملة القلة موضع الكثرة ، تذكير
المؤنث ، تأنيث المذكر ، التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي ، عكسه ، مشاكلة اللفظ للمعنى ،
النعت ، الإبدال ، المحاذاة ، قواعد في النفي والصفات ، إخراج الكلام مخرج الشك
في اللفظ دون الحقيقة ، الإعراض عن صريح الحكم ، الهدم ، التوسع ، الاستدراج ،
التشبيه ، الاستعارة ، التورية ، التجريد ، التجنيس ، الطباق ، المقابلة ، إجماع الخصم بالحجة ،
التقسيم ، التعديد ، مقابلة الجمع بالجمع ، قاعدة فيما ورد في القرآن مجموعا تارة ومفردا أخرى
وحكمة ذلك ، قاعدة أخرى في الضمائر ، قاعدة في السؤال والجواب ، الخطاب بالشيء عن
اعتقاد المخاطب ، التأدب في الخطاب ، تقديم ذكر الرحمة على العذاب ، الخطاب بالاسم ،
الخطاب بالفعل ، قاعدة في ذكر الموصولات والظرف تارة وحذفها أخرى ، قاعدة في النهي
ودفع التناقض عما يؤم ذلك . وملاك ذلك الإيجاز والإطناب ، قال صاحب الكشف :
« كأنه يجب على البليغ في مظهر الإجمال والإيجاز أن يُجمل ويوجز ؛ فكذلك الواجب عليه
في موارد التفصيل أن يفصل ويشبع ، وأنشد الجاحظ :

يَرْمُونُ بِالْخُطْبِ الطُّوَالَ وَتَارَةً وَحَى الْمَلَاظِحَ خَيْفَةَ الرِّقْبَاءِ^(٢)

(١) م « عليك » .

(٢) البيان والتبيين ١ : ٤٤ ، ١٥٥ ، ونسبه إلى أبي دؤاد بن حريز الإيادي .

الأسلوب الأول التأكيـد

والقصد منه الحمل على ما لم يقع، ليصير واقعا، ولهذا لا يجوز تأكيـد الماضي ولا الحاضر،
لئلا يلزم تحصيل الحاصل ؛ وإنما يؤكـد المستقبل ، وفيه مسائل :

الأولى : جمهور الأمة على وقوعه في القرآن والسنة ، وقال قوم : ليس فيهما تأكيـد
ولا في اللغة ؛ بل لا بد أن يُقيد معنـى زائدا على الأول . واعترض الملحـدون على القرآن
والسنة بما فيهما^(١) من التأكيـدات ، وأنه لا فائدة في ذكرها ؛ وأن من حق البلاغة في
النظم إيجاز اللفظ واستيفاء المعنى ، وخير الكلام ما قل ودل ولا يمل ، والإفادة خير من
الإعادة ، وظنوا أنه إنما يجيـئ لقصور النفس عن تأدية المراد بغير تأكيـد؛ ولهذا أنكروا
وقوعه في القرآن .

وأجاب الأصحاب بأن القرآن نزل على لسان القوم وفي لسانهم التأكيـد والتكرار،
وخطابه أكثر ؛ بل هو عندهم معدود في الفصاحة والبراعة ، ومن أنكروا وجوده في اللغة
فهو [مكابر]^(٢) إذ لو لا وجوده لم يكن لتسميته تأكيـدا فائدة ، فإن الاسم لا يوضع
إلا لمسمى معلوم لا فائدة فيه ، بل فوائد كثيرة كما سنبينه .

الثانية : حيث وقع فهو حقيقة . وزعم قوم أنه مجاز ، لأنه لا يقيد إلا ما أفاده المذكور
الأول حكاه الطرطوسي في العمدة ثم قل : ومن سمي التأكيـد مجازا ؟ فيقال له : إذا كان

(١) ت، م : وفيه .

(٢) زيادة : يمتنعها السياق وموضعها يعرف ، م .

التأكيـد بلفظ الأول ، نحو عَجَلَ عَجَلَ ونحوه . فإن جاز أن يكون الثانى مجازاً جاز فى الأول ، لأنهما فى لفظ واحد ، وإذا بطل حملُ الأول على المجاز بطل حمل الثانى عليه ، لأنه قبل الأول .

الثالثة : أنه خلاف الأصل ؛ فلا يحمل اللفظ على التأكيـد إلا عند تـمذّر حمله على مدة محدّدة .

الرابعة : يكتفى فى تلك بأى معنى كان وشرط . وما قاله ضعيف ، لأن المفهوم من دلالة اللفظ ليس من باب الألفاظ حتى يحدّو به حدّو الألفاظ .
الخامسة : فى تقسيمه : وهو صناعى - يتعلق باصطلاح النحاة - ، ومعنوى . وأقسامه كثيرة ، فلنذكر ما تيسر منها .

القسم الأول التوكيد الصناعى

وهو قسمان : لفظى ومعنوى . فاللفظى تقرير معنى الأول بلفظه أو مرادفه ؛ فمن المرادف ﴿ فِجَاجًا سُبُلًا ﴾^(١) . ﴿ ضَيْقًا حَرَجًا ﴾^(٢) فى قراءة كسر الراء . ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٍ ﴾^(٣) .

(٢) سورة الأنعام ١٢٥ ؛ وهى قراءة حكيت

(١) سورة الأنبياء ٣١

عن الفراء . الجامع لأحكام القرآن ٧ : ٨٢

(٢) سورة فاطر ٢٧

وجعل الصَّفَار منه قوله تعالى : ﴿ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ ^(١) على القول بأن
كلاهما للنفي ^(٢).

واللفظي يكون في الاسم النكرة بالإجماع، نحو : ﴿ قَوَارِيرًا. قَوَارِيرَ ﴾ ^(٣)، وجعل
ابن مالك وابن عصفور [منه] : ﴿ دَكَا دَكَا ﴾ ^(٤) ، و ﴿ صَفَا صَفَا ﴾ ^(٥) ، وهو مردود
لأنه جاء في التفسير أن معنى ﴿ دَكَا دَكَا ﴾ [دَكَا] ^(٦) بعد دَكْ ، وأن الدَّك كرر
عليها حتى صار هباءً منثورا ، وأن معنى : ﴿ صَفَا صَفَا ﴾ ^(٧) أنه تنزَّل ملائكة كل
سما يصطفون صفا بعد صف ، محذِّقن بالإنس والجن . وعلى هذا فليس الثاني منهما
تكراراً للأول ؛ بل المراد به التكثير ؛ نحو جاء القوم رجلاً رجلاً ، وعلمته الحساب
باباً باباً .

وقد ذكر ابن جني في قوله تعالى : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ ^(٨) ﴿ إِذَا رُجَّتِ ﴾ ^(٩)
أن ﴿ رُجَّتِ ﴾ بدل من ﴿ وقعت ﴾ ، وكررت ﴿ إذا ﴾ تأكيداً لشدة امتزاج المضاف
بالمضاف إليه .

ويكون في اسم الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ ^(١٠) .
وفي الجملة ، نحو : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ ^(١١) . ولكون

-
- | | |
|----------------------------|------------------------|
| (١) سورة الأحقاف ٢٦ | (٢) أى ما ، وإن . |
| (٣) سورة الإنسان ١٥ ، ١٦ | (٤) سورة القجر ٢١ ، ٢٢ |
| (٥) زيادة يقتضيها السياق . | (٦) سورة الفجر ٢٢ |
| (٧) سورة الواقعة ١ ، ٤ | (٨) سورة المؤمنون ٣٦ |
| (٩) سورة الانشراح ٥ ، ٦ | |

الجملة الثانية للتوكيد سقطت من مصحف ابن مسعود ، ومن قراءته^(١) .

والأكثر فصل الجملتين بنم ، كقوله : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ . ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ ﴾^(٢) ،
﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾^(٣) .

ويكون في الجرور ، كقوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَنِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾^(٤) ،
والأكثر فيه اتصاله بالمذكور .

وزعم الكوفيون أنه لا يجوز الفصل بين التوكيد والمؤكد ، قال الصغار في شرح
سبويه : والسماع يردّه ، قال تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾^(٥) فإن « هم » الثانية
تأكيد للأولى . وقوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَنِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾^(٦) . وقوله :
﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾^(٧) ألا ترى أن قبله : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ ﴾^(٨)
فأكد ﴿ لَمَّا ﴾ وبينهما كلام ، وأصله : ﴿ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٩) فكرر
للطول الذي بين « لَمَّا » وجوابها . وقوله : ﴿ أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا
وَعِظَامًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ ﴾^(١٠) في أحد القولين ؛ لأنه أكد « أن » بعد ما فصل .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾^(١١)

.....^(١٢)

رب أنهم اجتمعوا في الهلاك وإن قوم موسى اجتمعوا في النجاة .

ومنه قوله تعالى حكاية عن يوسف : ﴿ وَأَتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾^(١٣) ، فلم يرد بهذا
أن يجتمعوا عنده ، وإن جاءوا واحداً بعد واحد ؛ وإنما أراد اجتماعهم في المعنى إليه ، وألا

(٢) سورة الانقطار ١٧ ، ١٨

(٤) سورة هود ١٠٨

(٦) سورة البقرة ٨٩

(٨) سورة الجاثية ٣

(١٠) سورة يوسف ٩٣

(١) ذكره صاحب الكشاف ٤ : ٦١٥

(٣) سورة التكاثر ٣ ، ٤

(٥) سورة هود ١٩

(٧) سورة المؤمنون ٣٥

(٩) م : ٥ يائض بالأصل ، وورقتان .

يتخلف منهم أحد، وهذا يُعلم من السياق والقربة .

ومن القربة الدالة على ذلك في قصة الملائكة^(١) لفظاً أن قوله ﴿ كلهم ﴾ يفيد الشمول والإحاطة ، فلا بد أن يفيد ﴿ أجمعون ﴾ قدرا زائدا على ذلك وهو اجتماعهم في السجود ؛ [هذا في اللفظ] ، وأما المعنى فلأن الملائكة لم تكن ليتخلف أحد منهم عن امتثال الأمر ، ولا يتأخر عنده ، ولا سيما وقد وُقت لهم بوقت واحد لم بحد ، وهو التسوية ونفخ الروح ، فلما حصل ذلك سجدوا كلهم عن آخرهم في آن واحد ولم يتخلف منهم أحد ؛ فلي هذا يخرج كلام المبرد الزمخشري .

وما نقل عن بعض المتكلمين أن السجود لم يستعمل على الكل بدليل قوله : ﴿ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾^(٢) مردود ؛ بل « العالون » التكبرون ؛ وفي رسائل إخوان الصفاء أن العالين هم العقول العاقلة التي لم تسجد ، وهذا تحريف ، ولم يتم دليل على إثبات العقول التي تدعيها الفلاسفة .

ووقع خلاف في أن إبليس من الملائكة أم لا ؟ والتحقيق أنه ليس منهم عنصرا ، ففي صحيح مسلم^(٣) : « خَلَقْتُ الْمَلَائِكَةَ مِنْ نُّورٍ ، وَخَلَقْتُ^(٤) الْجَانَّ^(٥) مِنْ النَّارِ ، وَخَلَقْتُ آدَمَ مِمَّا وَصَفَ لَكُمْ ؛ وَهُوَ مِنْهُمْ حُكْمًا لِدُخُولِهِ فِي الْخُطَابِ بِالْأَمْرِ بِالسُّجُودِ مَعَهُمْ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِمْ لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمْ .

وأما قوله : ﴿ إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾^(٦) فلم يذكر قبله ﴿ كلهم ﴾ لما

(١) يشير إلى قوله تعالى في سورة الحجر ٣٠ ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ .

(٢) الجزء الرابع ص ٢٢٩٤

(٣) سورة ص ٧٥

(٤) صحيح مسلم : « من طارح من نار » .

(٥) صحيح مسلم : « وخلقته » .

(٦) سورة الحجر ٥٩ .

لم يكن المراد كل واحد واحد من الآية لم تحسن الزيادة في التأكيـد ، بدليل الاستثناء بعده من قوله : ﴿ إِلَّا أَمْرًا تُهْـۤوَىٰ ۖ ﴾ ^(١) .

ومنها قصد تحقيق الخبر به كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ ۖ ﴾ ^(٢) ، فأكد بأن وباسم الفاعل ؛ مع أنهم ليسوا بشاكنين في الخبر .

ومثله : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ۖ ﴾ ^(٣) .

وقال حاكياً عن نوح : ﴿ إِنَّكَ إِن تَذَرْنَاهُمْ يَفِئُوا عِبَادَكَ ۖ ﴾ ^(٤) .

ومنها قصد إغـاظـة السامع بذلك الخبر ؛ كقوله : ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ۖ ﴾ ^(٥) .

ومنها الترغيب ، كقوله : ﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ۖ ﴾ ^(٦) أكد

بأربع تأكيدات ، وهى : إن ، وضير الفصل ، والمبالغة مع الصفتين له ؛ ليدل على ترغيب الله العبد في التوبة ؛ فإنه إذا علم ذلك طمع في عفو . وقوله : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ۖ ﴾ ^(٧) .

ومنها الإعلام بأن الخبر به كله من عند المتكلم ، كقوله : ﴿ فَأَمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ۖ ﴾ ^(٨) ، دون الاختصار على « يأتينكم هدى » ، قال المفسرون : فيه إشارة إلى أن الخير كله منه .

وعليه قوله : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ ۖ ﴾ ^(٩) .
﴿ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة البقرة ٣٠

(٤) سورة نوح ٢٧

(٦) سورة البقرة ٣٧

(٨) سورة البقرة ٣٨

(١٠) سورة النساء ١٧٤ .

(١) سورة الحجر ٥٩

(٣) سورة الزمر ٣١ .

(٥) سورة يس ٣

(٧) سورة التوبة ٤٠

(٩) سورة يونس ٥٧

ومنها التعريض بأمر آخر؛ كقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنْ ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾^(١)، وقول موسى: ﴿رَبِّ إِنْ لِيَ أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنْ لِي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾^(٣)، تعريضا بسؤال قبولها؛ فإنها كانت تطلب للنذر ذكرا.

تَسْبِيحَات

الأول: قالوا: إنما يؤتى به للحاجة للتحرز عن ذكر ما لا فائدة له، فإن كان المخاطب ساذجا ألقى إليه الكلام خاليا عن التأكيد، وإن كان مترددا فيه حسن تقويته بمؤكد، وإن كان منكرا وجب تأكيده. ويراعى في القوة والضعف بحسب حال المنكر؛ كافي قوله تعالى عن رسل عيسى: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ...﴾^(٤)، الآية، وذلك أن الكفار نفوا رسالتهم بثلاثة أشياء: أحدها قولهم: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾^(٥)، والثاني قولهم^(٦): ﴿مَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٧)، والثالث قولهم: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾، فقبلوا على نظيره بثلاثة أشياء: أحدها قولهم: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ...﴾^(٨)، ووجه التأكيده أنه في معنى قسم، والثاني قوله: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾^(٩)، والثالث قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾^(١٠).

(١) سورة القصص ١٦ - ٢٤

(٢) سورة آل عمران ٣٦

(٣) الآيات التي يتوجه إليها كلام المؤلف هي قوله في سورة يس ١٣ - ١٧: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ . إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ . قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ . قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ . وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ والقرية أنطاكية، والمرسلون هم رسل عيسى عليه السلام إلى أهلها. وانظر الكشاف ٤: ٦.

(٤) ت: د قوله: د وما أبجه من م.

وقد ينزل المنكر كغير المنكر وعكسه . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ
بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ . ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾^(١) . أَكَّدَتْ [الإماتة] نَأْ كِيدِينَ
وإن لم يُنْكَرُوا ، لتنزيل الخطابين لتمامهم في الغفلة منزلة من ينكر الموت ، وأكَّد
إثبات البعث نَأْ كِيداً واحداً وإن كان أكثر ، لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان
جديراً بالآلة يتكرر ويتردد فيه ، حتا لم على النظر في أدلته الواضحة .

الثاني : قال التنوخي في « أقصى القرب »^(٢) : إذا قصدوا مجرد الخبر أتوا بالجملة
الفعلية، وإن أكدوا فبالاسمية، ثم يأن ، ثم بها وباللام . وقد تؤكد الفعلية بقـ. وإن^(٣)
احتيج بأكثر جيء بالقسم مع كل من الجملتين . وقد تؤكد الاسمية باللام فقط ، نحو :
« لزيد قائم » ، وقد تـجىء مع الفعلية مضمرة بعد اللام . وحاصله أن الخطاب على درجات :
قام زيد ، ثم لقد قام — فإنه جعل الفعلية كأنها دون الاسمية — ثم إن زيدا قائم ، ولزيد
قائم .

[ما يلتحق بالتأكيـد الصناعي]

ويلتحق بالتأكيـد الصناعي أمور :

أحدها : تأكيـد الفعل بالمصدر؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءٌ مَوْفُوراً ﴾^(٤) .
وقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾^(٥) ، ﴿ وَسَلَّمُوا وَسَلَاماً ﴾^(٦) ، وقوله تعالى ،
﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا . وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴾^(٧) ، ﴿ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾^(٨) ،

(٢) انظر ص ٣٤٦ من هذا الجزء .

(٤) سورة الاسراء ٦٨

(٦) سورة الأحزاب ٥٦

(٨) سورة الحاقة ١٤

(١) سورة المؤمنون ١٥ ، ١٦ .

(٣) ت : « إذا »

(٥) سورة النساء ١٦٤

(٧) سورة الطور ٩ ، ١٠

﴿فَدُكِّنَا ذِكْرًا وَاحِدَةً﴾^(١) ، ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾^(٢) ، ﴿فَيَكِيدُوا
لَكَ كَيْدًا﴾^(٣) . وهو كثير .

قالوا : وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين ؛ فقولك : « ضربت ضربا » بمنزلة
قولك : « ضربت ، ضربت » ثم عدلوا عن ذلك واعتاضوا عن الجملة بالمفرد .

وليس منه قوله تعالى : ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظَّنُونَا﴾^(٤) ، بل هو جمع « ظن » ،
وُجِّعَ لاختلاف أنواعه ؛ قاله ابن الدهان .

ثم اختلفوا في قائلته ، فقيل : إنه يرفع المجاز عن الفاعل ، فإنك تقول : « ضَرَبَ
الأمير اللص » ، ولا يكون باشر بل أمر به ؛ « ضربا » علم أنه باشر .

ومن نص على ذلك ثعلب في « أماليه » وابن عصفور في شرح « الجمل »^(٥)
الصغير .

والصواب أنه إنما يرفع الوهم عن الحديث لا عن المحدث عنه ؛ فإذا قلت : « ضرب
الأمير » احتمل مجازين : أحدهما إطلاق الضرب على مقدماته ، والثاني إطلاق الأمير
على أمره ، فإذا أردت رفع الأول أتيت بالمصدر ، فقلت : « ضربا » ، وإن أردت الثاني
قلت : « نفسه » أو « عينه » .

ومن هذا يعلم ضعف استدلال أصحابنا على المعتزلة في إثبات كلام الله لموسى ، في قوله

(٢) سورة الزلزلة ١

(٤) سورة الأحزاب ٦

(١) سورة الحاقة ١٤

(٣) سورة يوسف ٥

(٥) هو كتاب الجمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني ؛ شرحه على بن مؤمن بن عصفور النحوي المتوفى

سنة ٦٦٩ . كشف الظنون ٦٠٢ ، ٦٠٣ .

تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾^(١) ، فإنه لما أريد كلام الله نفسه قال ﴿ تَكْلِيمًا ﴾ ودل على وقوع الفعل حقيقة ؛ أما تأكيده فاعله فلم يتعرض له . ولقد سَخَفَ^(٢) عقل من تأوله على أنه كلمه بأظفار المحن ؛ من الكلم وهو الجرح^(٣) ؛ لأن الآية مسوقة في بيان الوحي . ويحكى أنه استدلل بعض علماء السنة على بعض المعتزلة في إثبات التكليم حقيقة بالآية من جهة أن الجواز لا يؤكد ، فسلم المعتزلي له هذه القاعدة وأراد دفع الاستدلال من جهة أخرى ، فادعى أن اللفظ إنما هو ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى ﴾ بنصب^(٤) لفظ الجلالة ، وجعل موسى فاعلا بـ « كلم » وأنكر القراءة المشهورة وكابر ، فقال السني : فإذا تصنع بقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾^(٥) ؟ فاقطع المعتزلي عند ذلك .

قال ابن الدهان : ومما يدل على أن التأكيده لا يرفع الجواز قول الشاعر :

قرعتُ ظنائبَ الهوى يوم عالجَ ويوم اللوى حتى قسرتُ الهوى قسرا^(٦) .

قلت : وكذا قوله : ﴿ وَمَكْرُؤًا مَكَرًا وَمَكْرُؤًا مَكَرًا ﴾^(٧) .

وأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴾^(٨) ، ففعل ﴿ أسررت ﴾ محذوف ، أي الدعاء والإنذار ونحوه .

فإن قلت : التأكيده ينافي الحذف ، فالجواب من وجهين :

(١) سورة النساء ١٦٤ (٢) كذا في م ، وفي ت : « استخف » ،

(٣) عبارة صاحب الكشاف ١ : ٤٥٨ : « ومن بدع التفاسير أنه من الكلم ؛ وأن معناه :

وجرح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن » .

(٤) من قراءة إبراهيم ويحيى بن وثاب الكشاف ١ : ٤٥٨ .

(٥) سورة الأعراف ١٤٣

(٦) البيت في اللسان ٢ : ٦١ ، عن ابن الأعرابي ، والظنوب : هو حرف العظم اليابس من الساقه

ويقال : فرع ظنائب الأمر ، أي ذلله ، على الجواز .

(٨) سورة نوح ٩ :

(٧) سورة النمل ٥٠

أحدهما : أن المصدر لم يوث به هنا للتأكيد وإن كان بصورته ؛ لأنّ المعنى ليس على ذلك ، وإنما أتى به لأجل الفواصل ، ولهذا لم يوث بمصدر ﴿أعلنت﴾ ، وهو مثله .

والثاني : أن «أسر» وإن كان متعدّياً في الأصل ، إلا أنه هنا قُطِعَ النظر عن مفعوله ، وجعل نسياً ، كما في قولهم : « فلان يعطى ويمنع » ، فصار لذلك كاللازم ، وحينئذٍ فلا منافاة بين المجيء به بالمصدر لو كان .

ثم التأكيد بالمصدر تارة يجيء من لفظ الفعل كما سبق ، وتارة يجيء من مرادفه ، كقوله تعالى : ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾^(١) ، فإن الجهار أحد نوعي الدعاء ، وقوله : ﴿لِيَا بَالِسَيِّدِيهِمْ﴾^(٢) ، فإنه منصوب بقوله : ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾^(٣) ، لأن ﴿لِيَا﴾ نوع من التحريف .

ويمحتمل أن يكون منه : ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا﴾^(٤) ، لأن البهتان ظلم ، والأخذ على نوعين : ظلم وغيره .

وزعم الزمخشري قوله : ﴿نَافِلَةً لَّكَ﴾^(٥) ، وضع [نافلة]^(٥) موضع ، « تهجدًا » ؛ لأن التهجد عبادة زائدة ، فكان التهجد والنافلة يجمعهما معنى واحد .

(١) سورة نوح ٨

(٢) سورة النساء ٢٠

(٣) سورة النساء ٤٦

(٤) سورة الإسراء ٧٩ ، والآية بنماها : ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدُ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَنَوَ

أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّخْمُودًا﴾ .

(٥) نكحة من الكشاف ٢ - ٥٣٦ .

وقوله : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾^(١) ؛ قيل : كان الأصل تكرار الصدق بلفظه فاستثقل التكرار للتقارب ، فعدل إلى ما يجاريه خفة ولتجري المصادر الثلاثة مجرى واحدا ، خفة ووزنا ، إحراراً للتناسب .

وأما قوله : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا . ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾^(٢) فقائدة ﴿ إخراجاً ﴾ أن المعاد في الأرض هو الذي يخرجكم منها بعينه ، دفناً لتوهم من يتوهم أن المخرج منها أمثالهم ؛ وأن المبعوث الأرواح المجردة .

فإن قيل : هذا يبطل بقوله تعالى : ﴿ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾^(٣) فإنه أكد بالمصدر ، وليس المراد حقيقة النبات .

قلت : لا جرم حيث لم يرد الحقيقة هنا لم يؤكد بالمصدر الحقيقي القياسي ؛ بل عدل به إلى غيره ؛ وذلك لأن مصدر أنبت « الإنبات » والنبات اسمه لا هو ، كما قيل في « الكلام » و « السلام » : اسمان للمصدر الأصلي الذي هو « التكليم » و « التسليم » ، وأما قوله : ﴿ وَتَبْتَئِلُ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾^(٤) وإن لم يكن جارياً على « تبتل » لكنه ضمن معنى « بتل نفسك تبتيلاً » .

ومثله قوله : ﴿ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾^(٥) قال أبو البقاء : هو^(٦) موضع « تعالياً » لأنه مصدر قوله ﴿ وتعالى ﴾ ، ويجوز أن يقع مصدراً في موضع^(٧) آخر من معناه ، وكذا قال الراغب ، قال :^(٧) وإنما عدل عنه لأن لفظ التفاعل من التكلف ، كما يكون من البشر .

(٢) سورة نوح ١٧ ، ١٨

(٤) سورة الإسراء ٤٣

(١) سورة النساء ١٢٢

(٣) سورة الزمل ٧

(٥) إملاء ما من به الرحمن ٢ : ٥١

(٦) عبارة أبي البقاء في إعرابه : « ويجوز أن يقع مصدر موقع آخر » .

(٧) المفردات في غريب القرآن ٢٥١ ، وعبارته : « وتخصيص لفظ التفاعل لمبالغة ذلك منه لا على

سبيل التكلف ، كما يكون من البشر » .

وأما قوله : ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا . وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴾^(١) فقال بعضهم : الجملة الفاعلية تحتمل المجاز في مفرداتها جميعاً وفي كلٍ منهما ؛ مثاله هاهنا أنه يحتمل أن المجاز في ﴿ تمور ﴾ ، وأنها ما تمور ، بل تكاد أو يخيّل إلى الناظر أنها تمور . ويحتمل أن المجاز في السماء ، وأن اللوز الحقيقي لسكانها وأهلها الشدة الأمر .

وكذلك الكلام في ﴿ وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴾^(٢) ، فإذا رُفِعَ المجاز عن أحد جزأي الجملة نُقِيَ احتمالُه في الآخر ، فلم تحصل فائدة التأكيد .

وأجيب بهذه القاعدة : وهي أن ﴿ مَوْرًا ﴾ في تقدير « تمور » فكأنه قال : « تمور السماء ، تمور السماء » ، و « تسير الجبال ، تسير الجبال » ، فأكد كلاماً من الجزأين بنظيره ، وزال الإشكال .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ﴾^(٣) فيحتمل أن يكون ﴿ شيئاً ﴾ من تأكيد الفعل بالمصدر ، كقوله : « بت بيعا » ، ويجوز أن يكون الشيء بمنزلة الأمر والتبيان ؛ والمعنى : « إلا أن يشاء ربي أمراً » أو وضع موضع المصدر . وانظر كيف ذكر مفعول المشيئة . وقول البيانيين : إنه يجب حذفه إذا كان عاماً . وأما قوله تعالى : ﴿ دَكَّا دَكًّا ﴾^(٤) فالمراد به التتابع ، أي دكا بعد دك ، وكذا قوله : ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾^(٥) أي صفا يتلوه صف ، ولو اقتصر على الواحد لا يحتمل صفاً واحداً .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾^(٥) فإن إضافة الزلزال إليها يفيد معنى ذاتها وهو زلزالها المختص بها ، المعروف منها المتوقع ، كما تقول : غضب زيد غضبه ، وقاتل زيد قتاله ، أي غضبه الذي يعرف منه ، وقتاله المختص به ، كقوله :

(١) سورة الطور ٩ ، ١٠

(٢) سورة الأنعام ٨٠

(٥) سورة الزلزلة ١ .

(٢) سورة الطور ١٠

(٤) سورة الفجر ٢١ ، ٢٢

* أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي ^(١) *

واعلم أن القاعدة في المصدر والمؤكد أن يحىء إتباعاً لفعله ، نحو : ﴿ وَكَأَلِمِ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ ^(٢) وقد يخرج عنها نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ ^(٣) وقوله تعالى : ﴿ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا ﴾ ^(٤) وقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ ^(٥) وقوله تعالى : ﴿ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ^(٦) ولم يقل « تبتلا » و « تعذبا » و « إقراضاً » و « إنباتاً » .

واختلف في ذلك على أقوال :

أحدها - أنه وضع الاسم منها موضع المصدر .

الثاني - أنه منصوب بفعل مضمر يجري عليه المصدر ؛ ويكون ذلك الفعل الظاهر دليلاً على المضمر ، فالمعنى ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ^(٦) فنبتم نباتاً ؛ وهو قول المبرد ، واختاره ابن خروف ^(٧) ، وزعم أنه مذهب سيبويه ، وكذا قال ابن يعيش ونازعه ابن عصفور ^(٨) .

(١) البيت لأبي النجم العجلي ، وبعده :

* لِلَّهِ دَرِّي مَا يُجِنُّ صَدْرِي *

(٣) سورة الزمل ٧

(٢) سورة النساء ١٦٤

(٥) سورة الحديد ١١

(٤) سورة المائدة ١١٥

(٦) سورة نوح ١٧

(٧) هو علي بن محمد بن علي ، أبو الحسن بن خروف الأندلسي ، شارح كتابي سيبويه والجل ، توفي بإشبيلية سنة ٦٠٩ . بنية الوعاة ٣٥٤ .

(٨) هو يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين النحوي الحلبي ؛ شارح كتاب الفصل للزخشري ، وتوفي سنة ٦٤٣ . بنية الوعاة ٤١٩ ، ٤٢٠ .

(٩) هو علي بن مؤمن بن محمد ، أبو الحسن بن عصفور النحوي الإشبيلي ، صاحب كتاب المغرب والنحو ، توفي سنة ٢٥٧ . بنية الوعاة ٣٥٧ .

والثالث - أنها منصوبة بتلك الأفعال الظاهرة ، وإن لم تكن جارية عليها .

والرابع - التفصيل بين أن يكون معنى الفعل غير معبر بمعنى مصدر ذلك الفعل الظاهر فهو منصوب بفعل مضمر ، يدلّ عليه ذلك الفعل الظاهر ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾^(١) ، أي ونبتكم . أي وساغ إثماره لأنهم إذا أنبتوا فقد نبتوا ، ولا يجوز في غير ذلك أن ينصب بالظاهر ؛ لأن الغرض من المصدر تأكيده الفعل الذي نصبه ، أو تبين معناه . وإذا كان المصدر مغايرا لمعنى الفعل الظاهر لم يحصل بذلك الغرض المقصود ؛ لأن « النبات » ليس بمعنى الإنبات ، وإذا لم يكن بمعناه فكيف يؤكد أو يبينه !

وأما قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ ﴾^(٢) ، فإنما ذكر قوله : ﴿ بدین ﴾ مع ﴿ تداينتم ﴾ يدلّ عليه لوجوه :

أحدها - ليعود الضمير في ﴿ فاكتبوه ﴾ عليه إذا لو لم يذكره لقال : « فاكتبوا الدين » ، ذكره الزمخشري^(٣) ؛ وهو ممنوع لأنه كان يمكن أن يعود على المصدر المقهوم من ﴿ تداينتم ﴾ لأنه يدلّ على الدّين .

الثاني - أن ﴿ تداينتم ﴾ مفاعلة من « الدّين » ومن « الدّين » ، فاحتيج إلى قوله : ﴿ بدین ﴾ ليبين أنه من « الدّين » لا من « الدّين » .

وهذا أيضا فيه نظر ، لأن السياق يرشد إلى إرادة الدّين .

الثالث - أن قوله : ﴿ بدین ﴾ إشارة إلى امتناع بيع الدّين بالدّين ، كإفسار قوله صلى الله

(١) سورة نوح ١٧ .

(٢) الكهف ١ : ٢٤٨ ؛ وبعبده : « فلم يكن النظم بذلك الحسن » .

عليه وسلم ، وهو بيع الكالئ بالكالئ^(١) ، ذكره الإمام نجر الدين .

وبيانه أن قوله تعالى : ﴿ تَدَايَنْتُمْ ﴾ مفاعلة من الطرفين ، وهو يقتضى وجود الدائن من الجهتين ، فلما قال ﴿ بدين ﴾ علم أنه دين واحد من الجهتين .

الرابع - أنه أتى به ليفيد أن الإشهاد مطلوب ، سواء كان الدائن صغيراً أو كبيراً ؛ كما سبق نظيره في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾^(٢) . ويدل على هذا ما هنا قوله بعد ذلك : ﴿ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ﴾^(٣) .

الخامس - أن ﴿ تدايَنْتُمْ ﴾ مشترك بين الاقتراض والمبايعة والمجازاة ، وذكر « الدائن » لتمييز المراد ، قال الحماسي^(٤) :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

ونظير هذه الآية في التصريح بالمصدر مع ظهوره فيما قبله قوله تعالى : ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَبَشِّرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ﴾^(٦) . وقوله : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ ﴾^(٧) ، فيقال : ما الحكمة في التصريح بالمصدر فيهما ، أو بضميره مع أنه مستفاد مما قبله .

وقد يحىء التأكيد به لمعنى الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ

(١) الأثر ذكره ابن الأثير : « أنه نهى عن الكالئ بالكالئ » ؛ أى النسيئة بالنسيئة ؛ وذلك أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضى به ، فيقول : بعنيه إلى أجل آخر بزيادة شيء فيبيعه منه ؛ ولايجرى بينهما تقابض . النهاية ٤ : ٣٠

(٢) سورة البقرة ٢٨٢

(٣) سورة النساء ١٧٦

(٤) هو الفند الزمانى ؛ والبيت من قصيدته فى الحماسة لأبى تمام ١ : ٢٣ - بشرح التبريزى

(٥) سورة التوبة ١١١

(٦) سورة آل عمران ٣٧ .

(٧) سورة المارج ١

كُلَّ شَيْءٍ»^(١) فإنه تأكيدي لقوله تعالى : ﴿ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾^(١)
لأن ذلك صنع الله ، وقوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ ﴾^(٢) ، تأكيدي لقوله : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ
الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ ﴾^(٣) ، لأن هذا وعد الله .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُوَجَّلًا ﴾^(٣) ،
انتصب ﴿ كتابا ﴾ على المصدر بما دل عليه السياق ، تقديره « وكتب الله » ، لأن قوله :
﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾^(٣) ، يدل على « كتب » .

وقوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾^(٤) ، تأكيد لقوله : ﴿ حُرِّمَتْ
عَلَيْكُمْ ... ﴾^(٤) ، الآية ، لأن هذا مكتوب علينا ، وانتصب المصدر بما دل عليه سياق الآية ،
فكأنه فعل ، تقديره « كتب الله عليكم » .

وقال الكسائي : انتصب « بعليكم » على الإغراء ، وقدم المنصوب . والجمهور
على منع التقدير .

وقوله : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾^(٥) ، تأكيد لقوله : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ
أَتَدَوْا ﴾^(٦) ، لأن هذا دين الله ، وقيل منصوبة على الأمر .

وقوله تعالى : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾^(٧) ، منصوبة على المصدر
بما دل عليه الكلام ؛ لأن الزلفى مصدر كالرجعى ، ﴿ وبقرّبونا ﴾ يدل على « يزلفونا »
فتقديره « يزلفونا زلفى » .

(٢) سورة الروم ٦

(٤) سورة النساء ٢٤

(٦) سورة الزمر ٤ .

(١) سورة النمل ٨٨

(٣) سورة آل عمران ١٤٥

(٥) سورة البقرة ١٣٨

وقد يجيء التأكيد به مع حذف عامله ، كقوله : ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ ^(١) ،
والمعنى : « فَإِمَّا تَمْنُوا مَنَّا ، وَإِمَّا أَنْ تَقَادُوا فِدَاءً » فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر .
وجعل سيبويه من المصدر المؤكّد لنفسه قوله تعالى : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ
خَلَقَهُ ﴾ ^(٢) ، لأنه إذا أحسن كلَّ شيءٍ فقد خلقه خلقاً حسناً ، فيكون ﴿ خلقه ﴾ على
معنى « خلقه خلقاً » ، والضمير هو الله تعالى .

ويجوز أن يكون بدل اشتمال ، أى أحسن خلق كلَّ شيءٍ .

قال الصّفار ^(٣) : والذي قاله سيبويه أوّلى لأمرين : أن فى هذا إضافة المصدر إلى المفعول
وإضافته إلى الفاعل أكثر ، وأن المعنى الذى صار إليه أبلغ فى الامتنان ، وذلك أنه إذا
قال : ﴿ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ فهو أبلغ من قولك : « أحسن خلق كلَّ شيءٍ » لأنه قد يحسن
الخلق وهو المحاولة ، ولا يكون الشيء فى نفسه حسناً ، وإذا قال : أحسن كلَّ شيءٍ اقتضى أن
كلَّ شيءٍ خلقه حسن ، بمعنى أنه وضع كلَّ شيءٍ موضعه ، فهو أبلغ فى الامتنان .

فَإِذَا ثَانِ

الأولى : هل الأوّلى التأكيد بالمصدر أو الفعل ؟ قال بعضهم : المصدر أوّلى ؛ لأنه
اسم ، وهو أخفّ من الفعل ؛ وأيضاً فلأن الفعل يتحمل الضمير فيكون جملة ، فيزداد ثقلًا ؛
ويحتمل أن الفعل أوّلى لدلالته على الاستمرار .

الثانية : حيث أكّد المصدر النوعى ، فالأصل فيه أن يُنعت بالوصف المراد منه ، نحو

(١) سورة محمد ٤

(٢) سورة السجدة ٧

(٣) هو أبو جعفر النحاس ؛ فسر آيات كتاب سيبويه ، وهذه النسبة إلى الأوائى الصفرية .

« قَتَّ قِيَامًا حَسَنًا » ، ﴿ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾ ^(٢) .

وقد يُضاف الوصف إلى المصدر فيعطى حكم المصدر ، قال تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ ^(٣) .

الثاني ^(٤) : الحال المؤكدة ؛ وهي الآتية على حال واحدة ، عكس المبينة ، فإنها لا تكون إلا منتقلة ، وهي لتأكيد الفعل كما سبق في المصدر المؤكد لنفسه ؛ وسميت مؤكدة لأنها تعلم قبل ذكرها ؛ فيكون ذكرها تأكيداً ، لأنها معلومة من ذكر صاحبها .
كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ ^(٦) .
﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّنْ قَوْلِهَا ﴾ ^(٧) ، لأن معنى « تبسم » ضحك مسروراً .
وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ ^(٨) .
﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ ^(٩) ، وذكر الإعراض للدلالة على تنامي حالهم في الضلال .

ومثله : ﴿ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾ ^(١٠) ، إذ معنى الإقرار أقرب من الشهادة ، ولأن الإعراض والشهادة حالان لهم عند التولى والإقرار .

(٢) سورة آل عمران ١٠٢

(٥) سورة العنكبوت ٧٦ .

(٧) سورة النساء ٦٩

(٩) سورة البقرة ٨٤ .

(١) سورة الأحزاب ٤٩ ، ٥١

(٣) أي مما يلحق بالمصدر الصناعي

(٤) سورة مريم ٣٣

(٦) سورة النمل ١٩

(٨) سورة البقرة ٨٣

وقوله : ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾^(٢) ، فإنه حال مؤكدة لقوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾^(٣) ، وبهذا يزول الإشكال في أن شرط الحال الانتقال ؛ ولا يمكن ذلك هنا ؛ فإننا نقول : ذلك شرط في غير المؤكدة ولما لم يقف ابن جني على ذلك قَدَّرَ محذوفا ، أي معتقدا خلودهم فيها ، لأن اعتقاد ذلك أمر ثابت عند غير المؤمنين ، فلهذا ساغ مجيئها غير منتقلة .

ومنها من نازع في التأكيدي في بعض ما سبق ؛ لأن الحال المؤكدة مفهومها مفهوم عاملها ، وليس كذلك التبسم والضحك ، فإنه قد يكون من غير ضحك ، بدليل قوله : « تبسم تبسم الفضبان » .

وكذلك التولية والإدبار في قوله تعالى : ﴿ وَلِيٌّ مُدِيرًا ﴾^(٤) ، ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدِيرِينَ ﴾^(٥) ، فإنهما بمعنىين مختلفين ، فالتولية أن يولي الشيء ظهره ، والإدبار أن يهرب منه ، فليس كل مولٍ مدبراً ، ولا كل مدبر مولياً .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمِعُ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدِيرِينَ ﴾^(٥) ، فلو كان أصمّ مقبلاً لم يسمع ، فإذا ولي ظهره كان أبعد له من السماع ، فإذا أدبر مع ذلك كان أشدّ لبعده عن السماع .

ومن الدليل على أن التولي لا يتضمن الإدبار قوله : ﴿ فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(٦) ، فإنه بمعنى الإقبال .

(٢) سورة هود ١٠٨
(٤) سورة التوبة ٢٥
(٦) سورة البقرة ١٤٤ .

(١) سورة ق ٣١
(٣) سورة النمل ١٠
(٥) سورة النمل ٨٠

وقوله : ﴿ وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾ ^(١) ، إشارة إلى استمراره في الهروب وعدم رجوعه ، يقال : فلان ولَّى إذا رجع ، وكل راجع مُعَقِّب ، وأهل التفسير يقولون : لم يقف ولم يلتفت .
وكذلك قوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ ^(٢) ، قيل : ليست بمؤكدة ، لأن الشيء المرسل قد لا يكون رسولا ، كما قال تعالى : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ ^(٣) .
وقوله : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ ^(٤) ، جعلها كثير من المعربين مؤكدة ؛ لأن صفة الحق التصديق .

قيل : ويحتمل أن يريدوا به تأكيد العامل ، وأن يريدوا به تأكيد ما تضمنته الجملة .

ودعوى التأكيد غير ظاهرة ؛ لأنه يلزم من كون الشيء حقا في نفسه أن يكون مصدقا لغيره ، والقرآن العزيز فيه الأمران ؛ وهو كونه حقا وكونه مصدقا لغيره من الكتب ، فالظاهر أن ﴿ مصدقا ﴾ حال مبينة لا مؤكدة ، ويكون العامل فيها « الحق » لكونه بمعنى الثابت ، وصاحب الحال الضمير الذي تحمّله « الحق » لتأوله بالمشتق .

وقوله : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ ^(٥) ، قائما حال مؤكدة ؛ لأن الشاهد به لا إله إلا هو قائم بالقسط ، فهي لازمة مؤكدة وقد وقعت بعد الفعل والفاعل .

قال ابن أبي الربيع : ويجوز أن يكون حالا على جهة أخرى ، على معنى « شهد الله أنه منفرد بالربوبية وقائم بالقسط » فإنه سبحانه بالصفتين لم ينتقل عنهما ، فهو متصف بكل واحدة منهما في حال الاتصاف بالأخرى ، وهو سبحانه لم يزل ^(٦) بهما لأن صفاته ذاتية قديمة .

(٢) سورة النساء ٧٩

(٤) سورة البقرة ٩١

(٦) ت : « لا يزال » .

(١) سورة النمل ١٠

(٣) سورة الذاريات ٤١

(٥) سورة آل عمران ١٨

فائدة

[عن صاحب المفصل في وقوع الحال بعد الجملة الاسمية]

قال صاحب « المفصل » : ^(١) لا تقع المؤكدة إلا بعد الجملة الاسمية ، وهو خلاف قول أبي علي : إنها تكون بعد الجملتين ؛ محتجا بما سبق ، وكذا بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْمِعُ السَّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴾ ^(٢) . وقوله تعالى : ﴿ وَلِيٍّ مُذِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾ ^(٣) . و « مدبرين » و « مدبرا » حال مؤكدة لفعل التولية .

في أدوات التأكيد

[مؤكدات الجمل الاسمية]

الأول : التأكيد : « إِنَّ » قال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ ^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(٥) ، وهي أقوى من التأكيد باللام كما قاله عبد القاهر في « دلائل الإعجاز » قال : وأكثر ^(٦) مواقع « إِنَّ » بحكم الاستقراء هو الجواب ؛ لكن بشرط أن يكون للسائل فيه ^(٧) ظن بخلاف ما أنت تجيبه به ؛ فأما أن تجعل مرد الجواب أصلا فيها فلا ، لأنه يؤدي إلى قولك :

(١) ص ٦٢

(٢) سورة النمل ٨٠ ، ١٠

(٣) سورة فاطر ٥

(٤) سورة الحج ١

(٥) ص ٢٥١ مع تصرف في العبارة

(٦) دلائل الإعجاز : « أن يكون للسائل ظن في المسئول عنه »

« صالح » في جواب : كيف زيد ؟ حتى تقول : إنه صالح ، ولا قائل به ، بخلاف اللام فإنه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب .

وقد يحى مع التأكيد في تقدير سؤال السائل إذا تقدمها من الكلام ما يلوح نفسه للنفس ، كقوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾^(١) ، أمرهم بالتقوى ثم علل وجوبها بحجبا لسؤال مقدر بذكر الساعة ، واصفاً لها بأهول وصف ، ليقرر عليه الوجوب .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُفْرَقُونَ ﴾^(٢) ، أى لا تدعني في شأنهم واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك ، لأنهم محكوم عليهم بالإغراق ، وقد جف به القلم فلا سبيل إلى كفه عنهم .

ومثله في النهي عن الدعاء لمن وجبت شقاوته قوله تعالى : ﴿ يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴾^(٣) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَرَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٤) ، فإن قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي ﴾^(٤) أوردت للمخاطب حيرة : كيف لا ينزه نفسه مع كونها مطمئنة زكية ! فأزال حيرته بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ ﴾^(٤) في جميع الأشخاص ﴿ بِالسُّوءِ ﴾ إلا المعصوم .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾^(٥) .

واعلم أن كل جملة صدرت بأن مفيدة للتعليل وجواب سؤال مقدر ؛ فإن الفاء

(٢) سورة هود ٢٧

(٤) سورة يوسف ٥٣

(١) سورة الحج ١

(٣) سورة هود ٧٦

(٥) سورة التوبة ١٠٣

يصح أن تقوم فيها مقام « أن » مفيدة للتعليل ، حسن تجريدها عن كونها جواباً للسؤال المقدر كما سبق من الأمثلة .

وإن صدرت لإظهار فائدة ، الأولى لم يصح قيام الفاء مقامها ، كقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحَسَنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾^(١) ، بعد قوله : ﴿ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴾^(٢) .

ومن فوائدها تحسين ضمير الشأن معها إذا فسر بالجملة الشرطية مالا يحسن بدونها ، كقوله : ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾^(٣) . ﴿ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾^(٤) . ﴿ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ﴾^(٥) . ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾^(٦) ؛ وأما حسنه بدونها في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٧) فلفوات الشرط .

الثاني : « أن » المفتوحة ، نحو « علمت أن زيدا قائم » وهي ؛ حرف مؤكد كالكسورة ؛ نص عليه النحاة .

واستشكله بعضهم قال : لأنك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يقد توكيدها ؛ ويقال : التوكيد للمصدر المنحل لأن محلها مع ما بعدها المفرد ؛ وبهذا يُفَرَّقُ بينها وبين « إن » المكسورة ؛ فإن التأكيده في المكسورة للإسناد ؛ وهذه لأحد الطرفين .

الثالث : « كأن » ، وفيها التشبيه للتوكيد إن كانت بسيطة ، وإن كانت مركبة من

(٢) سورة الأنبياء ١٠٠

(٤) سورة التوبة ٦٣

(٦) سورة المؤمنين ١٧

(١) سورة الأنبياء ١٠١

(٣) سورة يوسف ٩٠

(٥) سورة الأنعام ٥٤

(٧) سورة الإخلاص ١ .

كاف التشبيه و « أن » ، فهي متضمنة لأن فيها ما سبق وزيادة .

قال الزمخشري : والفصل^(١) بينه وبين الأصل - أى بين قولك : « كأنه أسد » ، وبين « إنه كالأسد » - أنك مع كأن بان على التشبيه من أول الأمر ، وتم بعد مضي صدره على الإثبات .

وقال الإمام في « نهاية الإيجاز » : اشترك الكاف وكأن في الدلالة على التشبيه ، وكأن أبلغ ، وبذلك جزم حازم في « منهج البلغاء » وقال : وهي إنما تستعمل حيث يقوى الشبه ؛ حتى يكاد الرائي يشك في أن المشبه هو المشبه به أو غيره ، ولذلك قالت بليز :
 ﴿ كَأَنَّهُ هُوَ ﴾^(٢) .

الرابع : « لكن » ، لتأكيد الجمل ، ذكره ابن عصفور ، والتنوخي في « الأقصى » وقيل : للتأكيد مع الاستدراك . وقيل : للاستدراك المجرد ، وهي أن يثبت لما بعدها حكم يخالف ما قبلها ؛ ومثلها « ليت » و « لعل » و « لعن » في لغة بني تميم لأنهم يبدلون همزة « أن » المفتوحة عينا ؛ ومن ذكر أنها من المؤكدات التنوخي .

الخامس : لام الابتداء ، نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾^(٣) وهي تفيد تأكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها في باب « إن » عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدتين ؛ ولأنها تدل بجهة التأكيد ، وإن تدل بجهتين : العمل والتأكيد ، والدال بجهتين مقدم على الدال بجهة كمنظيره في الإثبات وغيره . وإذا جاءت مع « إن » كان بمنزلة تكرار الجملة ثلاث مرات ، لأن « إن » أفادت التكرير مرتين ؛ فإذا دخلت اللام صارت ثلاثاً .

(١) الفصل ٣٠١

(٢) سورة النمل ٤٢

(٣) سورة إبراهيم ٣٩

وعن الكسائي أن اللام لتوكيد الخبر « وإن » لتأكيد الاسم ؛ وفيه تجوز ، لأن
لتأكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر .

السادس : الفصل ، وهو من مؤكدات الجملة ؛ وقد نص سيبويه على أنه يفيد التأكيد ، وقال
في قوله تعالى : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ ^(١) « أنا » وصف للباء في ﴿ تَرَنِ ﴾ يزيد
تأكيدا ^(٢) وهذا صحيح ، لأن المضمير يؤكد الضمير ، وأما تأكيد المظهر بالمضمير فلم يعمد ،
ولهذا سماه بعضهم « دعامة » ، لأنه يدعم به الكلام ، أي يقوى ، ولهذا قالوا : لا يجاء مع
التوكيد ، فلا يقال : « زيد نفسه هو الفاضل » . ووافق على ذلك ابن الحاجب في شرح
« المفصل » وخالف في أماليه فقال : ضمير الفصل ليس توكيداً ، لأنه لو كان ، فإما لفظياً
أو معنوياً ، لا جائز أن يكون لفظياً ، لأن اللفظ إعادة اللفظ الأول كزيد زيد ، أو معناه
كقمت [أنا] ، والفصل ليس هو المسند إليه ولا معناه لأنه ليس مكنياً عن المسند إليه ،
ولا مفسراً ، ولا جائز أن يكون معنوياً ، لأن ألقاظه محصورة ، كالنفس والعين ، وهذا منه
نفى للتوكيد الصناعي ولبس للكلام .

وفي « البسيط » ^(٣) للواحدى عند قوله تعالى : ﴿ وَأَوَّلَتْكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٤) ،
قال سيبويه ^(٥) : دخل الفصل في قوله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ ^(٥) ، وفي
قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ ^(٦) ،
وفي قوله تعالى : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ ^(٧) ،

(٢) الكتاب ١ : ٣٩٥

(١) سورة الكهف ٣٩

(٣) البسيط في التفسير ؛ ذكره صاحب كشف الظنون .

(٥) سورة الزمل ٢٠

(٤) سورة البقرة ٥

(٧) سورة سبأ ٦ .

(٦) سورة آل عمران ١٨٠

وفي قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ ﴾ ^(١) ، وذكر أن هذا بمنزلة ما في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ ^(٢) . انتهى .

السابع : ضمير البيان للمذكر ، والقصة للمؤنث ، ويقدمونه قبل الجملة نظرا لدلالته على تعظيم الأمر في نفسه ، والإطناب فيه ، ومن ثم قيل له : الشأن والقصة ، وعادتهم إذا أرادوا ذكر جملة قد يقدمون قبلها ضميرا يكون كناية عن تلك الجملة ، وتكون الجملة خبرا عنه ، ومفسرة له ، ويفعلون ذلك في مواضع التفتيح ، والفرض منه أن يتطلع السامع إلى الكشف عنه وطلب تفسيره ، وحينئذ تورد الجملة المفسرة له .

وقد يكون لجرد التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ﴾ ^(٣) . وقد يفيد معه الانفراد ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٤) أي المنفرد بالأحدية .

قال جماعة من النحاة : « هو » ضمير الشأن و « الله » مبتدأ ثان و « أحد » خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول ، ولم يفتقر إلى عائد لأن الجملة تفسير له ، ولكونها مفسرة لم يجب تقديمها عليه ، وقيل : هو كناية عن « الله » لأنهم سألوه أن يصف ربه فنزلت . ومنه : ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ويجوز تأنيثه إذا كان في الكلام مؤنث ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٦) ، فالهاء في ﴿ فَإِنَّهَا ﴾ ضمير القصة و ﴿ تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ في موضع رفع ، خبر إن . وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ^(٧)

(٢) سورة آل عمران ١٥٩ .

(٤) سورة الإخلاص ١

(٦) سورة الحج ٤٦

(١) سورة الأنفال ٣٢

(٣) سورة طه ١٤

(٥) سورة الجن ١٩ .

(٧) سورة الشعراء ١٩٧ .

بقراءة الياء ، و « أن يعلمه » مبتدأ ، و « آية » الخبر ، والماء ضمير القصة ، وأنت لوجود « آية » في الكلام .

الثامن : تأكيد الضمير ؛ ويجب أن يؤكّد المتصل بالمنفصل إذا عطف عليه كقوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ أَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾^(٢) .

وقيل : لا يجب التأكيد ؛ بل يشترط الفاصل بينهما ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾^(٣) ، فعطف ﴿ آبَاؤُنَا ﴾ على المضمرة المرفوعة ؛ وليس هنا تأكيد بل فاصل ؛ وهو ﴿ لا ﴾ .

وهذا لاجبة فيه ؛ لأنها دخلت بعد واو العطف ؛ والذي يقوم مقام التأكيد ؛ يأتي قبل واو العطف ؛ كآيات المقدمة ، بدليل قوله : ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ ﴾^(٤) .

ومنه من لم يشترط فاصلا ، بدليل قوله : ﴿ إِمَّا أَنْ تُتْلَىٰ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ﴾^(٥) ، فأكد السحرة ضمير أنفسهم في الإلقاء دون ضمير موسى ؛ حيث لم يقولوا : « إِمَّا أَنْ تُتْلَىٰ أَنْتَ » .

وفيه دليل على أنهم أحبوا التقديم في الإلقاء لعلمهم بأنهم يأتون بسحر عظيم يقرر عظمته في أذهان الحاضرين فلا يرفعها ما يأتي بعدها على زعمهم . وإنما ابتدءوا بموسى

(٢) سورة المائدة ٢٤

(٤) سورة هود ١١٢

(١) سورة البقرة ٣٨

(٣) سورة الأنعام ١٤٨

(٥) سورة الأعراف ١١٤

فرضوا عليه البداءة بالإلقاء على عادة العلماء والصناع في تأديبهم مع قرنائهم . ومن ثم قيل :
تأدبوا تهذبوا .

وأجيب بأنه إنما لم يؤكد في الآية لأنه استغنى عن التأكيد بالتصريح بالأولية في
قوله : ﴿ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى ﴾ ^(١) ، وهذا جواب بياني لا نحوي .

فإن قيل : ما وجه هذا الإطناب؟ وهلا قالوا : « إما أن تلقى وإما أن تلقى » ؟ .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : لفظي ، وهو المزوجة لرؤس الآي على سياق خواتمها ، من أول السورة
إلى آخرها .

والثاني : معنوي ، وهو أنه سبحانه أراد أن يخبر عن قوة أنفس السحرة واستطاعتهم
عند أنفسهم على موسى ؛ فجاء عنهم باللفظ أتم وأوفى منه في إسنادهم الفعل إليه .

ذكر ذلك ابن جني في « خاطرياته » ثم أورد سؤالاً وهو : إنا نعلم أن السحرة لم
يكونوا أهل لسان فيذهب بهم هذا المذهب من صيغة الكلام ! وأجاب بأن جميع ماورد
في القرآن حكاية عن غير أهل اللسان من القرون الخالية إنما هو من معروف معانيهم ؛
وليست بحقيقة ألفاظهم ، ولهذا لا يشك في أن قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسَاحِرٌ أَوْ يَدَّانِ
أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى ﴾ ^(٢) أن هذه الفصاحة
لم تجر على لغة المعجم .

التاسع : تصدير الجملة بضمير مبتدأ يفيد التأكيد ؛ ولهذا قيل بإفادة الحصر ، ذكره
الزحشرى في مواضع من كشافه .

(١) سورة طه ٦٥

(٢) سورة طه ٦٣ .

قال في قوله تعالى : ﴿ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ ^(١) معناه الحصر ، أى لا يؤمن بالآخرة إلا هم .

وقال في قوله : ﴿ أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ ﴾ ^(٢) أن معناه لا ينشر إلا هم ، وإن المنكر عليهم ما يلزمهم حصر الألوهية فيهم . ثم خالف هذه القاعدة لما خالف مذهبه الفاسد في قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴾ ^(٣) ، فقال : هم هنا بمنزلة ما في قوله : * هم يفرشون اللبّد كل طيرة * .

في دلالة على قوة أمرهم فيما أسند إليهم ، لا على الاختصاص . انتهى .

وبيانه أن مقتضى قاعدته في هذه الآية يدلّ على خروج المؤمنين الفساق من النار ؛ وليس هذا معتقده ، فعدل عن ذلك إلى التأويل للآية بفائدة تتم له ، فجعل الضمير المذكور يفيد تأكيد نسبة الخلود لهم لا اختصاصه بهم ؛ وهم عنده بهذه المثابة لأن عصاة المؤمنين وإن خلدوا في النار على زعمه إلا أن الكفار عنده أحق بالخلود وأدخل في استحقاقه من عصاة المؤمنين ، فتخيل في تخريج الآية على قاعدة مذهبه من غير خروج عن قاعدة أهل المعاني في اقتضاء تقديم الضمير الاختصاص . والجواب عن هذا أن إفادة تقديم الضمير المبتدأ للاختصاص والحصر أقوى وأشهر عندهم من إفادة مجرد التمسك في الصفة ، وقد نص الجرجاني في « دلائل الإعجاز » على أن إفادة تقديم الفاعل على الفعل للاختصاص جليلة وأما إرادة تحقيق الأمر عند السامع أنهم بهذه الصفة ، وأنهم متمكنون منها فليست جليلة ، وإذا كان كذلك فلا يعدل عن المعنى الظاهر إلا بدليل ، وليس هنا ما يقتضى إخراج الكلام عن معناه الجلي ، كيف وقد صحت الأحاديث وتواترت على أن العصاة يخرجون من النار بشفاعته محمد صلى الله عليه وسلم وشفاعة غيره ، حتى لا يبقى فيها موحّد أبدا ! فهذه

(١) سورة البقرة ٤

(٢) سورة الأنبياء ٢١

(٣) سورة البقرة ١٦٧ .

الآية فيها دليل لأهل السنة على انفراد الكفار بالخلود في النار واختصاصهم بذلك، والسنة المتواترة موافقة، ولا دليل للمخالف سوى قاعدة الحسن والقبیح العقلین وإلزامهم الله تعالى بما لا ينبغي لهم أن يلزموه من عدم العفو وتحقيق العقاب والخلود الأبدی للمؤمنين في النار. نعوذ بالله من ذلك !

فائدة

[مواضع إفادة الحصر]

لا تخص إفادة الحصر بتقديم الضمير المبتدأ ، بل هو كذلك إذا تقدم الفاعل ، أو المفعول ، أو الجار أو الجرور المتعلقة بالفعل ؛ ومن أمثاله قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ ^(١) فإن الإيمان لما لم يكن منحصرا في الإيمان بالله بل لا بد معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر ، وغيره مما يتوقف صحة الإيمان عليه بخلاف التوكل فإنه لا يكون إلا على الله وحده لتفرده بالقدرة والعلم القديمين الباقيين - قدم الجار والجرور فيه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره ، لأن غيره لا يملك ضرا ولا نفعا فيتوكل عليه ؛ ولذلك قدم الظرف في قوله : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ ^(٢) ، ليفيد النفي عنها قط واختصاصها بذلك ، بخلاف تأخيره في : ﴿ لَا رَبِّبَ فِيهِ ﴾ ^(٣) ، لأن نفي الرب لا يختص بالقرآن بل سائر الكتب المنزلة ، كذلك .

(٢) سورة الصافات ٤٧

(١) سورة الملك ٢٩

(٣) سورة البقرة ٢ .

العاشر : منها « هاء » التنبيه في النداء ، نحو : « يَا أَيُّهَا » ، قال سيبويه : وأما الألف والهاء اللتان لحقنا « أيا » توكيدا فكأنك كررت « يا » مرتين إذا قلت : « يَا أَيُّهَا » وصار الاسم تنبيها .

هذا كلامه . وهو حسن جدا ، وقد وقع عليه الزمخشري فقال : وكلمة التنبيه المقعمة بين الصفة وموصوفها لفائدة تبين معاضدة حرف النداء ومكاتفته بتأكيد معناه ووقوعها عوضا مما يستحقه ، أى من الإضافة .

الحادى عشر : « يا » الموضوع للبعيد إذا نودى بها القريب الفطن قال الزمخشري : إنه للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذى يتلوه معتنى به جدا .

الثانى عشر : « الواو » ، زعم الزمخشري أنها تدخل على الجملة الواقعة صفة لتأكيد ثبوت الصفة بالموصوف ، كما تدخل على الجملة الحالية ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَذِبُهُمْ ﴾^(٢) والصحيح أن الجملة الموصوف بها لا تقترن بالواو ، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع فى الصفات بل الجملة حال من « قرية » لكونها عامة بتقديم « إلا » عليها .

الثالث عشر : إما المكسورة ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾^(٣) ، أصلها « إن » الشرطية زيدت « ما » تأكيدا . وكلام الزجاج يقتضى أن سبب اللحاق نون التوكيد .

(٢) سورة الكهف ٢٢

(١) سورة الحجر ٤

(٣) سورة البقرة ٣٨ .

وقال الفارسيّ : الأمر بالعكس ؛ لمشابهة فعل الشرط بدخول « ما » للتأكيّد بالفعل المقسم عليه من جهة أنها كالعدم في القسم لما فيها من التأكيّد . وجميع ما في القرآن من الشرط بعد « إما » توكيده بالنون ، قال أبو البقاء : وهو القياس^(١) ، لأن زيادة « ما » مؤذنة بإرادة شدة التوكيد . واختلف النحاة : أتلتزم النون المؤكدة فعل الشرط عند وصل « إما » أم لا ؟ فقال المبرد والزجاج : يلزم ولا تحذف إلا ضرورة . وقال سيبويه وغيره : لا تلزم فيجوز إثباتها وحذفها ، ولإثبات أحسن . ويجوز حذف « ما » وإثبات النون ، قال سيبويه : إن ثبت لم تقم النون ، كما أنك إذا أثبت لم تجب بما . انتهى .

وجاء السماع بعدم النون بعد « إما » كقول الشاعر :

فإما ترينى ولى لمة فإن الحوادث أودى بها

الرابع عشر : أمّا المفتوحة ، قال الزمخشريّ في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾^(٢) ، إنها تفيد التأكيّد .

الخامس عشر : ألا الاستفتاحية ، كما صرح به الزمخشريّ ، في قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ الْمُفْسِدُونَ ﴾^(٣) ، ويبدل عليه قولهم : إنها للتحقيق ، أى تحقيق الجملة بعدها ، وهذا معنى التأكيّد ، قال الزمخشريّ : ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم ، نحو : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾^(٤) .

(١) إملاء مامن به الرحمن .

(٢) سورة البقرة ٢٦

(٣) سورة البقرة ١٢

(٤) سورة يونس ٦٢

السادس عشر : ما النافية ، نحو : ما زيد قائماً أو قائم ، على لغة تميم ، جعل سيبويه فيها معنى التوكيد ؛ لأنه جعلها في النفي جواباً لقد في الإثبات ، كما أن « قد » فيها معنى التوكيد ، فكذلك ما جعل جواباً لها . ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل .

السابع عشر : الباء في الخبر ؛ نحو ما زيد بمنطلق ، قال الزمخشري في كشافه القديم : هي عند البصريين لتأكيد النفي . وقال الكوفيون : قولك : ما زيد بمنطلق ، جواب إن زيداً لمنطلق ، « ما » بإزاء « إن » والباء بإزاء اللام ؛ والمعنى راجع إلى أنها لتأكيد ؛ لأن اللام لتأكيد الإيجاب ، فإذا كانت بإزائها كانت لتأكيد النفي . هذا كله في مؤكدات الجملة الاسمية .

[مؤكدات الجملة الفعلية]

وأما مؤكدات الفعلية فأنواع :

أحدها : « قد » فإنها حرف تحقيق وهو معنى التأكيد ، وإليه أشار الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ^(١) معناه [حصل له الهدى] ^(٢) لا محالة .

وحكى الجوهري عن الخليل أنه لا يؤتى بها في شيء إلا إذا كان السامع متشوقاً إلى سماعه ، كقولك لمن يتشوق سماع قدوم زيد : قد قدم زيد ، فإن لم يكن ، لم يحسن المجيء بها ، بل تقول : قام زيد .

وقال بعض النحاة في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ

(٢) تكملة من الكشف ١ : ٢٠٢ .

(١) سورة آل عمران ١٠١ .

مَثَلٍ^(١) وفي قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾^(٢) : قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل إن واللام في الاسمية المجاب بها في إفادة التأكيد .
وتدخل على الماضي ؛ نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾^(٣) .

والمضارع ، نحو : ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ﴾^(٤) ، ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٥) ، قال الزمخشري : دخلت قد لتوكيد العلم .

ويرجع ذلك لتوكيد الوعيد ، وبهذا يحجب عن قولهم : إما تفيد التعليل مع المضارع .

وقال ابن أبان : تفيد مع المستقبل التعليل في وقوعه أو متعلقه ، فالأولى كقولك : زيد قد يفعل كذا ، وليس ذلك منه بالكثير ، والثاني كقوله تعالى : ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٥) ، المعنى والله أعلم : أقل معلوماته ما أنتم عليه .

ثانيها : السين التي للتفيس ، قال سيبويه في قوله تعالى : ﴿فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ﴾^(٦) معنى السين أن ذلك كائن لا محالة ، وإن تأخر إلى حين .

وجرى عليه الزمخشري فقال في قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾^(٧) السين تفيد وجود الرحمة لا محالة ، فهي تؤكد [الوعد ، كما تؤكد]^(٨) الوعيد ، في قولك : « سأنتقم منك يوماً » يعني أنك لا تفوتني وإن تبطأت .

(١) سورة الإسراء ٨٩

(٢) سورة البقرة ٨٥

(٣) سورة الشمس ٩

(٤) سورة الأنعام ٣٣

(٥) سورة النور ٦٤

(٦) سورة البقرة ١٣٨

(٧) سورة التوبة ٧١ .

(٨) زيادة من الكشاف ٢ : ٢٢٦

ونحوه: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾^(١). ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٢)
﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجُورَهُمْ﴾^(٣) ، لكن قال في قوله تعالى : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ
رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٤) ، معنى الجمع بين حرفي التأكيد والتأخير ، أن العطاء كائن لا محالة
وإن تأخر .

وقد اعترض عليه بأن وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين ، وبأن الوجوب
المشار إليه بقوله : «لا محالة» لا إشعار للسين به .

وأجيب بوجهين :

أحدهما : أن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر ، فإذا كان المقام ليس مقام
تأخير لكونه بشارة تمحضت لإفادة الوقوع ، وتحقيق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب .
وفيه نظر لأن ذلك يستفاد من المقام لا من السين .

والثاني : أن السين يحصل بها ترتيب الفائدة ؛ لأنها تفيد أمرين : الوعيد والإخبار
بطرقه ، وأنه متراخ ، فهو كالإخبار بالشئ مرتين ؛ ولا شك أن الإخبار بالشئ
وتعيين طريقه مؤذن بتحقيقه عند الخبر به .

ثالثها : النون الشديدة ؛ وهي بمنزلة ذكر الفعل ثلاث مرات وبالحقيقة ، فهي بمنزلة
ذكره مرتين .

قيل : وهذان النونان لتأكيد الفعل في مقابلة تأكيد الاسم بإن واللام ؛ ولم يقع

(٢) سورة الضحى ٥

(٤) الكشاف ٤ : ٦١٢

(١) سورة مريم ٩٦

(٣) سورة النساء ١٥٢ .

في القرآن التأكيد بالخفيقة إلا في موضعين : ﴿ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّاعِرِينَ ﴾^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾^(٢) .

ولما لم يتجاوز الثلاثة في تأكيد الأسماء فكذلك لم يتجاوزها في تأكيد الأفعال ، قال تعالى : ﴿ فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أُمَمُهُمْ رُويِدًا ﴾^(٣) ، لم يزد على ثلاثة : مهل ، وأمهل ، ورويدها ، كلها بمعنى واحد ، وهن : فعلان واسم فعل .

رابعاً : ﴿ لَنْ ﴾ ، لتأكيد النفي كإِنْ في تأكيد الإثبات ؛ فتقول : لا أبرح ، فإذا أردت تأكيد النفي ، قلت : لن أبرح .

قال سيبويه : هي جواب لمن قال : سيفعل . يعنى والسين للتأكيد فجوابها كذلك . وقال الزمخشري : « لن » تدل على استغراق النفي في الزمن المستقبل ، بخلاف « لا » ، وكذا قال في « المفصل » :^(٤) لن لتأكيد ما تعطيه ، لا من نفي المستقبل . وبني على ذلك مذهب الاعتزال في قوله تعالى : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾^(٥) قال : هو دليل عن نفي الرؤية في الدنيا والآخرة ؛ وهذا الاستدلال حكاه إمام الحرمين في « الشامل » عن المعتزلة ورد عليهم بقوله تعالى لا يهود : ﴿ فَتَمَنُّوا أَلَمُوتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾^(٦) ثم أخبر عن عامة الكفرة أنهم يتمنون الآخرة فيقولون : ﴿ يَالَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ ﴾^(٧) ، يعنى الموت .

ومنهم من قال : لا تنفي الأبد ، ولكن إلى وقت ، بخلاف قول المعتزلة ، وأن النفي « بلا » أطول من النفي « بلن » ؛ لأن آخرها ألف ، وهو حرف يطول فيه النفس ، فناسب طول المدة بخلاف لن

(٢) سورة العلق ١٥

(٤) ص ٣٠٧ .

(٦) سورة البقرة ٩٤ ، ٩٥

(١) سورة يوسف ٣٢

(٣) سورة الطارق ١٧

(٥) سورة الأعراف ١٤٣

(٧) سورة الحاقة ٢٧ .

ولذلك قال تعالى : ﴿لَنْ تَرَانِي﴾^(١) وهو مخصص بدار الدنيا
وقال : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(٢) ، وهو مستغرق لجميع أزمنة الدنيا والآخرة ،
وعلى أن الألفاظ تشاكل المعاني ولذلك اختصت لا بزيادة مدة .
وهذا اللفظ من رأى للمعتزلة ، ولهذا أشار ابن الزمكلى فى « التبيان » بقوله :
لا تنفى ما بعد ، ولن تنفى ما قرب . وبحسب المذهبين أولوا الآيتين : قوله تعالى : ﴿وَلَنْ
يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾^(٣) ، ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾^(٤) .

ووجه القول الثانى أن ﴿لَا يَتَمَنَّوْهُ﴾ جاء بعد الشرط فى قوله تعالى : ﴿إِنْ زَعَمْتُمْ
أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾^(٥) ، وحرف الشرط يعم كل
الأزمنة ، فقول بلا ، ليم ما هو جواب له ، أى زعموا ذلك فى وقت ما قيل لهم : تمنوا الموت ،
وأما ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ﴾^(٦) ، فجاء بعد قوله : ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ
خَالِصَةً﴾^(٧) ، أى إن كانت لكم الدار الآخرة فتمنوا الموت الآن ، استعجالا للسكون
فى دار الكرامة التى أعدها الله لأوليائه وأحبابه . وعلى وفق هذا القول جاء قوله :
﴿لَنْ تَرَانِي﴾^(٨) .

قلت : والحق أن لا ولن لجرد النفى عن الأفعال المستقبلية ، والتأيد وعدمه يؤخذان
من دليل خارج ، ومن احتج على التأيد بقوله : ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(٩) ،
وبقوله : ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾^(١٠) عورض بقوله : ﴿فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾^(١١) ،
ولو كانت للتأيد لم يقيد منفيها باليوم ، وبقوله : ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾^(١٢) ، ولو كانت

(٢) سورة الأنعام ١٠٣

(٤) سورة الأنعام ١٠٣

(٦) سورة الحج ٧٣

(٨) سورة البقرة ٩٥

(١) سورة الأعراف ١٤٣

(٣) سورة البقرة ٩٥

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٧) سورة مريم ٢٦

للتأيد لكان ذكر الأبد تكريرا والأصل عدمه ، وبقوله : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾^(١) ، لا يقال : هي مقيدة فلم تفد التأيد ، والكلام عند الإطلاق ، لأن الخصم يدعى أنها موضوعة لذلك ، فلم تستعمل في غيره . وقد استعملت لا للاستغراق الأبدى في قوله تعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾^(٣) ، ﴿ وَلَا يَشُودُهُ حِفْظُهُمَا ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾^(٥) ، وغيره مما هو للتأيد ، وقد استعملت فيه « لا » دون « لن » ؛ فهذا يدل على أنها مجرد النفي ، والتأيد يستفاد من دليل آخر ،

القسم الثاني

الصفة

وهي مخصصة إن وقعت صفة للذكر ، وموضحة للمعرفة

[الأسباب التي تأتي الصفة من أجلها]

وتأتي لأسباب :

أحدها : لمجرد المدح والثناء ، ومنه صفات الله تعالى ، كقوله : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾^(٥) ، فليس ذكر الوصف هنا للتمييز لأنه ليس له مثل - تعالى الله عن ذلك -

(١) سورة طه ٩١

(٢) سورة فاطر ٣٦

(٣) سورة البقرة ٢٥٥

(٤) سورة الأعراف ٤٠

(٥) سورة فاتحة الكتاب ١ .

حتى يوضح بالصفة . وأخذ أبو الطيب هذا المعنى فذكر أسامى بعض ممدوحه^(١) ، ثم قال :

أَسَامِيًّا لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً وَإِنَّمَا لَذَّةٌ ذَكَرْنَاهَا^(٢)

فقوله : « لم تزد » بيان أنها للإطناب والثناء ، لا للتعريف والتبيين .

وقيل : إن الصفات الجارية على القديم سبحانه المراد بها التعريف ، فإن تلك الصفات حاصلة له ، لا مجرد الثناء ، ولو كانت للثناء لكان الاختيار قطعاً ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾^(٣) ، فهذا الوصف المدح ليس غير ؛ لأنه ليس يمكن أن يكون ثمة نبيون غير مسلمين ، كذا قاله الزمخشري .

قال : وأريد^(٤) بها التعريض باليهود ؛ وأنهم بعداء من ملة الإسلام التي هي دين الأنبياء كلهم [في القديم والحديث]^(٥) ، وأن اليهود^(٦) بمعزل عنها .

والتحقيق أن هذه الصفة للتمييز ، وقد أطلق الله وصف الإسلام على الأنبياء وأتباعهم ؛ والأصل في المدح التمييز بين الممدوح وغيره بالأوصاف الخاصة ، والإسلام وصف عام ، فوصفهم بالإسلام ، إما باعتبار الثناء عليه أو الثناء عليهم بعد النبوة تعظيماً وتشريفاً له ، أو^(٧) باعتبار أنهم بلغوا من هذا الوصف غايته ؛ لأن معنى^(٨) ذلك يرجع إلى معنى الاستسلام والطاعة الراجعين إلى تحقيق معنى العبودية ، التي هي أشرف أوصاف العباد ، فكذلك يوصفون بها في أشرف حالاتهم ، وأكمل أوقاتهم . وقوله تعالى حكاية عن إبراهيم

(١) ت : « منها بعض ممدوحه » .

(٢) ديوانه ٤ : ٢٧٤ ؛ من قصيدة يمدح فيها عضد الدولة .

(٣) سورة المائدة ٤٤

(٤) الكشف ١ : ٤٩٥

(٥) تكملة من الكشف

(٦) الكشف : « اليهودية »

(٧) ت : « وباعتبار » .

(٨) ت : « معناه » .

وإسماعيل : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾^(١) أى ، مستسلمين لأمرك ، لقضائك ، وكذا قول يوسف : ﴿ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا ﴾^(٢) ، وكذلك قوله : ﴿ النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا ﴾^(٣) تنويه بقدر الإسلام ، وتنبيه على عظم أمره ، فإن الصفة تعظم بعظم موصوفها كما وصفت الملائكة المقربون بالإيمان في قوله : ﴿ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾^(٤) تنويهاً بقدر الإيمان ، وحضاً للبشر على التحلى به ، ليكونوا كالمقربين في وصف الإيمان ، حتى قيل : أوصاف الأشراف ؛ أشرف الأوصاف .

الثانى : لزيادة البيان ، كذا قاله ابن مالك ؛ ومثله بقوله تعالى : ﴿ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ﴾^(٥) .

وليس ما قاله بواضح ؛ فإن « رسول الله » كما يستعمل فى نبينا صلوات الله وسلامه عليه ، يستعمل فى غيره بطريق الوضع ، وتعريفه إنما حصل بالإضافة .

فإن قال : قد كثر استعماله فى نبينا صلى الله عليه وسلم ، حتى إنه لم يبق الذهن يتبادر إلا إليه !

قلنا : ليس هذا من وضعه^(٦) بل ذلك من الاستعمال ، وقد استعمل فى غيره ، قال تعالى : ﴿ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾^(٧) وفى موضع آخر : ﴿ رُسُلُ اللَّهِ ﴾^(٨) وفى حق عيسى : ﴿ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾^(٩) ، وفى حق موسى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾^(١٠) .

(٢) سورة يوسف ١٠١

(٤) سورة المؤمن ٧

(٦) ت : « من وصفه »

(٨) سورة الأنعام ١٢٤

(١٠) سورة الزمل ١٥

(١) سورة البقرة ١٢٨

(٣) سورة المائدة ٤٤

(٥) سورة الأعراف ١٥٨

(٧) سورة الأعراف ١٥٨

(٩) سورة آل عمران ٤٩

ثم إن الصفة إنما تكون مثل الموصوف أو دونه في التعريف، وأما أن تكون فوقه فلا ؛ لأنها على كل حال تابعة والتابع دون المتبوع .

فإن قيل : كيف يصح أن يزال إبهام الشيء بما هو أبهم منه ؟

فالجواب : أن التعريف لم يقع بمجرد الصفة؛ وإنما حصل بمجموع الصفة والموصوف، لأنها كالشيء الواحد .

الثالث : تعيينه للجنسية، كقوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾^(١) ، لأن المعنى بدابة والذي سيق له الكلام الجنسية لا الأفراد ، بدليل قوله تعالى : ﴿إِلَّا أُمَّمٌ مُّثَالَكُمُ﴾^(٢) ، فجمع ﴿أُمَّمٌ﴾ محقق لإرادة الجنس من الوصف اللازم للجنس المذكور ، وهو كون الدابة غير منفكة عن كونها في الأرض ، وكون الطائر غير منفك كونه طائرا بجناحيه ، لينتفى توهم الفردية ، هذا معنى ما أشار إليه السكاكي في « المفتاح »^(٣) .

وحمل بعضهم كلامه على أنه إنما ذكر الوصف ليُعلم أن المراد ليس دابة مخصوصة ، وهو بعيد ، لأن ذلك معلوم قطعا بدون الوصف ، لأن النكرة المنفية - لاسيما مع « من » الاستغراقية - قطعية .

وقال الزمخشري : إن^(٣) معنى زيادة ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ و ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ يفيد زيادة

(١) سورة الأنعام ٣٨

(٢) المفتاح ص ١٠١ ، وعبارته بعد أن أورد الآية . ذكر : ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ مع ﴿دَابَّةٍ﴾ ،

و ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ مع ﴿طَائِرٍ﴾ ، لبيان القصد من لفظ « دابة » ولفظ « طائر » ؛ وإنما هو إلى الجنس وتقريرهما .

(٣) الكشف ٢ : ١٦ .

التعميم والإحاطة ؛ حتى كأنه قيل : « وما من دابة من جميع ما في ^(١) الأرض ، وما من طائر [في جو السماء] ^(٢) من جميع ما يطير بجناحيه [إلا أمم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها] » ^(٣).

ويحتمل أن يقال : إن الطيران لما كان يوصف به من يعقل كالجان والملائكة ، فلم يقل : ﴿ بجناحيه ﴾ لتوهم الاختصار على جنسها ممن يعقل ، فقيل : ﴿ بجناحيه ﴾ ليفيد إرادة هذا الطير المعتقد فيه عدم العقولية بعينه .

وقيل : إن الطيران يستعمل لغة في الخفة ، وشدة الإسراع في المشي ، كقول الحماسي ^(٤) :

* طَارُوا إِلَيْهِ زَرَفَاتٍ وَوُحْدَانَا *

فقوله : ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ رافع لاحتمال هذا المعنى .

وقيل : لو اقتصر على ذكر الطائر فقال : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ ﴾ لكان ظاهر العطف يوم : « ولا طائر في الأرض » ؛ لأن المعطوف عليه إذا قيّد بظرف أو حال يقيّد به المعطوف ، وكان ذلك يوم اختصاصه بطير الأرض الذي لا يطير بجناحيه ، كالديك والإوز والبط ونحوها ، فلما قال : ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ زال هذا الوم ، وعلم أنه ليس بطائر مقيد ؛ إنما تقيدت به الدابة .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ مع أن المعلوم أن الفساد

(١) الكشاف : « في جميع الأرضين السبع »

(٢) تكملة من الكشاف .

(٣) هو أنيف بن قريط الغنبري ، وصدره :

* كُنَّا إِذَا مَا أَتَانَا صَارَخَ قَرْعٌ *

وانظر ديوان الحماسة ١ : ٢٢ - بشرح الرزوقي .

لا يقع إلا في الأرض ، قيل : في ذكرها تنبيهٌ على أن المحلّ الذي فيه شأنكم وتصرفكم ومنه مادة حياتكم - وهي سترة أموالكم - جدير ألا يُفسد فيه ، إذ محل الإصلاح لا ينبغي أن يجعل محلّ الإفساد .

وهذا بخلاف قوله تعالى في سورة براءة : ﴿ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾^(١) لأن المراد نفي النصير عنهم في جميع الأرض ، فلو لم يُذكر لاحتمل أن يكون ذلك خاصاً ببعضها .

وأما قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا بَأْسٌ كُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾^(٣) ومحوها من المقيد - إذ القول لا يكون إلا بالفم ، والأكل إنما يكون في البطن - ففوائده مختلفة :

قيل : ﴿ بأفواههم ﴾ للتنبيه على أنه قول لا دليل عليه ؛ بل ليس فيه إلا مجرد اللسان ، أى لا يعضده حجة ولا برهان ، وإنما هو لفظ فارغ من معنى تحتة ، كالألفاظ المهمة التي هي أجراس ونغم ، لا تدلّ على شيء مؤثر ؛ لأن القول الدال على معنى قولٌ بالفم ومؤثر في القلب ، وما لا معنى له مقولٌ بالفم لا غير ؛ أو للراد بالقول المذهب ؛ أى هو مذهبهم بأفواههم لا بقلوبهم ؛ لأنه لا حجة عليه توجب اعتقاده بالقلب .

وقيل : إنه رافع لتوهم إرادة حديث النفس ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾^(٤) .

(٢) سورة النساء ١٠

(٤) سورة المجادلة ٨ .

(١) سورة التوبة ٧٤

(٣) سورة الحج ٤٦

وقيل : لأن القول يُطلق على الاعتقاد، فأفاد ﴿بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ التنصيصَ على أنه باللسان دون القلب ، ولو لم يقيد لم يستفد هذا المعنى ؛ ويشهد له : ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ ...﴾^(١) الآية ، فلم يكذب ألسنتهم ، بل كذب ما انطوى عن ضمائرهم ؛ من خلافه .

وإنما قال : ﴿فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾^(٢) ، لأنه يقال : أكل في بطنه ، إذا أمعن ، وفي بعض بطنه ، إذا اقتصر ، قال :

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِصٌ^(٣)
فَكَانَهُ قِيلَ : يَا كُلُونِ مَا يَجُورُ - إِذَا امْتَلَأَتْ بُطُونُهُمْ - نَارًا .

وإنما قال : ﴿الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾^(٤) ، فإنه سبحانه لما دعاهم إلى التفكير والتأمل وسماع أخبار مَنْ مضى من الأمم ، وكيف أهلكهم بتكذيبهم رسوله ومخالفتهم لهم قال : ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾^(٥) .

قال ابن قتيبة : وهل شيء أبلى في العظمة والعزّة من هذه الآية ! لأن الله تعالى أراد : أفلم يسيروا في الأرض فينظروا إلى آثار قوم أهلكهم الله بالكفر والعتوّ فيروا بيوتاً خاوية قد سقطت على عروشها ، وبثراً يشرب أهلها فيها قد عطلت ، وقصراً بناه ملكه بالشيد خلا من السكن ، وتلأعى بالخراب ، فيتعظوا بذلك ، ويخافوا من عقوبة الله ، مثل الذي نزل بهم !

(١) سورة المنافقون ١

(٢) سورة النساء ١٠

(٣) البيت من شواهد الكشف ١ : ٣٦٩ ؛ قال صاحب مشاهد الإنصاف على شواهد الكشف :

« أي كلوا في بعض بطونكم ، وأفرد البطن لأمن اللبس ؛ أي لاتعلاؤها فإن أطلعتموني عفتم عن الطعام .

ثم قال : فإن زمانكم ، أي أمرتكم بذلك لأن زمانكم مجذب ، والخميس : الضامر البطن ، فشبه الزمان المجذب بالرجل الجائع على طريق الكناية ، ووصفه بالخمس تخييل فكك » .

(٤) سورة الحج ٤٦ .

ثم ذكر تعالى أن أبصارهم الظاهرة لم تَنَمَ عن النظر والرؤية وإن عميت قلوبهم التي في صدورهم .

وقيل : لما كانت العين قد يُعنى بها القلب ، في نحو قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي ﴾^(١) ، جاز أن يُعنى بالقلب العين ، فقيد القلوب بذكر محلها رفعا لتوهم إرادة غيرها .

وقيل : ذكر محل العمى الحقيقي الذي هو أولى باسم العمى من عمى البصر ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس الشديدُ بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب » ، أى هذا أولى بأن يكون شديدا منه ، فعنى القلب هو الحقيقي لاعمى البصر ، فأعنى القلب أولى أن يكون أعمى من أعمى العين ، فنبه بقوله : ﴿ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾^(٢) على أن العمى الباطن في العضو الذي عليه الصدر ، لا العمى الظاهر في العين التي محلها الوجه .

فوائد تتعلق بالمصنف

الأولى

[الصفة العامة لا تأتي بعد الصفة الخاصة]

اعلم أن الصفة العامة لا تأتي بعد الصفة الخاصة ؛ لا تقول : هذا رجل فصيح متكلم ، لأن التكلم أعم من الفصيح ؛ إذ كل فصيح متكلم ولا عكس .
وإذا تقرر هذا أشكل قوله تعالى : ﴿ وَآذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ

الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا^(١) إذ لا يجوز أن يكون ﴿نَبِيًّا﴾ صفة لـ «رسول» ، لأن النبي أعم من الرسول ، إذ كل رسول من الآدميين نبي ولا عكس .

والجواب أن يقال : إنه حال من الضمير في ﴿رَسُولًا﴾ والعامل في الحال ما في «رسول» من معنى «يرسل» ، أى كان إسماعيل مرسلًا في حال نبوته ، وهى حال مؤكدة ، كقوله : ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا^(٢)﴾ .

الثانية

تأتى الصفة لازمة لا للتقييد

كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ^(٣)﴾ قال الزمخشري : هى^(٤) كقوله : ﴿وَأَنْ تَشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا^(٥)﴾ ؛ وهى صفة لازمة نحو قوله : ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ^(٦)﴾ جىء بها للتوكيد ؛ لا أن يكون فى الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه برهان . ويجوز أن يكون اعتراضاً بين الشرط والجزاء ، كقولك : من أحسن إلى زيد - لا أحق بالإحسان منه - فالله مثيبه .

وقال الماتريدى^(٧) : هذا لبيان خاصة الإشراف بالله ألا تقوم على صحته حجة ، لا بيان أنه نوعان ، كما فى قوله : ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ^(٦)﴾ هو بيان خاصة الطيران ، لا أنه نوعان .

(٢) سورة البقرة ٩١

(٤) الكشاف ٣ : ١٦٣

(٦) سورة الأنعام ٣٨

(١) سورة مريم ٥٤

(٣) المؤمنون ١١٧

(٥) سورة آل عمران ١٥١

(٧) هو أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدى ، إمام علم الكلام ، منسوب إلى ماتريد ، محقق بمرقند وصاحب كتاب التوحيد ، وأوهام المعتزلة ، والرد على القرامطة وغيرها وله تفسير ينسب إليه توفى سنة ٣٢٣ : الفوائد البهية ص ١٩٥

وقوله : ﴿ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾^(١) والسَّفَه لا يكون إلا عن جهل . وقيل ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ بمقدار قبحه .

وقوله : ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾^(٢) ، ولا يكون قتلهم إلا كذلك لأن معناه « بغير الحق » في اعتقادهم ؛ لأن التصريح بصفة فعلهم القبيح أبلغ في ذمهم وإن كانت تلك الصفة لازمة للفعل ، كما في عكسه : ﴿ قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ ﴾^(٣) لزيادة معنى في التصريح بالصفة .

وقال بعضهم : ولأن قتل النبي قد يكون بحق ، كقتل إبراهيم عليه السلام ولده ، ولو وُجد لكان بحق . وقال الزمخشري : إنما قيده لأنهم لم يقتلوا ولم يفسدوا في الأرض ، وإلا استوجبوا القتل بسبب كونه شبهة .

وإنما نصحوهم ودعومهم إلى ما ينفعهم فقتلوهم ، ولو أنصفوا من أنفسهم لم يذكروا وجهاً يوجب عندهم القتل^(٤) .

وكقوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفْتَ وَلَا فَسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾^(٥) ؛ مع أن ذلك منهي عنه في غير الحج أيضاً ، لكن خصص بالذكر هنا لتأكيد الأمر وخطره في الحج ، وأنه لو قدّر جواز مثل ذلك في غير الحج لم يجز في الحج ، كيف وهو لا يجوز مطلقاً !

وقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(٦) ولم يذكر مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾^(٧) ، لأن الرياء يقع في الحج كثيراً ، فاعتنى فيه بالأمر بالإخلاص .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ ﴾^(٨) واتباع الهوى لا يكون إلا كذلك .

(١) سورة الأنعام ١٤٠	(٢) سورة البقرة ١٩٦
(٣) سورة الأنبياء ١١٢	(٤) الكشاف ١ : ١٠٩ مع تصرف في العبارة
(٥) سورة البقرة ١٩٢	(٦) سورة البقرة ١٩٦
(٧) سورة البقرة ١٨٧	(٨) سورة القصص ٥٠

وقيل : بل يكون الهوى في الحق ، فلا يكون من هذا النوع .
 وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ^(١) ، فإن حكمه تعالى حسن
 لمن يوقن ولمن لا يوقن ، لكن لما كان القصدُ ظهور حسنه والاطلاع عليه وصفه بذلك ؛
 لأن للوقن هو الذي يطلع على ذلك دون الجاهل .
 وقوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٢) ، والكتابة لا تكون
 إلا باليد ؛ فقائده مباشرة ذلك التحريف بأنفسهم ، وذلك زيادة في تقبيح فعلهم ؛
 فإنه يقال : كتب فلان كذا وإن لم يباشره بل أمر به ، كما في قول علي : « كتب النبي
 صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية » .

الثالثة

قد تأتي الصفة بلفظٍ والمراد غيره

كقوله تعالى : ﴿ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا ﴾ ^(٣) ؛ قيل . المراد : « سوداء ناصع » ، وقيل :
 بل على بابها .
 ومنه قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ ﴾ ^(٤) قيل : كأنه أبيضٌ سود ، وسمى الأسود
 من الإبل أصفر ، لأنه سواد تلوهُ صفرة .

الرابعة

قد تجيء للتنبيه على التعميم

كقوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ ^(٥) مع أن المعلوم أنما يؤكل إذا أثمر ،

(٢) سورة البقرة ٧٩
 (٤) سورة الرسائل ٣٣

(١) سورة المائدة ٥٠
 (٣) سورة البقرة ٦٩
 (٥) سورة الأنعام ٩٩

فقيل : فأنذته نفي توهم توقف الإباحة على الإدراك والنضج بدلالته على الإباحة من أول إخراج الثمرة .

وقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾^(٢) فإن غير مال اليتيم كذلك ، لكن إنمّا خصه بالذكّر ، لأن الطمع فيه أكثر لعجزه وقلة الناصر له ؛ بخلاف مال البالغ . أو لأن التخصيص بمجموع الحكمين ؛ وهما النهي عن قربانه بغير الأحسن .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا ﴾^(٣) ، مع أن الفعل كذلك ، وقصد به ليُعلم وجوب العدل في الفعل من باب أولى ، كقوله : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍ ﴾^(٤)

الخامسة

قد يحتمل اللفظ كثيراً من الأسباب السابقة

وله أمثلة ، منها قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾^(٥) ، فإن ابن مالك وغيره من النحويين جعلوه نعتاً ، قصد به مجرد التأكيد .

ولقائل أن يقول : إن «إلهين» مثنى و«الاثنان» للثنائية ، فافائدة الصفة؟ وفيه وجوه : أحدهما : قاله ابن الحجاز^(٦) : إن فائدتها تأكيد نهى الإشراك بالله سبحانه ، وذلك

(٢) سورة الأنعام ١٥٢

(٤) سورة الإسراء ٢٣

(١) سورة العلق ٥

(٣) سورة الأنعام ١٥٢

(٥) سورة النحل ٥١ .

(٦) هو أحمد بن الحسين ، شمس الدين بن الحجاز الإربلي الضرير ، شارح ألفية ابن مطي ، توفي

سنة ٣٧ بنية الوعاة ١٢١٠ .

لأن العبرة في النهي عن اتخاذ الإلهين ؛ إنما هو لحض كونهما اثنين فقط ، ولو وصف « إلهين » بغير ذلك من الصفات ، كقوله : « لا تتخذوا إلهين عاجزين » لأشعر بأن القادرين يجوز أن يتخذوا ، فعنى التثنية شامل لجميع الصفات ؛ فسبحان من دقت حكمته في كل شيء !

ونظير هذا ما قل الأخفش في قوله : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾^(١) .

الثاني : أن الوحدة تطلق ويراد بها النوعية ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما نحن وبنو عبد المطلب شيء واحد » ، وتطلق ويراد بها العدد ، نحو « إنما زيد رجل واحد » ، فالتثنية باعتبارها . فلو قيل : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ ﴾ فقط لصح في موضوعه أن يكون نهياً عن اتخاذ جنسين آلهة ؛ وجاز أن يتخذ من نوع واحد أعداد آلهة ؛ لأنه يطلق عليهم أنهم واحد ، لاسيما وقد يتخيل أن الجنس الواحد لا تضاداً مطلوباته ، فيصح ، فلما قال : ﴿ ائْتَيْنِ ﴾ بين فيه قبح التعدد للإله ، وأنه منزّه عن العددية . وقد أوماً إليه الزمخشري بقوله : « ألا ترى^(٢) أنك لو قلت : إنما هو إله ولم تصفه بواحد لم يحسن ، وقيل لك^(٣) : إنك نفيت الإلهية لا الوجدانية » .

الثالث : أنه لما كان النهي واقعاً على التعدد والاثنية دون الواحد أتى بلفظ الاثنين ، لأن قولك : « لا تتخذ ثوبين » يحتمل النهي عنهما جميعاً ، ويحتمل النهي عن الاقتصار عليهما ، فإذا قلت : « ثوبين اثنين » علم المخاطب أنك نهيتة عن التعدد والاثنية دون الواحد ، وأنت إنما أردت منه الاقتصار على ثوب واحد ، فتوجه النفي إلى نفس التعدد والعدد ،

(١) سورة النساء ١٧٦ ؛ وسيأتى نص جواب الأخفش في الوجه الخامس ص ٤٣٦ ، ونقله الحريري في درة القوام ١٧

(٢) الكشاف ٢ : ٤٧٥

(٣) الكشاف : « وخيل » .

فأنى باللفظ الموضوع له ، الدالّ عليه فكأنه قال : « لا تعدّد الآلهة ، ولا تتخذ عدداً تسبده ، إنما هو إله واحد » .

الرابع : أن « اتخذ » هي التي تتعدى إلى مفعولين ، ويكون ﴿ اثنين ﴾ مفعولها الأول و ﴿ إلهين ﴾ مفعولها الثاني ؛ وأصل الكلام : « لا تتخذوا اثنين إلهين » ثم قدم المفعول الثاني على الأول . وبدل على التقديم والتأخير أن « إلهين » أخص من « اثنين » ، واتخاذ اثنين يقع على ما يجوز ؛ وعلى ما لا يجوز ؛ وأما اتخاذ اثنين إلهين فلا يقع إلا على ما لا يجوز . وقدم « إلهين » على « اثنين » إذ المقصود بالنهي اتخاذهما إلهين ؛ فالنهي وقع على معنيين : الآلهة المتخذة ، وعلى هذا فلا بد من ذكر « الاثنين » و « الإلهين » ؛ إذ هما مفعولا الاتخاذ .

قال صاحب « البسيط » : وهذا الوجه هو الجيد ، ليخرج بذلك على التأكيد ؛ وأما إذا جعل « إلهين » مفعول « تتخذوا » و « اثنين » صفة ، فإنه أيضاً لا يخرج عن الوصف إلى التأكيد ؛ لأنه لا يستفاد من « اثنين » ما استفيد من « إلهين » ، لأن الأول يدل على العدد والجنس ، والثاني على مجرد الاثنينية .

قال : وهذا الحكم في قوله تعالى : ﴿ مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ آتَيْنِ ﴾^(١) في دخول « اثنين » في حد الوصف إلا إن من قرأ بقتوبين « كل » فإنه حذف المضاف إليه ، وجعل التثنية عوضاً عنه ، و ﴿ زوجين ﴾ مفعول « احمل »^(٢) أو « فاسلك »^(٣) و « اثنين » نعت . و ﴿ من ﴾ يحتمل أنه متعلق بفعل الأمر ، ويحتمل أن يتعلق بمحذوف ، لكونه حالاً من نكرة تقدم عليها ؛ والتقدير : احمل أو اسلك فيها زوجين اثنين من كل صنف . ومن قرأ بإضافة « كل » احتمل وجهين : أحدهما أن تجعل : « اثنين » المفعول ، والجار والمجرور متعلق

(١) في سورة هود ٤٠ ، سورة « المؤمنون » ٢٧ .

(٢) في سورة « المؤمنون » ٢٧ .

(٣) في سورة هود ٤٠

بفضل الأمر المحذوف كما تقدم . والثاني جمل « من » زائدة على رأى الأخفش ، و « كل » هي المفعول و « اثنين » صفة .

الخامس : أنه بدل ، وينوى بالأول الطرح ، واختاره النيلي في « شرح الحاجبية » قال :
لما فيه من حسم مادة التأويل . ونظير السؤال في الآية قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا
أَفْئَتَيْنِ ﴾^(١) ، فإن^(٢) مروان بن سعد المهلبى سأل أبا الحسن الأخفش ، فقال : ما الفائدة
في هذا الخبر ؟ أراد مروان أن لفظ « كانتا » تفيد التثنية ، فما فائدة تفسيره الضمير المسمى
بأثنتين ، مع أنه لا يجوز « فإن كانتا ثلاثا » ولا فوق ذلك ، فلم يفصل الخبر الاسم في شيء ؟
فأجاب أبو الحسن ؛ بأنه أفاد العدد المحض مجردا عن الصفة ، أى قد كان يجوز أن يقال :
« فإن كانتا صغيرتين فلهما كذا » أو « كبيرتين فلهما كذا » أو « صالحتين » أو غير ذلك
من الصفات ، فلما قال : ﴿ اثنتين ﴾ أفهم أن فرض الثنتين [للأختين]^(٣) تعلق بمجرد
كونهما اثنتين فقط [على أى صفة]^(٤) ، وهي فائدة لا تحصل من ضمير المثنى . ومعناه أنهم
كانوا في الجاهلية يورثون البنين دون البنات ، وكانوا يقولون : لا نورث إلا من يحمل
الكل ويُنكىء العدو ؛ فلما جاء الإسلام بتوريث البنات أعلمت الآية أن العبرة في أحمد
الثنتين من الميراث منوط بوجود اثنتين من الأخوات ، من غير اعتبار أمر زائد
على العدد .

قال الحريرى : و [لعمري]^(٥) لقد أبدع مروان في استنباطه وسؤاله ، وأحسن
أبو الحسن في كشف إشكاله !

ولقد نقل ابن الحاجب في « أماليه » هذا الجواب عن أبي على الفارسي - وقد بينا

(١) سورة النساء ١٧٦

(٢) الخبر في درة القواس للحريرى ١٧

(٣) نكته من درة القواس .

أنه من كلام الأخفش - ثم اعترض عليه بأن اللفظ وإن كان صالحاً لإطلاقه على الثني مجرداً عن الصفات لا يصح إطلاقه خبراً دالاً على التجريد من الصفات ، وإنما يُعنى باللفظ ذاته الموضوع له ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني رجل » ، لا يفهم إلا ذات ، من غير أن يدل على تجريد عن مرض أو جنون أو عقل ، فكذلك « اثنتين » لا تدل إلا على مسمى « اثنتين » فقط فلم يستفد منه شيء زائد على المستفاد من ضمير التثنية . ثم لو سلم صحة إطلاق اللفظ كذلك فلا يصح هاهنا ؛ إذ لو صح لجاز أن يقال : « فإن كانتا على أي صفة حصل » ولو قيل ذلك لم يصح ، لأن ثنية الضمير في ﴿ كانتا ﴾ عائد على الكلالة والكلالة تكون واحداً واثنين وجماعة ؛ فإذا أخبر باثنتين حصلت به فائدة .

ثم لما كان الضمير^(١) الذي في « كانتا » العائد على الكلالة هو في معنى اثنين صح أن ثنيه لأن ثنيته فرع عن الإخبار باثنين ؛ إذ لو لاه لم يصح أنه لم تستفد التثنية إلا من اثنين .

وقد أورد على ذلك اعتراض آخر ؛ وهو أن هذه الآية مماثلة لقوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾^(٢) ، ثم قال : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾^(٣) ، ﴿ فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾^(٤) ولو كان على ما ذكرتم لوجب أن يصح إطلاق الأولاد على الواحد كما في الكلالة ، وإلا لكان الضمير لغير مذكور !

والجواب بشيء يشمل الجميع ؛ وهو أن الضمير قد يعود على الشيء باعتبار المعنى الذي سيق إليه ونسب إلى صاحبه ؛ فإذا قلت : إذا جاءك رجال ، فإن كان واحداً فافعل به كذا ، وإن كان اثنين فكذا ؛ صح إعادة الضمير باعتبار المعنيين ؛ لأن المقصود الجائي ، وكأنك قلت : وإن كان الجائي من الرجال ؛ لأنه علم من قولك : « إذا جاءك » ؛ والآية سبقت لبيان

لوارثين الأولاد؛ فكأنه قيل: « فإن كان الوارث من الأولاد »؛ لأنه المعنى الذى سبق له لكلام ، فقد دخلت « الاثنان » باعتبار هذا المعنى .

ويموز أن تبقى الآية الأولى على ما ذكرنا ويختص هذا الجواب بهذه .
قلت : وفي هذه الآية ثلاثة أجوبة آخر :

أحدها: أنه كلام محمول على المعنى ، أى: « فإن كان من ترك اثنتين »؛ وهذا مقيد؛ فأضمره على ما بعده ، و « مَنْ » يسوغ معها ذكر الاثنين؛ لأنه لفظ مفرد يعبر به عن الواحد والاثنين والجمع؛ فإذا وقع الضمير موقع « مَنْ » جرى مجراها فى جواز الإخبار عنها بالاثنتين .
الثانى : أن يكون من الأشياء التى جاءت على أصولها المرفوضة ؛ كقوله تعالى : ﴿ اسْتَحْذَرُوا عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانَ ﴾^(١) ، وذلك أن حكم الأعداد فيما دون العشرة أن تضاف إلى المعدود ؛ كثلاثة رجال ، وأربعة أبواب ، فكان القياس أن يقول : اثنين رجل ، وواحد رجل ؛ ولكنهم رفضوا ذلك لأنك تجد لفظاً تجمع العدد والمعدود ، فتغنيك عن إضافة أحدهما إلى الآخر؛ وهو قولك : رجلان ورجل ؛ وليس كذلك ما فوق الاثنين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ثلاثة ، لم يعلم المعدود ما هو ؟ وإذا قلت : رجال ، لم يعلم عددهم ما هو ؟ فانت مضطر إلى ذكر العدد والمعدود ، فلذلك قيل : كان الرجال ثلاثة ولم يُقل : كان الرجلان اثنين ، ولا الرجلان كانا اثنين ، فإذا استعمل شئ من ذلك كان استعمالاً للشئ المرفوض ؛ كقوله :

* ظَرَفَ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ^(٢) *

(١) سورة المجادلة ١٩

(٢) قبله :

* كَأَنَّ خُصِيَّيْنِ مِنَ التَّدَلُّلِ *

استشهد به الزمخشري فى الفصل فى باب المثني ١٨٤ ، وابن هشام فى الثنور ٤٧٥ ، ونسبه ابن السبأ لشماء الهذلية ، وانظر حواشى الثنور .

فإن قيل : كيف يحمل القرآن عليه ؟ وإنما هو في الشعر ؟
قيل : إنا وجدنا في القرآن أشياء جاءت على الأصول المرفوضة « كاستحوذ »
ونظائرهما .

الثالث : أن المراد « فإن كانتا اثنتين فصاعدا » ، فعبر بالأدنى عنه و عما فوقه .
قاله ابن الضائع النجوى .

قلت : ونظائرهما قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ﴾^(١) فإن الرجولية المثناة
فُهِمَت من الضمير ؛ بدليل : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾^(٢) ؛ فالظاهر أن قوله :
﴿ رَجُلَيْنِ ﴾ حال لا خبر ، فكأنَّ المعنى : « فإن لم يوجد حال كونهما رجلين » .
ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾^(٣) : فإن الأنوثة فُهِمَت من قوله :
﴿ وَضَعْتُهَا ﴾ .

وأورد بعضهم السؤال في الأول ؛ فقال : الضمير في ﴿ يَكُونَا ﴾ للرجلين ، لأن
﴿ الشَّهِيدَيْنِ ﴾ قيّدا بأنهما من الرجال ؛ فكأنَّ الكلام : « فإن لم يكن الرجلان
رجلين » ، وهذا محال .

وأجاب بعضهم بما أجاب به الأخفش في آية المواريث^(٤) : إنَّ الخبر هنا أفاد العدد
المجرّد عن الصفة .

وهذا ضعيف ؛ إذ وضع فيه « الرجلين » موضع « الاثنين » ، وهو تجويز بعيد ؛
والذي ذكره الفارسي المجرّد منهما ، الرجولية أو الأنوثة أو غيرها من الصفات ؛ فكيف
يكون لفظ موضوع لصفة ما دالا على نفيها^(٥) !

(٢) سورة آل عمران ٣٦

(٤) ت : « نعتها » تصحيف .

(١) سورة البقرة ٢٨٢

(٣) ص ٤٣٦ من هذا الجزء

على أن في جواب الفارسي هناك نظرا ؛ فإنه لم يرد على أن جعل نفس السؤال جوابا ؛
كأنه قيل : لم ذكر العدد وهو متضمن للضمير ؟ فقال : لأنه يُفيد العدد المجرد ، فلم يزد
الألفاظ مجردا .

قال : وأما مَنْ أجاب بأن ﴿ رَجُلَيْنِ ﴾ منصوب على الحال للمبينة و « كان » تامة
فهو أظرف من الأول ، فإنه سُئِلَ عن وجه النظم ، وأسلوب البلاغة ونفى ما لا يليق بها من
الحشو ، فأجاب بالإعراب ، ولم يجب عن السؤال بشيء ؛ والذي يرد عليه وهو خبر يرد
عليه وهو حال ، وما زادنا إلا التكلف في جملة حالا .

والذي يظهر في جواب السؤال هو أن ﴿ شَهِيدَيْنِ ﴾ لما صحَّ أن يطلق على المرأتين
بمعنى « شخصين شهيدتين » قيده بقوله تعالى : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾^(١) ، ثم أعاد الضمير
في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا ﴾ على « الشَّهِيدَيْنِ المطلقين » ، وكان عوده عليهما أبلغ
ليكون نفي الصفة عنهما كما كان إثباتها لهما ، فيكون الشرط موجبا ونفيا على الشاهدين المطلقين
لأن قوله : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾^(١) ، كالشرط ؛ كأنه قال : « إِنْ كَانَا رَجُلَيْنِ » ، وفي النظم على
هذا الأسلوب من الارتباط وجري الكلام على نسق واحد ما لا خفاء به . وأما في آية
الموارث ؛ فالظاهر أن الضمير وضع موضع الظاهر اختصارا لبيان المعنى ؛ بدليل أنه لم
يتقدمه ما يدل عليه لفظا ، فكأنه قال : « فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ اثْنَيْنِ » ، ثم وُضِعَ ضميرُ الاثنين
موضعَ الوارث الذي هو جنس ، لما كان المرادُ به منه « الاثنان » . وأيضا فإنَّ الإخبار عن
الوارث - وإن كان جمعا - باثنين ففيه تفاوت ما ؛ لكونه مفرد اللفظ ، فكان الأليق
بحسن النظم وضع المضمَر موضع الظاهر ، ثم يجرى الخبر على من حدث عنه - وهو الوارث -
فيجرى الكلام في طريقه ، مع الإيجاز في وضع المضمَر موضع الظاهر ، والسلامة من تفاوت
اللفظ ، في الإخبار عن لفظ مفرد بمثنى .

(٢) كلمة غير واضحة في الأصول .

(١) سورة البقرة ٢٨٢ .

ونظير هذا - مما وقع فيه اسم موضع غيره إيجازاً ثم جرى الكلام مجراه في الحديث عَنْهُ هُوَ لَهُ ، وإن لم يذكر - قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ ^(١) ، فعاد هذا الضمير والخبر على أهل القرية الذين أقيمت القرية في الذكر مقامهم ، فجرى الكلام مجراه مع حصول الإيجاز في وضع القرية موضع أهلها ، وفهم المعنى بغير كلفة ؛ وهذه الغاية في البيان يقصر عن مداها الإنسان .

ومنها قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ^(٢) ، قال ابن عمرو ^(٣) : لما فهم منها التأکید ظن بعضهم أنها ليست بصفة . وليس بجيد ، لأنها دلالة على بعض أحوال الذات ؛ وليس في ﴿ وَاحِدَةٌ ﴾ دلالة على نفخ ، فدل على أنها ليست تأکیداً .

وفي فائدة ﴿ واحدة ﴾ خمسة أقوال :

أحدها : التوكيد ، مثل قولهم : « أمس الدابر » .

الثاني : وصفها ليصح أن تقوم مقام الفاعل ؛ لأنها مصدر والمصدر لا يقوم مقام الفاعل إلا إذا وصف . ورد بأن تحديدها بقاء التأنيث مصحح لقيامها مقام الفاعل .

الثالث : أن الوحدة لم تعلم من « نفخة » إلا ضمناً وتبعاً ، لأن قولك : « نفخة » يفهم منه أمران : النفخ والوحدة ، فليست « نفخة » موضوعاً للوحدة ، فلذلك صح وصفها .

الرابع : وصفه النفخة بوحدة لأجل [نفى] ^(٤) توهم الكثرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ ^(٥) فالنعمة في اللفظ واحدة وقد علق عدم الإحصاء بعدها .

(١) سورة الأعراف ٤

(٢) سورة الحاقة ١٣

(٣) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرو بن عبد الله الحلبي ، شارح المفصل للزمخشري : توفي

سنة ٦٤٦ . بنية الوعاة ٩٩ .

(٤) تكملة يقتضيهما السياق (٥) سورة إبراهيم ٣٤ ، والنحل ١٨ .

الخامس : أتى بالوحدة ليدلّ على أن النفخة لا اختلاف في حقيقتها، فهي واحدة بالنوع، -
كقوله : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾^(١) ، أي لا اختلاف في حقيقته .

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾^(٢) ، قيل : ما فائدة ﴿ إِلَهٌ ﴾ ؟ وهلا جاء
« وإلهكم واحد » وهو أوجز ؟

قيل : لو قال : « وإلهكم واحد » لكان ظاهره إخباراً عن كونه واحداً في إلهيته،
يعنى لا إله غيره، ولم يكن إخباراً عن توحده في ذاته ، بخلاف ما إذا كرر ذكر الإله، والآية
إنما سبقت لإثبات أحديته في ذاته ونفى ما يقوله النصارى إنه إله واحد والأقانيم ثلاثة ، أي
الأصول ، كما أن زيدا واحداً وأعضاؤه متعدّدة ، فلما قال : ﴿ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ دلّ على أحدية
الذات والصفة .

ولقائل أن يقول : قوله : ﴿ واحد ﴾ يحتمل الأحدية في الذات والأحدية في الصفات ، سواء
ذكر « الإله » أولاً ، فلا يتم الجواب .

ومنها قوله : ﴿ وَمِنَّا الثَّلاثَةَ الْآخَرَى ﴾^(٣) ، ومعلوم بقوله : ﴿ الثَّلاثَةَ ﴾ أنها
﴿ الْآخَرَى ﴾ ، وفائدته التأكيد . ومثله على رأى الفارسي : ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا
الْأُولَى ﴾^(٤) .

وأما قوله : ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾^(٥) ، قيل بمعنى « عن » أي خرّ
عن كفرهم بالله؛ كما تقول : اشتكى فلان عن دواء شربه؛ أي من أجل كفرهم . أو بمعنى
اللام ، أي فخرّ لهم . وقيل : لأن العرب لا تستعمل لفظة « على » في مثل هذا الموضع
إلا في الشرّ والأمر المكروه ، تقول : خرّبت على فلان ضيعته ، كقوله : ﴿ وَاتَّبِعُوا

(١) سورة القمر ٥٠

(٢) سورة البقرة ١٦٢

(٣) سورة النجم ٢٠ ، ٥٠

(٤) سورة النحل ٢٦

(٥) سورة النحل ٢٦

مَا تَقُولُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ^(١) ، ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَىٰ اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾ ^(٢) ،
 ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَىٰ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٣) . وقيل : لأنه يقال : سقط عليه موضع كذا ،
 إذا كان يملكه ، وإن لم يكن من فوقه بل تحته ، فدلّ قوله تعالى : ﴿ من فوقهم ﴾ على
 الفوقية الحقيقية ؛ وما أحسن هذه المتابلة بالفوقية بما تقدم من قوله : ﴿ فَأَتَىٰ اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ
 مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ ^(٤) ! كما تقول : أخذ برجله فسقط على رأسه .

السادسة

[إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل]

إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل قدّم الاسم المفرد ، ثم الظرف أو عديله ،
 ثم الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ ائِمُّهُ الْمَسِيحُ عِيسَىٰ بْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ
 الْمُقَرَّبِينَ . وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ ^(٥) ، فقوله ﴿ وجيهاً ﴾ حال ،
 وكذلك ﴿ من المقربين ﴾ ، وقوله ﴿ يُكَلِّمُ ﴾ وقوله : ﴿ من الصالحين ﴾ ، فهذه أربعة
 أحوال انتصبت عن قوله : ﴿ كلمة ﴾ والحال الأولى جىء بها على الأصل اسماً صريحاً ، والثانية
 في تأويله ، جار ومجرور ، [وجىء] بها هكذا لوقوعها فاصلة في الكلام ؛ ولو جىء بها
 اسماً صريحاً لنسبت القواصل ، والثالثة جملة فعلية ، والرابعة جار ومجرور .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ ^(٦) ، ﴿ قَالَ

(٢) سورة آل عمران ٧٨

(٤) سورة النحل ٢٦

(٦) سورة المؤمنون ٢٨ .

(١) سورة البقرة ١٠٢

(٣) سورة الأعراف ٢٨

(٥) سورة آل عمران ٤٥ ، ٤٦

رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا^(١) ، ولما كان الظرف فيه شبه من المفرد وشبه من الجملة جعل بينهما .

وقد أوجب ابن عصفور ذلك ، وليس كما قال ، فقد قال تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ^(٢) ﴾ ولا يقال : إن ﴿ أذلة ﴾ بدل لأنه مشتق ، والبدل إنما يكون في الجوامد ، كما نص عليه هو وغيره .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾^(٣) ، فقيل : إنه من تقديم الجملة على المفرد ، ويحتمل أن يكون ﴿ مبارك ﴾ خبرا لمحذوف ، فلا يكون من هذا الباب .

السابعة

[في اجتماع التابع والمتبوع]

في اجتماع التابع والمتبوع أنهم يقدمون المتبوع ، فيقولون : « أبيض ناصع » و « أصفر قاقع » و « أحمر قان » و « أسود غريب » ، قال الله تعالى : ﴿ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا^(٤) ﴾ والمعنى أن التبع فيه زيادة الوصف ، فلو قدم لكان ذكر الموصوف بعده عيباً ؛ إلا أن يكون المعنى أوجب تقديمه .

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ وَغَرَايِبُ سُودٌ ﴾^(٥) وهي من الآيات التي صدئت فيها الأذهان الصقيلة ، وعادت بها أسنة الألسنة مقلولة ؛ ومن جملة العجائب أن شيخاً أراد أن يمتج على مدرس لما ذكر له هذا السؤال ، فقال : إنما ذكر السواد لأنه قد يكون في الغراب ما فيه بياض ، وقد رأيت به بلاد المشرق فلم يفهم من الآية إلا أن الغراييب هو الغراب ، ولا قوة إلا بالله !

(٢) سورة المائدة ٥٤

(٤) سورة البقرة ٦٩

(١) سورة المائدة ٢٣

(٣) سورة الأنعام ١٥٥

(٥) سورة طهر ٢٧ .

والذى يظهر فى ذلك أن الموجب لتقديم ﴿ الفرايب ﴾ هو تناسب الكلم وجريانها على سَمَط متساوى التركيب ، وذلك أنه لما تقدم البيض^(١) والحر دون إلتباع كان الأليق بحسن النسق وترتيب النظام أن يكون « السود » كذلك ؛ ولكنه لما كان فى « السود » هنا زيادة الوصف ، كان الأليق فى المعنى أن يُتبع بما يقتضى ذلك ، وهو الفرايب ، فيُقابل حظ اللفظ وحظ المعنى ، فوقى الخطاب وكمل الغرضان جميعا ؛ ولم يطرح أحدهما الآخر ، فيقع النقص من جهة الطرح ، وذلك بتقديم « الفرايب » على « السود » فوق فى لفظ « الفرايب » حظ المعنى فى زيادة الوصف . وفى ذكر « السود » مفرداً من الإلتباع حظ اللفظ ؛ إذ جاء مجرداً عن صورة البيض والحر ؛ فانسقت الألفاظ كما ينبغى ، وتمّ المعنى كما يجب ؛ ولم يُخلّ بواحدة من الوجهين ، ولم يُقتصر على « الفرايب » وإن كانت متضمنة لمعنى « السود » لثلاثا تنافر الألفاظ ، فإن ضمّ الفرايب إلى البيض والحر وكرّرها فى قرن واحد :

* كابن اللبون إذا مالز في قرن^(٢) *

غير مناسب لتلاؤم الألفاظ وتشاكلها ، وبذكر السود وقع الالتئام وأنسق^(٣) نسق النظام ، وجاء اللفظ والمعنى فى درجة التمام ، وهذا لعمر الله من العجائب التى تسكل دونها العقول ؛ وتعيّا بها الألسن لا تدرى ما تقول ! والحمد لله .

(١) وذلك قوله تعالى فى الآية : ﴿ وَمِنْ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ .

(٢) صدر بيت لجرير ؛ وقامه :

* لم يستطع صَوْلَةٌ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ *

(٣) ت : « وانشق » ، صوابه فى م .

ثم رأيت أبا القاسم السهيلي، أشار إلى^(١) معنى غريب، فنقل عن أبي حنيفة الدينوري أن « الغريب » اسم لنوع من العنب وليس بنعت ، قال : ومن هذا يفهم معنى الآية ، و « سود » عندي بدل لا نعت ، وإن كان « الغريب » إذا أطلق لفظه ولم يقيد بذكر شيء موصوف قلما يفهم منه العنب الذي هو اسمه خاصة ، فمن ثمَّ حَسُنَ التقييد .

الثامنة

[عند تكرار النعوت لواحد]

إذا تكررت النعوت لواحد، فتارة يترك العطف ، كقوله : ﴿ وَلَا تَطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مِثْنٍ . هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ ﴾^(٢) ، وتارة تشترك بالعطف كقوله : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴾^(٣) وبشروط في ذلك اختلاف معانيها ، قال الزمخشري وأبو البقاء : دخول العاطف يؤذن بأن كل صفة مستقلة .
والعطف أحسن إن تباعد معنى الصفات ، نحو : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾^(٤) ، وإلا فلا .

التاسعة

فصل الجمل في مقام المدح والذم أبلغ من جعلها نعتاً واحداً

قال أبو علي الفارسي : إذا ذكرت صفات في معرض المدح والذم ، فالأحسن أن يخالف في إعرابها ؛ لأن المقام يقتضي الإطناب ، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل ، لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتفتن ، وعند الإيجاز تكون نوعاً واحداً .

(١) لم أجده في الطبوع من كتابه التعريف والإعلام .

(٢) سورة الأعلى ١ - ٣

(٣) سورة القلم ١٠ ، ١١

(٤) سورة الحديد ٤ .

ومثله في المدح قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾^(١) فانتصب ﴿المقيمين﴾ على القطع ، وهو من صفة المرفوع الذي هو ﴿المؤمنون﴾ . وقيل : بل انتصب بالمطف على قوله : ﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾^(١) ، وهو مجرور ، وكأنه قال : « يؤمنون بالذي أنزل إليك وبالمقيمين » أى بإجابة المقيمين ، والأول أولى ، لأن الموضع للتفخيم فالأليق به إضمار الفعل ، حتى يكون الكلام جملة لا مفردا .

ومثله قوله تعالى : ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾^(٢) إلى قوله : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بِمَعْذِرِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ﴾^(٣) نص عليه سيبويه^(٣) .

وجوز السيرافي أن يحمل على قوله : ﴿وَأَتَى الْوَالِدَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى﴾^(٢) إلى أن قال : ﴿وَالصَّابِرِينَ﴾^(٣) ، وردّه الصغار بأنه لا يعطف على الموصول قبل تمام الصلة ، وإن كان ﴿والصابرين﴾ معطوفا على ﴿والسائلين﴾ فهو من صلة « من » فكذلك المعطوف عليه .

والصواب أن يكون المعطوف من صلة « من » ، وتكون الصلة كملت

(٢) سورة البقرة ١٧٧ ، والآية بتمامها :

(١) سورة النساء ١٦٢

﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِمَعْذِرِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٢٤٩ .

عند قوله تعالى : ﴿ وَآتَى الزَّكَاةَ ﴾ ^(١) ثم أخذ في القطع .
ومثاله في الذم : ﴿ وَأَمْرًا أَنَّهُ حَمَالَةٌ خَلَطَ ﴾ ^(٢) بنصب ﴿ حَمَالَةٌ ﴾ .

تَنبِيْهَات

الأول : إنما يحسن القطع بشرطين : أحدهما أن يكون الموصوف معلوماً ، أو منزلاً منزلة المخاطب لا يتصور عنده البناء على مجهول . وقولنا « أو منزلاً منزلة المعلوم » لا بد منه .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٣) : رفع على الإبدال من ﴿ الَّذِي نَزَّلَ ﴾ ^(٤) أو رفع على المدح ، أو نصب عليه ^(٥) .

قال الطيبي ^(٦) : والإبدال أولى ، لأن من حق صلة الموصول أن تكون معلومة عند المخاطب ، وكونه تعالى : ﴿ نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ ﴾ لم يكن معلوماً للعالمين ، فأبدل بقوله : ﴿ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٧) بياناً وتبييناً لك المدح .

وجوابه ما ذكرناه أن المنزل منزلة المعلوم منزلة المعلوم ، وها هنا لقوة دليله أجرى مجرى المعلوم ، وجعلت صلة ، نص عليه سيبويه والجمهور .

وثانيهما أن يكون الصفة للثناء والتمظيم .

وشرط بعضهم ثالثاً ، وهو تقدم الإتيان ، حكاه ابن بابشاذ ^(٨) .

(١) سورة البقرة ١٧٧

(٢) سورة الذهب ٤

(٣) سورة الفرقان ٢

(٤) سورة الفرقان ١ والآية بتمامها :

﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ .

(٥) الكشاف ٢٠٧ : ٣

(٦) هو الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبي ؛ أحد -

شراح الكشاف ؛ توفي سنة ٧٤٣ . بنية الوعاة ٢٢٨ .

(٧) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري ، صاحب المقدمة في النحو وشارح الجمل

الزجاج . توفي سنة ٤٥٤ . إنباء الرواة ٢ : ٩٥

وزيفه الأستاذ أبو جعفر بن الزبير ، وقال : إنما يتم ذلك إذا كان الموصوف يفتر إلى زيادة بيان ، فينشد بتقديم الإتيان ليستحكم العلم بالموصوف ؛ أما إذا كان معلوماً فلا يفتر إلى زيادة بيان . قال : والأصل - فيما الصفة فيه مدح أو ذم والموصوف معلوم - قطع الضمير ، وهو الأفصح ، ولا يشترط غير ذلك .

وقد أورد على دعوى أفصحية القطع عند ذلك إجماع القراء السبعة على الإتيان في قوله تعالى : ﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ . مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ^(١) ، فضعفوا قراءة النصب على القطع مع حصول شرطى القطع .

وأجاب ابن الزبير بأن اختيار القطع مطرد ما لم تكن الصفة خاصة بمن جرت عليه لا يليق ولا يتصف بها سواء . ولا شك أن هذا الضرب قليل جداً ، فكذلك لم يفصح سيبويه باشتراطه . فإذا كانت الصفة ممن لا يشارك فيها الموصوف غيره ، وكانت مختصة بمن جرت عليه ، فالوجه فيها الإتيان .

ونظير ذلك في صفات الله سبحانه وتعالى مما يتصف به غيره ؛ فلذلك لم يقطع ، وعليه ورد السماع لهذه الآيات الشريفة .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ حَم . تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ . غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ . ذِي الطُّوْلِ ﴾ ^(٢) ؛ لما كان وصفه تعالى بـ ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ ﴾ وما بعده لا يليق بغيره ، لم يكن فيه إلا الإتيان ، والإتيان لا يكون إلا بعد القطع ^(٣) ؛ ويلزم الإتيان في الكل .

وهذا مع تكرار الصفات ، وذلك من مسوغات القطع على صفة ما ، وعند بعضهم من غير تقييد بصفة .

(١) سورة فاتحة الكتاب ١ - ٤ (٢) سورة غافر ١ - ٣ . (٣) م « قطع »

وأما الإنباع فيما لم يقع فيه الاختصاص من صفته تعالى فكثير؛ فهذا هو السماع، وله وجه في القياس، وهو شبهه بالوارد في سورة والنجم، في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى. وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾^(١)، ثم قال بعد: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى. وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّرِّ﴾^(٢) فورد في هذه الجمل الأربع الفصل بالضمير المرفوع بين اسم إن وخبرها، ليتحدد بمفهومه نقي الاتصاف عن غيره تعالى بهذه الأخبار، وكان الكلام في قوة أن لو قيل «وأنه هو لا غيره».

ولم يرد هذا الضمير في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾^(٣)، لأن ذلك مما لا يتعاطاه أحد، لا حقيقة ولا مجازاً ولا ادعاء، بخلاف الإحياء والإماتة، فيما حكاه الله تعالى عن نمرود.

قلت: وما ذكره في الجواب يرد عليه قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ . . .﴾^(٤) الآية، وقوله تعالى: ﴿أَن يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ . . .﴾^(٥) الآيات. ومما يرد عليه بالنسبة لأوصاف الذم قوله: ﴿وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ . هَمَّازٍ .﴾^(٦) الآية، قد جرت كلها على ما قبلها بالإنباع، ولم يحى فيها القطع.

وقرأ الحسن: ﴿عُتِّلَ﴾^(٧) بالرفع على الذم، قال الزمخشري: وهذه القراءة تقوية لما يدل عليه بعد ذلك^(٨).

الثاني: قد يلتبس المنصوب على المدح بالاختصاص، وقد فرق سيبويه بينهما فيما بين؛

(٢) سورة التوبة ١١٢
(٤) سورة ن ١٠، ١١
(٦) الكشاف ٤ : ٧١

(١) سورة النجم ٤٣ - ٤٥
(٣) سورة التحريم ٥
(٥) سورة ن ١٣

والفرق أن المنسوب على المدح أن يكون المنتصب لفظاً يتضمن نفسه مدحاً ؛ نحو « هذا زيد عاقل قومه » وفي الاختصاص لا يقتضى اللفظ ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾^(١) فيمن نصب ﴿ أهل ﴾ .

المباشرة

[في وصف الجمع بالمفرد]

يوصف الجمع بالمفرد ، قال تعالى : ﴿ رَمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى ﴾^(٢) فوصف الجمع بالمفرد .

وقال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَنْعَامُ الْحَسَنَى ﴾^(٣) ، فوصف « الأسماء » وهي جمع اسم ، بالحسنى وهو مفرد ، تأنيث الأحسن .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى ﴾^(٤) ، فإن ﴿ الأولى ﴾ تأنيث « الأول » وهو صفة لمفرد .

وإنما حسن وصف الجمع بالمفرد ، لأن اللفظ المؤنث يجوز إطلاقه على جماعة المؤنث ؛ بخلاف لفظ المذكر . وأما قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا ﴾^(٥) ، والبور : الفاسد ، فقال الرماني : هو بمعنى الجمع إلا أنه ترك جمعه في اللفظ ؛ لأنه مصدرٌ وصف .

وقد يوصف الجمع بالجمع ، ولا يوصف مفرد كل منهما بالمفرد ، ومنه : ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا

(٢) سورة طه ٤

(٤) سورة طه ٥١

(١) سورة هود ٧٣

(٣) سورة الأعراف ١٨٠

(٥) سورة الفرقان ١٨ .

رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ^(١) فثنى الضمير ، ولا يقال في الواحد « يقتتل » .
ومنه : « وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ^(٢) » ، ولا يقال « وأخرى متشابهة » .

الحادية عشرة

قد تدخل الواو على الجملة الواقعة صفة تأكيداً

ذكره الزمخشري ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ^(٣) ﴾ قال : الجملة صفة لقرية ، والقياس عدم دخول الواو^(٤) فيها ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ^(٥) » ، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالوصف^(٦) .

وقد أنكره عليه ابن مالك والشيخ أبو حيان وغيرهما ، والقياس مع الزمخشري ، لأن الصفة كالحال في المعنى .

وزعم بعضهم أنه لا يؤتى بالواو في الصفات إلا إذا تكررت النعوت ، وليس كذلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةُ وَفَاءِ مِنْهُمْ كَذِبُهُمْ^(٧) » ، وقوله تعالى : ﴿ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ^(٨) » ، وتقول : جاءني زيد والعالم .

(٢) سورة آل عمران ٧
(٤) الكشاف : « ألا توسط الواو بينهما » .
(٦) الكشاف ٢ : ٤٤٤ .
(٨) سورة الأنبياء ٤٨ ، ٤٩

(١) سورة القصص ١٥
(٢) سورة الحجر ٤
(٥) سورة الشعراء ١٠٧
(٧) سورة الكهف ٢٢

الثانية عشرة

الصفة لا تقوم مقام الموصوف إلا على استكراه

لأنها إنما يُؤْتَى بها للبيان والتخصيص ، أو المدح والذم ، وهذا في موضع الإطالة لا الاختصار ، فصار من باب نقص الغرض .

وقال ابن عمرون : عندي أن البيان حصل بالصفة والموصوف معاً ، فحذف الموصوف ينقص الغرض ، ولأنه ربما أوقع لبساً ، ألا ترى أن قولك : «مررت بطويل» يحتمل أنه رجل أو قوس أو غير ذلك ، إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى به عن ذكره ، كقوله تعالى : ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرْفِ عِينٌ﴾^(١) .

قال السخاوي^(٢) : ولا فرق في صفة النكرة بين أن يذكر معها أو لا .

قال ابن عمرون : وليس قوله بشيء .

القسم الثالث

البدل

والقصد^(٣) به الإيضاح بعد الإبهام ، وهو يفيد البيان والتأكيد ، أما البيان فإنك إذا قلت : « رأيت زيدا أخاك » بيّنت أنك تريد بزيد الأخ لا غير ، وأما التأكيد فلا أنه

(١) سورة الصافات ٤٨ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي المقرئ ؛ شارح المفصل والشاطبية ، وأطجى الزمخشري النحوية ، وصاحب كتاب سفر السعادة ، وغير ذلك من الكتب ، توفي سنة ٦٤٣ .
بنية الوملة ٣٤٩ .
(٣) ت : « وقائده » .

على نية تكرار العامل ، ألا ترى [أنك] إذا قلت : « ضربت زيدا » جاز أن تكون ضربت رأسه أو يده أو جميع بدنه ؛ فإذا قلت : « يده » فقد رفعت ذلك الإبهام ، فالبدل جار مجرى التأكيد ، لدلالة الأول عليه ، أو المطابقة كافي بدل الكل ، أو التضمن كافي بدل البعض ، أو الالتزام كافي بدل الاشتمال ؛ فإذا قلت : « ضربت زيدا رأسه » فكأنك قد ذكرت الرأس مرتين ، مرة بالتضمن وأخرى بالمطابقة ، وإذا قلت : « شربت ماء البحر بعضه » فإنه مفهوم من قولك : « شربت ماء البحر » أنك لم تشربه كله فحُشِتَ بالعوض تأكيذاً .

وهذا معنى قول سيبويه : ولكنه بنى الاسم تأكيذاً ، وجرى مجرى الصفة في الإيضاح ، لأنك إذا قلت : « رأيت أبا عمرو زيدا » ، « ورأيت غلامك زيدا » ، « ومررت برجل صالح زيد » ، فمن الناس من يعرفه بأنه غلامك ، أو بأنه رجل صالح ، ولا يعرف أنه زيد ، وعلى العكس ، فلما ذكرتهما أثبت باجتماعهما المقصود .

وهذا معنى قول الزمخشري : وإنما^(١) يذكر الأول لتجاوز التوطئة^(٢) ، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد .

وقال ابن السِّيد: ليس كلُّ بدل يقصد به رفعُ الإشكال الذي يعرض في المبدل منه، بل من البدل ما يراد به التأكيد ، وإن كان ما قبله غنيا عنه ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ ﴾^(٣) ، ألا ترى أنه لو لم يذكر « الصراط » الثاني لم يشك أحد أن الصراط المستقيم هو صراط الله . وقد نصّ سيبويه على أن من البدل ما الغرض منه التأكيد ، ولهذا جوزوا بدل المضمَر من المضمَر ، كلقية أباه . انتهى .

(١) الفصل ١٢١

(٢) الفصل : « لنحو من التوطئة » .

(٣) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣ .

والفرق بينه وبين الصفة أن البديل في تقدير تكرار العامل، وكأنه في التقدير من جملتين؛
بدليل تكرار حرف الجر في قوله: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا
لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(١)، وبدليل بدل النكرة من المعرفة والمظهر من المضمرة^(٢)، وهما
يحتج في الصفة، فكما أعيدت اللام الجارة في الاسم، فكذلك تكرار العامل الراجع
أو الناصب في تقدير التكرار، وهو إن كان كذلك فلا يخرج عن أن يكون فيه تبين
للأول كالصفة.

وقيل لأبي علي: كيف يكون البديل إيضاحاً للمبدل منه، وهو من غير جملة؟ قال:
لما لم يظهر العامل في البديل، وإنما دل عليه العامل في المبدل منه، واتصل البديل بالمبدل منه
في اللفظ، جاز أن يوضحه.

ومن فوائد البديل التبيين على وجه المدح فقولك: هل أدلك على أكرم الناس
وأفضلهم؟ فلان، أبلغ من قولك: فلان الأكرم والأفضل، بذكره مجلات مفصلاً.
وقال الأخفش والواحدى في بدل البعض من الكل، نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ
الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٣): يسمى هذا بدل البيان؛ لأن الأول يدل على العموم
ثم يؤتى بالبديل إن أريد البعض.

واعلم أن في كلا البديلين - أعني بدل البعض وبدل الاشتمال - بياناً وتخصيصاً للمبدل
منه، وفائدة البديل أن ذلك الشيء يصير مذكوراً مرتين: إحداهما بالعموم، والثانية بالخصوص.
ومن أمثله قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ﴾^(٤).

(٢) ت: «الضمير» .

(٤) سورة الفاتحة ٦، ٧ .

(١) سورة الأعراف ٧٥

(٣) سورة آل عمران ٩٧

﴿ آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ . رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾^(٢) وقائدة الجمع بينهما أن الأولى ذكرت للتخصيص على « ناصية » ، والثانية على علة السفع ، ليشمل بذلك ظاهر كل ناصية هذه صفتها .

ويجوز بدل المعرفة من المعرفة ؛ نحو : ﴿ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾^(٣) .
وبدل النكرة من المعرفة ، نحو : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾^(٤) . قال ابن يعيش^(٥) :
ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف كآلية ؛ لأن البيان مرتبط بهما جميعاً .
والنكرة من النكرة كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا . حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا .
وَكَوَاعِبَ أَثْرَابًا . وَكَأْسًا دِهَاقًا ﴾^(٥) ، فحدائق وما بعدها بدل من « مَفَازًا » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٍ ﴾^(٦) ، فإن « سود » بدل من « غرابيب »
لأن الأصل « سود غرابيب » فغرابيب في الأصل صفة لسود ، وتزرع الضمير منها ،
وأقيمت مقام الموصوف ، ثم أبدل منها الذي كان موصوفاً بها ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ
يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا ﴾^(٧) . وقوله : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾^(٨)
فهذا بدل نكرة موصوفة من أخرى موصوفة فيها بيان الأولى .

ومثل إبدال النكرة المجردة من مثلها مجردة وبديل المعرفة من النكرة : ﴿ وَإِلَيْكَ
لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ ﴾^(٩) لأن « صراط الله » مبين إلى الصراط

(٢) سورة العلق ١٥ ، ١٦

(١) سورة الشعراء ٤٧ ، ٤٨

(٣) سورة الفاتحة ٦ ، ٧

(٤) م « مسعود » تصحيف .

(٥) سورة عم ٣١ - ٣٤

(٧) سورة آل عمران ٨٥

(٩) سورة الفورى ٥٢ ، ٥٣ .

(٦) سورة فاطر ٢٧

(٨) سورة يوسف ٢٠

المستقيم ؛ فإن مجيئ الخصاص والأخص بعد العام والأعم كثير ؛ ولهذا المعنى قال الخذاق في قوله تعالى : ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ ﴾ ^(١) : إنه لو عكس قيل : « ما يقول من لفظ » لم يجز ، لأن القول أخص من اللفظ ، لاختصاصه بالمستعمل ، واللفظ يشمل المهمل الذي لا معنى له .

وقد يجيئ للاشتمال ، والفرق بينه وبين بدل البعض ، أن البديل في البعض جَرَّ في الاشتمال وصفاً ، كقوله : ﴿ وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ ^(٢) فإن ﴿ أَذْكُرَهُ ﴾ بمعنى « ذكره » ؛ وهو بدل من الماء في ﴿ أَنْسَانِيهِ ﴾ العائدة إلى الحوت ، وتقديره : « وما أنساني ذكره إلا الشيطان » .

وقوله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ^(٣) فـ ﴿ قِتَالٍ ﴾ بدل من « الشهر » بدل الاشتمال ، لأن الشهر يشتمل على القتال وعلى غيره ؛ كما كان زيد يشتمل على العقل وغيره ؛ وهو مؤكد لأنهم لم يسألوا عن الشهر الحرام فإنهم يعلمونه ، وإنما سألوا عن القتال فيه ، فجاء به تأكيداً .

وقوله : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ . النَّارِ ﴾ ^(٤) ، فالنار بدل من « الأخدود » بدل اشتمال ؛ لأنه يشتمل على النار وغيرها ، والعائد محذوف تقديره : « الموقدة فيه » .

ومن بدل البعض قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(٥) فالمستطيعون بعضُ الناس ، لا كلُّهم .

وقال ابن بَرّهان : بل هذه بدل كل من كل ، واحتج بأن الله لم يكلف الحج من لا يستطيعه فيكون المراد بالناس بعضهم ؛ على حدّ قوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا

(١) سورة ق ١٨

(٢) سورة الكهف ٦٣

(٤) سورة البروج ٥٤

(٣) سورة البقرة ٢١٧

(٥) سورة آل عمران ٩٧ ، ١٧٣ .

نكس^(١)؛ في أنه لفظ عام أريد به خاص، لأن ﴿الناس﴾ في اللفظ الأول لو كان المراد به الاستغراق لما انتظم قوله بعده: ﴿إِنَّ النَّاسَ﴾^(١)؛ فلي هذا هو عنده مطابق لعدة المستطعين في كيتهم، وهم بعض الناس لا جميعهم.

والصحيح ما صار إليه الجمهور؛ لأن باب البدل أن يكون في الثاني بيان ليس في الأول؛ بأن يذكر الخاص بعد العام مبيّنا وموضحا.

ولا بد في إبدال البعض من ضمير، كقوله: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾^(٢). ﴿وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾^(٣).

وقد يحذف لدليل، كقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾^(٤)، «منهم»، وهو مراد بدليل ظهوره في الآية الأخرى؛ وهي قوله: ﴿وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الشَّرَآتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(٥)، ف﴿من آمن﴾ بدل من ﴿أهله﴾، وهم بعضهم. وقد يأتي البدل لنقل الحكم عن مبدله، نحو: «جاء القوم أكثرهم»^(٦)، وأعجبني زيد ثوبه. وقال ابن عصفور: ولا يصح «غلمانه».

وعدل عن البدل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾^(٧)، لأنه أريد الإخبار عنهم كلهم في الحال الثاني وهو ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٨)، فلو أبدل لأوهم، بخلاف: «إنك أن تقوم خير لك». البدل أرجح. والبدل في تقدير تكرير العامل وليس كالصفة، وإن كانه في تقدير جملتين بدليل تكرير حرف الجر.

(٢) سورة البقرة ٢٥١
(٤) سورة آل عمران ٩٧
(٦) م: «كلهم» تصحيف
(٨) سورة الحجرات ٥٥

(١) سورة آل عمران ١٧٣
(٣) سورة الأنفال ٣٧
(٥) سورة البقرة ١٢٦
(٧) سورة الحجرات ٤

قد يُكرر عامله إذا كان حرف جر ، كقوله : ﴿ وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ ﴾^(١) ، فـ ﴿ طلْعِهَا ﴾ بدل اشتمال من ﴿ النخل ﴾ وكرر العامل فيه ؛ وهو ﴿ من ﴾ .
وقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَلَمْ لَا الَّذِينَ اسْتَكَبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَن آمَنَ مِنْهُمْ ﴾^(٢) ، ﴿ لِمَن آمَنَ ﴾ ، بدل بعض من كل ، من ﴿ الذين استضعفوا ﴾ ، لأن المؤمنين بعض المستضعفين ، وقد كُـرِّرَ اللام .

وقوله : ﴿ وَلَوْ لَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِن فِضَّةٍ ﴾^(٣) ، قوله : ﴿ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ بدل اشتمال من قوله : ﴿ لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ ﴾^(٣) . وجعل ابن عطية اللام الأولى للملك والثانية للاختصاص ، فعلى هذا يمتنع البديل لاختلاف معنى الحرفين .

وقوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾^(٤) ، فـ ﴿ لأولنا وآخرنا ﴾ بدل من الضمير في ﴿ لنا ﴾ ؛ وقد أعيد معه العامل مقصودا به التفصيل .

ومنه قراءة يعقوب : ﴿ وَنَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً ، كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾^(٥) ، قال أبو الفتح : جاز إبدال الثانية من الأولى ، لأن في الثانية ذكر سبب الجنو .

قيل : ولم يظهر عامل البديل إذا كان حرف جر ، إيدانا بافتقار الثاني إلى الأول ، فإن حروف الجر مفتقرة ، ولم يظهروا الفعل ، إذ لو أظهروه لا تقطع الثاني عن الأول بالكلية ؛ لأن الكلام مع الفعل قائم بنفسه .

(٢) سورة الأعراف ٧٥

(٤) سورة المائدة ١١٤

(١) سورة الأنعام ٩٩

(٣) سورة الزخرف ٣٣

(٥) سورة الجاثية ٢٨ ، نصب « كل » الثانية .

واعلم أنه لا خلاف في جواز إظهار العامل في البدل إذا كان حرف جر كآيات السابقة ؛ فإن كان رافعا أو ناصبا فقيه خلاف ، والمجوزون احتجوا بقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا . وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ . أَمَدَّكُمْ ﴾ ^(١) فيجوز أن يكون ﴿ أَمَدَّكُمْ ﴾ الثاني بدلا من ﴿ أَمَدَّكُمْ ﴾ الأول . وقد يكون من إبدال الجملة من الجملة ، وتكون الثانية صلة « الذي » كالأولى . ويجوز أن تكون الثانية شارحة للأولى ، كقولك : « ضربت رأس زيد قذفته بالحجر » . ثم قوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ . اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ ﴾ ^(٢) ؛ أبدل قوله : ﴿ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ ﴾ ^(٣) من قوله : ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٤) لأنه أكثر تعلقا في اقتضاء اتباعهم . وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ ^(٥) ف ﴿ يَلْقَ ﴾ مجزوم بحذف الألف لأنه جواب الشرط ، ثم أبدل منه : ﴿ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ ^(٦) فبين بها « الأثام » مامور .

[تقسيم البدل باعتبار آخر]

وينقسم البدل باعتبار آخر إلى بدل مفرد من مفرد ، وجملة ، من جملة وقد سبقا ، وجملة من مفرد ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ ^(٧) ، وقوله : ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ^(٨) وجاز إسناد ﴿ يقال ﴾ إلى ما عملت فيه ، كما جاز إسناد ﴿ قيل ﴾ في ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ ^(٩) .

ومن إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا

(٢) سورة يس ٢٠ ، ٢١

(٤) سورة آل عمران ٥٩

(٦) سورة المائدة ٣٢

(١) سورة الشعراء ١٣١ - ١٣٣

(٣) سورة الفرقان ٦٨ ، ٦٩

(٥) سورة فصلت ٤٣

إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصِرُونَ^(١) قال الزمخشري: هذا الكلام كله في محل نصب ، بدلا من ﴿النجوى﴾^(٢) .

ويبدل الفعل من الفعل الموافق له في المعنى مع زيادة بيان ، كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ . . .﴾^(٣) الآية .

والرابع : بدل المفرد من الجملة ، كقوله : ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(٤) ، ف ﴿أَنَّهُمْ﴾ بدل ؛ لأن الإهلاك وعدم الرجوع بمعنى واحد .

فإن قلت : لو كان بدلا لكان معه الاستفهام .

قيل : هو بدل معنوي .

تَشْبِيهٌ

[في تكرار البدل]

وقد يكرر البدل كقوله : ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذَا أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي النَّارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾^(٥) ، فقوله : ﴿إِذَا هُمَا﴾ بدل من قوله : ﴿إِذَا أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٥) ، وقوله : ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾^(٥) بدل من ﴿إِذَا هُمَا فِي النَّارِ﴾^(٥) .

(٢) الكشاف ٣ : ٨٠

(٤) سورة هود ٣١

(١) سورة الأنبياء ٣

(٣) سورة الفرقان ٦٨ ، ٦٩

(٥) سورة التوبة ٤٠ .

تَـنْـبِيْـه

[في إعراب كلمة « آزر » في سورة الأنعام]

أعربوا ﴿ آزر ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ ﴾^(١) بدلًا .
قال ابن عبد السلام : والبدل لا يكون إلا للبيان ، والأب لا يلتبس بغيره ، فكيف حَسُنَ البدل ؟ .

والجواب أن الأب يطلق على الجد ، بدليل قوله : ﴿ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾^(٢) ، فقال : « آزر » لدفع توم المجاز .

هذا كله إذا قلنا : إن « آزر » اسم أبيه لكن في « العرب » للجواليقي عن الزجاج :
لا خلاف^(٣) أن اسم^(٤) أبي إبراهيم [« تارح » والذي في القرآن بدل على أن اسمه آزر]^(٥)
وقيل : « آزر » ذم في لغتهم ، وكأنه : « يا مخطئ » وهو من المعجمي الذي وافق لفظه
لفظ العربي ، نحو الإزار والإزرة^(٦) ، قال تعالى : ﴿ أَخْرِجْ شَطَأَهُ فَأَزَرَهُ ﴾^(٧) .
وعلى هذا فالوجه الرفع^(٨) ، في قراءة ﴿ آزُرُ ﴾ .

القسم الرابع

عطف البيان

وهو كالنعت في الإيضاح وإزالة الاشتراك الكائن فيه .
وشرط صاحب الكشف فيه أن يكون وضوحه زائدا على وضوح متبوعه .

(١) سورة الأنعام ٧٤

(٢) سورة يوسف ٣٨

(٣) العرب ص ٢٨

(٤) العرب : « ليس بين الناس خلاف »

(٥) تكملة من كتاب العرب

(٦) الإزرة ، بكسر الهزة : الحال وهيئة الاثترار . (٧) سورة الفتح ٢٩

(٨) ويكون حيثث على النداء ؛ ذكره صاحب الكشف ٢ : ٣٠ .

ورد ما قاله بأن الشرط حصول زيادة الوضوح بسبب انضمام عطف البيان مع متبوعه؛ لأن الشرط كونه أوضح وأشهر من الأول؛ لأن من الجائز أن يحصل باجتماع الثاني مع الأول زيادة وضوح لا تحصل حال انفراد كل واحد منهما، كما في «خالي أبو عبد الله زيد» مع أن اللقب أشهر؛ فيكون في كل واحد منهما خفاء بانفراده ويرفع بالانضمام .
وقال سيبويه : جعل « يا هذا الحمد » عطف بيان مع أن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ذي اللام .

وقيل : يشترط أن يكون عطف البيان معرفة .

والصحيح أنه ليس بشرط ، كقولك : « لبست ثوبا جبّة » .

وقد أعرب الفارسي : ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ ^(١) وكذا : ﴿ فَكَفَّارَةٌ ﴾
﴿ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ﴾ ^(٢) ، وكذلك صاحب المفتاح في ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ
إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ ^(٣) .

فإن قلت : ما الفرق بينه وبين الصفة ؟

قلت : عطف البيان وضع ليدل على الإيضاح باسم يختص به ، وإن استعمل في غير الإيضاح ، كالمده في قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَفَّةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ ^(٤) فإن ﴿ البيت الحرام ﴾ عطف بيان جيء به للمده لا للإيضاح ، وأما الصفة فوضعت لتدل على معنى حاصل في متبوعه ، وإن كانت في بعض الصور مفيدة للإيضاح للعلم بمتبوعها من غيرها .
وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أُعْظِكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ ﴾ ^(٥) ، وقوله تعالى ﴿ آيَاتُ بَيِّنَاتٍ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة المائدة ٨٩

(٤) سورة المائدة ٩٧

(٦) سورة آل عمران ٩٧

(١) سورة النور ٣٥

(٣) سورة النحل ٥١

(٥) سورة سبأ ٤٦

وزعم الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾^(١) أن ﴿مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ عطف بيان .

وهو مردود ؛ فإن العامل إنما يعاد في البديل لا في عطف البيان .
فإن قلت : ما الفرق بينه وبين البديل ؟ .

قلت : قال أبو جعفر النحاس : ما علمت أحدا فرّق بينهما إلا ابن كيسان^(٢) ؛ فإن الفرقَ بينهما أن البديل يقرر الثاني في موضع الأول ، وكأنك لم تذكر الأول ، وعطف البيان أن تقدر أنك إن ذكرت الاسم الأول لم يُعرف إلا بالثاني ، وإن ذكرت الثاني لم يُعرف إلا بالأول ، فجئت بالثاني مبيّنا للأول ، قائما له مقام النعت والتوكيد .
قال : وتظهر قائدة هذا في النداء ، تقول : « يا أخانا زيد أقبل » ، على البديل ، كأنك رفعت الأول وقلت : « يا زيد أقبل » ، فإن أردت عطف البيان قلت : « يا أخانا زيدا أقبل » .

الفصل الخامس

ذكر الخاص بعد العام

فيؤتى به معطوفا عليه بالواو للتنبيه على فضله ؛ حتى كأنه ليس من جنس العام ؛ تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات ، وعلى هذا بنى المتنبي قوله^(٣) :

فَإِنْ تَفَقَّى الْأَنْثَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمَسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

(١) سورة الطلاق ٦

(٢) هو محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي ، أحد تلامذة المبرد وطلب ، وصاحب الكتب الكثيرة في النحو والصرف . توفي سنة ٢٩٩ . إنباء الرواة ٣ : ٥٧

(٣) ديوانه ٤ : ٢٠ لمن قصيدة يرثي بها أم سيف الدولة .

وابن الرومي أيضا حيث قال :

كَمْ مِنْ أَبٍ قَدْ عَلَا بِابْنٍ ذُرًّا شَرَفٍ كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عِدَنَانِ

وحكى الشيخ أثير الدين عن شيخه أبي جعفر بن الزبير أنه كان يقول: إن هذا العطف يسمى بالتجريد ، كأنه جُرِّد من الجملة وأُفرد بالذكر تفصيلا .

وله شرطان ذكرهما ابن مالك : أحدهما كون العطف بالواو ، والثاني كون المعطوف ذا مزية . وحكى قولان في العام المذكور : هل يتناول الخاص المعطوف عليه ، أو لا يتناوله ؟ فعلى القول الأول يكون هذا نظير مسألة : « نعم الرجل زيد » على المشهور فيه ؛ وهو الظاهر من لفظ العام ، وعلى الثاني يكون عطف الخاص قرينة دالة على إرادة التخصيص في العام ، وأنه لم يتناوله ، وهو نظير بحث الاستثناء في نحو قولك : « قام القوم إلا زيدا » من أن « زيدا » لم يدخل في القوم ، وقد يتقوى هذا بقوله :

يَا حَبَّ لَيْلَى لَا تَغَيِّرِي وَازْدَدِي وَأَنْتِ كَمَا يَنْمُو الْخَضَابُ فِي الْيَدِ^(١)

وإن كان هذا ليس من العطف العام .

وقد أشار الزمخشري إلى القولين^(٢) في سورة الشعراء . في قوله : ﴿ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴾^(٣)

(١) البيت في اللسان ٣٠ : ٢١٦ ؛ ونقل عن ابن سيده أن الرواية المشهورة : « وأنتم كما ينمي » .

(٢) الكشاف ٣ : ٢٥٨ ؛ وعبارته : فإن قلت : لم قال : ﴿ وَنَخْلٍ ﴾ بعد قوله : ﴿ فِي جَنَّاتٍ ﴾ والجنة تتناول النخل أول شيء كما يتناول النعم الإبل كذلك من بين الأزواج ؛ حتى أنهم ليذكرون الجنة ولا يقصدون إلا النخل ، كما يذكرون النعم ولا يريدون إلا الإبل ، قال زهير :

* من النواضح تسقى جنة سحفا *

قلت : فيه وجهان : أن يخص النخل بإفراده بعد دخوله في جملة سائر الشجر ؛ تنبيها على انفراده عنها بفضله عليها . وأن يريد بالجنات غيرها من الشجر ؛ لأن اللفظ يصلح لذلك ثم يعطف عليها النخل .

(٣) سورة الشعراء ١٤٧ ، ١٤٨

وقد يقال : آية الشعراء إنما جازَ فيها الاحتمالان من جهة أن لفظ « جنات » وقع بلفظ التنكير ، ولم يعم الجنس ؛ وأما الآية السابقة^(١) فالإضافة تتم . ولا ينبغي أن يحمل من هذا قوله تعالى : ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾^(٢) أما على قول أبي حنيفة ومحمد فواضح ، لأنهما يقولان : إن النخل والرمان ليسا بفاكهة ، وأما على قول أبي يوسف فقوله : « فاكهة » مطلق وليس بعام .

ومن أمثله قوله تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾^(٣) ، على القول بأنها إحدى الصلوات الخمس .

قلنا : إن المراد غيرها كالوتر والضحي والعيد ، فليس من هذا الباب .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾^(٤) ، مع أن التمسك بالكتاب يشمل كل عبادة ، ومنها الصلاة ، لكن خصها بالذكر إظهاراً لمرتبها لكونها عماد الدين .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾^(٥) ، فإن عداوة الله راجعة إلى عداوة حزبه ، فيكون جبريل كالمذكور أربع مرات ، فإنه اندرج تحت عموم ملائكته ، وتحت عموم رسله ، ثم عموم حزبه ، ثم خصوصه بالتنصيص عليه .

ويموز أن يكون عومل معاملة العدد ، فيكون الذَّكَرُ ثلاثاً ، وذكرها بعد الملائكة - مع كونها من الجنس - دليلٌ على قصد التنويه بشرفهما . على أن التفصيل

(٢) سورة الرحمن ٦٨

(٤) سورة الأعراف ١٧٠

(١) هي آية ٢٥ من سورة الدخان

(٣) سورة البقرة ٢٣٨

(٥) سورة البقرة ٩٨ .

إن كان بسبب الإفراد فقد عدل للملائكة مثله بسبب الإضافة ، وقد يلحظ شرفها على غيرها .

وأيضاً فالخلاف السابق في أن ذكر بعض أفراد العام بعد العام ؛ هل يدل على أنه لم يدخل في العام فراراً من التكرار أو يدخل ؟

وقائده التوكيد ، وحكاة الروياني^(١) في « البحر » من كتاب الوصية ، وخرج عليه ما إذا أوصى [رجل] لزيد بدينار وبثلث ماله للفقراء ، وزيد فقير ، فهل يجمع له بين ما أوصى لديه وبين شيء من الثلث على ما أراد الوصي ؟ وجهان ، والأصح أنه لا يعطى غير الدينار ؛ لأنه بالتقدير قطع اجتهد الوصي .

قلت : والقول بعدم دخوله تحت اللفظ هو قول أبي على الفارسي وتلميذه ابن جني ، وعلى هذا القول فلا يحسن عدّه هذه الآية من هذا النوع .

وأيضاً فإذا اجتمع في الكلام معطوفان : هل يجعل الآخر معطوفاً على الأول ؟ أو على ما يليه ؟ وقع في كلام الزمخشري في مواضع من الكشف تجويز الأمرين .

فذكر في قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَرَادْتَ خَالِقَ الْحَبِّ وَالذَّوَىٰ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾^(٢) ، أن « مخرجا » معطوف على « خالق » لا على « يخرج »^(٣) ، فراراً من عطف الاسم على الفعل ، وخالفه ابن مالك وأوله .

وذكر أيضاً في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ

(١) هو أبو المحاسن عبد الواحد بن اسماعيل الروباني الشافعي المتوفى سنة ٥٠٢ هـ ؛ وكتابه : « بحر المذهب في الفروع » ، ذكره صاحب كشف الظنون ٢٢٦ ، وقال : « وهو بحر كاسمه » .

(٢) سورة الأنعام ٩٥ : ٣٦ .

(٣) سورة الأنعام ٩٥

وَقَفِي الْأَمْرُ^(١) ، على هذه القراءة^(٢) أنه معطوف على ﴿الله﴾ لأن قضاءه قديم .
 وذكر أيضا في قوله تعالى : ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا
 وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾^(٣) ، حاصله أن قوله : ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ إذا أريد به
 العموم كان قوله : ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ عطفاً على مقدر ؛ أي أنشأها وأوجدتها ، ﴿وَخَلَقَ
 مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا﴾ ، يعني خلقكم من نفس هذه صفتها . وإن أريد به
 المخاطبون بمكة كان قوله : ﴿وَخَلَقَ﴾ عطفاً على ﴿خَلَقَكُمْ﴾ ، وموجب ذلك الفرار
 من التكرار^(٤) .

وعلى هذا فيجوز أن يكون « جبريل » معطوفاً على لفظ الجلالة ، فلا تكون الآية
 من هذا النوع . ولو سلمنا بمطغه على « رسله » فكذلك ؛ لكن الظاهر أن المراد بالرسول
 من بني آدم لمطغهم على الملائكة ، فليسوا منه .
 وفي الآية سؤالان :

أحدهما : لم خص جبريل وميكائيل بالذكر ؟ الثاني : لم قدم جبريل عليه ؟
 والجواب عن الأول أنه سبحانه وتعالى خصهما بالحياة^(٥) ، فجبريل بالوحي الذي
 هو حياة القلوب ، وميكائيل بالرزق الذي هو حياة الأبدان ، ولأنهما كانا سبب النزول
 في تصريح اليهود بعداوتيهما .
 وعن الثاني : أن حياة القلوب أعظم من حياة الأبدان ؛ ومن ثم قيل :

(١) سورة البقرة ٢١٠

(٢) أي برنغ : ﴿الْمَلَأْتِكُمْ﴾ ؛ وهي قراءة الجمهور ؛ وقرا أبو جعفر ﴿والملائكة﴾ بـالـ

صفاً على النام أو ظل ؛ وانظر الكشاف ١ : ١٩٢ ، والقرطبي ٣ : ٢٥ .

(٣) سورة النساء ١

(٤) انظر الكشاف ١ : ٣٥٥

(٥) ت : « في الحياة » .

عَلَيْكَ بِالنَّفْسِ فَاسْتَكْمَلْ فَضَائِلَهَا فَأَنْتَ بِالنَّفْسِ لَا بِالْجِسْمِ إِنْسَانٌ
ومنه قوله تعالى : ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَانٌ ﴾^(١) ، وغلط بعضهم من عدّة
هذه الآية من هذا النوع ، من جهة أن « فاكهة » نكرة في سياق الإثبات فلا عموم لها .
وهو غلط لأمرين :

أحدهما : أنها في سياق الإثبات ، وهو مقتضى العموم ؛ كما ذكره القاضي أبو الطيب
الطبري .

والثاني : أنه ليس المراد بالخاص والعام هاهنا المصطلح عليه في الأصول ، بل كلّ ما كان
الأول فيه شاملاً للثاني .

وهذا الجواب أحسن من الأول ، لعمومه بالنسبة إلى كل مجموع يشتمل على متعدّد .
ولما لمح أبو حنيفة معنى العطف وهو المغايرة لم يحثّ الخالف على أكل الفاكهة
بأكل الرمان .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ
وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾^(٢) ، إذ الأمر والنهي من جملة الدعاء إلى الخير .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﴾^(٣) ،
والقصد تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم ، وما نُزِّلَ عليه ؛ إذ لا يتم الإيمان إلا به .

وقوله : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبٌ ﴾^(٤) .

(٢) سورة آل عمران ١٤٠

(٤) سورة يس ٧٣ .

(١) سورة الرحمن ٦٨

(٣) سورة القتال ٢

وقوله : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ ^(١) ،
فائدة قوله : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ مع دخولهم في عموم الناس ، أن حرصهم على الحياة
أشد ، لأنهم كانوا لا يؤمنون بالبعث .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ ^(٢) ، فهذا عام ، ﴿ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ
يُوقِنُونَ ﴾ ^(٣) ، وإن كان الإيمان بالغيب يشملها ، ولكن خصها لإنكار المشركين لها
في قولهم ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ ^(٤) ، فكان في تخصيصهم بذلك
مدح لهم .

وقوله : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ ^(٥) ، فم ب قوله : ﴿ خَلَقَ ﴾ جميع مخلوقاته ،
ثم خص فقال : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ ^(٦) .

وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِزِيرٍ ﴾ ^(٧) ، فإنه
عطف « اللحم » على « الميته » مع دخوله في عموم الميته ، لأن الميته كل ما ليس له ذكاة
شرعية ، والقصد به التنبيه على شدة التحريم فيه .

تَنْبِيْهِ

ظاهر كلام الكثيرين تخصيص هذا المطف بالواو ، وقد سبق عن ابن مالك وآخرين
مجيئه في « أو » في قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ﴾ ^(٨) ، مع أن ظلم النفس

- | | |
|----------------------|-----------------------|
| (١) سورة البقرة ٩٦ | (٢) سورة البقرة ٣ |
| (٣) سورة البقرة ٤ | (٤) سورة الجاثية ٢٤ |
| (٥) سورة الطلق ١ | (٦) سورة الطلق ٢ |
| (٧) سورة الأنعام ١٤٥ | (٨) سورة النساء ١١٠ . |

من عمل السوء ؛ فقل هو بمعنى الواو، والمعنى يظلم نفسه بذلك السوء حيث دساها بالمعصية.
وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾^(١)؛ فإن
الوحي مخصوص بمزيد قبح من بين أنواع الافتراء، خص بالذكر تنبيها على مزيد العقاب
فيه والإثم.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾^(٢)، مع أن فعل الفاحشة
داخل فيه . قيل : أريد به نوع من أنواع ظلم النفس؛ وهو الربا، أو كل كبيرة، نخص بهذا
الاسم تنبيها على زيادة قبحه؛ وأريد بظلم النفس ما وراء ذلك من الذنوب.

القسم السادس

ذكر العام بعد الخاص

وهذا أنكر بعض الناس وجوده؛ وليس بصحيح .
والفائدة في هذا القسم واضحة، والاحتمالان المذكوران في العام قبله ثابتان هنا أيضا.
ومنه قوله: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾^(٣): والنسك العبادات؛ فهو أعم من الصلاة.
وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾^(٤).
وقوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾^(٥).
وقوله، إخباراً عن نوح: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا
وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٦).

(٢) سورة آل عمران ١٣٥

(٤) سورة التوبة ٧٨

(٦) سورة نوح ٢٨ .

(١) سورة الأنعام ٩٣

(٣) سورة الأنعام ١٦٢

(٥) سورة الحجر ٨٧

وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾^(١) .

وجعل الزمخشري منه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَدْبِرُ الْأَمْرَ ﴾^(٢) بعد قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ ﴾^(٣) .

واعلم أن هذين النوعين يقعان في الأفعال والأسماء ؛ لكن وقوعهما في الأفعال لا يأتي إلا في النفي ، وأما في الإثبات فليس من هذا الباب ؛ بل من عطف المطلق على المقيد ، أو للمقيد على المطلق .

القسم السابع

عطف أحد المترادفين على الآخر أو ما هو قريب منه

في المعنى ، والقصد منه التأكيد

وهذا إنما يجيء عند اختلاف اللفظ ؛ وإنما يحسن بالواو ، ويكون في الجمل كقوله : ﴿ أُولَئِكَ فَأُولَئِكَ . ثُمَّ أُولَئِكَ فَأُولَئِكَ ﴾^(٤) .

ويكثر في المفردات كقوله : ﴿ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾^(٦) ، ﴿ لَا تَخَافَ دَرْكًا وَلَا تَمَخُّشًا ﴾^(٧) .

(١) سورة التحريم ٤

(٢) سورة يونس ٣١

(٣) الكشاف ٢ : ٢٧١ ؛ وعبارته بعد تفسير الآية : « جاء بالعموم بعد الخصوص » .

(٤) سورة القيامة ٣٤ ، ٣٥

(٥) سورة آل عمران ١٤٦

(٦) سورة طه ١١٢

(٧) سورة طه ٧٧ .

وقوله : ﴿ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ لَا تُبْسِئِي وَلَا تَذَرِي ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴾^(٥) ؛ قال الخليل : العِوَج والَأْمَت بمعنى

واحد . وقيل : الأمت أن يغلظ مكان ويرق مكان ، قاله ابن فارس في « المقاييس » وهو راجع لما قاله الخليل^(٦) .

وقوله : ﴿ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ﴾^(٧) .

وقوله : ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾^(٨) .

وقوله : ﴿ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ ﴾^(٩) .

وفرق الراغب بين النداء والدعاء بأن النداء ، قد يقال إذا قيل « يا » أو « أيا »

ونحوه من غير أن يضم إليه الاسم ، والدعاء لا يكاد يقال إلا إذا كان معه الاسم ؛ نحو : « يا فلان »^(١٠) .

وقوله : ﴿ إِنَّا أَطْمَنَّا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا ﴾^(١١) .

وقوله : ﴿ وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾^(١٢) .

(٢) سورة يوسف ٨٧

(٤) سورة النساء ١٧١

(٦) المقاييس ١ : ١٣٧

(٨) سورة المائدة ٤٨ .

(١٠) مفردات الراغب ١٦٩

(١٢) سورة الأحزاب ١٢ .

(١) سورة الدثر ٢٢

(٣) سورة الدثر ٢٨

(٥) سورة طه ١٠٧

(٧) سورة الزخرف ٨٠

(٩) سورة البقرة ٧١١

(١١) سورة الأحزاب ٦٧

وقوله : ﴿ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾^(١) ، فإن « نصب » مثل « لغب » وزنا ومعنى ومصدرا .

وقوله : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾^(٢) ، على قول من فسر الصلاة بالرحمة ، والأحسن خلافه ، وأن الصلاة للاعتناء وإظهار الشرف ، كما قاله الغزالي وغيره ، وهو قدر مشترك بين الرحمة والدعاء والاستغفار ، وعلى هذا فهو من عطف المتغايرين . وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾^(٣) : إنهم هم المذكورون^(٤) أولا ؛ وهو من عطف الصفة على الصفة .

واعترض عليه بأن شرط عطف الصفة على الصفة تغاير الصفتين في المعنى ، تقول : « جاء زيد العالم والجواد والشجاع » أي الجامع لهذه المعاني الثلاثة المتغايرة ، ولا تقول : « زيد العالم والعالم » فإنه تكرار ؛ والآية من ذلك ؛ لأن المعطوف عليه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾^(٥) ، والمعطوف قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾^(٦) ، والمنزل هو الغيب بعينه .

ويمحتمل أن يقال : المعطوف عليه مطلق الغيب ، والمعطوف غيب خاص ، فيكون من عطف الخاص على العام .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴾^(٧) ، فإن المراد بالكتاب المنير

(٢) سورة البقرة ٤

(١) سورة فاطر ٣٥

(٣) سورة البقرة ٤

(٤) في قوله تعالى في الآية السابقة لها : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ... ﴾ ،

واظر الكشاف ١ : ٢٢ .

(٦) سورة البقرة ٤

(٥) سورة البقرة ٣

(٧) سورة فاطر ٢٥ .

هو الزبور ، ونقله عن إجماع المفسرين لما تضمنه من النعت ، كما تعطف النعوت بعضها على بعض ؛ وهذا يردّه تكرار الباء ، فإنه يشعر بالفصل ، لأن فائدة تكرار العامل بعد حرف العطف إشعاراً بقوة الفصل من الأول والثاني ، وعدم التجوز في عطف الشيء على نفسه .

والذى يظهر أنه للتأسيس ، وبيانه وجوه :

أحدها أن قوله تعالى : ﴿ جَاءَتْهُمْ ﴾ يعود الضمير فيه على المكذبين للنبي صلى الله عليه وسلم وعلى الذين من قبلهم ، فيكون النبي صلى الله عليه وسلم داخل في المرسلين المذكورين ، والكتاب المنير هو القرآن ، وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(١) ، معطوف على قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾^(٢) ، أى كذبوا ثم أخذتهم بقيام الحجة عليهم ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴾^(٣) . وجاء تقديم قيام الحجة : م قبل العطف اعتراضاً للاهتمام به ، وهو من أدق وجوه البلاغة . ومثله فى آية آل عمران قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ جَاءُوا ﴾ انصراف من الخطاب إلى الغيبة ، كأنه قال : « جاء هؤلاء المذكورون » ، فيكون النبي صلى الله عليه وسلم داخل في الضمير ؛ وهو فى موضع « جئتم بالبينات » فأقام الإخبار عن الغائب مقام المخاطب ، كقوله تعالى : ﴿ جَرَيْنَ بِهِمْ ﴾^(٥) ، وفيه وجه من التعجب ؛ كأن المخاطب إذا استعظم الأمر رجع إلى الغيبة ليعم الإخبار به جميع الناس ، وهذا موجود فى الآيتين .

والثانى : أن يكون على حذف مضاف ؛ كأنه قيل : « الكتاب المنير » يعنى القرآن ،

(١) سورة فاطر ٢٦

(٢) سورة فاطر ٢٥ .

(٣) سورة فاطر ٢٥ .

(٤) سورة آل عمران ١٨٤

(٥) سورة يونس ٢٢ .

فيكون مثل قوله : ﴿ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أُتِّحَدُ ﴾^(١) .
وهذا^(٢) وجه حسن .

تَنْجِيهَات

الأول : أنكر للبَرْد هذا النوع ، ومنعَ عطفَ الشيء على مثله ؛ إذ لا فائدة فيه ،
وأوّل ما سبق باختلاف المعنيين ؛ ولعله ممن ينكر أصلَ الترادف في اللغة كالعسكري وغيره .

الثاني : ما ذكرناه من تخصيص هذا النوع بالواو هو المشهور ، وقال ابن مالك :
وقد أنيبت « أو » عنها ، كما في قوله تعالى : ﴿ نُسُوزًا أَوْ إِبْرَاضًا ﴾^(٣) ، ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ
خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾^(٤) .

قال شيخنا : وفيه نظر ؛ لإمكان أن يُراد بالخطيئة ما وقع خطأ ، وبالإثم ما وقع عمدا .
قلت : ويدلّ له قوله تعالى قبل ذلك : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِثْمًا يَكْسِبُهُ قَلْبُ
نَفْسِهِ ﴾^(٥) .

وجعل منه بعضهم قوله صل الله عليه وسلم : « اللهم إني أسألك بكل اسم^(٦) هو لك
سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحدا من خلقك ، أو استأثرت به في علم
الغيب عندك » .

قلت : ما ذكره ابن مالك قد سبقه به ثعلب ، فيما حكاه ابن سيده في « المحكم »
فقال ثعلب في قوله تعالى : ﴿ عُدْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾^(٧) : العذر والنذر واحد^(٨) .

(٢) م ، ت : « وهنا » .
(٤) سورة النساء ١١٢
(٦) م : « شيء » ، صوابه من ت
(٨) قوله صاحب اللسان ٦ : ٢٢٩ .

(١) سورة الصف ٦
(٣) سورة النساء ١٢٨
(٥) سورة النساء ١١١ .
(٧) سورة المرسلات ٦

قال اللحياني : وبعضهم ينقل ^(١) .

وعن القراء : أنه يجري في العطف بهم ، وجعل منه قوله : ﴿ وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾ ^(٢) ، قال : معناه : وتوبوا إليه ، لأن التوبة الاستغفار .

وذكر بعضهم أنه قد تجرد عن العطف ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٍ ﴾ ^(٣) والغرابيب هي السود ، ﴿ سُبُلًا فِجَاجًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ ^(٥) ، وغير ذلك .

الثالث : مما يدفع وهم التكرار في مثل هذا النوع ، أن يعتقد أن مجموع المترادفين يحصل معنى لا يوجد عند انفراد أحدهما ؛ فإن التركيب يحدث معنى زائدا ؛ وإذا كانت كثرة الحروف تقيد زيادة المعنى ، فكذلك كثرة الألفاظ .

القسم الثامن

الإيضاح بعد الإبهام

ليُرى المعنى في صورتين ، أولى يكون بيانه بعد التشوف ^(٦) إليه ، لأنه يكون ألد للنفس وأشرف عندها ، وأقوى لحفظها وذكورها ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوَاهُ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ ^(٧) .

(١) م : « ينقل » تصحيف ، قال صاحب الكشاف ٥٤٢ : « وقرئنا مثقلين ومخففين » . وانظر

الجامع لأحكام القرآن ٢٠ : ١٥٤ .

(٢) سورة فاطر ٢٧

(٣) سورة هود ٥٢

(٤) سورة فاتحة الكتاب ٣

(٥) سورة نوح ٢٠

(٦) سورة الحجر ٦٦

(٧) ت : « الشوق »

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(١) فَإِنْ وَضَعَ الضمير موضع الظاهر معناه البيان أو الحديث ، أو الأمر لله أحد مكفواً بها ثم فُسِّر ، وكان أوقع في النفس من الإتيان به مفسراً من أول الأمر ، ولذلك وجب تقديمه . وتفيد به الجملة المراد ، تعظيماً له .

وسياتى عكسه في وضع الظاهر موضع المضمّر .

ومثله التفصيل بعد الإجمال ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ ^(٢) .

وعكسه كقوله تعالى : ﴿ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ وَوَادَعْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ قَتْمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ ^(٤) ، وأعاد قوله : ﴿ أَرْبَعِينَ ﴾ وإن كان معلوماً من « الثلاثين » و « العشر » أنها أربعون لنفي اللبس ؛ لأن العشر لما أتت بعد الثلاثين ، التي هي نص في المواعدة دخلها الاحتمال أن تكون من غير المواعدة ، فأعاد ذكر « الأربعين » نفيًا لهذا الاحتمال ، وليعلم أن جميع العدد للمواعدة .

وهكذا قوله تعالى : ﴿ فَصِيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(٥) أعاد ذكر العشرة ، لما كانت الواو تجمي . في بعض المواضع للإباحة ، وقوله : ﴿ كَامِلَةٌ ﴾ تحقيق لذلك وتأكيد له .

فإن قلت : فإذا كان زمن المواعدة أربعين فلم كانت « ثلاثين » ثم عشرًا ؟

(٢) سورة التوبة ٣٦

(٤) سورة الأعراف ١٤٢

(١) سورة الإخلاص ١

(٣) سورة البقرة ١٩٦

(٥) سورة البقرة ١٩٦ .

أجاب ابن عساكر^(١) في « التكميل والإفهام » بأن العشر إنما فصل من أولئك ؛ ليتحدد قرب انقضاء المواعدة ، ويكون فيه متأهبا مجتمع الرأي ، حاضر الذهن ؛ لأنه لو ذكر « الأربعين » أولا لكانت متساوية ؛ فإذا جعل العشر فيها إتماما لها استشعرت النفس قرب التمام ، وتحدد بذلك عزم لم يتقدم .

قال : وهذا شبيه بالتلوم الذي جعله الفقهاء في الآجال المضروبة في الأحكام ، ويفصلونه من أيام الأجل ؛ ولا يجعلونها شيئاً واحداً ؛ ولعلهم استنبطوه من هذا .

فإن قلت : فلم ذكر في هذه السورة - أعني الأعراف - الثلاثين ثم العشر ، وقال في البقرة : ﴿ وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾^(٢) ولم يفصل العشر منها ؟

والجواب ، والله أعلم : أنه قصد في الأعراف ذكر صفة المواعدة والإخبار عن كيفية وقوعها فذكر على صفتها ، وفي البقرة إنما ذكر الامتنان على بني إسرائيل بما أنعم به عليهم ، فذكر نعمه عليهم مجملة ، فقال : ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ ﴾^(٣) ، ﴿ وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾^(٤)

واعلم أنه يخرج لنا مما سبق جوابان في ذكر العشرة بعد الثلاثة والسبعة ؛ إما الإجمال بعد التفصيل ، وإما رفع الالتباس ، ويضاف إلى ذلك أجوبة :

(١) هو محمد بن علي بن الحضرمي القسبي المعروف بابن عساكر ؛ تلميذ أبي القاسم السهيلي صاحب كتاب التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام ؛ وكتاب ابن عساكر ذيل عليه ؛ جمع بينهما شيخ الإسلام بدر الدين بن جماعة في كتاب واحد سماه : « التبيان » . كشف الظنون ٤٢٢ .

(٢) سورة البقرة ٥٠

(٣) سورة البقرة ٥١

(٤) سورة البقرة ٤٩

ثالثها : أنه قصد رفع ماقد يهجنس في النفوس ، من أن المتمتع إنما عليه صوم سبعة أيام لا أكثر ، ثلاثة منها في الحج ، ويكمل سبعا إذا رجع .

رابعها : أن قاعدة الشريعة أن الجنسين في الكفارة لا يجب على المكفر الجمع بينهما ، فلا يلزم الحالف أن يطعم المساكين ويكسوم ؛ ولا المظاهر العتق والصوم ؛ فلما اختلف محل هذين الصومين فكانت ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع ، صاروا باختلاف المحالين كالجنسين ، والجنسان لا يُجمع بينهما . وأفادت^(١) هذه الزيادة - وهي قوله : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾^(٢) - رفع ماقد يهجنس في النفوس ، من أنه إنما عليه أحد النوعين : إما الثلاث وإما السبع .

الخامس : أن المقصود ذكر كمال لا ذكر العشرة ، فليست العشرة مقصودة بالذات ، لأنها لم تذكر إلا للإعلام بأن التفصيل المتقدم عشرة ، لأن ذلك من المعلوم بالضرورة ، وإنما ذكرت لتوصف بالكمال الذي هو مطلوب في القصة .

السادس : أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا ، والتقدير : فصيام عشرة أيام : ثلاثة في الحج ، وسبعة إذا رجعت ؛ وهذا وإن كان خلاف الأصل ، لكن الإشكال ألجأنا إليه .

السابع : أن الكفارات في الغالب إنما تجب متتابعة ككفارات الجنايات ، ولما فصل هاهنا بين صوم هذه الكفارة بالإفطار قبل صومها بذكر القدية ليُعلم أنها وإنما كانت منفصلة فهي كالتصلة .

فإن قلت : فكفارة اليمين لا تجب متتابعة ، ومن جنس هذه الكفارة ما يجب على

المحرّم إذا حلق ثلاث شعرات ، ومن عجز عن الفدية فإنه يصوم ثلاثة أيام ولا يشترط التتابع .

قلت : هي في حكم المتابعة بالنسبة إلى الثواب ؛ إلا أن الشرع خفف بالتفريق .
ثامنها : أن السبع قد تدكر والمراد به الكثرة لا العدد ؛ والذي فوق الستة ودون الثمانية ، وروى أبو عمرو بن العلاء وابن الأعرابي عن العرب : سبع الله لك الأجر ، أي أكثر ذلك ، يريدون التضعيف .

وقال الأزهري في قوله تعالى : ﴿ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ ^(١) هو جمع السبع ، الذي يستعمل للكثرة ، وإذا كان كذلك فاحتمل أن يتوهم أن المراد بالسبع ما هو أكثر من السبع ؛ ولفظها معطوف على الثلاثة بآلة الجمع ، فيفيض إلى الزيادة في الكفارة على العدد المشروع ، فيجب حينئذ رفع هذا الاحتمال بذكر الفذلة ؛ وللعرب مستند قوي في إطلاق السبع والسبعة ، وهي تريد الكثرة ليس هذا موضع ذكره .

تاسمها : أن الثلاثة لما عطف عليها السبعة احتمل أن يأتي بعدها ثلاثة أو غيرها من الأعداد ، فقيّد بال عشرة ليُعلم أن المراد كَمُل ، وقطع الزيادة المقضية للسلسل .

عاشرها : أن السبعة المذكورة عقب الثلاثة يحتمل أن تكون الثلاثة داخلة فيها ، كما في قوله : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٢) ، أي مع اليومين اللذين خلق الأرض

(١) سورة التوبة ٨٠

(٢) سورة فصلت ١٠٠ .

فيهما ، فلا بدّ من اعتقاد هذا التأويل ليندفع ظاهر التناقض ، فجاء التقييد بالمشترط لرفع
توهم التداخل .

وهذا الجواب أشار إليه الزمخشري ؛ ونُقل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام
ترجيحه ؛ وردّه ابن أبي الإصبع^(١) بأنّ احتمال التداخل لا يُظنّ إلا بعددين منفصلين
لم يأت بهما جملة ، فلو اقتصر على التفصيل احتل ذلك ؛ فالتقييد مانع من هذا الاحتمال .
وهذا أعجب منه ، فإن مجيء الجملة رافع لذلك الاحتمال .

الحادي عشر : أن حروف السبعة والتسعة مشبهة ، فأزيل الإشكال بقوله : ﴿ تِلْكَ
عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾^(٢) لثلاث يقرأوها « تسعة » ، فيصير العدد اثني عشر . ونظير هذا قوله
صلى الله عليه وسلم : « إن لله تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحداً » .

فائدة

[في التأكيّد بمائة إلا واحداً]

التأكيّد بمائة إلا واحداً ، لإزالة إلباس التسعة والتسعين بالسبعة والسبعين لكن
مثل هذا مأمون في القرآن ؛ لأن الله حفظه .

القسم التاسع

وضع الظاهر موضع المضمّر

لزيادة التقرير ؛ والعجب أن البيانين لم يذكروا في أقسام الإطناب .

(١) هو أبو محمد عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر المعروف بابن أبي الإصبع ؛ صاحب كتاب بديع

(٢) سورة البقرة ١٩٦

القرآن .

ومنه بيت الكتاب^(١) :

إذا الوحشُ ضمَّ الوحشَ في ظِلَلَاتِهَا سواقطٌ من حرٍّ وقد كان أظهر^(٢)
ولو أتى على وجهه لقال : « إذا الوحش ضمَّها » .

وإنما يسأل عن حكمته إذا وقع في الجملة الواحدة، فإن كان في جملتين مستقلتين كالبيت
سهل الأمر ، لكنّ الجملتين فيه كالجملة الواحدة ، لأن الرفع للوحش الأول فعل محذوف كما
يقول البصريون ، والفعل المذكور سادّ مسدّد الفعل المحذوف ؛ حتى كأنه هو ؛ ولهذا
لا يجتمعان ، وإن قدر رفع الوحش بالابتداء فالكلام جملة واحدة .

وبسهل عند اختلاف اللفظين كقوله^(٣) :

إذا المرء لم يغش الكريهة أو شكت حبال الهوى بي بالفتى أن تقطعاً

فاختلاف لفظين ظاهرين أشبهما لفظي الظاهر والضمير في اختلاف اللفظ ؛ وعليه قوله
تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ ﴾^(٤) ثم قال : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﴾^(٥)
ولم يقل : « يؤذونه » مع ما في ذلك من التعظيم ، فالجمع بين الوصفين ، كقوله في الحديث :
« نبيك الذي أرسلت » ، وقوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ... ﴾^(٥) الآية ؛
فإنه قد تكرر اسم الله ظاهراً في هذه الجمل الثلاث ، ولم يضر لدلالته على استقلال كل جملة
منها ، وأنها لم تحصل مرتبطة ببعضها ارتباط ما يحتاج فيه إلى إضمار .

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ ﴾^(٦) ،

(١) الكتاب ١ : ٣١

(٢) البيت للنايفة الجعدى ؛ يصف سيره في الهجرة إذا استكن الوحش من حر الشمس واحتدأها .

والظلات : جمع ظلة ؛ وهو ما يستظل به ..

(٤) سورة التوبة ٦١

(٣) هو الكلجة اليربوعى الفضليات ١ : ٢

(٦) سورة النساء ٧٦ .

(٥) سورة البقرة ١٠٦

وفيه دلالة على أن الطاغوت هو الشيطان ؛ وحسن ذلك هنا تنبيها على تفسيره .

وقال ابن السيد : إن كان في جملتين حسن الإظهار والإضمار ؛ لأن كل جملة تقوم بنفسها ، كقولك : « جاء زيد ، وزيدٌ رجلٌ فاضل » وإن شئت قلت : « وهو رجل فاضل » .

وقوله : ﴿ مِنْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمَ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾^(١) .

وإن كان في جملة واحدة قبح الإظهار ؛ ولم يكد يوجد إلا في الشعر ؛ كقوله : لا أرى الموت يسبق الموت شيء ؛ نفص الموت ذا الغنى والفقير^(٢)

قال : وإذا اقترن بالاسم الثاني حرف الاستفهام بمعنى التعظيم والتعجب كان المناسب الإظهار ؛ كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾^(٣) و ﴿ الْقَارِعَةُ . مَا الْقَارِعَةُ ﴾^(٤) ، والإضمار جائز كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّهُ هَابِيةٌ . وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَهْ ﴾^(٥) .

[الخروج على خلاف الأصل وأسبابه]

واعلم أن الأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة ، وأصل المحدث عنه كذلك . والأصل أنه إذا ذكر ثانياً أن يذكّر مضمراً للاستغناء عنه بالظاهر السابق ، كما أن الأصل في الأسماء الإعراب ، وفي الأفعال البناء ، وإذا جرى المضارع مجرى الاسم أعرب ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾^(٥) .

(١) سورة الأنعام ١٢٤

(٢) البيت من شواهد الكتاب ١ : ٣٠ ، ونسبه إلى سوداة بن عدى .

(٣) سورة الحاقة ١ ، ٢

(٤) سورة القارعة ١ ، ٢ ، ٩ ، ١٠

(٥) سورة العنكبوت ١٧ .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ ^(٢) .

والخروج على خلاف الأصل أسباب :

أحدها : قصد التعظيم

كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ﴾ ^(٦) ، فأعاد ذكر

الرب « لا فيه من التعظيم والمهضم للنقص » .

وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ ^(٧) .

﴿ وَأَنفِضْ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ ^(٨) .

﴿ هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي ﴾ ^(٩) .

﴿ كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ ^(١٠) .

﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴾ ^(١١) .

(٢) سورة النصر ٣
(٤) سورة المجادلة ٢٢
(٦) سورة الكهف ٣٨
(٨) سورة المؤمن ٤٤
(١٠) سورة الفرقان ١١ .

(١) سورة الشورى ٤٠
(٣) سورة البقرة ٢٨٢
(٥) سورة الحشر ٦
(٧) سورة الإخلاص ١ ، ٢
(٩) سورة الإسراء ٢٠

﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً ﴾^(١) .
 ﴿ وَكَفَلَهَا كَرِيمًا كَلِمًا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ ﴾^(٢) .
 وقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾^(٣) ، ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾^(٤) ، كان القياس
 - لولا ما أريد به من التعظيم والتفخيم - « الحاقة ما هي » .
 ومثله : ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ . وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ
 الْمَشْأَمَةِ ﴾^(٥) تفخيماً لما ينال الفريقين من جزيل الثواب وأليم العقاب .

الثاني

قصد الإهانة والتحقير

كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ
 خُطُواتِ الشَّيْطَانِ ﴾^(٦) .
 وقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ ﴾^(٧) .
 وقوله : ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا ﴾^(٨)
 وقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ
 فِرْعَوْنَ ﴾^(٩) .

(٢) سورة آل عمران ٣٧

(٤) سورة القارعة ١ ، ٢

(٦) سورة النور ٢١

(٨) سورة الإسراء ٥٣

(١) سورة الإسراء ٧٨

(٣) سورة الحاقة ١ ، ٢

(٥) سورة الواقعة ٨ ، ٩

(٧) سورة المجادلة ١٩ .

(٩) سورة المؤمن ٣٧ .

وقول الشاعر :

فما للنَّوى لا بارك الله في النَّوى وعهد النَّوى عند الفراقِ ذَمِيمٌ
وسمع الأصمعى من ينشد :

فما للنَّوى جدَّ النَّوى قطع النَّوى كذاك النَّوى قطاعة للقرائن
فقال : لو قيضَ لهذا البيت شاة لأنت عليه .

الثالث

الاستلذاذ بذكره

كقوله تعالى : ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ ^(١) ، إن كان « الحق » الثانى هو الأول .

وقوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ ^(٢) .
وقوله تعالى : ﴿ وَأَوْزَنَّا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل :
« منها » ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة ؛ وإن كان المراد بالأرض الجنة ؛
وقه در القائل :

كَرَّرَ عَلَى السَّمْعِ مَنَى أَيُّهَا الْحَادِي ذَكَرَ الْمَنَازِلَ وَالْأَطْلَالَ وَالنَّادِي
وقوله :

يَا مُطَرِّبِي بِحَدِيثِ مَنْ سَكَنَ الْغَضَى هِجَّتِ الْهَوَى وَقَدَحَتْ فِي حُرَاقِ ^(٤)
كَرَّرَ حَدِيثَكَ يَا مَهْيِجَ لَوْعَتِي إِنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْحَبِيبِ تَلَاقِي

(٢) سورة فاطر ١٠

(١) سورة الإسراء ١٠٥

(٣) سورة الزمر ٨٤ .

(٤) الحراق : ما تقع فيه النار عند القدح .

الرابع زيادة التقدير

كقوله تعالى : ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ ^(١) .
 وقوله : ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ ^(٢) ، بعد قوله : ﴿ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٣) ؛ وبدل على إرادة
 التقدير سبب نزولها ، وهو ما نقل عن ابن عباس أن قريشاً قالت : يا محمد؛ صف لنا ربك
 الذي تدعوننا إليه ، فنزل ﴿ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٢) ، معناه أن الذي سألتهموني وصفه هو الله ^(٣)
 ثم لما أريد تقدير كونه « الله » أعيد بلفظ الظاهر دون ضميره .
 وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ ^(٤) .
 وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ^(٥) .
 ﴿ يَلُوكُونَ آلِئِنَّهُمْ بِالْكِتَابِ لِيَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ ^(٦) .

الخامس

إزالة اللبس ^(٧) حيث يكون الضمير يوم أنه غير المراد
 كقوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ ^(٨) ، لو قال :
 « تؤتية » لأوهم أنه الأول ، قاله ابن الخشاب .
 وقوله تعالى : ﴿ يَنْظُرُونَ بِاللهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ ﴾ ^(٩) ، كرر السوء

(٢) سورة الإخلاص ١ ، ٢

(٤) سورة غافر ٦١

(٦) سورة غافر ٢٦

(٨) سورة آل عمران ٢٦

(١) سورة الإسراء ١٠٥

(٣) ت : « الله أحد »

(٥) سورة غافر ٧٨

(٧) ت : « الملك » .

(٩) سورة النج ٦ .

لأنه [لو] ^(١) قال : « عليهم دائرته » لالتبس بأن يكون الضمير عائداً إلى الله تعالى . قاله الوزير ^(٢) المغربي في تفسيره .

ونظيره : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا ﴾ ^(٣) ، وتبينه : الأول النطفة أو التراب ، والثاني الوجود في الجنين أو الطفل ، والثالث الذي بعد الشيخوخة وهو أرذل العمر ؛ والقوة الأولى التي تجعل للطفل التحرك والاهتداء للثدي ، والثانية بعد البلوغ ، قاله ابن الحاجب ، ويؤيد الغيرية التنكير . ونحوه قوله تعالى : ﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ... ﴾ ^(٤) الآية ، لو قال : « إنه » لأوهم عود الضمير إلى الفجر .

وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا ﴾ ^(٥) ، فلم يقل « عنها » لثلاث يتحد الضميران فاعلا ومفعولا ؛ مع إن المظهر السابق لفظ النفس ، فهذا أبلغ من « ضرب زيد نفسه » .

وكقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَسْتَخْرِجُهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِي ﴾ ^(٦) ، وإنما حسن إظهار الوعاء مع أن الأصل « فاستخرجها منه » لتقدم ذكره ، لأنه لو قيل ذلك لأوهم عود الضمير على الأخ ، فيصير كأن الأخ مباشر لطلب خروج الوعاء ؛ وليس كذلك لما في المباشرة من الأذى [الذي] ^(٧) تأباه النفوس الأبية ، فأعيد لفظ الظاهر لنفي هذا .

(١) زيادة يقتضيهما السياق .

(٢) هو أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسين ، المعروف بالوزير المغربي ، وزير من الدهاء الطماء الأدباء ، نقل صاحب كتاب هداية العارفين ١ : ٣٠٨ أن له كتاباً اسمه « خصائص القرآن » ؛ وتوفى سنة ٤١٨ . وانظر وفيات الأعيان ١ : ١٥٥

(٤) سورة الإسراء ٧٨

(٣) سورة الروم ٥٤

(٦) سورة يوسف ٧٦

(٥) سورة النحل ١١١

(٧) نكبة من ت .

وإنما لم يضر الأخ ، فيقال : « ثم استخرجها من وعائه » لأمرين :
أحدهما : أن ضمير الفاعل في ﴿ استخرجها ﴾ ليوسف عليه السلام ، فلو قال : « من وعائه » لتوهم أنه يوسف ؛ لأنه أقرب مذكور فأظهر لذلك .
والثاني : أن الأخ مذكور مضاف إليه ؛ ولم يذكر فيما تقدم مقصودا بالنسبة الإخبارية ، فلما احتيج إلى إعادة ما وأضيف إليه أظهره أيضا .
وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ ﴾^(١) .
﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَمَذَابِ اللَّهِ ﴾^(٢) .

السادس

أن يكون القصد تربية المهابة وإدخال الروعة في ضمير السامع
بذكر الاسم المقتضى لذلك ، كما يقول الخليفة لمن يأمره بأمر : « أمير المؤمنين يأمرك بكذا » مكان : « أنا آمرك بكذا » .
ومنه قوله تعالى : ﴿ الْحَقَّاهُ مَا الْحَقَّاهُ ﴾^(٣) .
وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾^(٤) ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾^(٥) .
وقوله : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ﴾^(٦) ، ولم يقل : « لخزنتها » .

(٢) سورة العنكبوت ١٠

(٤) سورة النساء ٥٨

(٦) سورة المؤمن ٤٩ .

(١) سورة المزمل ١٤

(٣) سورة الحاقة ١ ، ٢

(٥) سورة النمل ٩٠

السابع

قصد تقوية داعية المأمور

كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾^(١) ،
ولم يقل « على » وحين قال : ﴿ على الله ﴾ لم يقل : « إنه يحب » ، أو « إني أحب » تقوية
لداعية المأمور بالتوكل بالتصريح باسم المتوكل عليه .

وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَبِعَلِّمُكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾^(٢) .

الثامن

تعظيم الأمر

كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ
يَسِيرٌ . قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا . إِنَّا خَلَقْنَا
الْإِنْسَانَ ﴾^(٤) ولم يقل « خلقناه » للتنبيه على عظم خلقه للإنسان .

وقوله : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا ﴾^(٥) ؛ فإنما أعيد لفظ
﴿ الجبال ﴾ والقياس الإضمار لتقدم ذكرها ؛ مثل ما ذكرنا في آلم السجدة في أحد القولين ؛

(٢) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) سورة الدهر ١ ، ٢

(١) سورة آل عمران ١٥٩

(٣) سورة العنكبوت ١٩ ، ٢٠

(٥) سورة الزمل ١٤

وهو قوله : ﴿ كَلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُقُوا عَذَابَ النَّارِ ﴾^(١)؛ وهو أن الآيتين سيقتا للتخويف والتنبية على عِظَم الأمر ؛ فإعادة الظاهر أبلغ . وأيضاً فلم يذكر ﴿ الجبال ﴾ لاحتتمل عَوْدُ الضمير إلى الأرض .

التاسع

أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف

كقوله تعالى : ﴿ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ ﴾^(٢) بعد قوله في صدر الآية : ﴿ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾^(٣) ﴿ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾^(٤) دون « فآمِنُوا بالله وبى » ؛ ليتمكن من إجراء الصفات التي ذكرها من النبي الأمي الذي يؤمن بالله، فإنه لو قال: « وبى » لم يتمكن من ذلك؛ لأن الضمير لا يوصف ليعلم أن الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو من وصف بهذه الصفات كائناً من كان، أنا أو غيرى إظهاراً للنصفة ، وبعداً من التعصب لنفسه .

العاشر

التنبية على علة الحكم

كقوله تعالى : ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾^(١) . وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾^(٢) أعلننا أنه مَنْ كان عدواً^(٣) لهؤلاء . فهو كافر ؛ هذا إن خيف الإلباس لعوده للمذكورين . وكذا قوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ ﴾^(٤) دون « فإنه » .

(٢) سورة الأعراف ١٥٨

(٤) سورة البقرة ٩٨

(١) سورة السجدة ٢٠

(٣) سورة البقرة ٥٩

(٥) إشارة إلى ما ذكر في أول الآية : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ ... ﴾ .

وكقوله تعالى: ﴿ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ ﴾^(١)، ولم يقل «عليهم» لأنه ليس في الضمير ما في قوله: ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ من ذكر الظلم المستحق به العذاب .
وجعل منه الزمخشري قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾^(٢) .

وقوله تعالى: ﴿ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾^(٣) والأصل «عليهم» للدلالة على أن اللعنة لحقهم لكفرهم .

وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(٤)؛ فإن العلة قد تقدمت في الشرط؛ وإنما فائدة ذلك إثبات صفة أخرى زائدة . وقال الزمخشري: فائدته اشتماله على المتقين والصابرين .

ومنه قوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ ﴾^(٥) لأن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان عظيم .

وقوله: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾^(٦)؛ والقياس «أنهم لا يفلحون»، ولو ذكر الظاهر لقال: «لا يفلح المفترون» أو «الكاذبون» لكن صرح بالظلم تنبيها على أن علة عدم الفلاح الظلم .

وقوله: ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾^(٧)، ولم يقل: «أجرهم» تنبيها على أن صلاحهم علة لنجاتهم .

وقوله: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾^(٨) ولم يقل: «لنا»؛ لينبه

(٢) سورة الكهف .

(٤) سورة يوسف ٩٠

(٦) سورة الأنعام ٢١

(٨) سورة الكوثر ١ ، ٢

(١) سورة البقرة ٥٩

(٣) سورة البقرة ٨٩

(٥) سورة النساء ٦٤

(٧) سورة الأعراف ١٧٠

على أنه أهل لأن يصلى له ؛ لأنه ربه الذى خلقه وأبدعه ورباه بنعمته .

وكقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ ^(١) قال الزمخشري : أراد « عدواً لهم » ، فجاء بالظاهر ليدل على أن الله إنما عاداهم لكفرهم ؛ وأن عداوة الملائكة كفر ، وإذا كانت عداوة الأنبياء كفراً ، فما بال الملائكة وهم أشرف ! . والمعنى : ومن عاداهم عاداه الله وعاقبه أشد العقاب المهين ^(٢) .
وقد أدمج في هذا الكلام مذهبه في تفضيل الملك على النبي وإن لم يكن مقصوداً فهو كما قيل :

وما كنت زوّاراً ولكنّ ذا الهوى إلى حيث يهوى القلب تهوى به الرّجل

ومثله قول مطيع :

أتى الضريح الذى أسمى ثم استهلّ على الضريح

ألا ترى أنه لم يقل : « عليه » لأنه بالكِ بذكر الضريح الذى من عادته أن يُبكي عليه ويحزن لذكره .

* * *

الحادى عشر

قصد العموم

كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا ﴾ ^(٣) ولم يقل : « استطعمهم » الإشعار بقا كيد العموم ؛ وأنهما لم يتركا أحداً من أهلها إلا استطعماه وأبى ، ومع ذلك قابلهم

(٢) الكشف ١ : ١٢٧

(١) سورة البقرة ٩٨

(٣) سورة الكهف ٧٧ .

بأحسن الجزاء . وفيه التنبيه على محاسن الأخلاق ، ودفع السيئة بالحسنة .
 وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَبْرَأُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ ^(١) فإنه لو قيل :
 « إنها لأماردة » لاقتضى تخصيص ذلك ؛ فأتى بالظاهر ليدل على أن المراد التعميم ؛ مع أنه
 برى من ذلك بقوله بعده ﴿ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(١)
 ولم يقل : « إنه » إما للتعظيم وإما للاستلذاذ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْخَلْقِ شَيْئًا ﴾ ^(٢) .
 وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا ﴾ ^(٣) ثم قال : ﴿ فَإِنَّ
 الْإِنْسَانَ كَفُورٌ ﴾ ^(٣) ولم يقل : « فإنه » مبالغة في إثبات أن هذا الجنس شأنه
 كفران النعم .

الثاني عشر

قصد الخصوص

كقوله تعالى : ﴿ وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ وَإِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ ^(٤) ، ولم يقل : « لك »
 لأنه لو أتى بالضمير لأخذ جوازه لغيره ، كافي قوله تعالى : ﴿ وَبَنَاتٍ عَمَّكَ ﴾ ^(٤) ، فعدل عنه
 إلى الظاهر للتنبيه على الخصوصية وأنه ليس لغيره ذلك .

(١) سورة يوسف ٥٣ ؛ وفي حاشية إحدى النسخ : هذا مقول امرأة العزيز ؛ ويوسف عند هذه
 المقالة في السجن ؛ بدليل قوله : ﴿ أَتُؤْنِسُنِي بِهِ ﴾ ، وأيضاً قوله للرسول : ﴿ أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ ؛
 ولم يخرج معه ، وبدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « لو كنت من يوسف لأجبت الداعي » .

(٢) سورة الشورى ٤٨

(٣) سورة النجم ٢٨

(٤) سورة الأحزاب ٥٠ .

الثالث عشر

مراعاة التجنيس

ومنه : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ... ﴾^(١) السورة ، ذكره الشيخ عز الدين ابن عبد السلام رحمه الله .

الرابع عشر

أن يتحمل ضميراً لا بد منه

كقوله : ﴿ أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَ أَهْلَهَا ﴾^(٢) .

الخامس عشر

كونه أهم من الضمير

كقوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾^(٣) . وقال بعضهم : إنما أعيدت ﴿ إِحْدَاهُمَا ﴾ لتعادل الكلم وتوازن الألفاظ في التركيب ؛ وهو المعنى في الترصيع البديعي بل هذا أبلغ من الترصيع ، فإن الترصيع توازن الألفاظ من حيث صيغها ، وهذا من حيث تركيبها ؛ فكأنه ترصيع معنوي ، وقلما يوجد إلا في نادر من الكلام ، وقد استغرب أبو الفتح ما حكى عن المتنبي في قوله :

وقد عادت الأجفان قرْحَى من البكا وعادت بهاراً في الخلود الشقائق^(٤)

(١) سورة الناس ١

(٢) سورة الكهف ٧٧

(٣) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٤) ديوانه ٢ : ٣٤٢ — بشرح العكبري . البهار : زهر أصفر . والعقائق : جمع شقيقة ، وهي زهر أحمر ينسب إلى النعمان .

قال : سألته : هل هو « قرحى » أو « قرحاً » منون ؟ فقال لى : « قرحاً » منون ،
ألا ترى أن بعدها « وعادت بهارا » ! قال : يعنى أن « بهارا » : جمع بهار ، وقرحى : جمع
قرحة ، ثم أطنب فى الثناء على المتنبي ، واستغرب فطنته لأجل هذا^(١) .

وبيان ما ذكرت فى الآية أنها متضمنة لقسمين : قسم الضلال وقسم التذكير ، فأسند
الفعل الثانى إلى ظاهر حيث أسند الأول ، ولم يوصل بضمير مفصول لكون الأول لازماً ،
فأتى بالثانى على صورته من التجرد عن المفعول ، ثم أتى به خبراً بعد اعتدال الكلام
وحصول التماثل فى تركيبه .

ولو قيل : إن المرفوع حرف لكان أبلغ فى المعنى المذكور ، ويكون الأخير بدلاً
أو نعتاً على وجه البيان ، كأنه قال : « إن كان ضلال من إحداهما كان تذكير من الأخرى » ،
وقدم على « الأخرى » لفظ « إحداهما » ليسند الفعل الثانى إلى مثل ما أسند إليه الأول
لفظاً ومعنى . والله أعلم .

السادس عشر

كون ما يصلح للعود ولم يسق الكلام له

كقوله : ﴿ رَسُلُ اللَّهِ أَكْثَرُ أَعْلَمُ ﴾^(٢) ، وكقول الشاعر :

تبكى على زيد ولا زيد مثله برىء من الحمى سليم الجوامح

(١) نقل الخبر الكبير فى شرحه عن أبى الفتح بن جنى

(٢) سورة الأنعام ١٢٤ .

السابع عشر

الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى

كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ في سورة الشورى^(١) ، فَإِنْ ﴿ يَمْحُ ﴾ استئناف وليس عطفًا على الجواب ؛ لأن المعلق على الشرط عدم قبل وجوده ؛ وهذا صحيح في ﴿ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ ﴾ وليس صحيحًا في ﴿ يَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾^(٢) لأنَّ محو الباطل ثابت ؛ فلذلك أعيد الظاهر ، وأما حذف الواو من الخط فلفظ ، وأما حذفها في الوقف كقوله تعالى : ﴿ يَدْعُ الدَّاعِيَ ﴾^(٣) و ﴿ سَدَّعُ الزَّبَانِيَّةَ ﴾^(٤) فلوقوف ؛ ويؤكد ذلك وقوف يعقوب عليها بالواو .

وهذا ملخص كلام عبد العزيز^(٥) في كلامه على البزدوى ، وفيما ذكره نزاع ، وهذا أنا لانسلم أن المعلق هاهنا بالشرط هو موجود قبل الشرط ؛ لأن الشرط هنا المشيئة وليس المحو ثابتًا قبل المشيئة ؛ فإن قيل : إن الشرط هنا مشيئة خاصة وهي مشيئة الختم ؛ وهذا وإن كان محذوفًا فهو مذكور بالقوة . شائع في كثير من الأماكن ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ ﴾^(٦) ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا ﴾^(٧) ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلُوا ﴾^(٨) المعنى : « ولو شاء الله جمعهم لجمعهم » و « لو شاء الله عدم إيمانهم ما أشركوا » و « لو شاء الله عدم قتالهم ما اقتتلوا » .

(١) سورة الشورى آية ٢٤

(٢) سورة القمر ٦

(٣) سورة الملق ١٨

(٤) هو عبد العزيز بن أحمد البخاري ؛ أحد فقهاء الحنفية ؛ واسم كتابه كشف الأسرار على أصول

الإمام فخر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد البزدوى ؛ طبع بالآستانة سنة ١٣٠٧ .

(٥) سورة الأنعام ٣٥

(٦) سورة الأنعام ١٠٧

(٧) سورة البقرة ٢٥٣

قيل : لا يكاد يثبت مفعول المشيئة إلا نادرا كما سيأتى فى الحذف إن شاء الله تعالى ،
وإذا ثبت هذا صح ما ادعيناه ، فإن محو الله ثابت قبل مشيئة الله الختم .
فإن قلت : سلمنا أن الشرط مشيئة خاصة ؛ لكنها إنما تختص بقرينة الجواب .
والجواب : هنا شيئان ؛ فالعنى : إن يشأ الله الختم ومحو الباطل يحتم على قلبك ، ويمح
الباطل ، وحينئذ لا يتم ما ادعاه .
وجوابه أن الشرط لابد أن يكون غير ثابت وغير ممتنع ، و «يمحو الباطل» كان
ثابتا فلا يصح دخوله فى جواب الشرط . وهذا أحسن جدا .
بقى أن يقال : إن الجواب ليس كلاً من الجملتين ؛ بل مجموع الجملتين والمجموع معدوم
قبل وجود الشرط ؛ وإن كان أحدهما ثابتاً .

الأول

قد سبق أنه لا يشترط فى وضع الظاهر موضع المضمرة أن يكون بلفظ الأول ؛ ليشمل
مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۝ ﴾^(١) .
وقوله تعالى : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ
يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ۝ ﴾^(٢) ؛ لأن إنزال
الخير هنا سبب للربوبية ، وأعاده بلفظ «الله» لأن تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب
للإلهية ؛ لأن دائرة الربوبية أوسع .
ومثله : ﴿ وَأَوْزَنَّا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ ۝ ﴾^(٣) كما سبق .

(٢) سورة البقرة ١٠٥

(١) سورة الكهف ٣٠

(٣) سورة الزمر ٧٤ .

ومن فوائده : التلذذ بذكره وتعظيم المنّة بالنعمة .

ومن فوائده : قصد الذم ، وجعل الرنخشي قولة تعالى : ﴿ يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ ﴾^(١) ، فقال : المرء هو الكافر وهو ظاهر ، وضع موضع الضمير لزيادة الذم^(٢) .

وقال ابن عبد السلام في قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾^(٣) : إن « الفاسقين » يراد بهم المناقون ، ويكون قد أقام الظاهر مقام المضمّر ، والتصريح بصفة الفسق سبب لم . ويجوز أن يكون المراد العموم لكل فاسق ، ويدخل فيه المناقون دخولا أولياً ، وكذا سائر هذه النظائر .

وليس من هذا الباب قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ ﴾^(٤) - أى فى معاملة « الأيوين » ﴿ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُورًا ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ ﴾^(٥) إلى قوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾^(٥) .

وكذلك كل ما فيه شرط فإن الشروط أسباب ولا يكون الإحسان للوالدين سببا لغفران الله لكل نائب ، لأنه يلزم أن يثاب غير الفاعل بفعل غيره ؛ وهو خلاف الواقع . وكذلك معاداة بعض الكفرة لا يكون سببا لمعاداة كل كافر ، فتعين فى هذه المواضع أن يكون من باب إقامة الظاهر مقام المضمّر ليس إلا .

(١) سورة النبأ : ٤٠

(٢) الكشف ٤ : ٥٥٣

(٣) سورة « المناقون » ٦

(٤) سورة الإسراء ٢٥ : والآية بنهما :

﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُورًا ﴾ .

(٥) سورة البقرة ٩٧ ، ٩٨

الثاني

قد مرّ أن سؤال وضع الظاهر موضع المضمّر حقه أن يكون في الجملة الواحدة ؛ نحو : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾^(١) فأما إذا وقع في جملتين فأمره سهل وهو أن فصّح من وقوعه في الجملة الواحدة ، لأن الكلامَ جملتان ، فحسن فيها مالا يحسن في الجملة الواحدة ، ألا ترى إلى قوله :

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيء . نفص الموتُ ذا الفنى والفقير^(٢)

فتكرار « الموت » في عَجَز البيت أوسع من تكراره في صدره ؛ لأننا إذا عللنا هذا إنما نقول : أعاد الظاهر موضع المضمّر لما أراد من تعظيم الموت وتهويل أمره ، فإذا عللها مكررة في عَجَزه عللناه بهذا ، وبأن الكلامَ جملتان .

إذا علمت هذا ، فمثاله في الجملتين كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾^(٤) .

وقد أشكل الإظهار هاهنا والإضمار في المثل قوله : ﴿ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾^(٥) .

وأجيب بأنه لما كان المراد في مدائن لوط إهلاك القرى صرح في الموضعين بذكر القرية التي يحلّ بها الهلاك ؛ كأنها اكتسبت الظلم معهم واستحققت إهلاك معهم ؛ إذ للباق تأثير في الطباع ، ولما كان المراد في قوم فرعون إهلاكهم بصفاتهم ، حيث كانوا ولم يهلك بلدهم ، أتى بالضمير العائد على ذواتهم ، من حيث هي من غير تعرض للمكان .

(٢) من آيات الكتاب ١ : ٣٠ ؛ ونسبه إلى

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٥) سورة القصص ٣٢ .

(١) سورة الحاقة ١ ، ٢

سودة بن عدى

(٤) سورة النكبات ٣١

واعلم أنه متى طال الكلام حَسُنَ إيقاع الظاهر موضع المضمَر كيلا يبقى الذهن متشاغلا بسبب ما يعود عليه اللفظ فيفوته ما شرع فيه ، كما إذا كان ذلك في ابتداء آية أخرى ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ . . . ﴾ ^(١) الآية .
وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ ﴾ ^(٢) .
وقوله : ﴿ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ﴾ ^(٣) .
وقوله : ﴿ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ ﴾ ^(٤) .

القسم العاشر

تجى : اللفظة الدالة على التكثير والمبالغة بصيغ من صيغ المبالغة

كفعال وفعيل وفعلان ؛ فإنه أبلغ من « فاعل » . ويجوز أن يُعدَّ هذا من أنواع الاختصار ؛ فإن أصله وضع لذلك ، فإِث « ضَرُوبًا » ناب عن قولك : « ضارب وضارب وضارب » .

[ما جاء على فعلان]

أما « فَعْلَان » فهو أبلغ من « فعيل » ، ومن ثَمَّ قيل : الرحمن أبلغ من الرحيم . وإن كانت صيغة « فعيل » - من جهة أن « فعلان » من أبنية المبالغة ؛ كفضبان للممتلى غضبا ؛ ولهذا لا يجوز التسمية به ، وحكاة الزجاج في تأليفه المفرد على البسمة .

(٢) سورة البقرة ١٤٣

(٤) سورة النور ٣٧

(١) سورة البقرة ١٤٠

(٣) سورة النور ٣٥

وأما قول شاعر اليمامة :

* وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا ^(١) *

فهو ^(٢) من كفرهم وتعنتهم كذا أجاب به الزمخشري .

ورده بعضهم بأن التعنت لا يدفع وقوع إطلاقهم ؛ وغايته أنه ذكر السبب الحامل لهم على الإطلاق ؛ وإنما الجواب أنهم لم يستعملوا الرحمن المَعْرِف بالالف واللام ؛ وإنما استعملوه مضافا ومنكرا ، وكلامنا إنما هو في المَعْرِف باللام .

وأجاب ابن مالك بأن الشاعر أراد : « لا زلت ذا رحمة » ؛ ولم يُرد الاسم المستعمل بالغلبة . ويدل على أن العرب كانت تعرف هذا الاسم قوله تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٣) . وأما قوله : ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ ^(٤) ، فقال ابن العربي : إنما جهلوا الصفة دون الموصوف ، ولذلك لم يقولوا : « وَمَنِ الرَّحْمَن » . وذكر البرزبازاني أنهم غلطوا في تفسير « الرحمن » حيث جعلوه بمعنى المتصف بالرحمة . قال : وإنما معناه الملك العظيم العادل ، بدليل : ﴿ الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْخَبِيرُ ﴾ ^(٥) ، قال : إذ الملك يستدعي العظمة والقدرة والرحمة لخلقها ؛ لأنه يتوقف عليها .

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ ﴾ ^(٥) وإنما يصلح السجود لمن له العظمة والقدرة ؛ و ﴿ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ ﴾ ^(٦) ولا يعاذ إلا بالعظيم القادر على الحفظ والذب .

(١) صدره :

* سَمَوْتَ بِالْمَجْدِ يَا بَنِي الْأَكْرَمِينَ أَبَا *

ذكره في مشاهد الإنصاف على شواهد الكشف ؛ من حواشي الكشف ١ : ٥ .

(٢) الكشف . « فباب من تعنتهم » ، وفي ت : « كفرهم وبغيتهم » .

(٤) سورة الفرقان ٢٦

(٣) سورة الإسراء ١١٠

(٦) سورة مريم ١٨

(٥) سورة الفرقان ٦٠

﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾^(١) ، أى وما ينبغى للعظيم القادر على كل شيء المستغنى عن معاونة الولد وغيره أن يتخذ ولدا .

﴿الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُ مِنْهُ خِطَابًا﴾^(٢) .

﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾^(٣) .

﴿قُلْ مَنْ يَكْلَأُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾^(٤) ولا يحتاج الناس إلى حافظ يحفظهم من ذى الرحمة الواسعة .

﴿إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا﴾^(٥) :

﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾^(٦) .

﴿وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ﴾^(٧) .

﴿مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبَ﴾^(٨) .

ولا مناسبة لمعنى الرحمة فى شيء من هذه المواضع ، وأما « رحيم » فهو من صفات اللات ، كقولهم : « كريم » .

وما ذكرناه من أن « الرحمن » أبلغ ذهب إليه أبو عبيد والزحشرى وغيرهما ، وحكاها ابن عساكر فى « التكميل والإفهام » عن الأكثرين .

(٢) سورة النبأ ٣٧

(٤) سورة الأنبياء ٤٢

(٦) سورة مريم ٤٥

(٨) سورة ق ٣٣

(١) سورة مريم ٩٢

(٣) سورة طه ١٠٨

(٥) سورة مريم ٩٣

(٧) سورة الأنبياء ١١٢

وفي كلام ابن جرير ما يفهم حكاية الاتفاق عليه . ونصره السهيلي بأنه ورد على لفظ التنبيه ، والتنبيه تضيف . وكان البناء تضاعفت فيه الصفة .

وقال قطرب : المعنى فيهما واحد ؛ وإنما جمع بينهما في الآية للتوكيد .

وكذلك قال ابن فورك : قال : وليس قول من زعم أن « رحيمًا » أبلغ [من رحمن] بجيد ؛ إذ لا فرق بينهما في المبالغة . ولو قيل « فلان » أشد مبالغة كان أولى ؛ ولهذا خصّ بالله فلا يوصف به غيره ؛ ولذلك قال بعض التابعين : الرحمن اسم ممنوع ؛ وأراد به منع الخلق أن يتسموا به ، ولا وجه لهذا الكلام إلا التوكيد وإتباع الأول ما هو في معنى الثاني . وقال ابن عباس : هما اسمان رقيقان ؛ أحدهما أرق من الآخر .

وعن الخطابي استشكل هذا ، وقال : لعله أرق ، كما جاء في الحديث « إن الله رفيق يحب الرقيق في الأمر كله » .

وقال ابن الأنباري في « الزاهر »^(١) : الرحيم أبلغ من الرحمن .

ورجّعه ابن عساكر بوجوه : منها أن الرحمن جاء متقدما على الرحيم ؛ ولو كان أبلغ لكان متأخرا عنه ، لأنهم في كلامهم إنما يخرجون من الأدنى إلى الأعلى ؛ فيقولون : فقيه عالم ، وشجاع باسل ، وجواد فياض ، ولا يعكسون هذا لفساد المعنى ؛ لأنه لو تقدم الأبلغ لكان الثاني داخلا تحته ، فلم يكن لذكره معنى .

وهذا قد ذكره الزمخشري وأجاب عنه بأنه من باب الإرداف ، وأنه أردف الرحمن الذي يتناول جلائل النعم وأصولها بالرحيم ، ليكون كاللحمة والرديف ، ليتناول ما رقى منها ولطف^(٢) .

(١) كتاب الزاهر ، معاني الكلام التي يستعملها الناس في صلاتهم ودعائهم لأبي بكر الأنباري ومنه نسخة

مخطوطة بدار الكتب ، شرحه عبد الرحمن الزجاجي واختصره خطاب بن يوسف القطبي ؛ ذكره صاحب

كشف ٩٤٧ (٢) الكشف ١ : ٧

وفيه ضعف لا سيما إذا قلنا : إن الرحمن عَلم لا صفة ، وهو قول الأعلم وابن مالك .
وأجاب الواحدى فى « البسيط » بأنه لما كان الرحمن كالعَلم - إذ لا يوصف به إلا الله -
قُدِّم ، لأنَّ حكم الأعلام وغيرها من المعارف أن يُبدأ بها ، ثم يُتبع الأنكر ، وما كان
التعريف أنقص .

قال : وهذا مذهب سيبويه وغيره من النحويين ، فجاء هذا على منهاج
كلام العرب .

وأجاب الجوينى بأن الرحمن للخلق ، والرحيم لهم بالرزق ، والخلق قبل الرزق .
ومنها أن أسماء الله تعالى إنما يقصد بها المبالغة فى حقه ، والنهاية فى صفاته ؛ وأكثرُ
صفاته سبحانه جارية على « فعيل » ، كرحيم ، وقدير ، وعليم ، وحكيم ، وحليم ، وكريم ؛
ولم يأت على « فعلان » إلا قليل . ولو كان « فعلان » أبلغ لكان صفات البارئ تعالى
عليه أكثر .

قلت : وجواب هذا أن ورود « فعلان » بصيغة التكثير كان فى عدم تكرار
الوصف به ، بخلاف « فعيل » فإنه لما لم يرق فى الكثرة رفته كثر فى مجيئ الوصف .
ومنها : أنه إن كانت المبالغة فى « فعلان » من جهة موافقة لفظ التثنية - كما زعم
السبيل - ففعيل من أبنية جمع الكثرة كعبيد . وكليب ؛ ولا شك أن الجمع أكثر من
التثنية - وهذا أحسنها .

قال : وقول قطرب « إنهما بمعنى واحد » فاسد ، لأنه لو كان كذلك لتساويا فى
التقديم والتأخير ، وهو ممتنع .

تَنبِيَهَات

الأول

نقل عن الشيخ برهان الدين الرشيدى أن صفاتِ الله التى هى صيغة المبالغة كغفار ورحيم وغفور ومنان كلها مجاز، إذ هى موضوعة للمبالغة ؛ ولامبالغة فيها، لأن المبالغة هى أن تثبت للشئ أكثر مما له ، وصفات الله متناهيةٌ فى الكمال ، لا يمكن المبالغة فيها ، والمبالغة أيضاً تكون فى صفات تقبل الزيادة والنقصان ، وصفات الله تعالى منزّهة عن ذلك . انتهى .

وذكر هذا للشيخ ابن الحسن السبكي فاستحسنه ، وقال : إنه صحيح إذا قلنا : إنها صفات .

فإن قلنا : أعلام زال ذلك .

قلت : والتحقيق أن صيغ المبالغة على قسمين :

أحدهما : ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل .

والثانى : بحسب تعدد المفعولات .

ولا شك أن تعددها لا يوجب للفعل زيادةً ، إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين .

وعلى هذا التقسيم يجب تنزيل جميع أسماء الله تعالى التى وردت على صيغة المبالغة كالرحمن والغفور والتواب ونحوها ، ولا يبقى إشكال حينئذ ، لهذا قال بعض المفسرين فى حكم معنى المبالغة فيه تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع .

وقال الزمخشري فى سورة الحجرات : ^(١) المبالغة فى التواب للدلالة على كثرة من

(١) الكشاف : ٢٩٧

يتوب إليه من عباده ، [أو لأنه ما من ذنب يقتضيه المقترب إلا كان مغفوا عنه بالتوبة] ^(١) ،
أو لأنه بليغ في قبول التوبة ، نُزِّل صاحبها منزلة من لم يذنب ^(٢) قط لسعة كرمه .

وقد أورد بعض الفضلاء سؤالا في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٣) ،
وهو أن « قديرا » من صيغ المبالغة يستلزم الزيادة على معنى « قادر » ، والزيادة على معنى
« قادر » محال ، إذ الاتحاد من واحد لا يمكن فيه التفاضل ، باعتبار كل فرد فرد .

وأجيب عنه بأن المبالغة لما لم يقدر حملها على كل فرد وجب صرفها إلى مجموع
الأفراد التي دل السياق عليها ، والمبالغة إذن بالنسبة إلى تكثير التعلق لا بالنسبة إلى
تكثير الوصف .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٤) ، يستحيل عود المبالغة
إلى نفس الوصف ، إذ العلم بالشئ لا يصح التفاوت فيه ، فيجب صرف المبالغة فيه
إلى المتعلق ، إما لعموم كل أفرادها ، وإما لأن يكون المراد الشئ ولو اختلف ، فيكون من باب
إطلاق الجزء وإرادة الكل .

الثاني

سئل أبو علي الفارسي : هل تدخل المبالغة في صفات الله تعالى فيقال : « علامة » ؟
فأجاب بالنعم ؛ لأن الله تعالى ذم من نسب إليه الإناث لما فيه من النقص ، فلا يجوز إطلاق
اللفظ المشعر بذلك .

حكاه الجرجاني في « شرح الإيضاح » ^(٥) .

(١) تسكته من الكشاف .

(٢) في الأصول : « لم يتب » ، وصوابه من الكشاف .

(٣) سورة البقرة ٢٨٤

(٤) سورة البقرة ٢٨٢

(٥) الإيضاح في النحو ، شرحه عبد القاهر الجرجاني ، راجع كشف الظنون ٢١٢

الثالث

أنه لو جرّد عن الألف واللام لم يُصرف لزيادة الألف والنون في آخره مع العلمية أو الصفة .

وأورد الزمخشريّ بأنه لا يمنع « فعلان » صفةً من الصرف إلا إذا كان مؤنثه ، « فعلى » كعضبان و غضبي ، وما لم يكن مؤنثه « فعلى » ينصرف ، كندمان وندمانه^(١) وتبعه ابن عساكر بأن « رحمن » وإن لم يكن له مؤنث على « فعلى » فليس له مؤنث على « فعلانة » لأنه اسم مختص بالله تعالى فلا مؤنث له من لفظه ، فإنما عُدِم ذلك رجع فيه إلى القياس ، وكلّ ألف ونون زائدتان فهما محمولتان على منع الصرف .

قال الجويني : وهذا فيه ضعف في الظاهر ، وإن كان حسناً في الحقيقة ، لأنه إذا لم يشبه « غضبان » ولم يشبه « ندمان » من جهة التأنيث فلماذا ترك صرفه ، مع أن الأصل الصرف ، بل كان ينبغي أن يقال : ليس هو كغضبان ؛ فلا يكون غير منصرف ، ولا يصح أن يقال : ليس هو كندمان فلا يكون منصرفاً ، لأنّ الصرف ليس بالشبه ، إنما هو بالأصل وعدم الصّرف بالشبه ولم يوجد .

قلت : والتقدير الذي نقلناه عن ابن عساكر يدفع هذا عن الزمخشريّ ، نعم أنكر ابن مالك على ابن الحاجب تمثيله بـ « رحمن » لزيادة الألف والنون في منع الصرف ، وقال : لم يمثل به غيره ، ولا ينبغي التمثيل به ، فإنه اسم علم بالغلبة لله ، يختص به ، وما كان كذلك لم يجرّد من « أل » ولم يسمع مجرداً إلا في النداء قليلاً ، مثل يا رحمن الدنيا ، ورحيم الآخرة .

قال : وقد أنكر على الشاطبي^(١) :

* تبارك رحمانا رحيمًا وموثلاً *

لأنه أراد الاسم المستعمل بالعلبة .

ولم يحضر الزمخشري هذا الجواب ؛ فذكر أنه من تعنتهم في كفرهم كما سبق .

[ما جاء على فعيل]

وأما « فعيل » فعند النحاة أنه من صيغ المبالغة والتكرار ، كرحيم ، وسميع ، وقدير ، وخبير ، وحفيظ ، وحكيم ، وحليم ، وعليم ؛ فإنه محوّل عن « فاعل » بالنسبة ، وهو إنما يكون كذلك للفاعل لا للمفعول به ، بدليل قولهم : قتل وجريح ، والقتل لا يتفاوت .

وقد يجيء في معنى الجمع كقوله تعالى : ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ وَاللَّائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾^(٤) ، وغير ذلك .

ومن المشكل : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾^(٥) ، فإن النفي متوجه على الخبر وهو صيغة مبالغة ، ولا يلزم من نفي المبالغة نفي أصل الفعل ؛ فلا يلزم نفي أصل النسيان ، وهو كالسؤال الآتي في ﴿ ظَلَامٌ لِلْعَبِيدِ ﴾ .

ويجاب عنه بما سيأتي من الأجوبة . ويختص هذا بجواب آخر ؛ وهو مناسبة ردوس الآي قبله .

(١) من قوله في أول أرجوزته المعروفة في القراءات ، والمسماة : حرز الأمانى ووجه الهاتى ص ٤ — بصرح ابن القاصح ، وقبله :

* بدأتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا *

(٢) سورة التحريم ٤

(٣) سورة النساء ٦٩

(٤) سورة مريم ٦٤

(٥) سورة يوسف ٨٠

[ما جاء على فعال]

وأما فعال ، فنحو : غفّار ، ومنان ، وتوّاب ، ووهاب ، ﴿ فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴾^(١)
﴿ عَلَامُ الْغُيُوبِ ﴾^(٢) ، ونحو : ﴿ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾^(٣) ، ونحو : ﴿ نَزَّاعَةً
لِلشَّوَى ﴾^(٤) .

ومن المشكل قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾^(٥) وتقريره أنه لا يلزم من
نفي الظلم بصيغة للمبالغة نفي أصل الظلم ، والواقع نفيه ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ
النَّاسَ شَيْئًا ﴾^(٦) ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾^(٧) .
وقد أجيب عنه باثني عشر جواباً^(٨) :

أحدها : أن « ظلاما » وإن كان يراد به الكثرة لكنه جاء في مقابلة العبيد وهو
جمع كثرة ، إذا قوبل بهم الظلم كان كثيرا .

ويرشح هذا الجواب أنه سبحانه وتعالى قال في موضع آخر : ﴿ عَلَامُ الْغُيُوبِ ﴾^(٩) ،
فقابل صيغة « فعال » بالجمع ، وقال في موضع آخر : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ ﴾^(١٠) فقابل صيغة « فاعل »
الدالة على أصل الفعل بالواحد .

وهذا قريب من الجواب عن قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ
عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ ﴾^(١١) حيث احتج به المعتزلة على تفضيل الملائكة
على الأنبياء .

(١) سورة المائدة ١١٦
(٢) سورة الماعز ١٦
(٣) سورة يونس ٤٤
(٤) لم يذكر فيما يلي سوى أحد عشر وجها
(٥) سورة النساء ١٧٢

(١) سورة البروج ٢٦
(٢) سورة إبراهيم ٥
(٣) سورة فصلت ٤٦
(٤) سورة النساء ٤٠
(٥) سورة الجن ٢٦

وجوابه أنه قابل عيسى بمفرده بمجموع الملائكة ، وليس النزاع في تفضيل الجمع على الواحد .

الثاني : أنه نفي الظلم الكثير ، فينتفي القليل ضرورة ، لأن الذي يظلم إنما يظلم لا تنفاه بالظلم ، فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة ظلمه في حق من يجوز عليه النفع كان الظلم القليل في المنفعة أكثر .

الثالث : أنه على النسب . واختاره ابن مالك ، وحكاه في شرح الكافية عن المحققين ، أى إذا ظلم كقوله : « وليس بنبال »^(١) أى بذى نبل . أى لا ينسب إلى الظلم فيكون من باب بزاز ، وعطار .

الرابع : أن فعلا قد جاء غير مراد به الكثرة كقول طرفة :
ولستُ بحلالِ التَّلَاعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أُرْفِدُ^(٢)
لا يريد أنه يحل التلاع قليلا ، لأن ذلك يدفعه قوله : « يسترفد القوم أرفد » ، هذا يدل على نفي الحال في كلِّ حال ، لأن تمام المدح لا يحصل بإيراد الكثرة .
الخامس : أن أقل القليل لو ورد منه سبحانه - وقد جلَّ عنه - لكان كثيرا ، لاستغنائاه عنه كما يقال : « زلة العالم كبيرة » .

ذكره الحريري في الدرّة ، قال : وإليه أشار الخزومي في قوله :
كفوفة الظُّفْرِ تَخَنَّى مِنْ حَقَارَتِهَا وَمِثْلُهَا فِي سَوَادِ الْعَيْنِ مَشْهُورٌ^(٣)

(١) قطعة من بيت امرئ القيس المشهور وهو بتمامه :

وَلَيْسَ بِذِي رُمَحٍ فَيَطْعَنُنِي بِهِ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ

ديوانه ٣٣

(٢) من المعلقة - بشرح التبريزي ٨٦ - التلاع : مجارى الماء من رؤوس الجبال إلى الأودية .

(٣) درة الفواص ٥٤ ، وذكر قبله :

الْعَيْبُ فِي الْجَاهِلِ الْمَغْمُورِ مَغْمُورٌ وَعَيْبُ ذِي الشَّرَفِ الْمَذْكُورِ مَذْكُورٌ

السادس : أن تنفى المجموع يَصْدُقُ بنفى واحد ، ويصدق بنفى كل واحد ، ويبيّن الثانى فى الآية للدليل الخارجى ، وهو قوله : ﴿ إِنْ أَلَّاهُ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ ^(١) .

السابع : أنه أراد : « ليس بظالم ، ليس بظالم ، ليس بظالم » . فجعل فى مقابلة ذلك ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ ﴾ .

الثامن : أنه جواب لمن قال : ظلام ، والتكرار إذا ورد جواباً لكلام خاص لم يكن له مفهوم كما إذا خرج مخرج الغالب .

التاسع : أنه قال : « بظلام » ، لأنه قد يُظن أن مَنْ يَعْذَّبُ غيره عذاباً شديداً ظلام قبل الفحص عن جرم الذنب .

العاشر : أنه لما كان صفات الله تعالى صيغةً المبالغة فيها وغير المبالغة سواء فى الإثبات جرى النفي على ذلك .

الحادى عشر : أنه قصد التعميض بأن ثمة ظلاماً للعبيد من ولأه الجور .

وأما « فُعَالٌ » بالتخفيف والتشديد ، نحو عَجَابٌ وكِبَارٌ ، قال تعالى : ﴿ إِنْ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ ﴾ ^(٢) ، وقال : ﴿ وَمَسْكُرُوا مَسْكُرًا كَبِيرًا ﴾ ^(٣) ، قل العرى فى « اللامع العزيزى » ^(٤) : « فعيل » إذا أريد به المبالغة نقل به إلى « فُعَالٌ » وإذا أريد به الزيادة شددوا فقالوا : « فُعَالٌ » ، ذلك من عجيب وعَجَابٌ وعَجَابٌ ، وقرأ أبو عبد الرحمن السلى :

(١) سورة النساء ٤٠

(٢) سورة ص ٥

(٣) سورة نوح ٢٢

(٤) كتاب اللامع العزيزى لأبى العلاء المرمى فى نرح غريب شعر أبى الطيب المتنبي : عمل للأمير

عزى الدولة ثابت بن الأمير تاج الأسراء معز الدولة أبى العلوان . إنباء الرواة ١ : ٦٥

﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَبٌ﴾^(١) بالتشديد ، وقالوا : طويل وطَوَال ؛ ويقال : نَسَبٌ قَرِيبٌ ،
وقُرَابٌ ، وهو أبلغ ، قال الحارث بن ظالم :
وكنْتَ إِذَا رَأَيْتَ بَنِي لُؤَيٍّ عَرَفْتَ الْوَدَّ وَالنَّسَبَ الْقُرَابَا

[ما جاء على فَعُول]

وأما فَعُول ، كغفور ، ويشكور ، وودود ، فمنه قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ
كَفَّارٌ﴾^(٢) .

وقوله تعالى في نوح : ﴿إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾^(٣) .
وقد أطربنى قوله تعالى : ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾^(٤) ، قلت : الحمد لله الذى
ما قال : « الشاكر » .

فإن قيل : فوله تعالى : ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾^(٥) ، كيف
غايَر بين الصفتين وجعل المبالغة من جانب الكفران ؟ .

قلت : هذا سأله الصاحب بن عباد للقاضى عبد الجبار بن أحمد المعتزلى ، فأجاب بأن
نعم الله على عباده كثيرة ، وكل شكر يأتى فى مقابلتها قليل ، وكل كفر يأتى فى مقابلتها
عظيم ، فجاء شكور بلفظ « فاعل » وجاء كفور « ففعول » على وجه المبالغة . فهلل وجه
الصاحب .

[ما جاء على فَعِل] .

وأما فَعِل فكقوله تعالى : ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾^(٦) .

(٢) سورة إبراهيم ٣٥

(٤) سورة سبأ ١٣

(٦) سورة الشعراء ٥٦

(١) سورة ص ٥

(٣) سورة الإسراء ٣

(٥) سورة الإنسان ٣

وقوله تعالى : ﴿ كَذَّابٌ أَشِرٌّ ﴾^(١) ، قرن « فَعِلَا » بفعَال .

[ما جاء على فُعَل]

وأما فُعَل فيكون صفة ، كقوله تعالى : ﴿ أَهْدَكْتُ مَالًا لُبَدًا ﴾^(٢) ، اللُّبْدُ: الكثير .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴾^(٣)

ويكون مصدرا كهْدَى وَتَقَى ، ويكون معدولا عن أَفْعَل من كَذَا ، كقوله تعالى :

﴿ وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾^(٥) ، كما قال :

﴿ أَتَيْنَكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى ﴾^(٦) .

[ما جاء على فعلى]

وأما فعلى فيكون اسما ، كالشورى والرجعى . قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَى رَبِّكَ

الرُّجْعَى ﴾^(٧) ، وقال تعالى : ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾^(٨) .

ويكون صفة كالحسنى فى تأنيث الأحسن ، والسُّوءى فى تأنيث الأسوأ ، قال تعالى :

﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوءَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ .

قال الفارسى : يحتمل السوءى تأويلين .

أحدهما : أن يكون تأنيث « الأسوأ » ، والمعنى كان عاقبتهم خلعة السوءى ، فتكون

(١) سورة القمر ٢٥

(٢) سورة المدثر ٣٥

(٣) سورة البقرة ١٨٤

(٤) سورة العلق ٨

(٥) سورة الروم ١٠

(٦) سورة البلد ٦

(٧) سورة آل عمران ٧

(٨) سورة الأنعام ١٩

(٩) سورة السجدة ٤٠

« السوءى » على هذا خارجة من الصلة ، فتنصب على الموضع ، وموضع « أن » نصب ، فإنه مفعول له ، أى كان عاقبتهم الخصلة السوءى لتكذيبهم .

الثانى : أن يكون السوءى مصدرا مثل الرثجى ، وعلى هذا ففى داخله فى الصلة ، ومنتصبة بأساءوا ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَبْتَئِلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾^(١) ، ويكون ﴿ أن كذبوا ﴾ نصبا ، لأنه خبر كان .

ويجوز فى إعراب ﴿ السوءى ﴾ وجه ثالث ؛ وهو أن يكون فى موضع رفع صفة « العاقبة » ؛ وتقديرها : ثم كان عاقبتهم المذمومة التكذيب .

و « الفعلى » فى هذا الباب وإن كانت فى الأصل صفة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى ﴾^(٣) ، فجرت صفة على موصوفها ، فإنها فى كثير من الأمور تجرى مجرى الأسماء ؛ كالأبطح ، والأجرع ، والأدم .



تم بمون الله وجميل توفيقه الجزء الثانى من كتاب البرهان فى علوم القرآن

للإمام بدر الدين الزركشى

وبليه الجزء الثالث وأوله القسم الحادى عشر من أقسام التوكيد : المثنى وإرادة الواحد من أساليب القرآن ، وهو النوع السادس والأربعون

(١) سورة الزمل ٨

(٢) سورة الأنفال ١٢

(٣) سورة النازعات ٢٠

فَهْرَسْتُ الْمَوْضُوعَاتِ

صفحة

النوع الثاني والثلاثون

معرفة أحكامه

٣

٦

قائده في ضرورة معرفة المفسر أصول قواعد الفقه

١٠

فصل في أن كل فعل عظمه الله ورسوله فهو دليل على مشروعيته

١٠

فصل في أن كل فعل طلب الشارع تركه أو ذم فاعله . . . فهذا ونحوه يدل على

المنع من الفعل

١٢

فصل في أن الإباحة تستفاد من لفظ الإحلال ورفع الجناح ونحو ذلك

١٣

قائده في أن آية : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ . . . ﴾ جمعت أصول أحكام

الشريعة كلها

١٣

قائده في أن تقديم العتاب على الفعل يدل على تحريمه

١٤

قائده ، لا يصح الامتنان بممنوع عنه

١٤

قائده في معنى لفظ التعجب في القرآن

١٥

قاعدة في الإطلاق والتقييد

١٦

تنبيه في حمل المطلق على المقيد

١٨

قاعدة في العموم والخصوص

١٩

فصل في الأحكام المستنبطة من تنبيه الخطاب

٢١

فصل في الحكم على الشيء مقيداً بصفة

صفحة

النوع الثالث والثلاثون

٢٤

في معرفة جده

النوع الرابع والثلاثون

٢٨

معرفة ناسخه ومنسوخه

٣٢

مسألة في جواز النسخ بالكتاب

٣٣

فصل فيما يقع فيه النسخ

تنبيهات

٣٣

التنبيه الأول في تقسيم سور القرآن بحسب ما دخله من النسخ وما لم يدخله

٣٥

التنبيه الثاني في ضروب النسخ في القرآن

٤٠

فائدة عن ابن العربي ، في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ ﴾

٤١

التنبيه الثالث في تقسيم القرآن على ضروب من وجه آخر

٤٣

فائدة فيما قيل في قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾

النوع الخامس والثلاثون

٤٥

معرفة الموهم والمختلف

٤٦

فائدة عن القرطبي في معرفة الاختلاف

٤٨

فصل في القول عند تعارض الآي

٥١

فصل في القول عند تعارض آي القرآن والآثار

٥٢

فصل في تعارض القراءتين في آية واحدة

٥٣

فصل في القول في الاختلاف والتناقض

منحة

٥٤

فصل في الأسباب الموهمة للاختلاف

٦٥

فصل في الإجابة عن بعض الاستشكالات

٦٦

فصل في القول عند وقوع التعارض بين الآية والحديث

النوع السادس والثلاثون

٦٨

معرفة المحكم من المتشابه

٧١

تقريرات

النوع السابع والثلاثون

٧٨

في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات

٨٩

قائدة في تفسير المعزلة وأهل السنة لبعض ألفاظ القرآن

النوع الثامن والثلاثون

٩٠

معرفة إعجازه

٩٣

بيان الأقوال المختلفة في وجوه الإعجاز

١٠٨

فصل في قدر المعجز من القرآن

١١٠

فصل في التحدي

١١١

فصل في أن التحدي إنما وقع للإنس دون الجن

١١١

فصل في أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة

١١٢

مسألة في الحكمة في تنزيه النبي عليه الصلاة والسلام عن الشعر

١١٣

فصل في تنزيه الله القرآن عن أن يكون شعرا

١١٨

فصل في اختلاف المقامات ووضع كل شيء في موضع يلائمه

صفحة

١٢١

فصل في اشتمال القرآن على أعلى أنواع الإعجاز

١٢٢

تنبيه في أن معرفة مقامات الكلام لا تدرك إلا بالذوق

النوع التاسع والثلاثون

١٢٥

معرفة وجوب تواتره

١٢٧

فصل في الكلام على المودتين

النوع الأربعون

في بيان معاضدة السند للقرآن

النوع الحادي والأربعون

معرفة تفسيره وتأويله

١٤٧

معاني العبارات التي يعبر بها عن الأشياء

١٤٩

الفرق بين التفسير والتأويل

١٥٣

فصل في حاجة المفسر إلى الفهم والتبحر في العلوم

١٥٦

فصل في أمهات مآخذ التفسير للناظر في القرآن

١٥٦

الأول : النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١٥٧

الثاني : الأخذ بقول الصحابي

١٦٠

الثالث : الأخذ بمطلق اللغة

١٦٥

تقسيم التفسير

١٦١

الرابع : التفسير بالمقتضى من معنى الكلام

١٧٠

تنبيه في كلام الصوفية في تفسير القرآن

١٧١

فصل حكى عن أبي حيان في تفسيره

صفحة	
١٧٣	فصل فيما يجب على المفسر البداءة به
١٧٤	مسألة في أن الإعجاز يكون في اللفظ والمعنى واللامعة
١٧٥	مسألة في أن أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن
١٧٦	مسألة فيما يجب على المفسر من التحوط في التفسير
١٧٧	مسألة في النهي عن ذكر لفظ الحكاية عن الله تعالى ووجوب تجنب إطلاق الزائد على بعض الحروف الواردة في القرآن
١٧٨	فصل في تقسيم التأويل إلى منقاد ومستكره
١٨٠	فائدة فيما نقل عن ابن عباس في تفسير بعض الآيات
١٨٠	فصل ، أصل الوقوف على معاني القرآن التدبر
١٨١	فصل في أن في القرآن علم الأولين والآخرين
١٨٢	فصل ، قد يستنبط الحكم من السكوت عن الشيء
١٨٣	فصل في تقسيم القرآن إلى ما هو بين بنفسه وإلى ما ليس بينا في نفسه فيحتاج إلى بيان
١٩٦	فصل ، قد يكون اللفظ مقتضيا لأمرٍ ويحمل على غيره
١٩٧	فصل قد يكون اللفظ محتملا لمعنيين في موضع، ويعين في موضع آخر
١٩٩	فصل في ذكر الأمور التي تعين على المعنى عند الإشكال
٢٠٥	فصل في الظاهر والمؤول
٢٠٧	فصل في اشتراك اللفظ بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز
٢٠٨	فصل قد ينفي الشيء ويثبت باعتبارين
٢٠٩	فصل في الإجمال ظاهرا وأسبابه
٢١٤	فصل فيما ورد مبينا للإجمال

صفحة

النوع الثانى والأربعون

٢١٧	فى وجوه المخاطبات والخطاب فى القرآن
٢١٧	الأول : خطاب العام والمراد به العموم
٢١٧	الثانى : خطاب الخاص والمراد به الخصوص
٢١٨	الثالث : خطاب الخاص والمراد به العموم
٢٢٠	الرابع : خطاب العام والمراد به الخصوص
٢٢٦	الخامس : خطاب الجنس
٢٢٧	السادس : خطاب النوع
٢٢٨	السابع : خطاب العين
٢٢٨	الثامن : خطاب المدح
٢٣٠	التاسع : خطاب الذم
٢٣١	العاشر : خطاب الكرامة
٢٣١	الحادى عشر : خطاب الإهانة
٢٣١	الثانى عشر : خطاب التهم
٢٣٣	الثالث عشر : خطاب الجمع بلفظ الواحد
٢٣٤	الرابع عشر : خطاب الواحد بلفظ الجمع
٢٣٩	الخامس عشر : خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين
٢٤٠	السادس عشر : خطاب الاثنين بلفظ الواحد
٢٤١	السابع عشر : خطاب الجميع بلفظ الواحد
٢٤٢	الثامن عشر : خطاب عين والمراد غيره
٢٤٥	التاسع عشر : خطاب الاعتبار
٢٤٥	العشرون : خطاب الشخص ثم المدول إلى غيره

صفحة	
٢٤٥	الحادى والعشرون : خطاب التلوين
٢٤٦	الثانى والعشرون : خطاب الجمادات خطاب من يعقل
٢٤٧	الثالث والعشرون : خطاب التهييج
٢٤٨	الرابع والعشرون : خطاب الإغضب
٢٤٨	الخامس والعشرون : خطاب التشجيع والتخريض
٢٤٩	السادس والعشرون : خطاب التنفير
٢٥٠	السابع والعشرون : خطاب التحنن والاستعطاف
٢٥٠	الثامن والعشرون : خطاب التحبيب
٢٥٠	التاسع والعشرون : خطاب التعجيز
٢٥١	الثلاثون : التحسير والتلف
٢٥١	الحادى والثلاثون : التكذيب
٢٥١	الثانى والثلاثون : خطاب التشريف
٢٥٢	الثالث والثلاثون : خطاب للمعدوم

النوع الثالث والأربعون

٢٥٥	بيان حقيقته ومجازه
٢٥٦	نوعا المجاز
٢٥٦	المجاز فى المركب وأقسامه
	المجاز الافرادى وأقسامه
٢٥٩	الأول : إيقاع السبب موقع السبب
٢٦٠	الثانى : عكسه، وهو إيقاع السبب موقع السبب
٢٦٢	الثالث : إطلاق اسم الكل على الجزء

٢٦٣	الرابع : إطلاق اسم الجزء على الكل	صفحة
٢٦٩	الخامس : إطلاق اسم الملزوم على اللازم	
٢٧٠	السادس : إطلاق اسم اللازم على الملزوم	
٢٧٠	السابع : إطلاق اسم المطلق على المقيد	
٢٧٠	الثامن : عكسه	
٢٧٠	التاسع : إطلاق اسم الخاص وإرادة العام	
٢٧١	العاشر : إطلاق اسم العام وإرادة الخاص	
٢٧٣	الحادى عشر : إطلاق الجمع وإرادة المثنى	
٢٧٤	الثانى عشر : النقصان	
٢٧٤	الثالث عشر : الزيادة	
٢٧٨	الرابع عشر : تسمية الشيء بما يؤول إليه	
٢٨٠	الخامس عشر : تسمية الشيء بما كان عليه	
٢٨١	السادس عشر : إطلاق اسم المحل على الحال	
٢٨٢	السابع عشر : إطلاق اسم الحال على المحل	
٢٨٢	الثامن عشر : إطلاق اسم آلة الشيء عليه	
٢٨٣	التاسع عشر : إطلاق اسم الضدين على الآخر	
٢٨٤	العشرون : تسمية الداعى إلى الشيء باسم الصارف عنه	
٢٨٥	الحادى والعشرون : إقامة صيغة مقام أخرى	
٢٩١	الثانى والعشرون : إطلاق الأمر وإرادة التهديد والتلوين	
٢٩١	الثالث والعشرون : إضافة الفعل إلى ما ليس لفاعل له فى الحقيقة	
٢٩٢	الرابع والعشرون : إطلاق الفعل والمراد مقاربتة ومشارفتة لاحقيقته	
٢٩٦	الخامس والعشرون : إطلاق الأمر بالشيء للتلبس به والمراد دوامه	

صفحة

٢٩٦

السادس والعشرون : اطلاق اسم البشرى على الم بشر به

٢٩٨

التجوز عن المجاز بالمجاز

النوع الرابع والأربعون

٣٠٠

في الكناية والتعريض في القرآن

٣٠١

أسباب الكناية

٣١١

التعريض والتلويح

٣١٤

التوجيه

النوع الخامس والأربعون

٣١٦

في أقسام معنى الكلام

٣١٧

الخبر

٣٢٦

الاستخبار ؛ وهو الاستفهام

أقسام الاستفهام

٣٢٨

الاستفهام بمعنى الخبر

٣٢٨

استفهام الإنكار

٣٣١

استفهام التقرير

٣٣٨

الاستفهام بمعنى الإنشاء

٣٥١

الشرط

٣٧٣

ضابط اعتراض الشرط على الشرط

٣٧٤

قاعدة : قد يسمى الشرط بمينا

صفحة

٣٧٤

القسم وجوابه

٣٧٤

الأمر

٣٧٥

النفي

النوع السادس والأربعون

٣٨٢

في أساليب القرآن وفنونه البليغة

٣٨٤

الأسلوب الأول : التأكيد

أقسام التأكيد

٣٨٥

القسم الأول : التأكيد الصناعي

٣٩١

ما يلتحق بالتأكيد الصناعي

٤٠٥

فائدة عن صاحب المفصل في وقوع الحال بعد الجملة الاسمية

فصل في أدوات التأكيد

٤٠٥

مؤكدات الجمل الاسمية

٤١٤

فائدة في مواضع إفادة الحصر

٤١٧

مؤكدات الجمل الفعلية

٤٢٢

القسم الثاني : الصفة

٤٢٣

الأسباب التي تأتي الصفة من أجلها

فوائد تتعلق بالصفة

٤٢٩

الأولى : الصفة العامة لا تأتي إلا بعد الصفة الخاصة

٤٣٠

الثانية : تأتي الصفة لازمة لا للتقييد

٤٣٢

الثالثة : قد تأتي الصفة بلفظ والمراد غيره

٤٣٢

الرابعة : قد تجيء للتنبيه على التعميم

٤٣٣

الخامسة : قد يحتمل اللفظ كثيرا من الأسباب السابقة

صفحة	
٤٤٣	السادسة : إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل
٤٤٤	السابعة : في اجتماع التابع والمتبوع
٤٤٦	الثامنة : عند تكرار النعوت لواحد
٤٤٦	التاسعة : فصل الجمل في مقام المدح والذم أبلغ من جعلها نمطاً واحداً
٤٥١	العاشر : في وصف الجمع بالمفرد
٤٥٢	الحادية عشرة : قد تدخل الواو على الجملة الواقعة صفة تأكيداً
٤٥٣	الثانية عشرة : الصفة لا تقوم مقام الموصوف إلا على استكراره
	القسم الثالث : البديل
٤٦١	فائدة في تكرار البديل تنبيه في إعراب كلمة آزر
	القسم الرابع : عطف البيان
٤٦٤	القسم الخامس : ذكر الخاص بعد العام
٤٧١	القسم السادس : ذكر العام بعد الخاص
٤٧٢	القسم السابع : عطف أحد المترادفين على الآخر أو ما هو قريب منه في المعنى والقصد منه التأكيد
٤٧٧	القسم الثامن : الإيضاح بعد الإيهام
٤٨٢	القسم التاسع : وضع الظاهر موضع المضمحل

الخروج على خلاف الأصل وبيان

٤٨٥	الأول : قصد التعميم
٤٨٦	الثاني : قصد الإهانة والتحقير
٤٨٧	الثالث : الاستلذاذ بذكره
٤٨٨	الرابع : زيادة التقدير

صفحة

٤٨٨	الخامس : إزالة اللبس حيث يكون الضمير يوم أنه غير المراد
٤٩٠	السادس : أن يكون القصد تربية المهابة وإدخال الروعة في ضمير السامع
	السابع : قصد تقوية داعية المأمور
٤٩١	الثامن : تعظيم الأمر
٤٩٢	التاسع : أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف
٤٩٢	العاشر : التنبيه على علة الحكم
٤٩٤	الحادى عشر : قصد العموم
٤٩٥	الثانى عشر : قصد الخصوص
٤٩٦	الثالث عشر : مراعاة التجنيس
٤٩٦	الرابع عشر : أن يتحمل ضميراً لا بد منه
٤٩٦	الخامس عشر : كونه أهم من الضمير
٤٩٧	السادس عشر : كون ما يصلح للعدد ولم يسق الكلام له
٤٩٨	السابع عشر : الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى
	القسم العاشر : تبيين اللفظة على التكثير والمبالغة بصيغ
٥٠٢	من صيغ المبالغة
٥٠٢	ما جاء على فعلان
٥١٠	ما جاء على فاعيل
٥١١	ما جاء على فعّال
٥١٤	ما جاء على فعُول
٥١٤	ما جاء على فعَل
٥١٥	ما جاء على فعُل
٥١٥	ما جاء على فُعَل

